جامعة الزقازيق
معهد البحوث والدراسات الآسيوية

الصِّراع النَّووي وتوازن القُوى في آسيَا

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

إعداد

الباحث/ احمد سيد عبد الرحيم عفيفي

إشراف

أ.د/ مُصطفَى الفِقي

رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وممثل مصر السَّابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أ.د سَعيد سَالم جُويلي

وكيل كلية الحقوق – جامعة الزقازيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

[طه/١١٤]

إهداء

إلى أُستاذيَّ الجليلَين

الأستاذ الدكتور/ مُصطفى الفِقي

الأستاذ الدكتور/ سَعيد سَالم جُويلي

بعضُ من علمهما يردُّ إليهما

فهرست موضوعات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧
تمهيد: **توازن القوى والجهود الدولية للسيطرة على الأسلحة النووية**	١٩
الباب الأول: **تطور القوى النووية في آسيا وآثاره على توازن القوى**	٤١
الفصل الأول: **تطور القوة النوويه الصينية**	٤١
المبحث الأول: نشأة وتطور القوة النووية الصينية وأثرها على توازن القوى في آسيا	٤١
المبحث الثاني: العلاقات الصينية بالقوى الدولية والإقليمية وارتباطها بتوازن القوى في آسيا	٥٣
الفصل الثاني: **تطور القوة النووية الهندية**	٦٨
المبحث الاول: نشأة وتطور القوة النووية الهندية وأثرها على توازن القوى	٧٠
المبحث الثاني: التنافس الهندي الباكستاني وأثره على توازن القوى في شبه القارة	٨١

الهندية

الفصل الثالث: ٩٣

تطور القوة النووية الباكستانية

المبحث الاول: ٩٥

نشأة وتطور القوة النووية الباكستانية وأثرها على توازن القوى في شبه القارة

المبحث الثاني: ١٠٤

الصراع النووي الهندي-الباكستاني وتوازن القوى بينهما

الفصل الرابع ١١١

الانعكاسات الدولية والإقليمية للتجارب النووية في شبه القارة الهندية

المبحث الاول: ١١٢

الآثار الناتجة عن التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية

المبحث الثاني: ١١٨

موقف القوى الدولية والإقليمية من التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية

المبحث الثالث: ١٢٥

احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان

الباب الثاني: ١٣٠

تطور البرامج النووية المعاصرة في آسيا وآثارها على توازن القوى

الفصل الاول: ١٣١

تطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية وأثره على توازن القوى في شمال شرق آسيا

المبحث الاول : ١٣٢

نشأة وتطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية وأثره على توازن القوى

المبحث الثاني: ١٤١

التطورات الحديثة للأزمة النووية في كوريا الشمالية

المبحث الثالث: ١٥٦

العوامل التي دفعت كوريا الشمالية إلى امتلاك السلاح النووي والنتائج التي ترتبت على ذلك

الفصل الثاني ١٦٢

تطور البرنامج النووي الإيراني وأثره على توازن القوى في المنطقة

المبحث الاول: ١٦٤

نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني وأثره على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: ١٧٤

الدوافع والأهداف الإيرانية المحركة للبرنامج النووي الإيراني وأسباب تشدد إيران في الأزمة

المبحث الثالث: ١٨٢

الإمكانيات النووية الإيرانية والتعاون النووي الإيراني مع باكستان وعلاقته بتوازن القوى في جنوب آسيا

المبحث الرابع: ١٩٢

استراتيجية إيران النووية ومراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية

الفصل الثالث: ٢٠٣

تطور البرنامج النووي الإسرائيلي وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط

المبحث الأول: ٢٠٦

نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي

المبحث الثاني: ٢١٣

القدرات النووية الإسرائيلية

المبحث الثالث: ٢٢٢

عوامل قوة البرنامج النووي الإسرائيلي

المبحث الرابع: ٢٢٧

المخاطر والتهديدات المترتبة على امتلاك اسرائيل للسلاح النووي وآثارها على توازن القوى في المنطقة

الباب الثالث: ٢٣٧

موقف القوى الدولية والإقليمية من البرامج النووية في آسيا

الفصل الاول: ٢٣٨

موقف القوى الدولية

المبحث الاول: ٢٣٩

موقف الولايات المتحدة

المبحث الثاني: ٢٥٨

الموقف الاوربي

المبحث الثالث: الموقف الروسي ٢٦٥

الفصل الثاني: ٢٧٢

موقف القوى الاقليمية

أولا: الموقف الصيني ٢٧٢

ثانيا: موقف كوريا الجنوبية ٢٧٤

ثالثا: الموقف الياباني ٢٧٨

رابعا: الموقف الإسرائيلي ٢٨٢

خامساً: الموقف العربي ٢٨٧

الخاتمة وتوصيات البحث ٢٩٦

قائمة المصادر والمراجع ٣٠٧

مقدمة

عندما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتي هيروشيما ونجازاكى في ٦ ، ٨ أغسطس عام ١٩٤٥، وتمكنت بذلك من إجبار اليابان على إعلان الاستسلام وانتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد كان ذلك إعلانا عن بداية العصر النووي الأول، وهو العصر الذي امتد من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٤، والذي احتكرت فيه القوى الكبرى السلاح النووي، وخلال الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٩ انفردت الولايات المتحدة بالسيادة النووية على العالم، وظلت كذلك حتى تمكن الاتحاد السوفيتي من تفجير قنبلته النووية الأولى ليكسر احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، ويحقق بذلك التوازن بين القطبين الكبيرين، ذلك أنه كان من الصعب على الاتحاد السوفيتي أن يترك الولايات المتحدة تتفرد بالسيادة النووية، الأمر الذي أحدث اختلالاً في موازين القوى بين الشرق والغرب، ولم يتم إنهاء هذا الخلل في موازين القوى إلا بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من الحصول على السلاح النووي، لتبدأ حقبة طويلة من الصراع بين القطبين النوويين، فيما عرف في ذلك الوقت بالحرب الباردة، والتي كان من أكبر مظاهرها أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، ولم تنته هذه الحرب إلا عام ١٩٩٠، عندما انهارت منظومة الإتحاد السوفيتي، لكن ظلت روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي هي القوة النووية الأخرى على الجانب الآخر في مواجهة الولايات المتحدة، ولم يكن التدخل الروسي في جورجيا في منتصف شهر أغسطس عام ٢٠٠٨، إلا رسالة من روسيا إلى الولايات المتحدة وحلف الناتو بأن آسيا لازالت مجالها الحيوي، الذي لن تسمح فيه لأي قوة أخرى بالإقتراب منه وأنها لن تسمح باختلال موازين القوى مهما كانت النتائج.

وخلال فترة الحرب الباردة تمكنت قوى أخرى من الحصول على السلاح النووي، والتي أدركت أنها ما لم تحصل على هذا السلاح فسوف تهتز مكانتها العالمية بل والإقليمية، ومن هنا انطلقت كل من انجلترا ثم فرنسا ثم الصين باحثة عن السلاح النووي، حتى تمكنت كل منها من الحصول عليه لتتبوأ مكانتها الدولية باعتبارها قوى كبرى لا يمكن تجاهلها.

إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فسرعان ما بدأت دولٌ أخرى طامحة في مكانة دولية أو إقليمية، وبحثا عن الأمن في ظل عـــالم تـــسوده الـــصراعات والنزاعات، فبدأت سلسلة من السعى نحو الحصول على السلاح النووي، عنـــدما أجرت الهند تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤ ثم تمكنت إســـرائيل أيـــضاً مـــن الحصول على هذا السلاح، رغم عدم إعلانها عن ذلك، ثم تلتها باكستان ثم كوريا الشمالية، ولازالت هناك دولا أخرى تلهث من أجل تحقيق هذا الهدف مثل إيران، ليبدأ ما سمى بالعصر النووي الثاني، والذي يمكن القول بأن بدايته جاءت مع أول اختبار نووي أجرته الهند عام ١٩٧٤، والذي كان يعنى في الحقيقة إعلانـــا عـــن فشل محاولات الغرب لمنع انتشار السلاح النووى، وحقيقة الأمر فـــإن العـــصر النووى الثاني يمكن تسميته بالعصر الآسيوي، فكل القوى النووية التي ولدت خلال هذه الحقبة هي دولا آسيوية اضطرت إلى الدخول في هذا المعترك الخطير أمام متغيرات وتحديات قومية وإقليمية، حتى أصبحت آسيا هي مصدر الأحداث علـــى الساحة العالمية، ولم تعد المكان الذي تسمع فيه أصداء الأحداث في أوروبا.

إن هذا العصر النووى الثاني أو العصر الآسيوي تدفعه فى الحقيقة قـــوى الإحساس بعدم الأمان على المستوى القومى، لايفهمها سوى أولئك الذين يشعرون بها، فكل دولة فى آسيا ترى العالم من منظورها الخاص، ومن منطلـــق تاريخهـــا المنفرد وموقعها الجيوبولوتيكى، وبالتالى تقوم بصياغة أُطر طموحتها النووية طبقا لذلك.

إن القنبلة النووية الإسرائيلية ليست إلا رجع صـــدى لمخـــاوف الـــشعب اليهودى، خاصة مع ذكريات الهولوكوست، ثم إحساسها بأنها جسم غريب وســـط جزر من الدول العربية، والصين ترى أن ماضيها العريق قد ولى، وأنها تعرضت للمهانة على يد الغرب، مما يجعلها تعتبر أن القنبلة الذريـــة وســـيلة لاســـترجاع ماضيها وحضارتها العريقة، ثم هناك الهند وباكستان حيـــث المـــشاعر القوميـــة المعادية لبعضهما، والناتجة عن الصراعات العرقية والدينية التى تعد أقوى مـــن

المعاهدات أو فرض العقوبات، فلم يكن من السهل على الهند أن ترى عدوتها الكبرى "الصين" بجوارها تمتلك السلاح النووى وتقف مكتوفة الأيدى، كما لم يكن من السهل على باكستان أن ترى عدوتها أيضا "الهند" تصبح قوة نووية وتقف موقف المتفرج أمام هذا الاختلال الخطير فى ميزان القوى فى شبه القارة الهندية.

ولعل الخطر الكبير يكمن فى وجود هستيريا القومية، وسياسات تدفعها قوى الغضب والدين والكراهية قد تتسبب فى ضغوط على قادة وزعماء بعض القوى النووية لاتخاذ قرارات غير رشيدة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، إن كون الدول النووية الجديدة دولاً فقيرة بالمقارنة بالغرب، أو بالدول النووية السابقة، هى أحد الأمور التى تجعل العصر النووى الثانى يختلف كثيراً عن العصر النووى الأول، وهو ما قد يدفع تلك الدول إلى بيع التكونولوجيا النووية للإنفاق على برامج تسلح جديدة، الأمر الذى قد يؤدى إلى انتشار أوسع لتلك التكنولوجيا النووية المدمرة.

إن الاتحاد السوفيتى والدول الغربية كانت دولا غنية أثناء مراحل تصنيع السلاح النووى، ولم تنقل أى دولة غربية التكنولوجيا النووية إلى أى دولة غربية أخرى من أجل المال، لكن الوضع يختلف عندما يتعلق الأمر ببعض الدول النووية الآسيوية، فهناك كوريا الشمالية وباكستان اللتان يتم تصنيفهما ضمن أفقر دول العالم، ومع الكارثة الاقتصادية العالمية فقد تلجأ إحداهما إلى بيع التكنولوجيا النووية لأنه لا يوجد لديهما شيئا آخر يمكن تصديره.

وتتبع حقيقة العصر النووى الثانى من أن بعض الدول الآسيوية ترفض النظرية الغربية، القائلة بأن الغرب وحده هو الذى يؤتمن على سر ومسئولية القنبلة النووية.

فعلى سبيل المثال لم تكن إيران تشعر بالأمن فى ظل امتلاك العراق لصواريخ سكود؛ إضافة إلى النمو الواضح في البرنامج النووى العراقى إبان فترة

حكم صدام حسين، على الرغم من أن كلتا الدولتين تنتميان إلى الحضارة الإسلامية، بل لقد خاضتا حرباً دامية ضد بعضهما، أيضا هناك كوريا الجنوبية التي لا تكاد تشعر بالأمن مع وجود القوة العسكرية الصينية المتنامية على الرغم من انتماء كل منهما لنفس الحضارة، ولم تشعر كوريا الجنوبية أيضا بالاطمئنان فى ظل تنامى البرنامج النووى لكوريا الشمالية، رغم انتماء الكوريتين لنفس الحضارة ايضا.

لقد كان لجوء العديد من الدول الآسيوية إلى السلاح النووى مبرراً من وجهة نظر كل دولة فى سعيها الدؤوب من أجل توفير الأمن لمواطنيها، ثم من أجل تحقيق المكانة الإقليمية والدولية التى تسمح لها بتحقيق أهدافها، ثم أخيراً من أجل الوصول إلى حالة من توازن القوى.

وينقسم البحث إلى فصل تمهيدى، وثلاثة أبواب رئيسية، فيشتمل الفصل التمهيدى على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم توازن القوى بشكل عام، والطابع الصراعى الذى تتسم به العلاقات الدولية، حيث لا تتحدد العلاقات ما بين الدول وفقاً لما تمليه اعتبارات المصلحة القومية فحسب، وإنما تتوقف -وبالدرجة الأولى- على مدى مايتوافر لكل دولة من عوامل وإمكانيات القوة القادرة التى تمكنها من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

ثم ينتقل نفس المبحث إلى توازن القوى فى آسيا تحديداً، والذى يقوم على عدة خصائص أهمها الخصائص الموروثة عن التاريخ الطويل للقوى الآسيوية الرئيسية والافتقار لنظام أمنى يجمع الأطراف الآسيوية، ثم غياب الخبرة وتفشى عوامل الانقسام، وانتشار ظاهرة الصراع وعدم التجانس الإقليمى، ثم أخيرا نفوذ القوى الخارجية، مع الافتقار لوجود آلية لتسوية المنازعات، وقد شكلت كل تلك الخصائص والعوامل قوة دافعة للقوى الآسيوية للسير قدما فى اتجاه البحث عن السلاح النووى من أجل تحقيق توازن القوى.

ويتناول المبحث الثانى الجهود الدولية للسيطرة على الأسلحة النووية، منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٨، ثم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلاح النووى، وأهمها اتفاقية منع الانتشار النووى N.P.T ، والتى أُعلن عنها فى أول يوليو عام ١٩٦٨ والتى لم يوقع عليها بعض الأطراف الآسيوية مثل الهند وباكستان وإسرائيل، وقد سبق تلك الاتفاقية بعض الاتفاقيات الأخرى؛ مثل اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية ثم اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية C.T.B.T .

ثم يتناول المبحث الثالث دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الأزمات النووية فى آسيا، خاصة الدور الهام الذى لعبته -ولازالت تلعبه- الوكالة حتى الآن فى الأزمة النووية الإيرانية، حيث تريد الوكالة إجابات وافية من إيران عن تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزى لديها، كما تطلب الوكالة من إيران الإجابة عن أصول آثار اليورانيوم المخصب من الدرجة المستخدمة فى صناعة القنابل الذرية التى عثر عليها مفتشو الوكالة فى المفاعلات النووية الإيرانية، وقد لعبت الوكالة دورا محوريا فى الأزمة الإيرانية بحكم أنها الجهة المنوطة بالتفتيش على البرنامج النووى الإيرانى، وهى المكلفة من قبل مجلس الأمن بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى.

ويتطرق المبحث الثالث أيضا إلى دور الوكالة فى الأزمة النووية فى كوريا الشمالية، حيث لم يكن دور الوكالة فى تلك الأزمة فاعلاً أو بارزاً على نحو ما فعلته فى الأزمة الإيرانية، حيث كانت تلعب فقط دور المنفذ للقرارات الصادرة عن كافة مراحل المحادثات السداسية، كما قامت كوريا الشمالية بوضع العراقيل أمام مفتشي الوكالة، الأمر الذى لم يمكنهم من إتمام عملهم على الوجه الأكمل، ولم تكن تسمح لهم بدخول بعض المنشآت النووية.

ويتناول الباب الأول من الدراسة نشأة وتطور القوى النووية فى آسيا، وينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول نشأة وتطور القوة

النووية الصينية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، فيتعرض المبحث الأول إلى الخلاف الأيديولوجى الذى اندلع بين قطبى الحركة الشيوعية العالمية الاتحاد السوفيتى والصين، الأمر الذى دعا الصين إلى الاعتماد على نفسها فى تطوير برنامجها النووي، بعد أن استشعرت أن الاتحاد السوفيتى لا يرغب فى رؤية قوة نووية كبيرة إلى جواره، فلم يستجب لمطالب الصين بمساعدتها فى الحصول على التكنولوجيا النووية، كما لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لرؤية الصين قوة كبرى تهدد أمن تايوان، وعندما حدثت أزمة مضيق تايوان عام ١٩٥٨ فقد اكتشفت الصين مدى حاجتها إلى تطوير قدراتها النووية حتى تصبح قوة كبرى على قدم المساواة مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حتى تمكنت من إجراء تفجيرها الذرى الأول فى ١٦ اكتوبر عام ١٩٦٤ لتصبح القوة النووية الخامسة فى العالم.

ثم يتناول المبحث الثانى علاقات الصين بالقوى الدولية والإقليمية، حيث يتعرض إلى قضية التنافس الأمريكى الصينى فى آسيا، خاصة مع وجود القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية، والتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان التى تعتبرها الصين جزءاً لا يتجزء من أراضيها، ومن هذا المنظور فإن قضية تايوان تعتبر حجر الزاوية فى العلاقات الأمريكية الصينية.

ثم ينتقل المبحث إلى قضية العلاقات الصينية اليابانية، وهى قضية ذات حساسية بالغة للطرفين، حيث لم تنس الصين ذكريات الاحتلال اليابانى لها عام ١٩٣١، وتسعى الصين إلى إبقاء اليابان دولة ضعيفة بلا مخالب نووية، ويرى المراقبون أن قوة اليابان مع ضعف الصين خلال القرن الماضى هو الذى أدى إلى عدم الاستقرار فى موازين القوى فى آسيا فى القرن الماضى، ثم يتناول نفس المبحث قضايا النزاع الصينى الهندى خاصة على المشكلات الحدودية والتى أدت إلى اندلاع الحرب بينهما عام ١٩٦٢.

ويتناول الفصل الثانى نشأة وتطور القوة النووية الهندية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، فيتعرض المبحث الأول إلى تطور القوة النووية الهندية حتى إجراء أول تفجير نووى عام ١٩٧٤، وقيامها بإجراء تفجيراتها النووية الخمسة التى أثارت الذعر فى شبه القارة الهندية عام ١٩٩٨، ثم بيان قدرات الهند النووية، إضافة إلى التنافس الهندى الباكستانى، مع إلقاء الضوء على مشكلة كشمير باعتبارها حجر الزاوية فى العلاقات الهندية الباكستانية.

و يتناول الفصل الثالث من هذا الباب نشأة وتطور القوة النووية الباكستانية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتعرض المبحث الأول لتطور القوة النووية الباكستانية تحت إدارة العالم النووى "عبد القدير خان" حتى قيامها بتفجيراتها النووية الستة فى ديسمبر عام ١٩٩٨ رداً على التفجيرات النووية الهندية، وأسباب قيام باكستان بهذه التفجيرات، ويتعرض نفس المبحث لسياسة باكستان النووية والتى ربطتها دوما بالسياسة النووية الهندية، ويتناول المبحث الثانى قضية الصراع الأبدى بين باكستان والهند، وسعى باكستان الدءوب من أجل تضييق الفجوة بينها وبين الهند، بحثاً عن تحقيق الأمن الباكستانى أمام التنامى المستمر فى القوة الهندية لتحقيق قدر من توازن القوى بين البلدين.

أما الفصل الرابع والأخير فى هذا الباب، فهو يتناول بالتفصيل الانعكاسات الدولة والإقليمية للتجارب النووية الهندية والباكستانية عام ١٩٩٨، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تعرض المبحث الأول إلى الآثار الناتجة عن تلك التفجيرات، خاصة فيما يتعلق بقضية منع الانتشار النووى، وتأثير تلك التفجيرات على الأوضاع القانونية للاتفاقيات الدولية فى هذا الشأن، وردود الأفعال الدولية على تلك الأحداث، ثم يتعرض المبحث الثاني لمواقف القوى الدولية والإقليمية من تفجيرات شبه القارة الهندية، فيتناول بالتفصيل موقف الولايات المتحدة وموقف إسرائيل ثم الموقف العربى والموقف الإيرانى من تلك الأحداث، أما المبحث الثالث والأخير فيتعرض لاحتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان فى ظل الصراع المحتدم بينهما منذ عام ١٩٤٧ وفي ظل امتلاكهما لقدرات نووية.

ويتناول الباب الثانى من الدراسة نشأة وتطور البرامج النووية المعاصرة فى آسيا، حيث تم تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول تطور البرنامج النووى فى كوريا الشمالية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فيتعرض المبحث الأول بالتفصيل لمراحل تطور هذا البرنامج و الذى بدأ عام ١٩٥٥، ومحاولات كوريا الشمالية مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين من أجل مساعدتها فى برنامجها النووى، ثم يتناول المبحث الثانى التطورات الحديثة للبرنامج النووى الكورى الشمالى منذ انهيار اتفاق الإطار الذى أبرم عام ١٩٩٤ ثم مراحل سير المباحثات السداسية وتأرجحها بين النجاح والفشل، حتى فوجى العالم بالتفجير النووى الأول لكوريا الشمالية في أكتوبر عام ٢٠٠٦ ، وأخيرا يتناول المبحث الثالث العوامل التى دفعت كوريا الشمالية إلى انتهاج سياسة متشددة، وأهمها الأسباب الداخلية، نتيجة للأوضاع المأساوية التى يواجهها المجتمع الكورى، ثم الأسباب الخارجية والمتعلقة بالوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الحدود المتاخمة لها، وإصرار كوريا الشمالية على إنهاء هذا الوجود.

أما الفصل الثانى فيتناول تفصيلا البرنامج النووى الإيرانى، ونظرا للزخم الذى يحظى به هذا البرنامج فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، فيتناول المبحث الأول تطور هذا البرنامج منذ عصر الشاه، والعقبات التى واجهت البرنامج منذ نشأته، ويتعرض المبحث الثانى للدوافع والأهداف الإيرانية المحركة لهذا البرنامج، وأهمها بالطبع قضية العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، ثم الدوافع الأمنية فى مواجهة التحرشات الأمريكية وتعزيز الدور الإستراتيجى والإقليمى لإيران فى مناطق الخليج والشرق الأوسط وبحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، مع مناقشة أسباب ودوافع التشدد الإيراني في مواقفها إزاء مطالب القوى الدولية.

ويتناول المبحث الثالث من هذا الفصل الإمكانيات النووية الإيرانية وأهمها بالطبع منشأة ناتانز، التى تصر الولايات المتحدة على أنها المركز الرئيسى لأجهزة الطرد المركزية، مع دراسة أثر العلاقات الباكستانية الإيرانية في دعم وتطوير البرنامج النووي الإيراني.

ثم يتناول المبحث الرابع إستراتيجية إيران النووية، والتى تعتبر أن السلاح النووى الإيرانى يشكل الرادع الأهم لأي عدو محتمل، كما أن إيران تـرى فـى السلاح النووى وسيلة لتحقيق مكانة إقليمية ودولية، مع شـرح لمراحـل تطـور الأزمة النووية الإيرانية حتى اليوم.

أما الفصل الثالث والأخير من هذا الباب فهو يتناول بالتفـصيل البرنـامج النووى الإسرائيلى، ونظرا لأهمية هذا البرنامج وحساسيته، ثم أهميتـه بالنـسبة لمنطقة الشرق الأوسط ، فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، فيتناول المبحث الأول تطور البرنامج منذ عهد نشأة إسرائيل والدعم الذى تلقاه البرنامج مـن الولايـات المتحدة وفرنسا.

ثم يتناول المبحث الثاني القدرات النووية الإسرائيلية، والتى تعتمد كلها على تحليلات التقارير الاستخبارية، نظراً لاتباع إسرائيل سياسة الغمـوض النـووى، ويتطرق المبحث الثالث للبرنامج النووى العسكرى الإسـرائيلى والـذى تحيطـه إسرائيل بسياج هائل من السرية والذى يستخدم فى تخصيب اليورانيوم وتـصنيع السلاح النووى في مفاعل ديمونا.

وأخيراً يتناول المبحث الرابع المخاطر والتهديدات المترتبة علـى امـتلاك إسرائيل للسلاح النووى وآثارها على موازين القوى فى الشرق الأوسط وآسيا مع احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووى، وما يمثله احتكار إسرائيل لهذا السلاح من خلل كبير فى موازين القوى بين إسرائيل والدول العربية.

أما الباب الثالث والأخير فى البحث فهو يتناول بالتفصيل موقـف القـوى الدولية والإقليمية من البرامج النووية فى آسيا، وقد تم تقسيم هـذا البـاب إلـى فصلين، يتناول الفصل الأول موقف القوى الدولية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلـى ثلاثة مباحث، فيتعرض المبحث الأول إلى الموقف الأمريكى.

ويتناول المبحث الثانى الموقف الأوروبى، وقد تم التركيز فى هذا المبحث على موقف دول الاتحاد الأوروبى من البرنامج النووى الإيرانـــى تحديــدا، ثـــم المبحث الثالث الذي يتناول الموقف الروسى من البرنامج النووى الإيرانى.

أما الفصل الثانى والأخير من هذا الباب فهو يتناول تفصيلا موقف القـــوى الإقليمية من البرامج النووية فى آسيا، وعلاقة ذلك بتوازن القـــوى فـــي القـــارة، ويتناول هذا الفصل موقف الصين، ثم موقف كوريا الجنوبية خاصة من البرنـــامج النووى لشطرها الشمالى، كما يتناول أيضاً موقف إسرائيل خاصة مـــن برنـــامج إيران النووى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى أن هاجس الأمن والإحساس بفقدان التـــوازن فـــي القوى، إضافة إلى البحث عن الهيبة الإقليمية والدولية والتطلع إلى الهيمنة، كانت هى الدوافع المحركة للدول الآسيوية نحو المضي في اتجاه امتلاك السلاح النووى، بغرض تحقيق المكانة الدولية والوصول إلى التوازن فـــى القـــوى، فـــى ظـــل صراعات مستمرة بين تلك الدول، كما أن المشاعر القومية تلعب دوراً لايـــستهان به كدافع قوى نحو السعي إلى امتلاك السلاح النووي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن سلوك بعض الدول الآسيوية -رغم فقرها وعـــدم إمكانية تحقيق الرفاهية لمواطنيها- تعمل بشتى الطرق للحصول علـــى الـــسلاح النووى رغم التكاليف الباهظة، ويعد ذلك ظاهرة تميز العصر النووى الثانى، ومن ثم تبرز الحاجة إلى إيقاف هذا الاندفاع الجنونى نحو الحـــصول علـــى الـــسلاح النووى، الأمر الذى ينذر بحصول دول أخرى على هذا السلاح، وهو ما قد يؤدى فى حالة عدم وجود قيادة رشيدة إلى إمكانية استخدام هذا السلاح وما تنطوى عليه آثار ذلك الاستخدام ضد الحضارة الإنسانية، أو الدخول في سباق نووي يمكن أن تكون آثاره مدمرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الأوضاع الإقليمية فى آسيا، فى ظـل امتلاك بعض الدول الآسيوية للسلاح النووى، وآثار ذلك على توازن القوى بـين تلك الدول الآسيوية، خاصة مع سعى بعض الدول الأخرى حثيثا واقترابهـا مـن امتلاك هذا السلاح، وبالتالى اختلال موازين القوى الأمر الذى قد يـدفع بعـض الدول الأخرى للسعى نحو امتلاك هذا السلاح رغم الاتفاقيـات الدوليـة ورقابـة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم الدخول في سباق نووي مدمر.

تساؤلات البحث:-

يحاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيسى وهو "هل أدى امـتلاك بعـض الدول الآسيوية للسلاح النووى إلى تحقيق التوازن فى القوى بين تلك الدول؟".

ثم الإجابة عن بعض التساؤلات المكملة وهى:-

-هل أدى امتلاك السلاح النووى من جانب هـذه الـدول إلـى الـشعور بالاستقرار؟.

-هل استطاعت تلك القوى النووية فرض هيمنتها الإقليمية نتيجة لامـتلاك هذا السلاح؟.

-هل يؤدى حصول قوى أخرى على هذا السلاح إلى اختلال موازين القوى فى آسيا والشرق الأوسط؟.

- ما هى الآثار الناتجة عن امتلاك إسرائيل، واحتمالات امتلاك إيران لهذا السلاح على الوضع العربى؟.

- ما هو الموقف العربي إذا تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي، وهل امتلاك إيران للسلاح النووي ضد مصلحة الدول العربية أم في صالحها؟

هذا وقد واجه الباحث العديد من المصاعب نظرا لحساسية نقطة البحث وارتباطها بالأمن القومى لتلك الدول، وبالتالى سرية الكثير من المعلومات وصعوبة الحصول عليها، إضافة إلى قلة وليس ندرة المراجع خاصة فى الناحية الفنية المتعلقة بالقدرات والإمكانيات النووية، وإن كان البعض منها يفتقد إلى تقديرات دقيقة نظراً لارتباطها بتقارير استخباراتية، حيث تعمل هذه الدول على إحاطة مثل هذه الأنشطة بسياج من السرية المطلقة، إلا أن وجود العديد من المراجع المتعلقة بتوازن القوى قد مكن فى النهاية من تحقيق الهدف من الدراسة.

منهج البحث: -

اعتمد البحث على المنهج الوصفى مع السرد التاريخي في جمع الحقائق والبيانات مع محاولة التفسير المقارن لهذه الحقائق، كما اعتمد البحث أيضا على استقراء الأحداث ومحاولة استنتاج محصلة للوقائع والأحداث الجارية بالنظر لكون الفترة الزمنية للبحث تمتد لفترة طويلة منذ منتصف القرن الماضى وحتى اليوم مع ثراء تلك الفترة بالعديد من الأحداث، وقد كان الاعتماد كبيرا على الدوريات المتخصصة وتقارير مراكز الأبحاث والنشرات، إضافة إلى المراجع العربية والأجنبية، ومن ثم فإن الاعتماد على أكثر من منهج بحثى فى هذه الدراسة قد أدى إلى التكامل المنهجى.

وفي النهاية يأمل الباحث أن يكون قد ساهم ولو بشكل جزئى وأضاء الطريق أمام الباحثين الآخرين نحو القاء الضوء على تجارب تلك القوى النووية الآسيوية فى سعيها للحصول على هذا السلاح وآثار ذلك على موازين القوى فى قارة آسيا.

تمهيد

توازن القوى والجهود الدَّولية للسَّيطرة علي السلاح النووي

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم الخاصة بمصطلح توازن القوى بشكل عـــام، كما يتناول أيضاً تعريف بمفهوم توازن القوى في آسيا تحديداً في ظـــل امـــتلاك بعض دول آسيا للأسلحة النووية.

كما يتناول أيضا الجهود الدولية التي بذلت من جانب المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة وتنظيماتها الفرعية لمحاولة السيطرة على الأسلحة النوويـــة ومنـــع انتشارها، بالإضافة إلى تعريف بأحد أهم آليات الأمم المتحدة في هذا الاتجاه وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع استعراض لجهود الوكالة في محاولة حل بعـــض المشكلات النووية في آسيا خصوصاً دورها في كل من الأزمة النووية الإيرانيـــة والأزمة النووية في كوريا الشمالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحـــث الأول ويتناول بالتفصيل تاريخ ونشأة مفهوم توازن القوى بشكل عام منذ بدأت الصراعات بين الدول حتى ظهور الأسلحة النووية، مع تطبيق هذا المفهوم على توازن القوى في آسيا في ظل امتلاك بعض الدول الآسيوية للسلاح النـــووي والصراعات السياسية بين تلك الدول من أجل بسط النفوذ والهيمنة والبحث عـــن الأدوار الإقليمية، مع إلقاء الضوء على الخصائص والسمات التي يتميز بها مفهوم توازن القوى في آسيا باعتبارها أكبر القارات التي تضم دولا وقوى نووية.

المبحث الثاني ويتناول الجهود الدولية التي بذلت مـــن جانـــب الأمـــم المتحـــدة باعتبارها المنظمة الأم التي تجمع كل شعوب العالم والمختصة ببحـــث المـــشاكل والنزاعات بين جميع الدول، ودور الأمم المتحدة في بحث المـــشكلات النوويـــة الدولية وقرارتها في هذا الشأن، مع شرح للمعاهدات التي أبرمت بمعرفة الأمـــم المتحدة والتي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية ووضع القيود أمـــام الـــدول التي تسعى من أجل الحصول على السلاح النووي.

المبحث الثالث ويتناول تعريف بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها أهم آليات الأمم المتحدة والمختصة بمكافحة انتشار الأسلحة النووية في العالم ثم دور الوكالة في بحث ومحاولة إيجاد الحلول لبعض الأزمات النووية في آسيا خاصة دور الوكالة في محاولة إجبار إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم من أجل منعها من امتلاك السلاح النووي، ثم دورها في محاولة إيجاد بعض الحلول للمشكلة النووية في كوريا الشمالية بممارسة بعض الضغوط عليها من أجل تفكيك برنامجها النووي.

المبحث الأول

توازن القوي

مفهوم توازن القوى

لقد كانت السمة الأساسية التي تميزت بها العلاقات السياسية الدولية على اختلاف الزمان والمكان هي الصراع من أجل القوة، وعلى مر التاريخ كان هذا الصراع بين قوى متعددة دون وجود سلطة أعلى تستطيع التحكم في سلوك هذه القوى حتى لا تطغى إحداها على الآخرين بما يمكنها في النهاية من فرض إرادتها على الجميع، ومن هنا بدأت هذه القوى في البحث عن وسائل تستطيع من خلالها تحقيق قدر من القوة يمكنها من الحفاظ على أمنها واستقرارها في مواجهة هذه القوى الطاغية، ومن ثم نشأ مفهوم التوازن في القوى.

فالعلاقات الدولية هي علاقات بين قوى متفاعلة مع بعضها البعض، في غيبة حكم أعلى، ومن ثم فليس من المتصور بأي حال أن يتحقق لهذه العلاقات شيء من الاستقرار، إلا عن طريق توازن قواها في مواجهة بعضها البعض، وإلا سادت شريعة الغاب في العلاقات الدولية[١].

---

[١] ممدوح محمود مصطفي منصور: سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي، ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الآفاق الدولية، مكتبة مدبولي ١٩٩٧، ص .

ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسية في العلاقات الدولية، أي مشكلة القوة والمتمثلة في البحث عن الأسلوب الذي يكفل للدول حماية أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها، ويحول دون انفراد احداها بالسيطرة على ما عداها من الدول.

وقد تعددت الحلول التي قدمها المفكرون عبر العصور في إطار التصدي لإيجاد حل لهذه المشكلة الدولية، فنادى البعض بتشكيل حكومة عالمية world Government تكون بمثابة الحكم الأعلى القادر على فرض احترام السلام العالمي، ونادى البعض الآخر بضرورة التزام الدول في علاقاتها ببعضها بقواعد قانونية تنظم هذه العلاقات، ثم دعا البعض الآخر إلى إنشاء منظمات عالمية تقوم على تحقيق فكرة الأمن الجماعي الداعية إلى إيجاد نظام عالمي تتحمل من خلاله جماعة الدول –متضامنة فيما بينها- عبء الدفاع عن أي عضو فيهاحال تعرضه لأي خطر أو تهديد أو عدوان.

ومن بين هذه الحلول المقترحة وجد بعضها طريقه إلى النور من مرحلة التصورات النظرية إلى مرحلة التطبيق الفعلي، في حين وئدت باقي الأفكار الأخرى، غير أن ما صادفته تلك المحاولات –عند تطبيقها بالفعل-جاء مخيبا للآمال، إذ تتم العلاقات بين الدول في بيئة تفتقر إلى عنصر السلطة المركزية، ومن ثم فلا يتصور لها على هذا النحو أن تحقق أي شكل من أشكال الاتزان أو الانتظام إلا من خلال توازن قواها المتمثلة في الدول أطراف هذه العلاقات.

وقد أثبتت أحداث التاريخ تلك الحقيقة، فبينما كان الفلاسفة والمفكرون يصوغون أفكارهم المثالية عن أمثل الطرق التي تكفل السلام العالمي، كانت أحداث الواقع الفعلي تخط ملامح الحل الواقعي لتلك المشكلة، ذلك الحل الذي لم يدانيه – حتى الآن- حل آخر في فعاليته في تحقيق الانتظام لعلاقات ما بين الدول، وهو ما اصطلح على تسميته "بتوازن القوى".

توازن القوى في آسيا

لقد أدى امتلاك القدرات النووية وإجراء التجارب عليها على الدوام إلى سلسلة من ردود الأفعال، فقد أسهم البرنامج النووي الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية في انطلاق البرنامجين النوويين البريطاني والسوفيتي، ليؤدي البرنامج النووي السوفيتي لاحقاً إلى ولادة البرنامجين النوويين الفرنسي ثم الصيني، ثم كان البرنامج النووي الصيني بدوره هو القوة الدافعة نحو إجراء التجارب النووية الهندية، ثم الباكستانية[1]، ثم كان البرنامج النووي الإسرائيلي دافعاً قويا نحو ولادة البرنامج النووي الإيراني.

وبالنظر إلى كون آسيا أكبر قارات العالم من حيث المساحة والسكان، فإن توازن القوى في هذه القارة يتسم بطابع خاص، فآسيا تضم حتى الآن ستة دول نووية بالإضافة إلى إيران إذا ما تحقق لها ذلك في المستقبل من أصل تسعة دول نووية تشكل النادي النووي العالمي، وتعج قارة آسيا بالصراعات العرقية نظراً لتعدد الأعراق والطوائف الأمر الذي يزيد من الصراعات العقائدية فيها، كما أن انتشار الصراعات السياسية خاصة فيما بين القوى الكبرى في آسيا يزيد من عوامل عدم الاستقرار السياسي، فالمشكلات بين الهند والصين على الحدود لا تزال قائمة، والمشكلات بين الصين والولايات المتحدة بخصوص تايوان لا تزال معلقة، والمشكلات بين الهند وباكستان لا تزال في أوج تعقدها، ولعل آخرها تفجيرات مدينة مومباي في نهاية عام ٢٠٠٨، كما أن صراع الكوريتين لا زال قائماً، ثم أن العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية تتسم دائماً بالتوتر، إضافة إلى أن الصراعات العرقية في آسيا الوسطى والفلبين تنذر بكوارث عديدة.

لقد ظل التنافس بين الصين والهند أحد عوامل عدم الاستقرار في آسيا، فقد كان الدعم الصيني الواسع للبرنامجين النووي والصاروخي في باكستان مبعث قلق كبير للهند، واعتبرت الهند أن تلك المساعدات لباكستان إنما هي تستهدف في

---

[1] توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة أولى ٢٠٠١، ص .

الواقع استفزاز الهند، وقد شعرت الهند بعد إجرائها تفجيراتها النووية في مايو ١٩٩٨ بأنها قد ضيقت الفجوة العسكرية بينها وبين الصين، خاصة مع استرجاع آثار هزيمتها العسكرية في حربها ضد الصين عام ١٩٦٢ بسبب النزاع على الحدود، وبدأت الهند في المجاهرة بوضعها النووي الجديد ومطالبة دول الجوار الإقليمي بالتعامل معها من هذا المنطلق، إلى درجة جعلت الهند تطالب بإعادة طرح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتفاوض بحيث تأخذ في الاعتبار مخاوف الهند وبواعث قلقها إضافة إلى وضعها الجديد[١].

ومن المعروف أنه لا يمكن الوصول إلى تقدير واقعي لمعادلة توازن القوى في آسيا دون وضع الصين في الاعتبار، فالصين قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ناشئة كبرى، ولها مصالح كبيرة ومتسعة في جنوب شرق آسيا ، ولهذا فإن الصين تشكل تهديداً للتفوق الهندي في تلك المنطقة من آسيا، وقد أصبحت علاقات البلدين علاقة تنافس طويل الأمد، وقد قدمت الصين مساعدات لا يستهان بها إلى باكستان من أجل إيجاد قوة موازنة للسيطرة الهندية في تلك المنطقة، وبما يجعل الهند دائماً مشغولة بمشاكلها بعيداً عن الصين.

وهناك عامل آخر هو العامل الاقتصادي، فالتهديد الناجم عن التخلف الاقتصادي أشد خطراً من الضغوط العسكرية والسياسية، كما أن التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في الأسواق الإقليمية والعالمية هو الذي سيحدد الرابحين والخاسرين في المستقبل، ومهما أفرز تنامي القوة النووية في الهند من شكوك، فإن الصين قد تشعر بالارتياح لأن مساعي الهند للحاق بها عسكرياً يمكن أن تؤدي إلى إصابتها بالركود الاقتصادي.

---

(1) Rajesh Basrar: South Asia's Persistent cold war, in ACDIS occasional paper, disarmament, and International Security of Illinois, November 1962, P 2.

وتشير الخرائط الصينية بأن الحدود القومية للصين تصل إلى جنـــوب جبـــال الهيمالايا، وتشمل ما يزيد على ٩٤ الف كم^{2} من الأراضي الهندية، وهذا أمـــر لا زال محل نزاع بين الطرفين ويثير قلقاً بالغاً للهند، ولذلك فمنذ التفجيـــر النـــووي الصيني عام ١٩٦٤ تبنت الهند سياسة إبقاء الخيار النووي مفتوحاً.

وتشكل العلاقات بين الهند والصين إحدى الركائز الأساسية للأمـــن الآســـيوي والعالمي، وباعتبار أن الدولتين تضمان أكثر من ربع سكان العالم، إضـــافة إلـــى العامل الديموجرافي فهما يمتلكان قاعدة جيدة من الموارد، كمـــا تعتبـــران مـــن الأسواق الواعدة للسلع والخدمات والتقنيات، مما يضمن لهما دوراً مركزياً في أي ترتيبات إقليمية تتم في المستقبل.

فإذا ما انتقلنا إلى المحور الهندي الباكستاني، فإننا نجد أن البلدان قد تأسسا منذ أكثر من ٦٠ عاماً على قاعدتين متناقضتين، فالهنـــد ســـعت لأن تكـــون دولـــة ديموقراطية علمانية شاملة، بينما ظهرت باكستان للوجود بسبب خـــوف بعـــض مسلمي جنوب آسيا ألا يعيشوا آمنين في ظل هذا النظام، وبعد مرور أكثر من ستة عقود يبدو أن المشروع القومي للهند في حالة نجاح برغم بعض التحديات وبعض الحركات الانفصالية، أما باكستان فيبدو أنها لم تحقق النجاح ذاته كدولـــة، فهـــي متدهورة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ومن هذا المنظور ليس أمام باكستان أمـــل في تحقيق التوازن مع القوة الإستراتيجية الكبرى للهند ســـوى تطـــوير قـــدراتها النووية.

وقد أدى ظهور الهند وباكستان بصفتهما دولتين نوويتين معلنتين إلـــى تعقيـــد المناخ الأمني في جنوب آسيا وذلك من خـــلال إضـــافة عوامـــل جديـــدة لعـــدم الاستقرار، وعلى الرغم من إمكانية تقليل احتمالات نشوب صراع مسلح تقليـــدي بسبب الخوف من تصاعد الحرب بسرعة إلى تبادل إطلاق الأسلحة النووية، فإن ظروف عدم التكافؤ السائدة تعد بمنزلة حافز إلى اللجوء إلى عمل وقائي، إضافة إلى أن الحوادث الخاطئة قد تؤدي إلى دمار لا حدود له.

ويسود الاعتقاد في جنوب آسيا بأن الهند هي القوة المسيطرة في المنطقة، بينما تعد باكستان القوة المتحدية لها والساعية إلى مقاومة دورها كقوة مهيمنة[١] في حين تسعى الهند لأن تكون قَيِّمة على إدارة شئون الأمن الإقليمي، وتعمل باكستان من جانبها على تخفيض حالة عدم التوازن من خلال التحالفات والمساعدات.

وتبقى الهند وباكستان رهينتي عداء لم يشهد تغيرا حقيقيا منذ عام ١٩٤٧، إذ لم تفلح باكستان في فصل سياستها الخارجية عن اهتماماتها الإستراتيجية المتعلقة بالهند، ذلك أن التطورات المتأصلة في التاريخ والصدمة الانفعالية الناجمة عن التقسيم تترك على الأغلب أثراً يفوق أي واقع موضوعي، فبعد ستين عاما من الاستقلال لا يزال كلا البلدين يصارع مخاوفه بشأن الهوية القومية.

ويشيع في أوساط النخبة والأوساط الشعبية في باكستان أن الهند عازمة على إضعاف باكستان وإذلالها، ويشعر الهنود بأن باكستان متشددة في تصميمها على الانتقام من الهند بسبب الهزائم السابقة، إضافة لفقدانها بنجلاديش أثناء حربها مع الهند، كما تزعم الهند بأن من مستلزمات السلام والاستقرار في جنوب آسيا أن يتم الاعتراف بإمكانياتها وقدراتها بصفتها الدولة الثانية في العالم من حيث الكثافة السكانية، وبكونها تنتهج نظاما ديموقراطيا علمانيا ناجحا، ولم تحظ حتى الآن بالمكانة اللائقة بها في المحافل الدولية.

إن إخفاق كل من الهند وباكستان في وضع ترتيبات لبناء الثقة وتطبيع العلاقات يعكس هذه الدرجة العالية من انعدام الثقة بين الدولتين، وهكذا دخلت الدولتان في منافسة سياسية وعسكرية باهظة التكاليف أنستهما الفرص البديلة التي يمكن تحقيقها إذا ما استخدمت الموارد نفسها لأغراض أخرى[٢].

---

(١) مارفين جي فاينباوم: حدود السياسة الواقعية في البيئة الأمنية لجنوب آسيا، بحث منشور ضمن كتاب "توازن القوى في جنوب آسيا .

(2) Rammanohar Reddy: The wages of Ammageddon III, The Hindu, September 1998, P 2.

وقد كانت جهود باكستان عبر تاريخها تقريبا للتغلب على هيمنة الهند قد اتخذت شكل بناء تحالفات مع دول أخرى، وقد نجحت في استقطاب العون الخارجي جزئياً، وعلى الرغم من إسهام العون الخارجي لباكستان في حيازة القدرات النووية في محاولة تخفيض التفوق الهندي يبقى انعدام التوازن بصفة عامة موجوداً، خاصة مع وجود الهيمنة الاقتصادية الهندية.

أما فيما يتعلق بإسرائيل فإنه من المستبعد تماماً أن تتخلى عن أسلحتها النووية، وصواريخها الباليستية، وفي الحقيقة فإن الضغوط الدولية على إسرائيل ليست كافية، وحتى بعد قيام كل من الهند وباكستان بالتسلح النووي، فإنه يبدو أن الغرب قد اتخذ قرارا باستبعاد إسرائيل من أي دعوات لنزع السلاح النووي، أو حتى للحد من قدرتها النووية، فالغرب بزعامة الولايات يرى أن اسرائيل النووية ضرورة لمواجهة التفوق السكاني والمساحي للدول العربية، كما أن إسرائيل ترى في أسلحتها النووية أقوى ضمان لأمنها على المدى الطويل حتى إذا ما تم الوصول إلى حالة السلام الدائم والشامل في المنطقة، خاصة في ظل تنامي الإمكانيات النووية الإيرانية.

كما لا يمكننا تجاهل إمكانية حصول إيران على السلاح النووي في المستقبل، خاصة في ظل التصورات الإيرانية حول ماضيها الفارسي المجيد، وبالنظر إلى طموحاتها المستقبلية، فمن الصعب تصور أن إيران تبقى دولة غير نووية إلى الأبد، وبالنظر إلى كونها محصورة بين قوتين نوويتين (إسرائيل وباكستان) مع دولة ثالثة مجاورة لها هي العراق (قبل انهيار نظام صدام حسين) فإن الدوافع التي تحض إيران على امتلاك قدرات نووية تبدو قوية.

وبالرغم من عدم توفر دلائل قوية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول سعي إيران لامتلاك السلاح النووي فإن ذلك إذا ما حدث سوف يؤدي إلى سعي دول أخرى في آسيا للمضي في هذا الطريق الأمر الذي سوف يجعل المحيط الأمني في آسيا عموما أكثر تعقيداً، وقد تضطر الولايات المتحدة أو إسرائيل بالوكالة إلى اتخاذ ترتيبات مضادة لإحباط أي خطوة من هذا القبيل.

ومجمل القول أنه يمكن تحديد بعض السمات والخصائص العامة التـــي تميــز توازن القوى في آسيا على النحو التالي:

- الافتقار لنظام أمني، إذ لم يكن هناك أي نظام أمني يجمع الأطراف الآسيوية منذ وصول البرتغال إلى آسيا عام ١٥٠٩.
- غياب خبرة توازن القوى، إذ يعتبر توازن القوى في آسيا القائم على خمسة أطراف أساسية ظاهرة جديدة في النظام الأمني للإقليم، فليس لأي من قواها الرئيسية خبرة بممارسة سياسات توازن القوى، حيث كانت التحالفات بينها مجرد تحالفات ثنائية [١].
- تفشي عوامل الانقسام، فقد عانت الكثير من الدول في المنطقة مـــن السيطرة الاستعمارية والحروب الأهلية، ومقاومة التدخل الأجنبـــي، وقد تركت كلها رواسب عميقة وخلفت انقسامات عقائدية لـــيس أدل عليها من وجود أكبر تجمع من الدول الشيوعية في آسيا.
- انتشار ظاهرة الصراع، إذ تأتي آسيا بعد الشرق الأوسط من حيــث حجم الصراعات العقائدية المسلحة.
- عدم التجانس الإقليمي، حيث تعتبر آسيا أبعد ما تكون عن الإقلــيم المتجانس بسبب تفتت سياساتها وافتقارها إلى مفهوم قيمي وثقــافي مشترك.

الخلاصة

نخلص مما سبق أن مفهوم توازن القوى نشأ منذ بدء الصراعات الدولية على النفوذ، وذلك حتى لا تستأثر قوة بعينها على جميع عناصر السلطة والنفــوذ بمــا يؤدي إلى حرمان باقي القوى الأخرى.

---

(١) عبد المنعم طلعت: توازن القوى في النظام العالمي الجديد من المنظور الآســيوي، أوراق آسيوية، العدد ١٦، مركز الدراسات والبحوث الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

كما أن هناك صراعات إقليمية آسيوية نتيجة لحدوث بعض التغيرات في موازين القوى، فالصراع بين القطبين الشيوعيين الاتحاد السوفيتي والصين نشأ بسبب رغبة الصين في تعديل موازين القوى بينها وبين الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أدى إلى اندلاع الخلاف الأيديولوجي بينهما، كما أن توازن القوى بين الصين والهند اختلف بعد تفجير الصين قنبلتها النووية عام ١٩٦٤ مما دعا الهند إلى تطوير برنامجها النووي حتى تعيد ميزان القوى إلى وضعه الطبيعي، فتمكنت من إجراء تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤، كما أن باكستان استشعرت ميل ميزان القوى في غير صالحها بعد التفجير النووي الهندي فقامت بتطوير برنامجها النووي حتى أعلنت عن امتلاكها لهذا السلاح في مايو ١٩٩٨، أما فيما يتعلق بإسرائيل فإن ميزان القوى يميل بالكامل لصالحها ضد العرب، ولعل محاولة إيران كسر احتكارها لهذا السلاح إنما هي محاولة في اتجاه معادلة توازن القوى.

المبحث الثاني

الجهود الدولية للرقابة علي الأسلحه النووية

أثبتت قنبلتي هيروشيما ونجازاكي أن استخدام السلاح النـــووي يمكـــن أن يحدث حتي من جانب الدول الديموقراطية، وقد كان استخدام هذا الـــسلاح ضـــد اليابان عام ١٩٤٥ إيذانا بزرع الشكوك حول فكرة إزالة الأسلحه النووية بصورة كاملة في المستقبل مهما بلغت صرامة الاتفاقيات الموقعة ودقة طرق التفتيش[١].

ومن المفارقات أن العلماء الذين أخذوا علي عاتقم تطوير الأبحـــاث فـــي مجال الذرة حتي تم الوصول إلي القنبلة النووية الأمريكية فـــي ١٦ يوليـــو عـــام ١٩٤٥[٢] والذين حذروا الرئيس الأمريكي روزفلت من إمكانية إســـتخدام ألمانيـــا النازية لاكتشاف الانشطار النووي بها في صناعة سلاح نووي ، هم ذاتهم الـــذين قادوا الدعوات الأولى للسيطره علي الأسلحة النووية ومنع استخدامها، وعارضوا بقوة استخدام الولايات المتحده لها ضد اليابان .

فبنهاية عام ١٩٤٢ تمكنت مجموعة من العلماء بقيادة الفيزيائي الإيطـــالي الشهير فيرمي Fermi من تصميم وإنشاء مفاعل نووي صغير -وهو أول مفاعل نووي في التاريخ- في جامعة شيكاغو ، وبدأ تشغيله في ٢ ديسمبر عـــام ١٩٤٢ ليثبت إمكانية الحصول علي تفاعل انشطار نووي متسلسل مؤرخاً بداية العـــصر النووي الأول، ويعتبر ذلك من أهم الإنجازات العلمية والهندسية في النصف الأول من القرن العشرين[٣].

---

(١) حسنين المحمدي بوادي : الإرهاب النووي ، لغة الدمار، القـــاهرة ٢٠٠٧، ص ص ٥٨، ٥٩.

(٢) جمال مظلوم : أسلحة التدمير الشامل (الأسلحه النووية)، كراسات اســـتراتيجية خليجيـــة ،ع٤٤، نوفمبر ٢٠٠٢ ص٧ .

(٣) فوزي حماد : منع الانشطار النووي، الجذور والمعاهدة، السياسة الدوليـــة، العـــدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥ ، ص ص ٤٨ ، ٥٥ .

وفي الفترة من عام ١٩٤٢ إلي عام ١٩٤٥ تم تنفيذ مشروع مانهاتن الكبير لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل الذرية، وهو أكبر برنامج علمي تكنولوجي صناعي في التاريخ عمل فيه ١٥ ألف فرد، وعلي قمتهم حوالي ١٠٠٠ من صفوة علماء العالم، عملت في تضافر كامل، وتم بناء صناعة نووية تعادل حجم صناعة السيارات الأمريكية في ذلك الوقت، في مجال إغناء أو إثراء البلوتونيوم، وفصل البلوتونيوم، ودورة الوقود النووي اللازمة ، وتكلف هذا المشروع ٢بليون دولار في ذلك الوقت، وفي ٦ ، ٨ أغسطس ١٩٤٥ ألقيت قنبلتين نوويتين علي مدينتي هيروشيما ونجازاكي في اليابان حيث تم تدمير المدينتين، وعقب ذلك مباشرة أعلن انتهاء الحرب العالمية الثانية وإستسلام اليابان دون قيد أو شرط[١].

ومنذ ذلك التاريخ كان لزاماً على المجتمع الدولي البحث عن الوسائل الممكنة التي يمكن عن طريقها اتقاء مخاطر هذا السلاح المدمر الذي قد يتسبب يوما في فناء البشرية والقضاء على الحضارة الإنسانية، وبدأت الجهود الدولية بالفعل من أجل هذا الهدف.

الجهود الدولية لمنع الإنتشار النووي

وفي هذا المبحث سوف يتم تناول الجهود التي بذلت من جانب بعض علماء الذرة والجهود التي بذلت من جانب أعضاء الجماعة الدولية ثم الجهود التي بذلت من جانب الأمم المتحدة من أجل السيطرة على الأسلحة النووية والتي تمثلت في بعض الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة النووية ولعل أهمها على الإطلاق اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية حيث تنقسم هذه الجهود إلى أربعة مراحل:-

المرحلة الأولي:

وقد اقتصرت الجهود التي بذلت خلالها علي ما بذله علماء الذرة الأمريكيين والأوروبين للحد من أخطار الأسلحه النووية، وخاصة العلماء الذين شاركوا في إنشاء المفاعل النووي الأمريكي الأول عام ١٩٤٢ ، ومشروع مانهاتن كما يلي:-

---

[١] جمال مظلوم : مرجع سابق ص ٧ .

- في فبراير ١٩٣٩ حث العالم الأمريكي ليوزيلارد زملائه العــاملين في مجال الذرة في الدول الأخرى لإقنــاعهم بعــدم نــشر نتــائج أبحاثهم[١].
- في ديسمبر ١٩٣٩ قدم العالمــان بوســن وكوناكــت ، المــسؤلان العلميان عن مشروع مانهاتن، تقريراً اقترحــا فيــة نقــل معظــم المعلومات النووية - عدا تلك المتعلقة بتنظيم القنبله النوويــة-إلــي جهاز دولي يتولي الإشراف علي النشاط النووي.
- في عام ١٩٤٤ قدم الفيزيائي ليوزيلارد مذكره إلي الرئيس روزفلت ، حذره فيها من تبعة استخدام السلاح النووي عسكريا، وفي عهــد الرئيس ترومان تم تشكيل لجنة انتقالية لوضع الــسياسات الخاصــة باستخدام السلاح النووي[٢]، ثم أجرت الولايات المتحــدة التفجيــر النووي الأول في ١٦يوليــو ١٩٤٥[٣] ، ومــضت الأمــور حتــي استخدمت الولايات المتحدة القنبلة الذرية ضد اليابان، وبدأت مرحلة جديدة من السباق النووي ، والسعي للسيطره علية في ذات الوقت

المرحله الثانية من عام ١٩٤٥ إلي عام ١٩٤٩

وهي مرحلة إحتكار الولايات المتحدة السلاح النووي، وخلال تلك المرحلة استمرت الدعوات للحد من انتشار الأسلحة النووية إلا أنها لم تحقق أي نجاح يذكر لسببين رئيسيين:

---

[١] عبد العاطي بدر سليمان : العصر النووي ، القاهرة (د.ت) ص ٣٠.

[٢] ممدوح حامد عطية ، صلاح الدين سليم : الأسلحه النووية والكيميائيــة والبيولوجيــة فــي عالمنا المعاصر ، الكويت ١٩٩٢،ص ٨٧ .

[٣] وقع ميثاق الأمم المتحده قبل استخدام الولايات المتحده للقنايــل النوويــة فــي هيروشــيما ونجازاكي، ولذلك يطلق بعض المحللين علي ميثاق الأمم المتحده لقب "ميثاق ما قبــل عــصر الذرة " Pre- atomic charter انظر:- أحمد عثمان : جهود الأمم المتحده نحو توقيع معاهده لتحريم نشر الأسلحه الذرية ، المجله المصرية للقانون الدولي ، ٢٤ ، ١٩٦٨ ، ص ١٦

الأول: هو احتكار الولايات المتحدة لإنتاج السلاح النووي وسعي الإتحـــاد السوفيتي لكسر هذا الاحتكار، وبالتالي معارضة أي مشروعات أمريكية تطرح في هذا الشأن.

الثاني: أن الاقتراحات الأمريكية كانت علي السلاح الذري فقط للمحافظـــة علي وضعها كدولة وحيدة مالكة له ، بعكس الاتحاد السوفيتي الـــذي أراد بحـــث الأسلحة التقليدية أيضاً ، واستمر هذا الوضع إلي أن تمكن الاتحاد السوفيتي مـــن إجراء التفجير النووي الأول عام ١٩٤٩، وفي هـــذا الإطـــار طرحـــت بعـــض المقترحات خلال تلك الفتره أهمها:

- في نوفمبر ١٩٤٥ عقد اجتماع بين الولايـــات المتحـــدة وبريطانيـــا وكندا، حيث طالبوا بإنشاء لجنه دولية تابعة للأمم المتحـــده لتقـــديم التوصيات حول الوسائل الفعالة لمنع استخدام الطاقه النوويـــة فـــي الأغراض العسكرية مع التوسع في استخدماتها السلمية[١].
- في عام ١٩٤٦ تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحـــدة ، وفي يونيو ١٩٤٦ قدمت الولايات المتحدة مشروعاً أطلـــق عليـــة مشروع باروخ لإزالة الأسلحة النووية إلي الأمم المتحدة، متضمنا عدة مبادئ أهمها تدويل الأنشطة النووية ووضعها تحـــت رعايـــة دولية ، إلا أن الاتحاد السوفيتي -و كان قد استطاع تشغيل مفاعـــل نووي في ديسمبر ١٩٤٧- عارض المشروع الأمريكـــي وطالـــب بتسوية أمور نزع السلاح في إطار مفاوضات عامة لنزعـــه بكـــل أشكاله[٢].
- في يونيو ١٩٤٧ قدم الاتحاد السوفيتي اقتراحا قضي بإنشاء نظـــام دولي للرقابة علي المنشآت النووية المدنية عـــن طريـــق التفتـــيش الدوري، يمكن إيقافه بإستخدام حق الفيتو في مجلس الأمـــن، إلا أن الاقتراح السوفيتي لم يجد قبولا مما أدى إلي اندلاع ســـباق نـــووي محموم كان أحد سمات فترة الحرب الباردة ، حيث أعلـــن الاتحـــاد

---

[١] فوزي حماد : مرجع سابق، ص ٥٠ .

[٢] ممدوح حامد عطية ، صلاح الدين سليم ، مرجع سابق ص٣٩ .

السوفيتي في أواخر عام ١٩٤٧ عن امتلاكه لأسرار القنبله النووية ، وفي عام ١٩٤٩ أجري تفجيره النووي الأول مما أدي إلي إصدار الرئيس الأمريكي أوامره بصنع القنبلة الهيدوجية.

المرحله الثالثة من عام ١٩٤٩ إلي عام ١٩٦٣

وهي ما أطلق عليها مرحلة العمل السياسي والدبلوماسي؛ ففي عام ١٩٤٩ أجري الاتحاد السوفيتي تفجيره النووي الأول وفقدت الولايات المتحدة احتكارها النووي ، وبدأ السباق النووي يأخذ أبعاداً هائلة، وفي مايو ١٩٥١ أجرت الولايات المتحدة التفجير النووي الاندماجي الأول.

واستمر السباق النووي حتي أجرى الاتحاد السوفيتي تفجيراً إندماجياً في أغسطس ١٩٥٣[١] ثم فجرت بريطانيا قنبلتها الذرية عام ١٩٥٢، أما فرنسا فقد فجرت قنبلتها الذرية الأولي في عام ١٩٦٠، ثم فجرت الصين قنبلتها الذرية عام ١٩٦٤، وهكذا اكتملت القدرات الذرية والهيدروجينية لأعضاء اللجنة الدائمة في مجلس الأمن، وأطلق عليهم دول النادي النووي.

وفي عام ١٩٥٣ أعلن الرئيس أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الرعب النووي يعرض كل الحضارة الإنسانية إلي الدمار، وأعلن برنامج الذرة من أجل السلام، واقترح إنشاء بنك دولي لليورانيوم والمواد الانشطارية بعد سحبها تدريجيا من الأرصدة المعدة للاستخدام الحربي ، وبدأت المصارحة النووية وتبادل المعلومات، وتمثل ذلك في مؤتمر جينيف للاستخدامات السلمية للطاقة الذي عقد في جينيف عام ١٩٥٥ تحت مظلة الأمم المتحدة، ويعتبر ذلك أهم تطور سياسي في المجال الذري منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية[٢]، وفي عام ١٩٥٨ أُنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا، وبدئ في إنشاء نظام دولي للضمانات.

وهكذا مهد مشروع أيزنهاور الطريق إلي بناء نظام دولي للضمانات والرقابة علي الاستخدمات الذرية السلمية، ثم بدأت تولد فكرة مشروع معاهدة المنع الجزئي للتفجيرات النووية، وبداية معاهدة منع الإنتشار النووي.

---

[١] فوزي حماد ، مرجع سابق، ص ٥١ .

[٢] فوزي حماد : مرجع سابق ص ص ٥١ – ٥٢ .

وقد شهدت الفتره منذ عام ١٩٥٨ بدايات جديدة وهامة في مجال منع التجارب النووية وفي مجال نزع السلاح النووي ، وقد تعثرت هذه البدايات بسبب الحرب الباردة، غير أن الأزمة الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أكتوبر عام ١٩٦٢ كان لها تأثير كبير في تغيير الموقف، ومن هنا قررت الدولتان العظميان العمل سويا ومحاولة تخطي المشاكل القائمة، وبدأت الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الدول الكبرى ، وتم التوصل في أغسطس ١٩٦٣ إلي معاهدة المنع الجزئي لاختبارت الأسلحة النووية، وكانت هذه المعاهدة هي أول معاهدة دولية تقبل فيها الدول قيوداً في مجال برامج التسلح النووي[١]، وقد بدأت مفاوضات معاهدة منع الانتشار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عقب التفجير الصيني مباشرة، ثم وافقت الجمعية العامة عام ١٩٦٥علي قرار يحمل عنوان "منع انتشار الأسلحة النووية"[٢] لأول مرة، ودعت لجنة نزع السلاح لوضع المبادئ الرئيسية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لأول مرة، وبدأت مرحلة جديدة بعد عشرين عاماً من الخطيئة النووية في هيروشيما ونجازاكي.

المرحلة الرابعة : من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨

المفاوضات من أجل إقرار معاهدة منع الانتشار النووي

يعرّف الانتشار النووي بأنه أي زيادة في عدد الأسلحة الذرية في حوزة الدول المالكة للسلاح النووي "الانتشار الرأسي" وتصنيع السلاح أو الحصول عليه بواسطة الدول الغير المالكة لهذا السلاح، أي زيادة عدد الدول التي تملك أسلحة

---

[١] نص معاهدة حظر انتشار الأسلحه النووية ، ترجمة الوكاله الدولية للطاقه الذرية ، السياسه الدولية ، ع ١٢٠ ، ابريل ١٩٩٥ ، ص ٩٤.

[٢] كانت أيرلندا من أوائل الدول التي لفتت الأنظار إلي خطورة استخدام الأسلحة الذرية في ظل الصراع المحموم بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لامتلاك أسرار صنع تلك الأسلحة، فنجح مندوبها الدائم في الحمعية العامه للأمم المتحده في استصدار قرار من الجمعية العامة عام ١٩٥٨ تؤكد فيه الأمم المتحدة علي خطورة انتشار الأسلحة الذرية ، وفي عام ١٩٥٩ طالبت أيرلندا بإدراج الموضوع بشكل مستقل في أعمال الدورة الدوره الرابعة عشرة للجمعية العامة مفتتحة بذلك سلسلة القرارات التي أدت في النهاية إلي توقيع المعاهدة.

نووية "الانتشار الأفقي" وقد تحققت خلال تلك المرحلة الإنجازات الكبرى في مجال السيطرة على الأسلحة النووية مدفوعة بعدة أسباب أهمها: -[1].

- إدراك القوتين العظميين لاستحالة المواجهة النووية بينهما وخطورتها على العالم كله.
- الأزمات الدولية التي حدثت خلال تلك المرحلة، وأهمها أزمة الصواريخ الكوبية وانعكاساتها والتي أقنعت النظام الدولي بضرورة السيطرة على انتشار الأسلحة النووية.
- مرحلة الانفراج الدولي بين القطبين التي امتدت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٩ وتمثلت أهم مظاهرها في الاتفاق على آليات لإدارة الأزمات وتجنب المواجهة في المستقبل، وبالتالي تم إنشاء الخط الساخن بين الرئيسين الأمريكي والسوفيتي على مدى ٢٤ ساعة.

وخلال مرحلة الانفراج الدولي هذه تم التوقيع على ستة اتفاقيات دولية خاصة بضبط السلاح النووي في العالم هي: -

١ - اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية(P.T.B)

وقد تم توقيعها عام ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي حيث نصت على "تعهد كل من أطراف المعاهدة بأن يمتنع عن القيام بأي تجارب لتفجير الأسلحة النووية في الجو، أو تحت الماء، أو في أعالي البحار، أو في مكان آخر تحت إشرافه، إذا أدى مثل هذا التفجير إلى تسرّب إشعاعات خارج الحدود الإقليمية للدول التي تخضع لسلطانها أو لرقابتها عند إجراء التفجير، ومن هنا فإنه مسموح لها بإجراء هذه التجارب داخل أراضيها، أو الأراضي الخاضعة لها إذا ما ضمنت عدم تسرّب الإشعاعات إلي خارج حدودها، إلا أنه لم يكن هناك نظام دولي للتحقق والتفتيش، حيث كانت كل دولة تعتمد على نفسها وأجهزتها الذاتية فقط، وقد امتنعت كل من فرنسا والصين عن الانضمام إلى هذه المعاهدة[2].

---

[1] ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم: مرجع سابق ص١٢٤-١٢٥.

[2] عبد الرحمن بن محمد مليبارى: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الجائز والمستحيل، الرياض ١٤١٤هـ ، ص ٢٦.

٢ - معاهدة الفضاء الخارجي عام ١٩٦٦

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٦٧، وتنص على أن الفضاء الخارجي ملكية عامة للبشر، ولا يخضع للتملّك القومي بإدعاء السيادة عن طريق الاقتطاع أو الاستيلاء أو أي وسيلة أخرى، والنتيجة المترتبة على ذلك هي حظر وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية من أي نوع فيه[١].

٣ - اتفاقية ثلاثيكيو عام ١٩٦٧

وهي معاهدة خاصة بمنع الانتشار النووي في أمريكا اللاتينية، حيث نصّت على حظر انتشار الأسلحة النووية في أمريكا الجنوبية، إنتاجاً وحيازةً واستخداماً وتطويراً وتنميةً، وكان السبب الرئيسي وراء عقد هذه المعاهدة هو التحرك الأمريكي خوفاً من تكرار حادث كوبا مرة أخرى، حيث كانت أزمة الصواريخ الكوبية محاولةً سوفيتية لزرع أسلحة نووية بعيدة المدى في كوبا، أي في الفضاء الخلفي للولايات المتحدة[٢].

٤ - اتفاقية قيعان المحيطات

وتنص على حظر استخدام قيعان البحار والمحيطات في تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من أجل الاستغلال السلمي للموارد والثروات الكامنة في قيعان البحار.

٥ - اتفاقيتي سولت ١، سولت ٢

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد وُقعت عام ١٩٧٩، وهدفت إلى تخفيض الترسانة النووية الدفاعية لكلا الدولتين، والعمل على عدم زيادة الأسلحة الهجومية، بالإضافة إلى سولت ٢ والتي هدفت إلى المزيد من التخفيض للصواريخ الدفاعية والهجومية النووية للبلدين[٣].

٦ - اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT

---

[١] ممدوح حامد عطية، صلاح الدين سليم، مرجع سابق ص ١٥٢.

[٢] عبد العاطي بدر سليمان: العصر النووي. ص ٤٢.

[٣] محمد الجمل: أثر سباق التسلح النووي، ص٩٩.

بدأت مفاوضات الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٥٤، حتى تم التوصل إلى مشروع المعاهدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦، تلك الاتفاقية التي كانت التحدي الأكبر لنظام منع الانتشار.

٧- اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية(N.P.T)

شكلت لجنة نزع السلاح لجنة فرعية لإجراء مفاوضات بغرض الوصول إلى اتفاقية لحظر الانتشار النووي من عشر دول للقيام بالمفاوضات والإعداد للمعاهدة تكونت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ممثلين للدول الحائزة للسلاح النووي، والبرازيل وبورما ومصر وأثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد من دول عدم الانحياز، واستمرت المفاوضات من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٨ تم خلالها التوصل إلى معاهدة منع الانتشار النووي، تلك التي تعتبر أهم وسائل المجتمع الدولي نحو تقييد الانتشار النووي[١].

وخلال المفاوضات أرادت الدول النووية أن تكون المعاهدة أبدية (أي إلى أجل غير مُسمى) منذ البداية، إلا أن الدول غير النووية اعترضت على ذلك وتمكنت من إدخال فقرتين، فقرة خاصة بمؤتمرات المراجعة كل ٥ سنوات (الفقرة الثالثة من المادة الثامنة)، أما الفقرة الأخرى فهى الخاصة بالتمديد(الفقرة الثالثة من المادة العاشرة) والتي تنص على ما يلي:-

"بعد ٢٥ سنة من نفاذ المعاهدة يعقد مؤتمر للبت في استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مُسمى أو لفترة واحدة أو فترات محددة، ويكون هذا القرار بأغلبية الأطراف"

وأخيراً تم إعداد تقرير شامل عُرض على جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة انتهت في ١٢ يونيو ١٩٦٨ بالموافقة على معاهدة منع الانتشار النووي بأغلبية ٩٥ صوتاً واعتراض أربعة، وامتناع ٢١ دولة عن التصويت، وكان من بين المعترضين الأرجنتين والبرازيل وفرنسا والهند وأسبانيا[٢].

---

[١] مليباري: مرجع سابق، ص ٥٠.

[٢] مليبارى: مرجع سابق، ص ٦٥.

أُعلنت المعاهدة في أول يوليو ١٩٦٨، وبدأ التوقيع عليها منذ ذلك التاريخ، وبلغ عدد الموافقين عليها في هذه الفترة ٦٢ دولة كانت من بينهم مصر بالإضافة إلى ١١ دولة عربية، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ٥ مارس ١٩٧٠.

الملامح الرئيسية للمعاهدة

تتكون المعاهدة من ديباجة وإحدى عشر مادة، ويتكون أطراف المعاهدة من قسمين، الأول هم الدول الخمس الكبرى الحائزة للسلاح النووي في ذلك الوقت، والقسم الثاني هم الدول غير الحائزة للسلاح النووي(الدول غير النووية) ولكل منهما تعهدات والتزامات مختلفة لكنها ليست متعادلة، ولذلك توصف المعاهدة بأنها تحيزية

وتتعهد الدول غير النووية بعدم قبول أي نقل لأسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أخرى، كما تتعهد أيضاً بألاّ تصنّع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية وألا تقتنيها أو تتلقى أي مساعدة من أجل صنع أسلحة نووية(المادة الثانية) وبهذه المادة تنازلت أو تخلّت هذه الدول عن حقها في امتلاك السلاح النووي[1].

وتخضع هذه التعهدات للرقابة من خلال نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية، أما الدول النووية فإنها تتعهد بعدم نقل أو تسليم أى مستلم(سواء كان طرفاً أو غير طرف) أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرات نووية أو أي سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل، وألا تقوم اطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفز أي دولة غير نووية على صنع أسلحة نووية، أو اقتنائها(المادة الأولى) ولا تخضع هذه الالتزامات إلى أي رقابة، لكن بعض الدول النووية وافقت بمحض إرادتها على إخضاع بعض منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا شك أن هذا الفرق الهائل في الالتزامات يوضح التمييزية بين التزامات وتعهدات أطراف المعاهدة[2].

---

[1] مليبارى: مصدر سابق، ص ٦٦.

[2] هيكل ومضمون الاتفاقات التي تعقد بين الوكالة والدول بموجب معاهدة حظر الانتشار، ترجمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ص ٤-٦

وتتعهد الدول النووية في المادة السادسة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ولا تتضمن المعاهدة أي آلية أو أي تدابير فعالة لذلك، وتتضمن المادة الثانية نظام تعديل المعاهدة، ويتطلب ذلك موافقة الدول الخمس النووية والدول الأعضاء في مجلس المحافظين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وقت التعديل(عددهم الآن ٣٥ دولة)، ومن الواضح أن أمر التعديل هو في حكم المستحيل، إذا رفضت دولة نووية واحدة، حتى لو أرادت جميع الدول غير النووية ذلك، ويوضح ذلك مزيداً من التمييز[١].

لقد مضت حتى الآن ٦٣ عاماً منذ الخطيئة النووية في هيروشيما، وتكاثر المخزون النووي الذي يكفي لتدمير العالم عدة مرات، وبذل العالم جهوداً مضنية لمدة ٢٥ عاماً للتوصل إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبعد ٢٥ عاماً من نفاذها تضاعف انتشار السلاح النووي رأسياً وأفقيا، حيث انضمت إلى النادي النووي كلٌ من إسرائيل والهند وباكستان، وأخيراً كوريا الشمالية، وفي الطريق ايران، كما أن فقدان السيطرة على الكميات الهائلة من المواد الإنشطارية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق يثير قلقاً بالغاً على مستقبل منع الانتشار النووي في العالم.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن جهود المجتمع الدولي للسيطرة على الأسلحة النووية لم تبدأ بالفعل إلا بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من كسر احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي عام ١٩٤٩، وقد قامت الأمم المتحدة بالدور الأكبر بصفتها الممثل الشرعي للمجتمع الدولي، بصياغة بعض المعاهدات التي بدأت بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ثم توجت بالمعاهدة الأكبر وهي الخاصة بمعاهدة منع الانتشار النووي التي أعلنت في أول يوليو ١٩٦٨ ودخلت حيز النفاذ في ٥ مارس ١٩٧٠، تلك المعاهدة التي جاءت كلها في صالح الدول المالكة للسلاح النووي وقطعت الطريق أمام الدول غير النووية في سبيلها للحصول عليه، ويوضح ذلك عدم عدالة تلك الاتفاقية.

---

[١] أحمد عثمان: تحريم نشر الأسلحة الذرية، ص ٢٦-٢٧.

المبحث الثالث

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأزمات النووية في آسيا

مقدمة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة دولية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، بغرض منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية، والعمل على حث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتأكد من أن المواد النووية والأنشطة الذرية لا تستخدم لأغراض عسكرية، ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين الأمن والسلامة النوويين، بهدف حماية المواطنين من الآثار الضارة للإشعاعات النووية، والعمل على أن تكون المحفل العالمي لتقاسم المعارف والتقنيات النووية بين البلدان النامية والصناعية، وتقوم الوكالة بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعند الضرورة إلى مجلس الأمن حول عدم التزام أي دولة بالتزاماتها المتعلقة باتفاقية الضمانات والبروتوكول الإضافي كما أنه من بين مهام الوكالة المهام الآتية:

- تدعيم المشروعات التعاونية التي تهدف إلى تحقيق مزايا اجتماعية واقتصادية ملموسة للناس في البلدان النامية.
- تقديم الخدمات والمعدات الخاصة والتدريبات وغيرها من أشكال الدعم والتطوير للبرامج السلمية بالاشتراك مع المعاهد والمختبرات في جميع أنحاء العالم.
- تدعيم البحث والتطوير بشأن المشاكل الحيوية التي تواجه البلدان النامية، مع توجيه الجهود نحو الغذاء والصحة والمياه والبيئة.
- مساعدة الدول على تقييم وتخطيط احتياجاتها من الطاقة، بما في ذلك المنشآت النووية لتوليد الكهرباء.

وتراقب الوكالة المنشآت النووية وما يتصل بها بموجب اتفاقيات الرقابة في جميع الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والذي يبلغ ١٤٠ دولة، ويتألف مجلس محافظي الوكالة من ٣٥ عضواً، أما المؤتمر العام للوكالة

فجميع الأعضاء الموقعين على الاتفاقية أعضاء فيه، ومجلس المحافظين هو الذي يحدد برامج وميزانيات الوكالة طبقا للنظام الأساسي لها، وقد بلغت ميزانيتها عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٨٣,٦١١,٠٠٠ يورو من حصيلة اشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى بعض التبرعات.

ويترأس الوكالة حالياً الدكتور محمد البرادعي -الذي حاز جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة- في دورته الثالثة التي تنتهي عام ٢٠٠٩، ويرأس البرادعي الوكالة منذ عام ١٩٩٧ خلفاً لهانز بلكس الذي ترأسها من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٧.

أولاً :- دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأزمة النووية الإيرانية

تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني إلى الحفاظ على أهم ميزة لها كمنظمة دولية يحترمها العالم وهى الحياد والموضوعية، فالمنظمة ليست خصماً لإيران ولا حليفاً للولايات المتحدة أو العكس، وبناء على ذلك فإن مدير الوكالة يحاول أن يتصرف بأقصى درجات الحياد والتدرج في التفاعل مع هذه القضية، خاصة وأن حساسية الموضوع معروفة للجميع والتوتر بين الجانبين الإيراني والأمريكي واضح للعيان والتعامل مع القضية يحتاج إلى أقصى درجات الدبلوماسية الهادئة كما لو كان الأمر – ويُفترض ألا يكون كذلك– خلافاً ثنائياً بين الولايات المتحدة وإيران[١].

وتريد الوكالة من إيران إجابات واضحة عن برنامجها النووي وما إذا كان يضم شقاً عسكرياً، لكن الرد الإيراني لم يكن مقنعاً للولايات المتحدة، وقد لعبت الوكالة الدور المحوري في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوطة بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد

---

[١] أسامة فاروق مخيمر : الملف النووي الإيراني: مواقف الأطراف مختارات إيرانية – عدد ٤٨ – يوليو ٢٠٠٤، ص ص ٨٠ – ٨١.

انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوعه، وزاد كثيراً من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيراً دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين، إذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١، والذي كلف الوكالة بالقيام بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقي، وكانت الوكالة بالتالي ترفع تقاريرها الدورية بشأن هذه العملية إلى مجلس الأمن، وليس إلى مجلس أمناء الوكالة[١].

في حين أن دور الوكالة في الحالة الإيرانية كان أوسع نطاقاً، فهي التي اكتشفت الأنشطة الإيرانية المحظورة، وكانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة، بخلاف الحالة العراقية.

وقد بدأت الوكالة تولي اهتماماً خاصاً بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر ٢٠٠٢، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، وكان العامل الرئيسي لبداية الأزمة الإيرانية يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس ٢٠٠٢ بعرض تقرير خاص عن الحالة الإيرانية، ثم جرى تكليف المدير العام من قِبل مجلس الأمناء في يونيو ٢٠٠٣ بتقديم تقرير دوري عن إيران[٢].

---

(١) ممدوح حامد عطية: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، الدار الثقافية للنشر، القاهرة(د.ت) ص٨٠.

(٢) محمد عباس ناجي: الملف النووي الإيراني، مرحلة تقريب المسافات، السياسة الدولية، ع ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ١٧٦ – ١٧٧.

وقد كان الموقف الرئيسي للوكالة في الأزمة النووية الإيرانية يقوم على أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظـام الـضمانات، ويتركز هذا الفشل في إطار نقطتين رئيسيتين، الأولى هي عـدم تقـديم بيانـات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، و الثانية هي القيام بأنـشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم، وكان موقف الوكالة يؤكد على أن إيـران تتعاون معها في التغلب على هذا الفشل، رغم أن هناك العديد من المشكلات التي كانت تحيط بهذا التعاون، ومن أجل إنجاح هذا التعاون كانـت للوكالـة مطالـب متنوعة، بعضها كان يتعلق بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منـع الإنتشار النووي، وبعضها الآخر يتعلق بضرورة توقف إيران عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم[١].

هذا التوصيف للأزمة من جانب الوكالة كان يمثل موقفاُ وسطاُ بين الموقفين الأمريكي والإيراني، فما قامت به إيران من وجهة نظر الوكالة يُعد عدم امتثـال لنظام الضمانات، على خلاف مزاعم إيران بأنها لم تقم بأي خرق لهذا النظام، أو لمعاهدة منع الانتشار النووي، ويمكن معالجة الأمر من خلال التعاون بين الوكالة وإيران، وبدون الحاجة لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بخلاف ما تطلبه الإدارة الأمريكية منذ بداية الأزمة.

وكان هذا الموقف سبباً في تعرض الوكالة لضغوط عديـدة مـن طرفـي الأزمة الرئيسيين في صورة الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران، علاوة

---

[١] اتهمت الوكالة الدولية إيران(بعدم الامتثال) لأحكام المادة C و X11 مـن نظـام الوكالـة الداخلي، أنظر:- IAEA, : Op. cit, P 150 ، بينمـا مورسـت ضـغوط أمريكيـة وأوروبية على الوكالة لتغيير مُسمى(عدم الامتثال) إلى(انتهاك) لكن الوكالة أصرت علـى تفسيرها القانوني لما قامت به إيران من خرق لأحكام هذه المادة. أنظر:- M. Lander: Nuclear Agency Expected to back weaker Rebuke to Iran. New York Times, 24/9/2005.

على الاتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنهما لا يظهران الحــزم الكــافي إزاء إيران، وأنهما والأوربيون يمنحون إيران الوقت الــذي تحتاجــه لمواصــلة تطوير برنامجها الهادف إلى امتلاك السلاح النووي، فضلاً عن أتهامها بالإمتنــاع عن التجاوب مع المطلب الأمريكي بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار النووي[١].

وقد اتسمت ردود فعل الوكالة ومديرها العام علــى الــضغوط الأمريكيــة بدرجة عالية من الاحتراف والموضوعية، وهو ما ساعد كثيراً على آداء الوكالــة لدورها، وقد ركز البرادعي على أن الوكالة ليست مُلزمة بإرضاء أي طرف خلال الأزمة، بقدر ما أنها ملتزمة بمعايير موضوعية معينة في آداء عملها، وفق قانون العمل الخاص بها، بما ينفي عنها شبهة التواطؤ أو الانحياز لأي طرف دون آخر في الأزمة.

وقد كان جوهر الخلاف بين الوكالة وإيران ينحصر في فشل إيــران فــي الإمتثال لاتفاقية الضمانات، وخاصة في خمس نقاط رئيسية هي:

أولاً:- فشل إيران في الإعلان عن وارداتها من اليورانيوم الطبيعي عــام ١٩٩١.

ثانياً:- الفشل في إعلان إيران عن أنشطتها في معالجة اليورانيوم الطبيعي المستورد من الخارج.

ثالثاً:- الفشل في الإعلان عن المنشآت التي جرى فيها استقبال وتخــزين ومعالجة ذلك اليورانيوم.

رابعاً:- الفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنياً بصورة مقبولــة بــشأن منشآت إنتاج النظائر المشعة والمفاعل البحثي في طهران.

---

(١) البرادعي ينفي اتهامات خطيرة بالتواطؤ مع إيران، جريدة الشرق الأوســط، ٥ ديــسمبر ٢٠٠٤.

خامساً: - الفشل في تقديم معلومات متسلسلة زمنياً بشأن تخزين النفايات في أصفهان وآراك[١].

ومنذ ذلك الوقت بدأ مدير عام الوكالة في مطالبة إيـــران بـــالتوقيع علـــى البروتوكول الإضافي، وفي التقرير الثاني لمدير الوكالة أشار إلى أنه برغم تعاون إيران مع الوكالة بشكل واسع إلاّ أن هناك نقاط هامة متبقية بشأن برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران[٢].

وبموجب هذا التقرير أصدر مجلس أمناء الوكالة قراراً فـــي ١٢ ســـبتمبر ٢٠٠٣ يمنح إيران مهلة حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ لمعالجة أوجه الفشل المذكورة، وللتأكد من التزام إيران باتفاقية الضمانات عبر اتخاذ كافة الأعمـــال الـــضرورية لتحقيق هذا الهدف من خلال خمسة أنواع من الإجراءات[٣]هي: -

١- تقديم تقرير كامل بشأن كافة المواد والمكونات المـــستوردة الخاصـــة ببرنامج التخصيب، لاسيما المعدات والمكونات الملوثة بمـــستويات عاليـــة مـــن الإشعاع.

٢- تمكين مفتشي الوكالة من الوصول غير المشروط إلى أي مواقع تراها الوكالة ضرورية لغرض التحقق من صحة وشمول التقارير المقدمة من إيران.

---

(١) The Director General, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic Of Iran" The Board of Governors, (Gov/2003/40) 6 June 2003 P.7.

(٢) The Director General, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic Of Iran" The Board of Governors, (Gov/2003/63) 26 August 2003. P.P 9-10

(٣) Implementation of the NPT safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Resolution adopted by the Board on 12 September 2003, the Board of Governors, (Gov/2003/69), 12 September 2003. P.P. 2-3.

٣- حل المسائل المتعلقة بما توصل إليه خبراء الوكالة من أن إيران لابد أن تكون قد أجرت اختبارات على تكنولوجيا الطرد المركزي من أجل تطوير ما لديها من تكنولوجيا التخصيب، حتى تكون قد وصلت إلى مستواها المذكور.

٤- توفير معلومات كاملة عن إجراء تجارب تحويل اليورانيوم.

٥- توفير أية معلومات وتفسيرات، والقيام بأي خطوات تعتبر ضرورية من قِبل الوكالة لحل المسائل المتعلقة بالمواد النووية والأنشطة النووية.

وفي التقرير المقدم إلى اجتماع مجلس أمناء الوكالة في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣ أشار المدير العام إلى الطفرة الكبرى التي طرأت على التعاون بين الطرفين، الأمر الذي أتاح الحصول على معلومات أكثر تكاملاً عن البرنامج النووي الإيراني، وبالذات عن امتلاك هذا البرنامج لدورة وقود نووي كاملة، بما في ذلك استخراج ومعالجة وتحويل وتخصيب اليورانيوم، وتصنيع الوقود النووي وإنتاج الماء الثقيل، ومفاعل للماء الخفيف، ومفاعل أبحاث يعمل بالماء الثقيل، ومنشآت للبحوث والتطوير ذات الصلة بالنشاط النووي [(١)].

واستمر التعاون بين إيران والوكالة يتقدم ولكن ببطئ، وفي أعقاب اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس ٢٠٠٤ وبالرغم من أن القرار الصادر عن الاجتماع رحب بالخطوات الإيجابية التي جرت على صعيد التعاون بين الجانبين، إلا أنه ركز من ناحية أخرى على الاستياء الشديد من استمرار إيران في إخفاء بعض أنشطتها النووية، وطالبها بالكشف عن كافة أنشطتها النووية خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، وقد اعتبرت إيران هذا التقرير نكسة كبيرة لتعاونها مع الوكالة، إلا أن إيران اضطرت للإمتثال لنصوص القرار الناتج عن الاجتماع، وشهدت الفترة التالية تعاوناً أوسع، ظهرت نتائجه في التقرير الإيجابي للمدير العام في يونيو ٢٠٠٤ المُقدم لمجلس الأمناء، إلا أن هناك مسألتين أشار إليهما التقرير بشكل سلبي

---

(١) The Director General, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic Of Iran" The Board of Governors, (Gov/2003/75) 10 November 2003, P.P. 9-10.

الأولى:- تتعلق بأصول ومصادر التلوث الإشعاعي التي كان قد تم العثور عليها في بعض المواقع في إيران

الثانية :- تتعلق بنطاق الجهود الإيرانيـــة الخاصـــة باســـتيراد أو صُـــنع واستخدام أجهزة الطرد المركزي[١].

وعلى أثر ذلك التقرير أبدت إيران استياءها، الأمر الذي دفعها إلى اتخـــاذ قرار في يوليو ٢٠٠٤ بإستئناف تصنيع أجهزة الطرد المركزي، واستأنفت العمل في مصنع ينتج سادس فلوريد اليورانيوم الذي يستخدم في أجهزة الطرد المركزي

وقد ساعدت الجهود الماراثونية التي جرت بين إيران والوكالة على تسوية جانب كبير من نقاط الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني، لاســيما المتعلقـــة بوقف تخصيب اليورانيوم.

وقد أشار تقرير الوكالة في نوفمبر ٢٠٠٤ إلى أنه بالرغم من عدم وجـــود أدلة تشير إلى سعي طهران لإنتاج أسلحة نووية، إلا أن التقرير لم يستبعد وجـــود أنشطة سريّة [٢]، ولا زالت المباحثات بين الوكالة وإيران تتأرجح مرة نحو الاتجاه إلى جانب إيجابي ومرات عديدة في الاتجاه السلبي في ظل تهديدات مـــن جانـــب الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجيه ضربة إجهاضـــية ضـــد المنـــشآت النوويـــة الإيرانية، في الوقت الذي أبدى فيه بعض المراقبين تفاؤلهم باحتمال تحقيق بعض التقدم بعد تولي الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوبامـــا فـــي ٢٠ ينـــاير ٢٠٠٩.

ثانياً :- دور الوكالة الدولية للطاقة في الأزمة الكورية

---

[١] The Director General, "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic Of Iran" The Board of Governors, (Gov/2004/34) 1 June 2004. P.P. 8-9.

[٢] حسام سويلم: هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي الإســرائيلي، ع ٤٧، يونيو٢٠٠٤، ص ١٧.

لم يكن دور الوكالة فاعلاً أو بارزاً على نحو ما قامت بـه فـي الأزمـة الإيرانية، ففي الأزمة الإيرانية كانت الوكالة هي التي اكتشفت الجهود الإيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم والتي على أثرها تحركت الولايات المتحدة نحو إثـارة القضية والتهديد بنقلها إلى مجلس الأمن الدولي، وكانت الوكالـة طرفـاً فـاعلاً ومؤثراً، فكانت طرفاً في جميع المباحثات والمفاوضات بين كافة أطراف الأزمـة أما في الأزمة النووية الكورية فقد كانت الوكالة تلعـب دور المنفـذ للقـرارات الصادرة عن كافة مراحل المحادثات السداسية [١].

فعندما وقعّت كوريا الشمالية في ٣٠ يناير ١٩٩٢ اتفاق إجراءات الحمايـة والأمان مع الوكالة كان ذلك ناتجاً عن الضغوط الدولية التي مُورست على النظام الكوري الشمالي خاصة بعد انهيار منظومة الإتحاد السوفيتي المـساند للموقـف الكوري، وقد مهّد هذا الاتفاق للوكالة اعتباراً من يونيو ١٩٩٢ أن تقوم بمهامهـا، حيث بدأ مفتشو الوكالة في إجراءات التفتيش على المنشآت النووية فـي كوريـا الشمالية، لكن سرعان ما توقفت الوكالة عن مهمتها بسبب قيام كوريـا الـشمالية بوضع العراقيل أمام مفتشي الوكالة، حيث رفضت كوريا الشمالية في يناير ١٩٩٣ السماح لمفتشي الوكالة بتفتيش منشأتين نوويتين اشتبه المفتشون في احتوائهما على مخلفات نووية، وتطور النزاع بين كوريا الشمالية والوكالة إلـى درجـة اعـلان كوريا الشمالية في مارس ١٩٩٣ عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من الانتـشار النووي، الأمر الذي دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قـرار فـي ١١ مـايو ١٩٩٣ لحث كوريا الشمالية على التعاون مع الوكالة، وقد قررت كوريا الـشمالية على أثر الضغوط الدولية وقرار مجلس الأمن التراجع عن انسحابها من المعاهدة قبل المهلة التي حددتها بيوم واحد، إلا أنها رفضت قيام مفتشي الوكالة بالنظر في أنشطتها النووية في الماضي واقتصار دور الوكالة على بحث أنشطتها النووية في المستقبل وهو الأمر الذي أضعف كثيراً من دور الوكالة [٢].

---

[١] Yun Duk-Min: U.S. Proposal for Resuming talks with North Korea, Korea Focus, Vol 9, No 5, September 2001, P.80.

[2] S.N.Kile: Nuclear Army Control, non-proliferation and Ballistic missile Defense, in SIPRI, Yearbook 2003, P.P. 578-592.

وقد ظل دور الوكالة شبه متوقف تقريباً حتى توقيع اتفاق الإطار في ٢١ اكتوبر ١٩٩٤ والذي سمح لمفتشي الوكالة بالقيام بدورهم في تفتيش المنشآت النووية الكورية الشمالية، وبالرغم من وضع النظام الكوري الشمالي العديد من العراقيل وتضييق الخناق على مفتشي الوكالة، إلا أن الوكالة استمرت في آداء عملها حتى ديسمبر ٢٠٠٢ بعد تولي إدارة الرئيس بوش الإبن والتي اتخذت خطاً متشدداً مع النظام الكوري الشمالي حيث قررت الإدارة الأمريكية وقف شحنات البترول المقررة بموجب اتفاق الإطار عام ١٩٩٤ نظراً لقيام كوريا الشمالية بعدم السماح لمفتشي الوكالة بالقيام بدورهم بحريّة، فقامت كوريا الشمالية بطرد مفتشي الوكالة وأعلنت تشغيل مفاعلاتها النووية بالكامل مع الإعلان في نفس الوقت عن طبيعة نشاطها النووي السلمي لبرنامجها النووي [١]

وقد أدت تلك التطورات إلى بدء مرحلة المحادثات السداسية لإدارة الأزمة النووية الكورية التي تعثرت في معظم مراحلها نتيجة لتباعد مواقف الأطراف، وخلال تلك الفترة التي امتدت منذ عام ٢٠٠١ توقفت تقريباً مهمة الوكالة في كوريا الشمالية حتى إعلان كوريا الشمالية عن إجراءها لتجربتها النووية الأولى في ٩ أكتوبر عام ٢٠٠٦، وقد أدت تلك التجربة إلى قيام المجتمع الدولي بفرض عقوبات دولية على النظام الكوري الشمالي، وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧١٨ في ١٤ اكتوبر ٢٠٠٦ بفرض عقوبات دولية على كوريا الشمالية، وإيقاف جميع أوجه التعاون معها، وأمام الضغوط الدولية وافقت كوريا الشمالية على بدء جولة جديدة من المباحثات السداسية التي انتهت في ١٣ فبراير ٢٠٠٧ بالتوصل إلى اتفاقية لتسوية الأزمة كان أبرزها التعليق المؤقت لمفاعل بيونج بيون واستقبال كوريا الشمالية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين بدأوا في ممارسة مهامهم في ٢٦ يونيو ٢٠٠٧ بعد توقف دام نحو خمس سنوات، الأمر الذي أتاح لكوريا الشمالية العمل بحريّة بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تلك الفترة التي تمكنت خلالها من الوصول إلى إنتاج السلاح النووي [٢].

---

[١] D. Sanger: What are Koreans up to? US Agencies can't agree, New York Times 12/5/2005.

[٢] س.ن. كايل: الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، ص ٩٢٨.

وقد بدأ مفتشو الوكالة مهامهم بتنفيذ الإجراءات الفنية اللازمة لإغلاق مفاعل بيونج بيون والوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته بيونج يانج في برنامجها النووي بعد أن أشارت تصريحات مسئولي الوكالة إلى نجاح كوريا الشمالية في انتاج عدة رؤوس نووية.

ثالثاً :- موقف القوى النووية الآسيوية من معاهدة حظر الانتشار النووي

أولا :- الموقف الهندي

كانت الهند ضمن الدول التي حضرت المؤتمر التحضيري لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ١٩٥٦، وفي أكتوبر ١٩٦٥ كانت ضمن إحدى وثمانين دولة اجتمعت في الأمم المتحدة للمفاوضات النهائية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية[١].

وكانت الهند أيضاً ضمن الدول الثماني غير المنحازة التي كانت ضمن لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح والتي شكلتها الأمم المتحدة عام ١٩٦٢، والتي توصلت إلى اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية في أغسطس ١٩٦٣ [٢].

وفي عام ١٩٦٥ شكلت لجنة نزع السلاح لجنة فرعية من عشر دول لإجراء مفاوضات الإعداد لمعاهدة منع الإنتشار النووي، وكانت الهند ضمن ٧ دول غير منحازة شاركت في جميع مراحل التفاوض [٣]، لكنها في النهاية لم تنضم لمعاهدة منع الانتشار [٤].

---

[١] صبحى عسيلة: الأسلحة النووية في جنوب آسيا..تصورات لضبط التسلح، قرارات إستراتيجية، عدد ٢، فبراير ٢٠٠١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، ص ٢٤.

[٢] Bertrand G, Old Schmidt: The Atomic Complex, A world wide, Political History of Nuclear Energy, The American Nuclear Society, Washington, 1982, P.P. 258-280.

[٣] محمد السيد الجمل: رسالة ماجستير، (بيانات العنوان بدقة) ، ص ١٠٧.

[٤] فوزي حماد، منع الانتشار النووي، الجذور والمعاهدة، السياسة الدولية، العدد ١٢٠ أبريل ١٩٩٥، القاهرة ص ٤٩.

وقد كانت الهند من أوائل الدول التي دعت إلى التوصل لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية(CTBT) عام ١٩٥٤، إلى أن تم التوصل لمشروع المعاهدة في سبتمبر ١٩٩٦[١].

وقد اعترضت الهند على وجودها ضمن الدول الأربع والأربعين التي حددتها المعاهدة بضرورة التصديق عليها حتى تدخل حيز النفاذ، على أساس أن ذلك يمثل تعدّياً على سيادة الدول التي لها الحق وحدها في تقرير الدخول في تعهدات أو معاهدات[٢].

وبذلك فإن الهند إحدى الدول التي لم توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أو معاهدة منع إجراء التجارب النووية، بالرغم من تصديقها على معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية [٣].

ثانياً :- الموقف الباكستاني

لم تتضمن لجان الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح تمثيلاً لباكستان بعكس الهند، ورغم ذلك فقد شاركت باكستان ضمن مجموعة الدول غير النووية ودول عدم الإنحياز، وربطت موقفها دائماً من المعاهدة بموقف الهند، لذلك فإنها لم توقع على معاهدة منع الانتشار النووي(NPT)، كما شاركت باكستان في المراحل المختلفة لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية(CTBT)، ولم تبادر بتقديم أي اقتراحات بهذا الخصوص [٤].

---

[١] محمود كارم: أضواء على الموقف المصري من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، السياسة الدولية، العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥ ص.ص. ٧٦-٨٣.

[٢] Profal Bid And Achin Vanaik, Testing Times, The Global Stake in a nuclear test Ban, Dag Hammarskjold Foundation, Sweden, 1996, P.P. 25-30.

[٣] أحمد فخر: القرن الحادي والعشرين والسباق النووي، أي خيار نووي بعد تفجيرات الهند وباكستان، بدلاً من عولمة الدمار الشامل، أوراق الشرق الأوسط، عدد ٢٢، يوليو -نوفمبر ١٩٩٨.

[٤] International Institute for strategic studies, The military balance 2004-2005 (London Routledge. 2004)

وقد اقترحت باكستان ضرورة وجود نص يعطي الدول الحق في الإنسحاب من المعاهدة، إذا أُجريت التجارب النووية بواسطة أي دولة سواء كانت طرفاً في المعاهدة أم لا، ولذلك ربطت باكستان دائماً بين توقيعها على المعاهدة وتوقيع الهند مثل موقفها من معاهدة منع الانتشار النووي [١]، وجدير بالذكر أن كلا من الهند وباكستان طرفان في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية[٢].

ثالثاً :- الموقف الصيني

تشير الدراسات الغربية إلى أن الصين تمتلك حوالي ٢٠٠ رأس نووية من بينها ١٠٠ رأس نووية مركبة على الصواريخ أرض/أرض [٣]، كما أن لديها مخزوناً ضخماً من المواد الانشطارية التي يمكنها مضاعفة القدرة النووية للصين، وقد وقعت الصين على معاهدة منع الانتشار النووي[٤].

---

[١] أثارت الهند إشكالية قانونية اتخذت منها ذريعة لعدم انضمامها إلى معاهدة حظر الانتشار NPT وهي الخاصة بالمادة الرابعة من المعاهدة والتي تنص على "إن دولة السلاح النووي هي الدولة التي صنعت وفجرت سلاحاً نووياً أو جهازاً متفجراً نووياً أخر قبل ١ كانون الثاني(يناير) ١٩٦٧، وهذا يعني أنه في حال انضمام الهند إلى المعاهدة أنها ستعامل بشكل آلي على أنها دولة غير نووية" وهو ما ترفضه الهند وتطالب بإلحاح بضرورة تعديل هذه المادة من المعاهدة وتربط باكستان آلياً موقفها بموقف الهند من المعاهدة. انظر:- كريستر آلستروم: الجوانب القانونية لمبادرة التعاون النووي المدني الهندية الأمريكية، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٦، ص ص ٩٩٢-٩٩٣.

[٢] كريس سميث: الأسلحة النووية في جنوب آسيا، ص ٤.

[٣] تقدر بعض المصادر القوة النووية الصينية إلى أقل من ذلك بكثير، ففي يوليو(تموز ٢٠٠٥) اشتمل التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية بشأن القوة العسكرية الصينية قدرت مخزون الصين من الأسلحة النووية الجاهزة للإطلاق بنحو ١٣٠ رأساً قياساً إلى حجم الصواريخ الباليستية العاملة بالجيش الصيني، أنظر: US Department of Defense, Annual Report to Congress, The Military Power of the People Republic of China 2005, P. 45.

[٤] M. V. Romana; Z. Mian: The Nuclear confrontaion in south Asia, in SIPRI, year book 2003, p 195.

رابعاً: - موقف إسرائيل

اتخذت إسرائيل موقفاً واضحاً من جميع المعاهدات الخاصة بالأسلحة النووية، فقد رفضت التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، كما رفضت أيضا التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، أو حتى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وبالتالي فهي أيضاً لم توقع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

خامساً: - موقف كوريا الشمالية

وقعت كوريا الشمالية على معاهدة منع الانتشار النووي، ولكنها هددت في مارس ١٩٩٣ بالانسحاب من المعاهدة، ثم عادت وسحبت هذا القرار أمام ضغوط الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سادساً: - الموقف الإيراني

وقعت إيران على معاهدة منع الانتشار النووي.

الخلاصة

ونخلص مما سبق أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية كان دوراً فاعلاً ومؤثراً بحكم أنها أي الوكالة هي التي اكتشفت النشاط النووي الإيراني، ومن ثم بدأ تحرك الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوربية في ممارسة الضغوط على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي، خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، وقد حاولت الوكالة ونجحت إلى حد كبير في أن تأخذ موقفاً محايداً من طرفي النزاع رغم الضغوط التي مورست عليها من جانب الولايات المتحدة.

أما في الأزمة النووية الكورية فلم يكن دور الوكالة فاعلاً على نحو ما كان دورها في الأزمة الإيرانية بالنظر لحصر دور الوكالة في تنفيذ القرارات الناتجة عن المباحثات السداسية، وبالرغم من تعرض مفتشي الوكالة للعديد من الضغوط والعراقيل أمام عملياتهم في كوريا الشمالية، فإن الوكالة حاولت أن تقوم بدورها بشكل كبير من الاحترافية.

الباب الأول

نشأة وتطور القوى النووية الآسيوية وأثرها على توازن القوى في آسيا

الباب الأول

نشأة وتطور القوى النووية الآسيوية وأثرها على توازن القوى في آسيا

يتناول هذا الباب تطور القوى النووية التقليدية في آسيا، وأثر هذا التطور على توازن القوى في القارة، فقارة آسيا أكبر قارات العالم مساحة وسكاناً، وهي قارة تعج بالمشكلات السياسية والعقائدية والدينية، وهي تضم دولتين من أعضاء مجلس الأمن الدائمين روسيا والصين.

وقد تم تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: ويتناول نشأة وتطور القوة النووية الصينية منذ بداية التفكير في السلاح النووي عقب اكتشاف الصين أهمية هذا السلاح بعد اندلاع خلافها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٠، وطلب الصين الحصول على مساعدات تكنولوجية نووية سوفيتية وعدم استجابة الاتحاد السوفيتي لذلك، الأمر الذي دعا الصين إلى الاعتماد على نفسها في تطوير برنامجها النووي، مع شرح لعلاقات الصين مع الولايات المتحدة والمواجهات بينهما في بحر الصين من أجل مشكلة تايوان، وحتى قيام الصين بتفجير قنبلتها النووية عام ١٩٦٤.

الفصل الثاني: ويتناول نشأة وتطور القوة النووية الهندية منذ بداية التفكير في هذا البرنامج حتى تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤، ثم إجرائها تفجيراتها النووية الخمسة التي أثارت الذعر في شبه القارة الهندية عام ١٩٩٨، مع شرح مفصل للعلاقات الهندية الصينية وصراعهما على الحدود، والعلاقات الهندية الباكستانية، خاصة نزاعهما حول إقليم جامو وكشمير، مع إلقاء الضوء على الاستراتيجية النووية الهندية وتعاونها النووي مع إسرائيل.

الفصل الثالث: ويتناول بالتفصيل نشأة وتطور البرنامج النووي الباكستاني الذي كان في مجمله ردا على تطور البرنامج النووي الهندي، والذي انتهى بإجراء التفجيرات النووية الستة عام ١٩٩٨ رداً على التفجيرات الهندية في شبه القارة الهندية وصراع الدولتين على الهيمنة في جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية.

الفصل الرابع: ويتناول بالتفصيل الانعكاسات الدولية والإقليمية للتجارب النووية في شبه القارة الهندية وموقف القوى الدولية من هذه الأحداث.

الفصل الأول

نشأة وتطور القوة النووية الصينية

وأثره على توازن القوى في آسيا

الصين ذات حضارة قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وقد مرت الحضارة الصينية بمراحل عديدة، فكانت قوية في بعض مراحلها، ضعيفة –بل ومستباحة- في مراحل أخرى، وفي التاريخ الحديث للصين لم يكن السلاح النووي يدخل في اهتمامات ماوتسي تونج ورفاقه عندما نجح في الاستيلاء على السلطة، بقيام الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩، وحتى عندما استتب الأمر للصين الشيوعية، ومروراً بفترة ما عرف بالثورة الثقافية في الصين خلال حقبة الخمسينات، إلى أن دب الخلاف الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفيتي، فبدأت الصين في التفكير في إنشاء برنامجها النووي بحثاً عن التوازن في القوى مع الاتحاد السوفيتي، وبحثاً عن دور إقليمي يتناسب مع وضع الصين كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة، حتى تمكنت من إجراء أول تفجير نووي عام ١٩٦٤.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:-

فيتناول المبحث الأول نشأة وتطور القوة النووية الصينية، حيث يتناول العلاقات الصينية- السوفيتية التي كانت في أوج قوتها عند توقيع معاهدة التحالف بينهما عام ١٩٥٠، مرورا بالخلاف الأيديولوجي الذي اندلع بين القطبين الشيوعيين والذي بدأ أثناء انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، والذي على أثره بدأت الصين في تغيير استراتيجيتها لتصبح الاعتماد على الذات في تنمية قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ثم تنمية برنامجها النووي.

ويتناول المبحث الثاني علاقات الصين بالقوى الدولية والإقليمية وآثار تلك العلاقات على توازن القوى في آسيا، حيث يلقي الضوء على علاقات الصين مع الولايات المتحدة واليابان والهند، وهي القوى التي تنافس الصين في آسيا، ونتيجة

لتلك العلاقات وتطورها اكتشفت الصين أن السلاح النووي أصبح ضروريا –بل وحتميا- حتى تتبوأ مكانتها الإقليمية والدولية.

المبحث الأول

نشأة وتطور القوة النووية الصينية وآثارها على توازن القوى في آسيا

بداية كان ضرورياً للصين أن تحصل على السلاح النووى لتدعيم نفوذها الإقليمى والدولى باعتبارها إحدى القوى النامية الكبرى، وإحدى دول مجلس الأمن الخمسة الدائمين، فقد شعرت الصين على مر التاريخ بالاضطهاد من جانب جيرانها رغم قوتها البشرية الهائلة، بل وصل الأمر لدرجة هزيمتها فى المواجهة العسكرية مع اليابان عام ١٩٣١ ؛ الأمر الذى أدى لشعور الصين بالمهانة، ومن ثم كان لابد للصين من تدعيم نفوذها السياسى والعسكرى لتمحوآثار المهانة التاريخية، وتنهض من فترة ثبات طويل جعلها تدورفى حلقة من الفقر والتخلف[١].

على أن ذلك ليس هوالمبرر الوحيد لقيام الصين بتطوير قدراتها النووية، فالاتحاد السوفيتى برغم ارتباطة مع الصين بالعقيدة الشيوعية عقب سيطرة الثورة الشيوعية الصينية عام ١٩٤٩ على مقاليد الحكم فى الصين، إلا أنه سرعان ما دب الخلاف بين القطبين الآسيويين الكبيرين بسبب بعض الخلافات الأيديولوجية التى استمرت حتى سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتى ، كما أن الهند كانت على مر التاريخ فى حالة عداءٍ مع الصين باعتبارهما قوتان آسيويتان كبيرتان متنافستان على النفوذ فى آسيا، وقد وصلت الخلافات بين الدولتين إلى حد اندلاع القتال المسلح بينهما عام ١٩٦٢ والذى انتهى بهزيمة كبيرة للهند.

---

[١] محمد نعمان جلال:التطور السياسى الصينى فى ظل ماوتسي تونج، بحث منشور ضمن كتاب الصعود الصينى ، تحرير .... ، ص١٩ وما بعدها.

الخلاف الصينى – السوفيتى:

تنص المادة الخامسة من معاهدة التحالف المعقودة بين الصين الـشعبية والاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٠ على ما يلى:

"يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين، بروح مـن الـصداقة والتعـاون، وتمشياً مع مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل للسيادة القومية والسلامة الإقليمية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخـر، والعمـل على تنمية ودعم الصلات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، وأن يقدم كل طرف للآخر كل مساعدة اقتصادية ممكنة"[١]

وقد استمرت التصريحات المتبادلة بين الجانبين حريصةً على إظهـار روح التعاون بين البلدين، إلا أنه فى أوائل عام ١٩٥٦ عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، وأثناء إحدى جلسات المؤتمر شن نيكيتا خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى هجوما عنيفاً على سـلفه جوزيـف ستالين، وهاجم عبادة الفرد التى تتناقض مع مبادئ الماركسية واللينينية، واتهم ستالين بالدكتاتورية التى تسببت فى إلحاق الهزيمة بالجيش السوفيتى فى بداية الغزوالألمانى للأراضى السوفيتية إبان الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى أدى إلى إحداث خسائر كبيرة فـى الأرواح بـين الجنـود الـسوفيت والـشعب السوفيتى[٢].

هذا الهجوم العنيف الذى شنَّه خروشوف على شخص ستالين وسياساته وجرائمه، لم يكن مرضياً للقادة الصينيين ويبدوأنهم أحسُّوا أن الهجوم موجـه لهم بطريق غير مباشر بوجه عام، وإلى زعيمهم ماوتسي تونج بوجه خاص، والذى كان يُكن مع القادة الصينين تقديرا كبيرا لدور ستالين فى إدارة الحركة الشيوعية العالمية، ومُساهمته فى تطوير النظريات الماركسية اللينينية.

---

[١] راشد البراوى: الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتى والـصين، مكتبـة الأنجلومـصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٤، ص٥١.

[٢] لمزيد من التفاصيل يراجع خطاب الرفيق خروشـوف فـى المـؤتمر العـشرين للحـزب الشيوعى، ترجمة ماهر نسيم،مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة (د.ت).

وعقب ذلك بدأت الصين ومعها الأحزاب الشيوعية المؤيدة لها فى شن حملات إعلامية على الاتحاد السوفيتى واتجاهاته الجديدة فى تفسير المـــذهب الشيوعى، وعلى زعيمه خروشوف بالذات بسبب الاتجاهات الجديدة الخاصـــة بمبدأ التعايش السلمى بدلا من شن الحروب فى ظل القدرات التهديدية الهائلـــة للأسلحة النووية التى يملكها كلا الطرفين فى المعسكر الرأسمالي والمعـــسكر الاشتراكي.

من هنا أدرك الصينيون خطورة موقفهم فى اللعبة الدائرة بين القطبـــين الكبيرين فى جنوب شرق آسيا،ونتيجة لهذه الظروف السياسية المتتابعة وغياب حسن النية عند الطرفين فى تفسير خياراتهما اعتنق الصينيون عقيدة مكافحـــة الخصم المزدوج Dual Adversary Strategy أى معارضـــة الاســـتعمار الأمريكى والارتداد السوفيتى معا[١].

واستشعرت الصين أنه لم يكن من المصلحة أن تعارض الجهود الرامية إلى إنهاء التوتر الدولى وإلا اتهمت بنزعة عدوانية، وهنا قـــررت أن ترتفـــع بالنزاع إلى المستوى الأيديولوجي، فأعلن الصينيون أن لينين لم ينظـــر إلـــى التعايش السلمى إلا على أنه وقف مؤقت لأعمال النضال، يتمكن الـــشيوعيون خلاله من دعم مركزهم واكتساب مزيد من القوة استعداداً لتوجيـــه الـــضربة الأخيرة إلى النظام الرأسمالى، وكان لينين فى نظرهم يؤمن بحتميـــة الحـــرب بين العالمين الرأسمالى والاشتراكى[٢]

---

[١] محمد نعمان جلال:الصراع بين اليابان والصين ، مكتبة مـــدبولى ،القـــاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ١٩٢-١٩٥ .

[٢] حول طبيعة الخلاف الأيديولوجى الصينى السوفيتى واتهام شيوعيوالصين للسوفيت بتصفية الميراث اللينينى انظر:

Rechard Lowen:Word Communism the Disintegration of a Seoular Faith,USA ,1968,pp 132-267; Robert C. North: moscow and Chinese Communists, Stanford University press California,1967, pp266-292; De vare E.pentony: red World in tumalt, communist Policies, San Francisco,1962-pp31-190.

ومن بين أعضاء الكومنولث الشيوعى كان هناك بلدان يجمعان صفتين لا تتوافران لغيرهما، وهما الشعور بأن لهما دوراً أيديولوجياً، والإحساس بما يملكان من قوة مادية لايستهان بها، وهذان البلدان هما الاتحاد السوفيتى والصين، وكان لزاماً أن يقع التصادم بينهما، عاجلاً أوآجلاً، بغض النظر عما كان يتحدث به كل منهما عن الصداقة والتعاون ووحدة الأهداف.

وكشف المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى عن اتجاهات جديدة فى السياسة السوفيتية وأسلوب العمل، اعتبرها قادة بكين انحرافاً عن الماركسية –اللينينية، وأحسوا أن موت ستالين أحدث فراغاً فى المجال الأيديولوجى فاستعدوا لأن يملؤوه ، ومعنى هذا أن ثمة ظروف جدت جعلت صداماً بين العضوين الكبيرين فى الكتلة الشيوعية أمراً لابد منه.

وثمة عامل آخر كان من أهم أسباب الصدام بين الجانبين وهومسألة الكوميونات، ففى يوم ١٠ سبتمبر عام ١٩٥٨ أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى برنامجها فى إنشاء كوميونات الشعب، والكوميونات تنظيم يفرض على حياة الفرد مطالب أكبر مما يفرضها أى تنظيم اجتماعى فى الاتحاد السوفيتى، واعتبرت الصين أن هذه الكوميونات التى تختلف عن المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى هى الطريق للوصول إلى الشيوعية، وكان ذلك مخالفا تماما لوجهة نظر الدولة المركزية فى الكتلة الشيوعية، أى الاتحاد السوفيتى.

وخلال شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦٠ عقد اجتماع للأحزاب الشيوعية الإحدى وثمانين فى موسكو، وقبل انعقاد المؤتمر دب خلاف أيديولوجى بين الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الألبانى، وقد اتخذت الصين جانب ألبانيا في خلافها مع الاتحاد السوفيتي، ودافعت عن موقفها، ونشأت جبهة صينية ألبانية معارضة للاتحاد السوفيتى، وتبادلت هذه الجبهة الاتهامات مع الاتحاد السوفيتى كل فى جانب، إلى الحد الذي هدد وحدة الحركة الشيوعية العالمية.

ومن قراءة أحداث المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى يمكننا استخلاص بعض النتائج التى تعكس عمق الخلافات السوفيتية الصينية ومن أهمها :-

- وضح بما لا يدع مجالاً للشك أن وحدة المعسكر الشيوعى ليست قوية.
- ظهر -وبصورة سافرة- أمام المؤتمر وفى الصحف مدى عمق هوة الخلاف بين موسكووبكين.
- ازدادت الفجوة بين الجانبين السوفيتى والصينى بعد التراشق باتهامات الخروج على الماركسية-اللينينية، والهجوم الجديد الذى شن على ستالين والذى انتهى بإخراج جثته من مرقدها بجوار جثة لينين بالميدان الأحمر.

ومنذ ذلك التاريخ، وبالرغم من المحاولات التى بذلت، أخذت العلاقات السوفيتية-الصينية تسير فى طريق التدهور، ثم ازدادت الأمور سوءاً بعد توقيع معاهدة "موسكو" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا، والخاصة بحظر التجارب النووية، حيث استنكرت الصين الاتفاقية واتهمت الدول الثلاث بالسعى لاحتكار السلاح النووى، وصبت جام غضبها على الاتحاد السوفيتى، واتهمتة بخيانة الشعوب الاشتراكية، واعتبرت أن تلك المعاهدة إنما تعني عدم موافقة الاتحاد السوفيتى على أن تكون الصين دولة نووية.

وفي أبريل عام ١٩٦٤ عززت الصين قواتها فى منطقة الحدود فى آسيا الوسطى بعد أن وقع أكثر من خمسة آلاف حادث على الحدود بين الجانبين وبخاصة فى إقليم سنكيانج، وترددت الأنباء أن المحادثات التى كانت تجرى بين البلدين حول الحدود قد تعثرت بسبب إصرار الاتحاد السوفيتى على عدم إجراء أى تغييرات فى الحدود، بينما كانت الصين تطالب باسترداد أجزاء

هامة من الأراضى السوفيتية، خاصة جنوب شرق سيبيريا وقاعدة فلاديفوستوك البحرية، وبعض المراكز الصناعية الحيوية وعدداً من المناطق الغربية من نهر آمور فى الشرق الأقصى حيث يوجد عدد من مراكز الأبحاث النووية السوفيتية الهامة.

ومما لا شك فيه أن توقف المساعدات السوفيتية التكنولوجية والاقتصادية والتقنية إلى الصين منذ عام ١٩٦٠ إنما كان فى الحقيقة إدراكاً من الاتحاد السوفيتى أنه بمعاونة الجارة القوية الصين على التقدم الاقتصادى والتكنولوجى إنما هم يخلقون مارداً يمكنه فى المستقبل أن يسيطر عليهم؛ بل وأن يبتلعهم حين تتوفر لهم الموارد الاقتصادية والتكنولوجية إلى جانب قوتهم البشريه الهائلة.

القوة النووية الصينية وعلاقتها بالاتحاد السوفيتى :-

حتى أوائل عام ١٩٥٥ لم يكن السلاح النووى محل اهتمام كبير من جانب الصين ، ففى ١٣ اغسطس ١٩٤٥ وبعد أسبوع واحد من إلقاء القنبلة الذرية الأولى فى التاريخ على هيروشيما، ألقى ماوتسي تونج خطاباً قلل فيه من أهمية السلاح النووى، حيث أرجع استسلام اليابان إلى دخول الاتحاد السوفيتى إلى الحرب وليس بسبب السلاح النووى[١].

وفى صيف عام ١٩٥٠ زاد ذكر السلاح النووي فى أحاديث المسؤلين الصينين، ولكن أيضا دون إعطاء الأهمية الكبرى[٢]، وباستثناء تلميحات عارضة بدأت تظهر فى أكتوبر ١٩٥٤ فإن التصريحات والبيانات الرسمية حتى عام ١٩٥٣ تجنبت البحث فى أهمية استخدام الأسلحة الذرية

---

(١) راشد البراوى:مرجع سابق،ص ٢٠١ .

(٢) Alice Langley hsih: Communist China's Strategy In The Nuclear Era London 1962,p2;Richard betts: Nuclear Black Mail and Nuclear Balance Ueashinrton D.C1987.P31

والهيدروجينية فى أساليب الحرب الحديثة، وذلــك بعــد أن تعلقــت الــصين بالمبادئ التى تضنمها فكر ماوتسي تونج فى المسائل العسكرية والذي جعــل من الصعب علــى قــادتهم العــسكريين والــسياسيين أن يــدركوا الأهميــة الإستراتيجية للأسلحة النووية.

وفى ١٤ يناير ١٩٥٦ قدم شو إن لاى رئيس الوزراء الصيني في ذلك الوقت تقريرا ذكر فيه ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا، موضحاً ضرورة وضع خطة علمية للسنوات الإثنى عشرة القادمة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٧ لتحقيق أشد الإنجازات العلمية تقدما في العالم خاصة فيما يتعلــق بالدفاع القومي والإنتاج والتعليم.

وبشكل عام يمكن القول أنه فيما بين عــامى ١٩٥٤ - ١٩٥٧ حــدثت بعض التحولات فى فكرة القادة الصينين تجاه الأسلحة النووية، وخلال الزيارة التى قام بها ماوتسي تونج إلى موسكوفى نوفمبر ١٩٥٧ طلب من خروشوف تقديم المساعدة التكنولوجية للصين من أجل مساعدتها فــى تنفيــذ برنامجهــا الخاص بإنتاج الأسلحة النووية، بعد أن أدركت الصين منذ ذلــك التــاريخ أن الانضمام إلى النادى النووى سوف يقوى دعواها بأنها دولة كبــرى، ويــدعم جهودها من أجل تحقيق الزعامة فى آسيا، وتوفير حرية العمل مــستقلة عــن الاتحاد السوفيتى، فضلاً عن ردع الولايات المتحدة عــن اســتخدام الأســلحة النووية ضدها، لكن الرد السوفيتي لم يكن مشجعاً وقد كان هذا الــرفض مــن جانب السوفيت دافعا قويا للصين للسير بقوة فــى برنامجهــا الرامــى إلــى الحصول على السلاح النووى[١]

---

(١) Artharh huck:the security of china,china,approaches to problem of war strategy.london 1971,pp1971.

وبالرغم من توقيع اتفاقية بين أكاديميتي العلوم فـــى البلـــدين فـــى ١٧ أكتوبر ١٩٥٧ إلا أن الأمور لم تكن على نحويرضى الصين، ذلـــك أن بعثـــة عسكرية صينية على مستوى عال غادرت موسكوفجأة وبغير إعلان مسبق فى ٦ نوفمبر من نفس العام، وقد أفادت بعض المصادر أن الاتحاد السوفيتى رغم أنه أعرب عن استعداده لتقديم المساعدات التكنولوجية للصين، إلا أن ذلك لـــم يكن عن رضاء تام لأن الاتحاد السوفيتى لم يكن راغبا فى انتـــشار الأســـلحة النووية وخاصة بالنسبة للصين ذات التوجه الأيديولوجي الراديكالي[١].

وأمام عدم استعداد موسكو لتقديم المساعدات اللازمة للبرنامج النـــووى الصينى طالبت الصين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى آسيا علـــى غرار المنطقة الأوروبية، وكانت الصين تهدف من وراء هذه الدعوة إلى إزالة القواعد الأمريكية المزودة بالأسلحة النووية فى كوريا وفرموزا، وفـــى نفـــس الوقت لاقت الدعوة ترحيباً من الاتحاد السوفيتى رغبة منه فى عـــدم انتـــشار الأسلحة النووية، إضافة إلى أنه سوف يؤدى إلى عدم إلحاح الصين فى تقديم المساعدات السوفيتية فى التكنولوجيا النووية.

وفى ٢٣ اغسطس عام ١٩٥٨ نشبت أزمة مضيق تـــايوان والجـــزر القريبة منها؛ كيموى وماتسو، وأرسلت الولايات المتحدة تعزيزات نووية إلـــى الأسطول السابع الأمريكى فى المحيط الهادى، وأعلنت أنها سوف تدافع عـــن كيموى وماتسوإذا عجزت قوات حكومة فورموزاعن الدفاع عنها، ومن المؤكد أن أزمة مضيق تايوان كشفت للصين مدى عجزها وضعفها العسكرى خاصة فى جوانبها النووية[٢].

---

[١] راشد البراوى: مرجع سابق ،ص٢٠٩

[٢] هارالد مولر؛ شتيفانى زونيوس: التدخل العسكرى والأسلحة النوويـــة، مركـــز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد٦٤، دبى ٢٠٠٧.

وفى الحقيقة أن أزمة مضيق تايوان كشفت للصين بما لايـــدع مجـــالاً للشك أنه لابد لها من أن تبذل جهداً كبيراً من أجل إنتاج الأسلحة النوويـــة إذا أرادت أن يعتد بها كقوة كبرى تقف على قدم المساواة مع الاتحاد الـــسوفيتى والولايات المتحدة، وأن تنعقد لها الزعامة فى آسيا، وألا تظل تحـــت رحمـــة التهديد النووى الأمريكى من جهة، أوالاعتماد على الرادع النووى الـــسوفيتى من جهة أخرى[١]

فى منتصف ١٩٥٨ بدأ تشغيل أول مفاعل نووى للأبحاث يستخدم الماء الثقيل افتتح رسميا فى ٢٧ سبتمبر من نفس العام ، وخلال النصف الثانى مـــن عام ١٩٥٨ والنصف الأول من عـــام ١٩٥٩ تـــم التوقيـــع علـــى اتفاقيـــات وبروتوكولات جديدة مع الاتحاد السوفيتى تتضمن تقديم مساعدات تكنولوجيـــة وعلمية للصين مع الوعد بتزويد الصين بالمزيد من المفاعلات النووية، وقـــد رجح الخبراء أن الصين ربما سارت فى الطريق الذى اتبعته كل من فرنـــسا وانجلترا للحصول على السلاح النووى، ومن هنا توقع الخبـــراء أن تـــتمكن الصين من الوصول إلى القنبلة الأولى بحلول عام ١٩٦٣ .

فى ٢٥ يوليو ١٩٥٣ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى موسكومعاهدة تقضى بحظر جميع التجارب النووية فـــى الجـــووفى الفـــضاء الخارجى وتحت سطح الماء، فلقيت ترحيبا واضحاً فى العالم بشكل عـــام، إلا أن الصين رفضت الانضمام إلى المعاهدة، وأصدرت بيانا فى ٣١ يوليو استنكرت فيه تلك المعاهدة الخادعة، والتى رأت الصين أنها تدعم الاحتكـــار النـــووى للـــدول الثلاث، وغل أيدى جميع الدول المحبة للسلام، ثم شنت هجومـــا علـــى الاتحـــاد السوفيتى واتهمته بأنه خان مصالح الشعوب في دول المعسكر الاشتراكى بما فيها

---

[١] للتفصيل ثمة تحليل استراتيجى عن أزمة مضيق تايوان واثره علـــى تغييـــر اســـتراتيجية الصين بشان امتلاكها للاسلحة النووية فى :

Alice, Lanugley:op.cit,p219

الصين، بل واعتبرت الصين أن تلك المعاهدة تحــالف بــين الولايــات المتحــدة والاتحاد السوفيتى ضد الصين

ثم جاءت معاهدة موسكوفرأى فيها الصينيون تصميما من جانب الدول الثلاث على احتكار القدرات النووية، فإذا انضموا إليها فمعنـــى هــذا أنهــم سيتوقفون عن متابعة جهودهم من أجل الحصول على السلاح النووي، وبالتالى فإن عليهم أن يقنعوا بمركز الدول الأخرى التابعة غير النووية، ومن هنا كانت نقمتهم على الاتحاد السوفيتى أشد منها على الولايات المتحدة، لأنه بموافقتــه على الاتفاقية كشف عن حقيقة نواياه تجاههم، وهى أنه(أى الاتحاد السوفيتى) يخشى أن تمتلك الصين قدرات نووية مستقلة.

وقد استمرت الصين فى برنامجها النووى معتمدة على نفــسها حتــى تمكنت من إجراء تفجيرها النووى الأول فى ١٦ اكتوبر١٩٦٤ لتصبح القــوة النووية الخامسة فى العالم ولترضى طموحاتها الرامية إلى اعتبارها قوة دولية لا يستهان بها[١].

وقد تعرضت الصين لضغوط من قبل الرأى العام العالمى حتى وافقت على توقيع معاهدة جديدة لحظر إجراء التجارب النووية عام ١٩٦٩.

وقد توصلت تحقيقات مختلفة بشأن البرنامج النووى الــصينى إلــى أن بكين ركزت على تطوير وإجراء تجــارب علــى صــواريخ يبلــغ مــداها من٥٠٠٠إلى ٨٠٠٠ميل[٢]، وقد قامت الصين بإنتاج أجيال جديدة من صواريخ "دونج فنج" وصواريخ (31DF) والتي يغطى مداها جميع الدول المجاورة بما فيها روسيا والهند واليابان.

---

[١] هانزبورن: الحكم الوطنى للأسلحة النووية، مقال ضمن الكتاب الــسنوى لقــضايا التــسلح ونزع السلاح والأمن الدولى،منشورات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الــدولى، ســتوكهولم ٢٠٠٦ ، ص٢٦.

[٢] ريتشارد بيوتشنين: الصراع القادم مع الصين، ترجمة منى فرغلى-انــسجام فــودة، وزارة الإعلام،الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة كتب مترجمة(٨٣٤)، القاهرة ،١٩٧٧، ص ٦٢.

الخلاصة

مما سبق يتضح أن شعور الصين بالاضطهاد من جانب جيرانهـــا قـــد لعب دوراً أساسيا في سعي الصين الحثيث لامتلاك السلاح النووي، كما ساهم الخلاف العقائدي الذي دب بين الصين والاتحاد السوفيتي في دعم توجه الصين نحو هذا الهدف.

كما ساهمت أزمة مضيق تايوان في تسارع وتيرة دعم القيادة الصينية لبرنامجها النووي، بعد إحساسها بضعف موقفها أمام التخاذل الـــسوفيتي إزاء التهديد النووي الأمريكي لها، وهو ما أسفر بالفعل عن دخول الصين كعـــضو خامس في النادي النووي بعد قيامها بتفجيرها النووي الأول في ١٦ أكتـــوبر عام ١٩٦٤.

المبحث الثانى

علاقات الصين بالقوى الدولية والإقليمية

وآثار تلك العلاقات على توازن القوى في آسيا

لم تكن الصين -وهي قوة نامية كبرى، تمتلك إمكانيات بشرية واقتصادية كبيرة، خاصة في مرحلة ما بعد الثورة الثقافية- لتسلم بسهولة بهيمنة كل من الولايات المتحدة وحلفائها اليابانيين على النفوذ في جنوب شرق آسيا وهو مجالها الحيوي، كما أن خلافاتها –خاصة الحدودية مع الهند- ثم خلافاتها مع الاتحاد السوفيتي كانت من بين الدوافع التي جعلت الصين تمضي بقوة في سبيل الحصول على السلاح النووي لمجابهة تلك القوى.

ويتناول هذا المبحث علاقات الصين مع الولايات المتحدة والتنافس بينهما خاصة في منطقة جنوب آسيا، خاصة أن ارتباط الولايات المتحدة بمعاهدة تحالف مع تايوان لضمان أمن الأخيرة تعتبر أهم المعوقات أمام تطور علاقات البلدين، وربما كانت تايوان يوماً ما هي القضية الأساسية التي قد تؤدي إلى اندلاع الحرب بينهما، كما يلقي هذا المبحث الضوء على علاقات الصين مع اليابان خاصة في ظل العداء التاريخي بينهما، واتهام الصين لليابان بارتكاب أعمال وحشية ضد الشعب الصيني إبان فترة الاحتلال الياباني لها، ثم بحث قلق الصين من معاهدة الدفاع المشترك بين اليابان والولايات المتحدة.

وينتهي المبحث بالنزاع الصيني الهندي خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحدود التي أدت الى اندلاع الحرب بين البلدين عام ١٩٦٢، والذي انتهى بهزيمة الهند ثم بحث علاقات التنافس بينهما وآثار ذلك التنافس على البرنامج النووي لكليهما.

أولاً : التنافس الصيني الأمريكي في آسيا

لقد خاضت الولايات المتحدة غمار حروب كثيرة في آسيا في نصف القرن الماضى، للحيلولة دون سيطرة أى قوة أخرى على آسيا، فى نفس الوقت

الذى أصبحت فيه الصين تضطلع بدور الدولة العظمى بعد تخبط دام نحوقرن كامل من الزمان، والصين دولة ذات تطلعات وطموحات هدفها السيطرة على آسيا، لا عن طريق غزوواحتلال الدول المجاورة وإنما من خلال سـعيها لأن تكون أقوى دولة فيها بحيث لا يمكن السماح بأى إجراءات فى شرق أو جنوب آسيا دون الحصول على الموافقة الضمنية للصين، ومما يفجـر طموحـات الصين ويزيدها حماسا، ذلك الشعور القومى بالاضطهاد التاريخى، والكبريـاء الجريحة، وهوشعور قومى يتسم بالغرابة بالنسبة للغرب بشكل عام.

على الجانب الآخر فإن الولايات المتحدة دأبت طوال ما لايقل عن١٠٠ عام على تحقيق هدف ثابت فى آسيا، هوالحيلولة دون سيطرة أى دولة علـى المنطقة، ولما كان هذا الهدف هوما تحرص الصين على تحقيقة علـى وجـه التحديد، فمن المؤكد أن تتعارض أهداف الدولتين فى منطقة تتفـوق بـسرعة على أوروبا من حيث أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية.

وتنطوى اللعبة الكبرى فى شرق وجنوب شرق آسيا مثلما كان الحـال علية فى القرن ١٩ على أهمية الحفاظ على ميزان القوى خاصة بعد ظهـور الصين لتشكل تهديدا لتوازن ظل قائما منذ انتهاء الحـرب العالميـة الثانيـة بضمان الولايات المتحدة وتحت اشرافها[١].

وقد قامت الصين فى مارس ١٩٩٦ بمناورة عسكرية فى مضيق تايوان بهدف إرهاب الناخبين أثناء حملة انتخابات الرئاسة فى تايوان، فقامت الولايات المتحدة بإرسال حاملات الطائرات إلى المنطقة فى استعراض للقوة مـستهدفة الرد على الصين، وكانت هذه المواجهة التى اعتبرت أكبر مواجهة عـسكرية فى المحيط الهادى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دليلاً واضحاً على وجـود شرارة كامنة للصراع الصيني الأمريكي.

---

[١] الصين وموازين القوى الدولية،منشورات مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمـارات٢٠٠٢، ص١٩.

والحقيقة أن تايوان سوف تظل مشكلة كبرى بالنسبة للعلاقات الصينية الأمريكية، فإذا ما شنت الصين هجوما على تايوان، فلن يكون أمام الولايات المتحدة من خيار سوى مساعدتها، أو المخاطرة بانهيار مصداقيتها مع غيرها من الدول الآسيوية الصديقة ذات الأهمية الاقتصادية، ذلك أن استعادة الصين لتايوان من شأنه تقوية النفوذ الصيني، فتايوان صاحبة أكبر احتياطى فى العملة الأجنبية فى العالم، فضلا عن أنها تقع فى منتصف الطرق البحرية التى تمد اليابان – وهى أهم حليف آسيوى للولايات المتحدة- بكافة احتياجاتها من النفط والمواد الخام، وبعبارة أخرى ستؤدى استعادة الصين لكل أراضيها إلى المزيد من اختلال موازين القوى فى شرق آسيا من وجهة نظر الولايات المتحدة[1].

وقد كان من بين أسباب الصدام بين البلدين قضية انتهاك الصين المتواصل لحقوق الإنسان، وبيع تكونولوجيا الصواريخ إلى إيران، وبيع أنواع خاصة من المواد المغناطيسية التى يمكن استخدامها فى صنع الأسلحة النووية لباكستان، وخاصة المعدات العسكرية التى تم بيعها أونقلها -لبعض الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها.

وفى نفس الوقت أثارت الإجراءات الأمريكية المضادة غضب الصين، واعتبرتها بمثابة تدخل فى شئونها الداخلية، وقد عرقلت الولايات المتحدة محاولة الصين المتحمسة لاستضافة دورة الألعاب الأوليمبية عام ٢٠٠٠ ، وأدانت الولايات المتحدة سياسات الصين فى التبت، وأحسنت معاملة الدلاي لاما، كما سمحت للرئيس التايواني (لان لى تنج هيو) بالقيام بزيارة سرية للولايات المتحدة وعملت على تأخير انضمام الصين إلى منظمة التجارة

[1] احمد إبراهيم محمود:التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن فى جنوب شرق آسيا، مقال منشور ضمن كتاب النمور الآسيوية، تجارب فى هزيمة التخلف ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٩٥

العالمية، كما صوت الكونجرس لصالح تأييد تايوان فى حالة تعرضها للهجوم من جانب الصين[١].

لقد حددت الصين لنفسها فى العقود الماضية أهدافا تتعارض مباشرة مع المصالح الأمريكية، وأهم تلك الأهداف أن تحل محل الولايات المتحدة كقـوة متفوقة فى آسيا، وتقليص النفوذ الأمريكى، ومنع اليابان والولايات المتحدة من تشكيل جبهة مضادة لاحتوائها، وبسط نفوذها فى بحار شرق وجنوب الـصين حتى يتسنى لها السيطرة على الممرات البحرية فى المنطقة.

كما تهدف الصين إلى تحقيق نوع من الهيمنة عن طريق ضمان عـدم إقدام أى دولة فى منطقتها – سواء كانت اليابان التى تتمتع بحقوق التنقيب عن النفط فى بحر شرق الصين، أوكانت تايلاند التى قررت السماح بزيارة قطـع البحرية الأمريكية لموانيها - على اتخاذ أى خطوة دون وضع مصالح الصين فى المقام الأول[٢].

وقد قامت الصين ببعض الإجراءات العدائية ضد الوجود الأمريكى فى آسيا بغرض إثبات قدرتها على تحدى هذا الوجود والتقليل من شأنه مثل:-

- انتزاع أرخبيل من الجزر الوعرة المتنازع عليها مـن الفلبـين أوائل عام ١٩٥٥.
- بيع تكنولوجيا نووية إلى باكستان وصواريخ إلى إيران.
- تقديم التأييد المعنوى وأحيانا المادى لأى دولة لمجرد أن لـديها مشاكل مع الولايات المتحدة (ايران- السودان - نيجيريا)
- توجيه تحذيرات دبلوماسية لجاراتها، أنه يتعين عليها أن تأخـذ مصالح الصين بعين الاعتبار، وأن تغلبها على مصالح الـدول الدخيلة كالولايات المتحدة.

---

[١] بيرنشتاين: مرجع سابق ،ص ص ٦-٧

[٢] مراد ابراهيم الدسوقى: اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادى الآسـيوية، ص ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

- اعتبارها دولة نووية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

وقد شهد عام ١٩٩٤ أول مواجهة فعلية تشترك فيها القوات المسلحة لكلا الطرفين منذ الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، وكان ذلك فى خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أكتوبر فى البحر الأصفر، حيث كانت قوة أمريكية بحرية تتقدمها حاملة الطائرات كيتى هوك تقوم باستعراض للقوة يستهدف كوريا الشمالية لرفضها السماح بالتفتيش الدولى على بعض المعامل النووية، فأرسلت الصين غواصة نووية من طراز هان إلى مياه البحر الأصفر، حيث اقتربت من حاملة الطائرات بمقدار ٢١ ميلاً بحرياً، ووصل الأمر إلى قيام الصين بإرسال بعض المقاتلات من طراز F6 فى اتجاه القوة الأمريكية الأمر الذي هدد باحتمال نشوب حرب بين البلدين [١].

وقد ازدادت العلاقات سوءاً بسبب أزمة عام ١٩٨٩ عندما قامت الصين بقمع مظاهرات الطلبة فى ميدان السلام السماوى بالقوة، فخلال تلك الأزمة، كان هناك شعورا قويا بين المسؤلين الصينين أن هؤلاء الطلبة يعملون بإيحاء من الولايات المتحدة، فقد كان رمز الحركة هو"راية الديموقراطية" وهى نسخة طبق الأصل من تمثال الحرية، أقامها الطلاب فى الميدان قبل أيام قلائل من إجراءات القمع العسكرية.

ثم كانت حرب الخليج التى استعرض فيها الأمريكيون قدراتهم العسكرية والتكنولوجية، وبعدها أدرك الصينيون مدى تخلفهم عن الولايات المتحدة، وأن هذه الأسلحة والتكنولوجيا التى استخدمت من جانب الولايات المتحدة ضد العراق يمكن أيضا استخدامها ضدهم فى أى مواجهة محتملة معها، وأنه يتعين عليهم تطوير أسلحتهم وإدخال التكنولوجيا عليها حتى

---

[١] برنشتاين: مرجع سابق، ص ٢٣.

يمكنهم حسم مشكلة الجزر المتنازع عليها فى بحر الصين، أوفى حالـــة قيـــام الصين بعملية عسكرية لاستعادة تايوان بالقوة[١].

وقد ازداد التيار المعادى للولايات المتحدة قوة عام ١٩٩٣ بعد صـــفقة طائرات F16 التى باعتها الولايات المتحدة إلى تايوان، وتهديد إدارة كلينتـــون بفرض حظر تجارى عليها، واتهم المسئولون الأمنيـــون الولايـــات المتحـــدة واليابان وتايوان عام ١٩٩٣ بتشغيل شبكات تجسس مكثفة داخـــل الـــصين[٢]، ولكن الحقيقة الواضحة أن نقطة الخلاف الحقيقية بين الطرفين هـــى مـــشكلة تايوان، فمن وجهة النظر الصينية الرسمية فإن تايوان إقليما مرتدا، وبالتـــالى فهى مشكلة داخلية محلية، يتم التعامل معها بنفس الطريقة التى ينشأ فيها نزاع بين الحكومة الفيدرالية وولاية كاليفورنيا بالنسبة للولايات المتحدة [٣].

وفى الأسابيع الأولى من عام ١٩٩٦ قامت الصين بـــإجراء تجـــارب صاروخية، وتدريبات بالذخيرة الحية، وتدريبات جوية، وبحرية فـــى منطقـــة مضيق تايوان، وبادرت الولايات المتحدة بتحريك حـــاملتي طـــائرات، لكنهـــا انسحبت بعد توقف التدريبات الصيينة.

وقد واصلت الولايات المتحدة مساعدة تايوان بمئـــات الملايـــين مـــن الدولارات على شكل معدات عسكرية متقدمة خاصة صفقة المائة وخمـــسون طائرة مقاتلة من طراز F16 التى بيعت لتايوان لتدعيم قدراتها الجوية، ذلـــك

---

[١] وليد سليم عبد الحى: المكانة المستقبلية للصين فـــى النظـــام الـــدولى، مركـــز الإمـــارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبى ٢٠٠٠، ص٥٦.

[٢] على سيد فؤاد النقر: أثر التغيرات فى النظام الدولى على السياسة الخارجية الصينية تجـــاه الولايات المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٤, ص ١٤٦.

[٣] خديجة عرفة محمد: العلاقات الصينية الأمريكية، مقال منشور ضـــمن كتـــاب الـــصعود الصينى ، تحرير هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد منشورات مركز الدراســـات الآســـيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢٨٣.

أن الولايات المتحدة تعتقد أنه كلما كانت تايوان ضعيفة كلما زادت احتمـــالات غزوالصين لها، وسيؤدى عدم التصدى لغزوصينى إلى اختلال موازين القوى فى آسيا من وجهة نظرها، كما ترى الولايات المتحدة أنـــه بـــدون الالتـــزام الأمريكى بالتدخل فى النزاع بين تايوان والصين، فإن ذلك سوف يفتح الطريق أمام الهيمنة الصينية على كل شرق آسيا، ولكن أيا كان الشكل الذى ســيتخذه التدخل الأمريكى فإن أى حرب فى مضيق تايوان ستكون بداية مرحلة جديـــدة من الصراع بين الصين والولايات المتحدة[١].

ثانيا العلاقات الصينية - اليابانية: -

لم تكن الصين واليابان على مر التاريخ الحديث تربطهما علاقات طيبة، فلم تنس الصين ذكريات احتلال اليابان لها عـــام ١٩٣١، وتركـــز الدعايـــة الصيينة على فظائع اليابان خلال الحرب، ولعل أشهر تلك الفظائع اغتصاب "تانكينج" فى عام ١٩٣٧[٢] ، بالإضافة إلى عـــدد لا يحـــصى مـــن الأعمـــال الوحشية الأخرى، وتسعى الصين لاستغلال مفهوم الـــشعور بالـــذنب بـــسبب الحرب كجزء من استراتيجية تهدف لإبقاء اليابان فى وضع دولـــى ضـــعيف يتسم بالخضوع، وفى عام ١٩٧٨ لم تتضمن معاهدة السلام والـــصداقة التـــى سجلت إنهاء العداءات الصينية اليابانية رسميا أى إشارة إلى الشعور بالـــذنب فى الحرب أوإلى أى أعمال تتصل بالحرب العالمية الثانية.

وتتضمن حملات الصين المستمرة لإبقـــاء اليابـــان ضـــعيفة جهـــوداً دبلوماسية فى أماكن أخرى من آسيا لإقامة شكل من أشكال الجبهة المـــضادة لليابان، ذلك أن لدى الصين ودول جنوب شرق آسيا مصلحة مشتركة فى منع

---

[١] الـــصين: النزعـــة الاســـتقلالية لتـــايوان ســـتقود إلـــى الحـــرب ،جريـــدة الـــشرق القطرية،٢٠٠٣/١١/٢٠, ص ١١.

[٢] محمد نعمان جلال:التطور السياسى الصينى فى ظل ماوتسى تونج، بحث منشور ضـــمن كتاب الصعود الصينى، ص١٩.

اليابان من فرض إرادتها فى آسيا، أوأن تصبح أبدا قوة عسكرية فى المنطقة، خاصة بالنظر إلى التاريخ العسكري لليابان.

وقد جاءت المباحثات التى جرت عام ١٩٩٦ بين الولايات المتحدة واليابان والتى كانت تهدف فى الأساس إلى تقوية العلاقات -خاصة الأمنية- بين البلدين بمثابة صدمة كبيرة للصين، رغم أن الصين حتى منتصف الثمانينات على الأقل كانت ترى أن محور الاتفاق الأمريكى اليابانى هوالالتزام الأمريكى من جانب واحد بالدفاع عن اليابان ضد أى هجوم خارجى، وكان ذلك الالتزام هوالنموالطبيعى لدستور السلام الذى فرضته الولايات المتحدة على اليابان بعد أن هزمتها فى الحرب العالمية الثانية والذى نبذت اليابان بمقتضاه الحرب، واقتصرت على تشكيل قوة متواضعة للدفاع عن النفس[١].

والشيء الذى لم تخشاه هو أن اتفاق الدفاع الأمريكى–اليابانى يمكن أن يتحول إلى تحالف حقيقى، خاصة لمواجهة القوة المتنامية للصين، إلا أن الصين تعتقد أن الأمريكيين سيشعرون بالإرهاق في المستقبل من الدفاع عن اليابان مجاناً، بينما تكدس اليابان فوائض تجارية ضخمة على حساب الأمريكيين، لقد فهم المفكرون الإستراتيجيون فى الصين ذوى النظرة الثاقبة أن الشعب الأمريكى سيتوقف فى نهاية الأمر عن دعم مثل هذا الاتفاق من جانب واحد.

ويعتقد الصينيون أنه مع ضعف العلاقات الأمريكية–اليابانية سوف تحدث تطورات هامة قد تؤدي إلى إعادة توحيد شطرى كوريا، وبالتالى سوف تزول أهم أسباب وجود القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية، ومن ثم فلن يبقى للوجود الأمريكى سوى القواعد اليابانية، ومن المؤكد أن كل ذلك يصب فى النهاية فى مصلحة الصين التى ستصبح القوة المهيمنة فى آسيا خاصة فى ظل ضعف روسيا.

---

[١] مرجع سابق ص ١٤٠ (الصراع القادم مع الصين)

وقد أصيبت اليابان بالهلع بصفة خاصة من التحركات العدائية فى بحار الصين الشرقية والجنوبية التى هددت شرايين الاقتصاد اليابانى، حيث تمر معظم طاقة اليابان والمواد الأولية عبر بحر الصين الجنوبى، وكانت الصين قد بدأت فى السبعينات في الاستيلاء على جزر تتبع فيتنام الأكثر ضعفا، كذلك أفزعت دعاوى الصين القوية المتزايدة بسيادتها على بحر الصين الجنوبى بكامله دول جنوب شرق آسيا، ويدل على ذلك مثلا احتلال الصين للرصيف القارى مسيتشيف الذى يقع على بعد نحو١٣٥ ميلاً غرب جزيرة بالاوان الفلبينية[١].

وكانت الأحداث فى مضيق تايوان عام ١٩٩٦مثار قلق بالغ لليابان، فاليابان ترى أن تايوان تمثل أهمية بالغة للأمن اليابانى، لأنها فى الواقع تساعد فى حماية الجناح الجنوبى لليابان، وتنظر اليابان بقلق شديد لاحتمالات سيطرة الصين على تايوان وعلى مضيق تايوان فى نهاية الأمر، وهو الأمر الذى دفع اليابان إلى توقيع اتفاقية التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة ضد القوة المتنامية للصين فى آسيا.

ولعل أهم عوامل القلق فى الصين هو الاستمرار فى تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخى بين الولايات المتحدة واليابان، وهوما يطلق عليه نظام "THAAD" الذى سيشكل درعاً صاروخياً مضاداً للقذائف الصاروخية حول اليابان وكوريا الجنوبية، وترى الصين أن من شأن هذا المشروع أن يبطل مفعول تحديث صواريخها وأنظمة أسلحتها النووية[٢].

---

(1) Lin Limin:Thoughts On China's Foreign Strategy In The Early 21th century,Contemporary International Relations,Vol 10,1104,April 2000,p21

(٢) خديجة عرفة محمد: العلاقات الأمريكية الصينية، بحث منشور ضمن كتاب الصعود الصينى، ص٢٩٠.

ويرى المراقبون أن قوة اليابان وضعف الصين خلال القرن الماضــى هوالذى أدى فى النهاية إلى عدم الوصول إلى استقرار ميزان القوى فى آسيا، وكنتيجة لذلك أصبح بديهياً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أن إعادة تــسليح اليابان سوف يؤدى إلى نهاية السلام والاستقرار فى آسيا، ولكن على الجانــب الآخر فإن وجود تحالف أمريكى يابانى قوى أمر لابد منه لإحــداث التــوازن الإستراتيجى بعد تنامى النفوذ والقوة الصينية.

ثالثا النزاع الصينى الهندى:.

فى ٨ سبتمبر عام ١٩٦٢ اندلع القتال بين الصين والهند بسبب رغبــة كل من الدولتين فى السيطرة على منطقة تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ ألف ميل مربع حول خط وهمى يسمى خط مكماهون يزيد طوله علــى ٢٥٠٠ ميــل، ويخترق جبالاً يصل ارتفاعها إلى تسعة عشر ألف قدم، فالهند ترى أن هــذه المنطقة جزء من أراضيها، والصين ترى ذلك ايضا[(١)].

وقد ثارت المشكلة بين البلدين منذ مدة طويلة، وعقدت جــولات مــن المفاوضات من أجل الوصول إلى حل، فقدمت الهند اتفاقية كانت قد عقدت فى عام ١٩٤٢ بين كشمير وإمبراطور الصين الذى اعترف فى الاتفاقية بتبعيــة هذه المنطقة للهند، إلا أن الصين أبت أن تعترف باتفاقية تقــوم مــن وجهــة نظرها على أساس خاطئ، وأصرت على تصحيح هــذا الخطــأ، وأن تعــود المنطقة إليها، وظلت المفاوضات قائمة، واندلعت بعض المعارك المحدودة بين الطرفين خلال فترة المفاوضات، ولكنها كانت معارك محدودة لم تصل إلى حد إعلان الحرب.

إلا أنه فجأة فى ٨ سبتمبر ١٩٦٢ تحركت قوات الدولتين إلى الحــدود، ودار قتال عنيف تقدمت على إثره القوات الصينية إلى قرية تــوانج وأبــادت

[(١)] محمد فرج: التطور السياسى فى الهند والصين ومشكلة الحدود، كتب سياسية، ص ٣٥.

القوات الهندية الموجودة بها، وفى منطقة ندهولا أبدت القوات الهندية مقاومة شديدة إلا أنها اضطرت إلى الانسحاب بعد أن فقدت عدداً كبيرا من رجالها وأسلحتها، وأخذت الأسلحة الأمريكية تتدفق على الهند، لكن الخسائر الكبيرة التى منيت بها القوات الهندية أكدت للشعب الهندى أن الاحتياطات التى اتخذت كانت غير كافية، الأمر الذي اضطر معه وزير الدفاع الهندى إلى الاستقالة.

وأمام الضغوط الدولية فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٢ أعلنت الصين إيقاف العمليات الحربية، وأن القوات الصينية ابتداءًا من أول ديسمبر ستنسحب إلى مواقعها التى تبعد حوإلى ٢٠ كم خلف الخطوط التى كانت تسيطر عليها أثناء القتال، مع احتفاظ الصين بحقها فى استئناف القتال فى حالة محاولة القوات الهندية استعادة خطوط ما قبل ٨ سبتمبر.

وقد نشأ النزاع الصينى الهندى حول الحدود فى ظل أنظمة لم تعد قائمة، إذ ذهبت صين المانشووبقيت فلولها فى فورموزا ونشأت الصين الشعبية عام ١٩٤٩ وترك الإنجليز الهند عام ١٩٤٧، وبالتالي فهى مشكلة أوجدها الاستعمار[١].

ويشمل هذا النزاع منطقة تزيد على ألفى ميل من الحدود تشمل ثلاثة قطاعات هى:.

- القطاع الغربى:-

ويشمل الحدود القائمة بين كشمير، وسنكيانج والتبت التى تبدأ من كاراكورام باس فى أقصى شمال كشمير، وتمتد إلى حدود سبيثى-التبت شمال تقاطع سوتلج مع سلسلة جبال الهيمالايا.

---

[١] اليستر لامب: الحدود بين الهند والصين، أصل ومنشأ الحدود المتنازع عليها، سلسلة كتب سياسية ص ص ١٤٧-١٥٠.

- القطاع الاوسط:.

وهوأقل طولا ويضم الحدود الواقعة بين البنجاب وهيماشال براديش، واوتار براديش فى الهند والتبت، وتمتد على طول منخفضات الهيمالايا من سوتلج حتى حدود نيبال.

- القطاع الشرقى:-

ويمتد من هيمالايا الآسام الواقعة بين بوتان وبورما

بالنسبة للقطاع الغربى فهويمتد إلى ما يزيد عن ١٠٠٠ ميل طولاً، ويشغل مساحة قدرها ١٥ ألف ميل مربع، في منطقة "اكساي شين"، ويتركز حول المنطقة الموجودة فى أطراف الجزء الشمالى الشرقى من كشمير، بالإضافة إلى منطقة لاداخ-التبت، ابتداء من وادى شانجشينووشمال بحيرة بانجونج، حتى منطقة سبيثي.

وبالنسبة للقطاع الأوسط تبلغ الحدود المتنازع عليها نحو٤٠٠ ميل طولاً، حيث توجد عدة نقاط ومراكز متنازع عليها فى سبيثى وباراهوتى ومنطقة بتلاج وبالقرب من شبكى باس، ولا تعتبر المنطقة المتنازع عليها كبيرة، إذ لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ميل مربع.

أما بالنسبة للقطاع الشرقى، وهوالذى تطالب به الهند فهويتعلق بخط مكماهون، الذى يلى قمة هيمالايا آسام، الواقعة بين بوتان وبورما، والتى يزيد طولها على ٧٠٠ ميل، وتنكر الصين شرعية هذا التخطيط، وتطالب بحدود مختلفة تماماً تمتد على طول أسفل سلسلة الهيمالايا، وتضم مساحة تبلغ نحو٣٢٠٠ ميل مربع.

ويدعى الصينيون أنه لا يوجد أى تحديد قانونى فى الماضى لمثل هذه الحدود القائمة، وأن إعادة التخطيط الشامل يتطلب ضرورة إجراء مفاوضات،

لذلك فإن الصين ترى أن خط مكماهون، برغم المعاهدات والارتباطات التي وقعت بصورة قانونية، وجعلت مثل هذا الخط يأخذ الشكل القانوني عام ١٩١٤، هوخط غير قانوني جاء نتيجة لخداع الاستعمار ومكره واحتياله.

ويرى الجانب الهندى أن خطوط الحدود الصينية-الهندية المتنازع عليها قد تحددت تحديداً تاماً عن طريق المعاهدات والتقاليد والنظام الإدارى الذى ساد خلال المراحل التاريخية، كما أنه قد تم تحديد القطاع الغربى بواسطة اتفاقية لاداخ عام ١٦٨٤ التى أكدتها اتفاقية دوجرا-لاداخ اللاحقة التى وقعت عام ١٨٤٢، وساندتها بعد ذلك المذكرات الإنجليزية الصينية التى تم تبادلها عام ١٨٤٦ - ١٨٤٧ وقد أكدت الهند أيضا ملكيتها لإكساى شين، مستندة فى ذلك إلى المذكرة البريطانية التى قدمت إلى الحكومة الصينية عام ١٨٩٩.

وقد أدى رفض الصين قبول خط مكماهون كخط قانونى للحدود قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلى المطالبة بالحقوق الصينية فى آسام الواقعة فى الهيمالايا طبقا للأوضاع التي كانت قائمة.

أما بخصوص مشكلة إكساى شين فقد دافعت الهند وتنازلت عن جميع المطالب للمنطقة التى يمر بها طريق السيارات بين سنكيانج والتبت لذلك يمكن القول أن القطاع الغربى هوأهم مناطق الحدود المتنازع عليها، وتدل المفاوضات التى دارت بين الهند والصين عام ١٩٦٠ -١٩٦١ حول حدود هذا القطاع وبخاصة المنطقة الواقعة جنوب بحيرة بانجونج، على أن هناك شبه اتفاق والتقاء فى وجهات النظر، ولكن الاختلاف نشأ بسبب اختلاف تفسير الوقائع التاريخية حسب ما ورد فى خط ماكارتين-ماكدونالد، الذى وضع عام ١٨٩٨ -١٨٩٩ ، وكذلك حول اللجوء إلى التقسيمات التى وضعت عام ١٩٢٧.

وتدل بعض الدراسات الخاصة بالتطور التاريخى حتى عام ١٩٤٧ أن للصين الحق فى المطالبة بضم بعض الأقاليم الصغيرة الواقعة جنوب خط مكماهون والجزء الشمالى من إكساى شين الذى يسير فى طريقهم وتبلغ

مساحة هذه الأراضى بأكملها ٧٠٠٠ ميل مربع من بين ٤٥ ألف ميل مربع تطالب بها الصين، ولكل هذه المشكلات اندلعت الحرب بين البلدين فى صيف عام ١٩٦٢ .

وتكمن المشكلة بين البلدين التي تبدو في ظاهرها صراعاً على الحدود في التنافس على الدور الإقليمي في شرق وجنوب شرق آسيا، فالهند تطالب بالاعتراف بدورها الإقليمي بالنظر إلى كونها دولة نووية ذات ثقل سكاني واقتصادي تتطلع إلى دور منافس للدور الصيني، والصين ترى في توسع النفوذ الهندي في جنوب وجنوب شرق آسيا تهديداً لدورها ومصالحها، ومن ثم كان لابد من حدوث الصدام بينهما.

الخلاصة

خلاصة ما سبق أن الصين تخوض منافسة ضارية لفرض نفوذها على محيطها الإقليمي، خاصة مع الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، إذ أن الولايات المتحدة تحاول عرقلة المد الصيني في منطقة البحر الأصفر، كما تمثل قضية استقلال تايوان حجر الزاوية في الصراع الدائر بينهما.

بينما لا تختلف المعادلة كثيراً بالنسبة لعلاقة الصين مع جارتها اليابان، فالصين لا تنظر إلى اليابان كحليف قوي للولايات المتحدة فحسب، بل يبدو أن الصينيين لم يستطيعوا تجاهل العداء التاريخي بينهم وبين اليابان، والذي بلغ ذروته بالممارسات الوحشية للجيش الياباني ضدهم إبان فترة الاحتلال عام ١٩٣١.

أما بالنسبة لعلاقات الصين مع جارتها النووية الهند، فإنه بالرغم من أن جوهر النزاع بينهما هو نزاع حدودي، إلا أن جوهره هو صراع على الأدوار والهيمنة في آسيا، وبالرغم من إدراك كلا من الصين والهند أن جوهر المشكلة الحدودية بينهما من صنع الاستعمار، إلا أن العوامل النفسية تلعب دورا بالغاً

في عدم التوصل لحل لقضية يمكن تصفيتها بالمفاوضات الجادة إذا ما توفرت أجواء حسن النية بين الجانبين، فالصين ترى أن القبول بالتفاوض هو مقدمة للتنازل عن التراب الوطني، لا سيما وقد عانت كثيرا من الاستعمار ومن الشعور بالمهانة على أيدي المستعمرين، ومن ثم فهي لا تزال تنظر بحساسية بالغة إزاء حدودها التاريخية، أما الهند فإنها لا تزال تنظر إلى التفاوض مع الصين على أنه تكريس لسياسة فرض الأمر الواقع الذي اتبعته الصين معها عقب قيامها بضم أراض كانت تحت السيادة الهندية من جانب واحد عقب الحرب التي نشأت بين البلدين، كما أن تطلع الهند إلى دور إقليمي منافس للدور الصيني أمر لا يمكن تجاهله.

الفصل الثاني

نشأة وتطور القوة النووية الهندية وآثاره على توازن القوى في آسيا

تعتبر الهند ثاني دولة في العالم من حيث تعداد السكان، حيث يقتـــرب عدد سكانها الآن من حوالي مليار ومائتي مليون نسمة، كما أنها تعتبر ســـابع دولة على مستوى العالم من حيث المساحة، وبذلك فهي قوة إقليمية آسيوية لا يستهان بها، وحتى تكتمل للهند عناصر القوة فقد اتجهت الـــى بنـــاء برنـــامج نووي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية أحيانا، وبالتعاون مع بعض القوى النووية الأخرى في أحيان أخرى مثل إسرائيل.

والهند بموقعها الجغرافي تعيش وسط غابة من القوى النووية، فجوارها عدوها التقليدي الصين من الشمال الشرقي، ومن الشمال الغربي عـــدو آخـــر وهو باكستان، وقد ارتبط البرنامج النووي الهندي في تطوره ارتباطـــا وثيقـــا بتطور القوة النووية الصينية، ثم ارتبط أيضا بالتنافس التقليدي مع البرنـــامج النووي الباكستاني.

ويتناول هذا الفصل تطور البرنامج النووي الهندي الذي بدأ الاهتمام به منذ عام ١٩٤٨، عندما أُنشئت وكالة الطاقة الذرية الهندية، مرورا بنجاح الهند في إجراء أول تفجير نووي سلمي في مايو ١٩٧٤، ثم تطور البرنامج بـــشكل سريع حتى أعلنت الهند عن امتلاكها للسلاح النووي -مع توضيح الأســـباب التي دفعت الهند للمضي في اتجاه امتلاكها لهذا الـــسلاح ومغـــزى إجرائهـــا تفجيراتها النووية الخمسة في مايو عام ١٩٩٨، وهي التفجيرات التي أثـــارت موجة من الاستياء العالمي، والذعر في قارة آسيا، مع شرح موجز للتعـــاون

النووي بين الهند وإسرائيل، ثم إلقاء الضوء على الصراع والتنافس بين الهند وباكستان، خاصة على إقليم كشمير بعد تقسيم الهند وظهور دولة باكستان وانتهاءا بالرد الباكستاني على التفجيرات النووية الهندية، وذلك بإجراء ستة تفجيرات نووية بعد سبعة عشر يوما فقط من التفجيرات الهندية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:-

<u>المبحث الاول:</u>

ويتناول نشأة البرنامج النووي الهندي، والذي يعود الاهتمام به إلى ما قبل الاستقلال عام ١٩٤٧، على يد الفيزيائي الهندي "هولي بهابا" ثم اهتمام الهند بإنشاء التنظيمات والمؤسسات المتعلقة بالطاقة النووية ومقومات نجاح هذا البرنامج، ثم تطور البرنامج حتى نجاح الهند في إجراء أول تفجير نووي في مايو عام ١٩٧٤، ويبدو أن هذا التفجير السلمي لم يرض طموحات الهند التي تأمل في تبوء مكانة اقليمية ودولية، فاستمرت في تطوير هذا البرنامج حتى تمكنت من إجراء تفجيراتها النووية الخمسة عام ١٩٩٨ التي أعلنت من خلالها عن انضمامها الى النادي النووي الدولي باعتبارها العضو السادس في هذا النادي.

<u>المبحث الثاني</u>

ويتناول الصراع الهندي – الباكستاني على المكانة الإقليمية في شبه القارة الهندية منذ انفصالهما عام ١٩٤٧، ثم الصراع على إقليم جامو وكشمير باعتباره حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، واحتدام الصراع بينهما حتى تمكنت باكستان من إجراء التفجيرات النووية الستة بعد سبعة عشر يوما من التفجيرات الهندية، لتعلن انضمامها كعضو سابع في النادي النووي الدولي، ولتعلن عن استعادة ميزان القوى إلى وضعه الطبيعي والذي كان قد شابه الخلل بعد تفجيرات الهند النووية.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الهندي

يعود الاهتمام الهندي بالتكنولوجيا النووية إلي ما قبل الإستقلال وتحديداً عام ١٩٤٧ علي يد أبو البرنامج النووي الهندي ، العالم الفيزيـــائي " هــولي بهابا" الذي تعلم في جامعة كمبردج في إنجلترا، ونادي بأهمية البحوث النووية السلمية في إنتاج الكهرباء والتقدم التكنولوجي بشكل عام، ومن هنا نجح عــام ١٩٤٥ في إنشاء معهد "تاتا" للبحوث الأساسية وتكوين أول مجمع هندي فـــي العلوم النووية(١).

وعند تقييم القوة النووية للهند فإننا نجد أنه قد استند إلى بعض العناصر الأساسية التي مكنتها من الوصول إلي تلك القدرة وأهمها:-

- توفر قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.
- إنشاء مراكز الأبحاث العلمية والمعامل المتخصصة.
- بناء المفاعلات النووية
- تدبير الخامات النووية اللازمة.
- القدرة الإقتصادية لتنفيذ برنامج نووي.

ويمكننا تتبع مراحل بناء القدرة النووية الهندية كما يلي : -

- في عام ١٩٤٨ تم إنشاء وكالة الطاقة الذرية الهندية لإستكشاف خام اليورانيوم
- في عام ١٩٥٤ أنشئت مؤسسة الطاقة الذرية التي تضم المعامل والمرافق البحثية والتطويرية، وقد سميت المؤسسة فيما بعد باسم "مركز بهابا" للبحوث الذرية بعد وفاة بهابا في حادث طائرة عام ١٩٦٦.

---

(١) كراسات إستراتيجية ، السباق النووي بين الهند وباكستان ، عدد ١٤ ، ص١٥.

- في عام ١٩٥٦ تم تشكيل دائرة الطاقة الذرية الهندية للإشـــراف ومراقبة كافة الأنشطة النووية الهندية[١].
- في عام ١٩٥٦ أيضا أجريت مفاوضات لبناء مفاعــل نــووي 140 MW (كندي – هندي – أمريكي) ووافقــت الولايــات المتحدة علي تزويد المفاعل بالماء الثقيل.
- في عام ١٩٦٠ تم شراء عدد ٢ مفاعل ذري يلطف بالماء بعقد مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكية.
- في عام ١٩٦٤ بدأ العمل فــي أول وحــدة للمعالجــة المعــادة للبلوتونيوم.
- في نوفمبر ١٩٦٥ اقترح الدكتور "هولي بهابا" رئــيس وكالــة الطاقة الذرية الهندية إجراء تفجيرات نوويــة تحــت الأرض، وصدق رئيس الوزراء الهندي (شاستري)علي المشروع.
- في عام ١٩٧٠ أعلنت دائرة الطاقة الذرية عزمها علي إجــراء تطوير تكنولوجي باختبار نووي تحت الأرض.
- في مايو ١٩٧٤ تم إجراء اختبار نووي استُخدم فيــه ١٥ كيلــو جرام من البلوتونيوم في منطقة بوخاران، ووصفته الهند بأنــه تفجير نووي سلمي، وعلى أثر هذا التفجير أوقفت كندا تعاونهــا النووي مع الهند، كما أوقفت الولايات المتحــدة إمــداد الهنــد بالوقود النووي[٢].

---

[١] محمد محمد السيد إبراهيم الجمل ، رساله ماجستير ، أثر سباق التسلح النووي بــين الهنــد وباكستان في الإستقرار السياسي لشبه القاره الهندية ، جامعه الزقازيق ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧.

[٢] كريس سميث : الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، منشورات مركز الإمــارات للدراســات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ٢٠٠٦، ص٤

- في عام ١٩٧٦ بدأ الإتحاد السوفيتي السابق يلعب دور المــورد الرئيسي للهند وتزويدها بالماء الثقيل.
- في عام ١٩٨٠ حصلت الهند علي تكنولوجيا الطرد المركــزي وقامت بتطويره، وتمكنت من بناء وحــدات إخــصاب طــرد مركزية بميسور وترومباي.
- في فبراير ١٩٨٢ بدأت دائرة الطاقة الذرية فــي بنــاء وحــدة للمعالجة المعادة للبلوتونيوم بكالباكــام، إضــافة إلــي وحــدة تارابور.
- في يوليو ١٩٨٢ وافقت الهند والولايات المتحدة علي أن تقــوم فرنسا بتزويد الهند بالماء الثقيل، لإستخدامه كمهدئ نيوترونات.
- في مايو ١٩٨٤ أعلن العلماء الهنود أنهم نجحوا في بناء مفاعل استخدمت فيه مواد مصنعة يدوياً بمعالجتها بثوريوم رملي، وهذا المفاعل U233 حل محل المفاعل النووي المستخدم فيه الوقود U 235.
- في أكتوبر ١٩٨٥ بدأ العمل في مفاعل الفحص للمولد الــسريع MW140 بكالباكام، وينتج هذا المفاعل مواد إنشطارية أكثــر، وهي تستخدم في الأسلحة النووية.

- في أغسطس ١٩٨٥ تم إكتمال مفاعل أبحاث دهوروفا، والــذي بدأ العمل فية منذ أكتوبر ١٩٧٥ ، كما وافقت مؤسسة الطاقــة الذرية الهندية علي شراء ٢ مفاعل نووي يبرد بالماء المضغوط M-W440 من الإتحاد السوفيتي.
- في فبراير ١٩٩١ اقترحت الهند تزويد مفاعل هــاريرا بوحــدة للماء الثقيل وتأخر المشروع لعدم وصول المعدات.
- في عام ١٩٩٢ بدأت وحدة المعادن النادرة بميسور في إنتــاج اليورانيوم المزود لدرجة نقاوة U 235.

- في أكتوبر ١٩٩٢ قدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن الهند علي استعداد لتجميع ٢٥ قنبلة نووية.
- في ديسيمبر١٩٩٥ أفادت تقارير المخابرات الأمريكية أن الهند تحضر للقيام بتجارب نووية تحت الأرض.
- في فبراير ١٩٩٦ اعلننت المخابرات الباكستانية عن تقارير تؤكد أن الهند علي وشك إجراء تجارب نووية تحت الأرض.
- في يناير ١٩٩٧ أعلنت الهند عن تطويرها لتكنولوجيا الكمبيوتر العملاق الذي يستخدم في تقليد تصميمات الأسلحة النووية.
- في سبتمبر ١٩٩٧ تم إكتمال وحدة التخصيب المعاد في كوراتكولام.
- في ١٢ مايو ١٩٩٨ أعلن رئيس الوزراء الهندي "فاجباي" أن بلاده أجرت في اليوم السابق ثلاثة تفجيرات نووية تحت الأرض في موقع بوخاران بولاية راجستان الشمالية، وقال أن الأولى إنشطارية، والثانية ذات قوة متدنية ، والثالثه حرارية نووية، وأكد أن التجارب الثلاثه حققت أهدافها، ولم تحدث أي إنبعاث إشعاعي في الجو، وأن التفجيرات كانت في باطن الأرض علي غرار تجربة مايو ١٩٧٤[١].
- في ١٣ مايو ١٩٩٨ قامت الهند باختبارين نوويين آخرين أدنى من الكيلو طن، في نفس المنطقة التي أجرت فيها الاختبارات الثلاثة السابقة ، وهما من أشد الإختبارات التي أجريت صعوبة، لأنهما تتضمنان استعمال أقل قدر من المواد الإنشطارية للحصول علي أكبر أثر ممكن.

ومن تلك التطورات يمكن رصد بعض الملاحظات علي البرنامج النووي الهندي علي النحو التالي :-

---

[١] كريس سميث : مرجع سابق ، ص٨

١- أن الهند خططت منذ عام ١٩٨٨ لرفع قدرة طاقتها النووية إلي عشرة آلاف ميجاوات قبل عام ٢٠٠٠ لرفع نصيب الطاقة النووية من ١% إلي ١٠%.

٢- أن الهند اختارت نوعا من المفاعلات يعمل بالماء الثقيل المضغوط ويستخدم اليورانيوم الطبيعي الذي تم تعدين ١٥٠٠ طن منه، كما تنتج الهند الثوريوم بولاية ماهارشترا، في حين يتم استخراج ماده البلوتونيوم من الوقود المستعمل في مصنع تروبمي، ومع بداية عام ١٩٩٢ كان قد تم إنتاج من ٢٢٥ إلي ٣٧٥ كجم من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة الذرية.

٣- أن القسم العسكري للصناعات النووية الهندية يضم مفاعلين، الأول مفاعل سيرس وقدرته ٤٠ ميجا وات، وينتج ٨,٨ إلي ١٠ كيلوجرامات من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة الذرية في العام، والثاني مفاعل دخروفا وقدرته ١٠٠ ميجاوات وينتج من ٢٢ إلي ٢٦ كجم من البلوتونيوم، وقد تم إنشاء هذين المفاعلين بالجهود العلمية الذاتية الهندية ويقعان في مركز نجانجا للأبحاث الذرية.

الإستراتيجية النووية الهندية

في الحقيقة أن العوامل السياسية لعبت دورا هاما في توقيت إجراء الهند لتفجيراتها النووية عام ١٩٩٨[١]، وكان من أهم تلك العوامل وصول حزب "بهاراتيا جاناتا" إلي الحكم، وهو الحزب الذي كان يرفع شعار امتلاك الأسلحة النووية في برنامجه الانتخابي، وإن كان ذلك لايعني أن الحزب وحده صاحب خيار امتلاك السلاح النووي، حيث أن التقدم الذي وصل إليه البرنامج النووي يثبت أنه كان من الممكن إمتلاك السلاح النووي قبل هذا التوقيت، وإنما الاختلاف كان حول التوقيت والظروف المناسبه لذلك[٢].

---

[١] S. Kamar : Indias Security Environment , New Delhi 2002, p 27.

[٢] كريس : مرجع سابق ، ص٥.

إلا أنه لا يجب إغفال أن الهند رفضت الانضمام إلي إتفاقيــة حظــر انتشار الأسلحة النووية في ظل عدم تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي مــن جانب الدول الخمس النووية، مع إستمرار التمييز ضد الدول غيــر النوويــة، فضلا عن اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح الهند في تحقيقها.

وقد بررت الهند إمتلاك السلاح النووي بأنه وسيله للدفاع عن الأمــن القومي الهندي من خلال توفير الردع المناسب ، وأكدت أنهــا لــن تــستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخــرين عن استخدام السلاح النووي ضدها، فيما أطلق علية الــساسة الهنــود اسـم "إستراتيجية الرادع الخفي"[(١)]؛ وأعربت عن استعدادها للدخول في اتفاقية مــع أي دولة تتعهد فيها الهند بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية؛ مؤكــدة أنها لن تدخل في سباق تسلح نوي كما كان الوضع بين القطبين الكبيرين أثناء الحرب الباردة.

وقد أصبح التفكير الإستراتيجي النووي الهندي محكوماً إلي حد كبيــر بالتطورات الراهنة والمستقبلية في القوة العسكرية الصينية؛ بالإضــافة إلــي التعاون الإستراتيجي والنووي بين الصين وباكستان، فالمفكرون الإستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجي الحقيقي الذي يواجه الهند يتمثل في علاقات التعاون الإستراتيجي والنووي بين هاتين الدولتين اللتين تناصبان الهند العداء.

وينظر القادة العسكريون الهنود إلي السلاح النووي الهندي باعتباره أداه لضربة انتقامية ثانية؛ ردا علي استخدام السلاح النووي ضد الهند؛ ويؤكــدون علي أن استخدام السلاح النوي الهندي ليس مصمماً لإصابه أهــداف دقيقــة؛ وإنما لضرب أهداف كبيرة نسبياً؛ مثل المدن والتجمعات السكانية الــضخمة؛ وهو ما يعني من وجهه نظرهم أن السلاح النووي الهندي يمكــن أن يلحــق أضرارا مماثلة لتلك التي يمكن أن تلحق بالهند.

---

(١) كريس : مرجع سابق ، ص٤.

وعلي الرغم من أن الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في الأساس؛ إلا أن الهند شعرت بقلق شديد إزاء هذا التطور، واهتمت بامتلاك السلاح النووي بالنظر إلى التطور الهائل في البرنامج النووي الصيني؛ وما زالت هذه المعادلة قائمة؛ فالصين تعمل علي تطوير قدراتها النووية لردع الولايات المتحدة؛ وتعزيز مكانتها الدولية؛ لكن ذلك يثير قلق الهند بالدرجة الأولي.

لكن هناك حقائق لايمكن إغفالها وهي أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في مايو ١٩٩٨ إرتبطت برغبة الحكومة الهندوسية في تحقيق أهداف متعددة؛ بعضها داخلي؛ والبعض الآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية؛ والبعض الثالث يتعلق بالنظام الدولي ككل.

فأما الدوافع المتعلقة بالأهداف الداخلية؛ فإن الهند أقدمت علي إجراء تلك التجارب من أجل زيادة شعبيتها في الداخل؛ لا سيما أنها وصلت إلي السلطة بأغلبية ضئيلة؛ وكانت سياستها من البداية تقوم علي التشدد من أجل مغازلة الشارع السياسي الهندي؛ وقد حققت بالفعل نجاحاً كبير في هذا الصدد؛ وانعكس ذلك بوضوح في زيادة شعبيتها بشدة عقب إجراء التجارب النووية.

وأما بالنسبة للدافع الآخر والمتعلق بالبيئة الإقليمية فإن هذه التجارب تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية للهند في صراع الأدوار في جنوب شرق آسيا؛ بل وعلي مستوى القارة الآسيوية كلها، فالصراع يبدو محتدما بين الهند وكل من الصين وباكستان علي النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة؛ وبطبيعة الحال فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة أكبر من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية؛ سوف يكون أكثر حظاً في إكتساب النفوذ الإقليمي.

ولا يخفي عن عيون المراقبين أن إقدام الحكومة الهندية علي إجراء التجارب النووية عام ١٩٩٨ لا يبعد عن المسعي الهندي الدءوب إلي تعزيز المكانه الدولية للهند[١] سواء من حيث تعزيز وضعها في المنظمات الدولية؛ أو

---

[١] السياسة الدولية ؛ عدد ١٣٣ ؛ يوليو ١٩٩٨ ص.ص ٢٤٣ : ٢٤٥ لواء أ.ح ممدوح عطية.

زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية؛ لاسيما وأن الهند أعربت دوما عن رغبتها في الحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي؛ فمن الواضح أن السياسه الهندية عموماً تدرك أن الفترة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية، يعاد فيها تشكيل النظام الدولي بأكمله؛ وتشتمل هذه المرحلة علي بروز قــوى دوليــة جديدة.

التعاون النووي بين الهند وإسرائيل

بدأت الهند برنامجها النووي منذ استقلالها عام ١٩٤٧ ، فــي تــاريخ مواز لبدء البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أشرف علي تخطيطــه وإعــداد كوادره العالمان اليهوديان الأمريكيان "أوبنهايمر" و"تيلر" وقد استفاد البلدان من البرنامج النووي الأمريكي الذي أطلقه الرئيس أيزنهادر عام ١٩٥٥ "الذرة من أجل السلام"

وقد بدأ التعاون بين البلدين عام ١٩٦٢، عندما قام رئيس لجنه الطاقــة النووية الإسرائيلية الدكتور أرنست برجمان بزيارة إلي الهند، ووقــع اتفاقــاً للتعاون يشمل تبادل الخبرات والاحتياجات النووية في المواد والمعدات، وقــد برز التكامل في البرنامجيين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما سددت الهنــد حاجة إسرائيل من المواد الخام النووية حيث كان لدى الهند احتياطيات كبيــرة من اليورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها الإمكانات التي تمتلكها إسرائيل، وقــد أثمر هذا التعاون عن نجاح إسرائل في إجراء أول تجربة نووية تحت الأرض في صحراء النقب في ٣ اكتوبر ١٩٦٦[١] أما الهند فقد أجرت أول تجربة لها في مايو عام ١٩٧٤.

وقد اتبعت الدولتان تكنولوجيا فصل البلوتونيوم ٢٣٩ في صنع الأسلحة النووية ، كما كان من ثمار هذا التعاون نجاح الهنــد فــي تــشغيل مفاعلهــا

---

[١] أثر سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان في الإستقرار السياسي لشبه القارة الهنديــة ، رساله ماجستير ، محمد محمد السيد إبراهيم الجمل ، الزقازيق ٢٠٠٥ ،ص

"كالباكام" بالقرب من مدينة "مدراس" وتطوير محطـــة الطاقـــة النوويـــة فـــي "تارابور"

وقد شمل التعاون النووي بين البلدين ثلاثه مجالات هي:

- تصغير الأسلحة النووية وهو يعني إنتاج أســلحة نوويـــة ذات أعيرة صغيرة (من ١-١٥ كيلو طـــن) يمكـــن إطلاقهـــا مـــن صواريخ تكتيكية وتعبوية ومواسير مدافع وراجمات صـــواريخ متعدده الفوهات.
- تطوير القنبلة الاندماجية "الهيدروجينية" وهو مـــا نجحـــت فيـــة إسرائيل خلال الثمانينات طبقا لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي "فانونو" في ١٥ أكتوبر ١٩٨٦ لصحيفة "صنداي تايمز" كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت في ١٣ مايو ١٩٩٨ كانـــت هيدروجينية.

ولأن إسرائيل لم تستطع أن تجـــري تجربـــة ميدانيـــة لهـــذا الـــسلاح الإندماجي في أراضيها، فلقد سعت إلي الاستفادة من التجارب الهنديـــة بـــأن خصصت لنفسها تجربتين حضرهما مسئولون إسرائيليون [(١)].

- تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤس النووية، وقد استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته إسرائيل فـــي برنامجهـــا لإنتـــاج صواريخ "اريحا" الذي بدأته في الستينات علي أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية MD 620 والـــذي مكنهـــا مـــن تطـــوير الصواريخ "أريحا ١، ٢، ٣" والتي وصل أقـــصي مـــدى لهـــا ٢٧٠٠كم ، والصاروخ "شافيت" الذي وصل مداه الى ٤٥٠٠كم

---

(١) حسام سويلم : العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل ، السياسه الدولية ، العدد ١٤٢ ، اكتوبر ٢٠٠٠، ص ص .

، ٧٥٠٠كم واستخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية "أوفيك" إلي الفضاء ، إضافة إلي مشروع سري تجريه إسرائيل لتطوير صاروخ "كروز" يصل مداه إلي ٣٠٠٠كم ذي أربعة فوهات.

وتشترك الهند مع إسرائيل في موقف سياسي واحد بشأن إتفاقيات الحد من الانتشار النووي NPT ، وحظر إجراء التجارب النووية CTBT حيث ترفضان التوقيع على الاتفاقيتين، كما ترفضان إجراء أي تفتيش دولي علي منشآتهما النووية.

وفي الحقيقة يرجع استمرار البرنامج النووي الهندي وامتلاك السلاح النووي إلي الإرادة السياسية القوية، التي أصرت علي تحقيق أهدافها رغم الضغوط الخارجية والمصالح الاقتصادية إلي جانب التأييد الشعبي الجارف للبرنامج النووي، ويرجع ذلك إلى إعتبار السلاح النووي وسيلة ردع تجاه الخصوم القائمين أو المحتملين ، الحائزين للسلاح النووي أو المحتمل حيازتهم له.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن البرنامج النووي الهندي بدأ الاهتمام به منذ عام ١٩٤٧ حيث استند إلى توفر بعض العناصر الهامة اللازمة مثل توفر القاعدة البشرية، وإنشاء المفاعلات النووية وتدبير المواد الخام اللازمة، ويعتمد البرنامج النووي الهندي في شقه العسكري على مفاعلين أساسيين أحدهما مفاعل سيرس والثاني مفاعل دخروفا.

كما أن الاستراتيجية النووية الهندية تهدف إلى القيام بالضربة الثانية للرد على أي هجوم نووي فيما أطلق عليه "سياسة الردع الخفي"، كما أن أسباب إجراء التجارب النووية الهندية عام ١٩٩٨ تعود إلى ثلاثة أسباب،

أولها الأسباب الداخلية، حيث كانت حكومة حزب بهاراتيا جاناتـــا المتطرفـــة تأمل في زيادة شعبيتها، والآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية حيث كانت الهند تأمـــل في الحصول على دور إقليمي بارز، أما الثالث فيتعلـــق برغبـــة الهنـــد فـــي الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وقد استفادت الهند من تعاونها مـــع إسرائيل في بعض المجالات حيث كانت توفر المواد الخام مقابل التكنولوجيـــا الإسرائيلية.

المبحث الثاني

الصراع الهندي الباكستاني

وأثره على توازن القوى بينهما

من المسلم به أن الهند تعتبر نفسها هي القوة المهيمنة في شبه القارة الهندية، وأن باكستان تلعب دائما دور القوة المتحدية لها، فالهند تملك العديد من المقومات التي تمكنها من لعب هذا الدور، وفي المقابل فإن باكستان تسعى دائما للحاق بالهند، وعندما قامت الهند بتطوير برنامجها النوي حتى تمكنت من امتلاك هذا السلاح الإستراتيجي، فإن باكستان لم يكن أمامها من خيار آخر سوى التوجه نحو امتلاك هذا السلاح الى الدرجة التي دعت ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني الراحل إلى القول "إن باكستان سوف تسعى لامتلاك السلاح النووي، حتى لو اضطرت إلى أكل العشب من أجل تحقيق هذا الهدف".

ويشتمل هذا المبحث على شرح تفصيلي للأسباب التي خلقت هذا الصراع المحتدم بين البلدين وصراعهما من أجل الحصول على النفوذ والهيمنة في شبه القارة الهندية، مع إلقاء الضوء على مشكلة كشمير التي تعتبر حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، واندلاع الحرب بينهما عام ١٩٧١، الأمر الذي أدى إلى انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية وإنشاء دولة بنجلاديش بمساعدة الهند، واستمرار الصراع حول كشمير والذي اتخذ أشكالا جديدة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة.

وفي الحقيقة لا يمكننا دراسة أبعاد ودوافع امتلاك الهند وباكستان للسلاح النووي دون دراسة العلاقات بينهما، فالصراع بين البلدين بدأ منذ انقسام الهند إلي دولتين عام ١٩٤٧ حيث ولدت دولة باكستان، لكن البلدين خاضتا أكثر من صراع وصل إلي حد الحرب، وكان أكثرها دموية تلك

الحرب التي نشبت عقب الانفصال علي إقليم كشمير الذي سيظل حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، أيضا لابد أن نشير إلي الحرب التـــي نـــشبت بـــين البلدين عام ١٩٧١ والتي أدت إلي إنفصال باكـــستان الـــشرقيةعن باكـــستان الغربية وظهور دولة بنجلاديش، وكان للهند دورا بارزاً في تلك الحرب، ولا شك أن مشكلة كشمير هي المـــشكلة المحوريـــة فـــي العلاقـــات الهنديـــة – الباكستانية، ولا يمكن فهم العلاقات بين الدولتين بدون فهم تلك المشكلة.

تقع ولاية جامو وكشمير في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية فـــي إقليم الهيمالايا، وتبلغ مساحتها ٨٦,٢٣ ميل مربع تقريبا، وقد بلغ عدد ســـكان الإقليم حسب تعداد عام ١٩٤١ أربعة ملايين نسمة منهم ثلاثه ملايين مـــسلم، يحكمهم مهراجا هندوسي هو " هاري سنج"، وفي الفترة التي انـــضمت فيهـــا معظم الولايات والإمارات إما إلي الهند أو باكستان، لم يستطع مهراجا ولايـــة جامو وكشمير أن يتخذ أي قرار في هذا الشأن، ولم ترحب كـــلا مـــن الهنـــد وباكستان بتردُّد المهراجا، وفي يوليو ١٩٤٧ أندلعت ثورة مسلحة في الجـــزء الأوسط الغربي من الولاية، حيث تمكن الثوار من إقامـــة مايـــسمى كـــشمير الحره[١]، وقد أمدت باكستان الثورة بالسلاح وأيدتها.

وفي أوائل أكتوبر ١٩٤٧ بدأ المهراجا يشكو من حـــصار اقتـــصادي تفرضه باكستان علي كشمير بسب قطعها لإمدادات الغذاء عن الولاية، ثم هدد المهراجا بأنه في حالة عدم رفع الحصار فإن كشمير ستقوم بطلب المـــساعدة من الهند، ثم أرسل بالفعل طلب المساعدة العسكرية منها[٢] فـــي ٢٤ أكتـــوبر ١٩٤٧، إلا أن الهند ردت رسمياً بأنها لا تسطيع إرسال قوات هندية إلا بعـــد إنضمام كشمير رسميا إلي الهند، الأمر الذي دفع المهراجا إلي توقيـــع وثيقـــة

---

(١) James Ferguson : Kashmir : An historical introduction , London 1961,p14.

(٢) السياسه الدولية ، العدد ١٦١ ، يوليو ٢٠٠٥ ، تطورات العلاقات الهندية الباكستانية ، د / محمد السيد سليم ص.ص ٢٥٢ : ٢٥٩

إنضمام كشمير رسمياً إلي الهند، وفي ٢٧ أكتوبر وافقت الهند علي انـضمام كشمير إليها وبدأت في إرسال قواتها العسكرية التي استطاعت أن تدافع عـن العاصمة في وجه الثورة المسلحة.

وفي أوائل نوفمبر ١٩٤٧ بدأت القوات الهندية عملياتها علـي طـول محور الغزو الرئيسي لتطهير المنطقه من الثوار ، ونتيجه لهذا التصعيد اجتمع "مونتباتن " الحاكم العام للهند بمحمد علي جناح الحاكم العام الباكـستاني فـي لاهور، حيث قدمت باكستان مقترحات تدعو إلي وقف القتال فوراً وانـسحاب القوات الهندية والثوار في وقت واحد من أراضي الولاية علي أن تتولي الهند وباكستان إدارة الولاية ، مع إجراء الترتيبات لإجراء استفتاء تحت إشـرافهما المباشر[١] .

وقد رفضت الهند المقترحات لأن ذلك يعني ببـساطة التنـازل عـن المكاسب العسكرية التي حققتها القوات الهندية، والأهم من ذلك هو تيقن الهند من أن إجراء استفتاء شامل في الولاية سوف يكون في صالح باكـستان ، لأن معظم سكان الولاية من المسلمين، ومن ثم فقد استمر القتال في كشمير وبدأت القوات النظامية الباكستاتية الإشتراك في القتال فـي أوخـر مـارس ١٩٤٨، وتمكنت من وقف تقدم القوات الهندية في باقي أراضي الولاية.

في أوائل يناير ١٩٤٨ اتخذت الهند المبادأة وعرضت النـزاع علـي مجلس الأمن[٢] وطلبت من مجلس الأمن الإيقاف الفوري للقتال وانسحاب من أسمتهم الغزاه من ولاية جامو وكشمير، وفي نفس العام أصدر مجلس الأمـن أربعة قرارات في ١٧ يناير، ٢٠ يناير ، ٢١ يناير ، ٣ يونيـو ١٩٤٨، وقـد نص قرار ٢٠ يناير علي تشكيل لجنة للوساطة بين الدولتين وتتكون من ثلاثة

---

(١) K.sarwar hasan : Pakistan and united nation , new York , 1960.p80

(٢) سمعان بطرس فرج الله : تطور قضية كشمير من سـنه ١٩٤٨ حتـى ١٩٦٥ ، مقـال منشور ضمن كتاب " قضية كشمير "، تحرير محمد السيد سليم ، محمد سعد ، ص ٢٦

أعضاء ، تختار أحدهم الهند ، والثاني باكستان والثالث يتم اختياره بواسطة العضوين السابقين، أما القرار الصادر في ٢١ يناير فقد نص علي زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلي خمسة أعضاء، وحدد مهمة اللجنة بالذهاب فوراً إلي شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ إجراءات إستعادة السلام والنظام، وإقامة استفتاء في كشمير.

وقد تكونت لجنة الوساطة من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، والأرجنتين التي اختارتها باكستان، واختار مجلس الأمن كلا من بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، وأجرت اللجنة التي أطلق عليها "لجنة الأمم المتحده للهند وباكستان" مباحثات بين الدولتين وأصدرت قرارها الأول في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار بين البلدين وإجراء إستفتاء عام لتحديد مستقبل الولاية ، إلا أن وساطة الأمم المتحدة التي استمرت منذ عام ١٩٤٨ إلي عام ١٩٥٣ انتهت بالفشل في حل النزاع[١].

في ١٦ أغسطس ١٩٥٣ بدأت المباحثات المباشرة بين الهند وباكستان في دلهى، حيث تم إبرام اتفاقية دلهي وتم الاتفاق من خلالها علي ضرورة إجراء استفتاء محايد للتحقق من رغبات شعب كشمير، إلا أن إتفاقية دلهى سرعان ما واجهتها انتكاسة كبيرة بتوقيع باكستان اتفاقية الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع نهرو إلي التخلي عن التزاماته بخصوص الإستفتاء، كما صوتت الجمعية التشريعية في كشمير علي انضمام الولاية إلي الهند، وقامت بتطبيق الدستور الهندي علي كشمير لتنتهي مرحلة المباحثات المباشرة أيضا بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلي الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراراً في ٢ ديسمبر ١٩٥٧ بتعيين وسيط دولي بين الدولتين لتنفيذ مقترحات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، وإجراء

---

[١] المرجع السابق ، ص٣٠

مباحثات بين الدولتين، وقدم تقريره إلي مجلس الأمن ووافقت باكستان علي مقترحاته بينما رفضتها الهند، وبذلك توقفت جهود الأمم المتحده مرة أخرى[١].

ثم تولي شاستري رئاسة الحكومة الهندية والذي اتخذ قرارا بضم كشمير نهائيا إلي الهند وإغلاق باب المفاوضات والتسوية تماماً، واحتجت الحكومة الباكستانية علي ذلك القرار، وهكذا تلاشت كل الآمال لحل المشكلة بالطرق السلمية وبات واضحا تحول باكستان إلي التفكير في سياسة استخدام القوة والتخلي عن الوسائل السياسية مما جعل العمل العسكري أمراً لا مفر منه، وبدأت باكستان بالفعل تستعد للحرب[٢].

بدأ النزاع الهندي–الباكستاني المسلح حول كشمير في النصف الأخير من عام ١٩٦٥، واتبعت باكستان نفس الطريقة التي استخدمتها في النزاع الأول عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨، ففي أغسطس ١٩٦٥ عبر المئات من المُتسللين الباكستانيين المسلحين بالأسلحة الخفيفة والعبوات الناسفة خط وقف إطلاق النار إلي داخل كشمير في اتجاه العاصمة "سيرنجار" لإثارة إنتفاضة شعب كشمير بغرض قلب الحكومة بالقوة، والاستيلاء علي السلطة، وتشكيل مجلس ثوري بمساعده باكستان، وعندما فشل الثوار في تنفيذ أهدافهم شنت باكستان في أول سبتمبر ١٩٦٥ هجوماً قوياً بالمدرعات، ونجح الهجوم الباكستاني في دفع القوات الهندية إلي الخلف، واستولت القوات الباكستانية علي مدينه "أخانور" علي مسافه ٢٠ميلاً داخل الأراضي الهندية.

وبينما كانت المعارك تدور في كشمير اجتمع مجلس الأمن واتخذ قراراً في ٤ سبتمبر ١٩٦٥ دعا فيه البلدين إلي وقف إطلاق النار فورا، وانسحاب جميع الأفراد المسلحين والتعاون مع المراقبين العسكرين للأمم المتحدة في الهند وباكستان للإشراف علي مراقبة وقف إطلاق النار، وفي ٦

---

(١) Sawar Hajjan :op .cit ,pp,153-154

(٢) سمعان بطرس: مرجع سابق ، ص ٣٦ .

سبتمبر ١٩٦٥ قامت القوات الهندية بهجوم واسع النطاق شمل الجبهة الغربية بأكملها بهدف وقف تقدم القوات الباكستانية الناجح جنــوب غــرب كــشمير، واجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في نفس اليوم ثم أصدر قراراً بدعوه الجانبين لوقف إطلاق النار، ثم أصدر مجلس الأمن قراره الثالث منــذ بــدء النــزاع، ونص القرار أيضاً علي وقف إطلاق النار اعتباراً مــن ٢٢ ســبتمبر ١٩٦٥ وانسحاب الأفراد المسلحين إلي المواقع التي كانوا يحتلونها قبل ٥ أغــسطس ١٩٦٥.

وفي ٤ يناير ١٩٦٦ بدأت في طشقند مباحثات سلام بين أيــوب خــان وشاستري بناء علي عرض سوفيتي، حيث وقعت اتفاقية طشقند في ١٠ يناير ١٩٦٦ التي كانت خطوة مهمة نحو السلام، فقد تم الاتفاق علي انسحاب قوات الطرفين في موعد أقصاه ٢٥ فبراير ١٩٦٦ إلي المواقع التي كانوا يحتلونهــا قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ ، وأن يراعي كل من الطرفين شروط وقف إطــلاق النار ، كما وافق الطرفان علي عوده العلاقات الدبلوماسية الطبيعية ومناقــشة مشكلة اللاجئين فيما بعد.

في ديسيمبر ١٩٧١نشبت حرب ثالثة بين البلدين، وقد جــاءت طبيعــة النزاع الهندى-الباكستاني في هذه المرة مختلفة تماماً عن المرات السابقة، فلم يكن النزاع هذه المرة بسبب مشكله كشمير، ولكنه بدأ بمــشكله داخليــة فــي باكستان سرعان ما تحولت إلي نزاع مع الهند أدى إلي قيام الحرب بينهما في نهاية عام ١٩٧١[١].

فمنذ أن انفصلت باكستان عن الهند عقب الاستقلال عام ١٩٤٧ ظهرت فجوة كبرى في المستوي الحضاري بين شطري باكستان الشرقي والغربــي ، فعلي المستوى الجغرافي تبلغ مساحة باكستان الغربية ٣١٠,٤٠٣ ألــف ميــل

---

[١] السيد صدقي عابدين :تطور قضية كشمير من سنه ١٩٦٥وحتي سنه ١٩٨٩، كتاب قضية كشمير ،ص٥٢.

مربع، وهي أرض قليلة الأمطار مما أثر بشكل سلبي علي النشاط الزراعي بها، أما باكستان الشرقية فتقع في منطقه تعتبر من أكبر دلتا الأنهار في العالم، فتنوعت بها المحاصيل الزراعية، وقد أحدث ذلك أسلوباً مختلفاً للحياة في كلا الشطرين، كما أن معدل التحضر في باكستان الشرقية كان منخفضا حيث بلغ ٥,٢% بينما معدل التحضر في باكستان الغربية يصل إلي ٢٢,٥% وهذا يدل علي التخلف الاقتصادي في باكستان الشرقية.

وقد أدت السياسة التي اتخذتها الحكومة المركزية في باكستان الغربية إلي زيادة التفاوت القائم بين شطري الدولة، وعدم المساواة في توزيع السلطة بينهما؛ ووضعت شروط قيدت من الاشتراك المباشر لمواطني باكستان الشرقية "ذوي الأصل البنغالي" في الإدارة، ولم ترحب الصفوة البنغالية في باكستان الشرقية بهذه المركزية الإدارية والسياسية؛ وأسسوا عام ١٩٤٩ حزب "رابطه عوامي" وهو أول حزب إسلامي معارض في باكستان الشرقية[١].

وأخذت الأمور تزداد سوءا بين الشطرين، ففي نوفمبر ١٩٧٠ ضرب إعصار عنيف سواحل باكستان الشرقية وأودى بحياة نحو نصف مليون شخص، وتعرضت غالبية السكان للأوبئة والأمراض وانتشرت المجاعة، وقد كان البطء الملحوظ الذي صاحب استجابة السلطة المركزية في الغرب لعلاج الكارثة قد زرع بقوة علامات الغضب والكراهية في نفوس سكان الشرق.

وفي انتخابات اختيار أعضاء الجمعية التشريعية فازت رابطة عوامي عام ١٩٧١ بالأغلبية في باكستان الشرقية، ولم يكن ذلك مرضيا للسلطة المركزية في الغرب، الأمر الذي دفع الرئيس يحيي خان إلي إعداد الترتيبات لتدخل الجيش في باكستان الشرقية.

---

[١]محمد السيد سليم : تطور العلاقات الهندية الباكستانية .السياسية الدولية (١٦١)يوليو ٢٠٠٥ ؛ مج٤ ؛ ص٢٥٦.

وبعد مباحثات فاشلة مع جبهة "رابطة عوامي" أمر يحيى خان باعتقال زعماء عوامي، وقرر إرسال الجيش لسحق الحركة البنغالية الانفصالية، وكان تدخل الجيش في الشرق دموياً ووحشياً، وقد أدي احتدام القتال إلي نزوح الملايين من سكان باكستان الشرقية إلي البنغال الغربية داخل الحدود الهندية، والتي كانت من أكثر الولايات الهندية إزدحاماً بالسكان، ووجدت الهند نفسها مضطرة إلي توفير الغذاء والمأوي لهذه الأعداد الكبيرة، وفي ظل هذه الأوضاع وجدت الهند نفسها تدفع ثمناً كبيراً وفي ظروف مأسوية ليس لها أي شأن في حدوثها، كما وجدت أن التدخل العسكري الباكستاني في شرق باكستان فرصة لضرب وحدة باكستان، فوجهت أنديرا غاندي إنذاراً لحكومة باكستان المركزية بإيقاف حملتها في الشرق، إلا أن الجيش الباكستاني واصل القتال[١].

وفي ديسيمبر ١٩٧١ وجهت الهند إنذاراً لباكستان الغربية بسحب جميع قواتها من الشرق، إلا أن باكستان رفضت الإنذار، فنشبت المعارك بين القوات الهندية والباكستانية، واستمر القتال حتي تم إعلان وقف إطلاق النار في نهاية ديسيمبر ١٩٧١ بشروط الهند، ومع وقف إطلاق النار كانت الهند قد استولت علي كل باكستان الشرقية، وعلي بعض الأراضي من باكستان الغربية، وقد أعلنت الهند قيام دوله بنجلاديش في إقليم باكستان الشرقية.

وفي ٢٨ يونيو ١٩٧٢ اجتمع ذو الفقار علي بوتو الذي تولي رئاسة الوزراء في باكستان بعد الإطاحة بيحي خان مع أنديرا غاندي في مدينه سيملا الهندية، وفي ٣ يوليو توصل الطرفان إلي "اتفاق سيملا" الذي أصبح نقطة تحول جوهرية في علاقه الهند مع باكستان، وقد نص الإعلان علي استعادة باكستان لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب ١٩٧١، باستثناء المناطق الواقعة علي خط إطلاق النار في كشمير (مساحتها٨٦٢٠كم٢)، وانسحاب القوات الهندية الى مواقعها قبل الحرب في السند وكوتشي والبنجاب لتستعيد باكستان

---

[١] السيد صدقي عابدين : مرجع سابق ، ص ص ٥٤ ، ٥٥.

أراضي تبلغ مساحتها ٨٢٢٠ كم٢ وتستمر الهند في امتلاك المساحة الباقية التي تقع في كشمير، كما نص إتفاق سيملا علي أن تعيد باكستان إلي الهند الأراضي التي احتلتها في قطاع البنجاب وصحراء راجستان ومساحتها ٦٠٠كم٢، مع الاتفاق على حل مشكلاتهما بشكل ثنائي.

وتأتي أهمية هذا الاتفاق من أن الهند قد استخدمته فيما بعد للإدعاء بأن إعلان سيملا قد ألغى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير، حيث أن نزاع كشمير لا يحل إلا بشكل ثنائي، وهو الأمر الذي ترفضه باكستان، ولا زالت باكستان تصر علي التطبيق الفاعل لقرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٤٨/ ١٩٥٠ بشأن كشمير[١].

وبعد إعلان سيملا بادرت الهند وباكستان بتطبيق مجموعة من الإجراءات التي اصطلح علي تسميتها بإجراءات بناء الثقة بهدف تجنب نشوب حرب جديدة بينهما، فتم إنشاء لجنة باكستانية – هندية مشتركة عام ١٩٨٢ لتسهيل الإتصال بين الدولتين علي المستوى الوزاري، والإعلان المشترك حول تحريم استعمال الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣، والاتفاق علي الإخطار المسبق بالمناورات العسكرية عام ١٩٩٢، ثم الاتفاق علي عدم مهاجمة المنشآت النووية للدولتين.

بيد أن هذه الإجراءت -وإن نجحت في منع نشوب حرب رابعة بين الدولتين- فإنها لم تؤد إلي حل المشكلات المطروحة بينهما، بل إنه في ظل تلك الإجراءات تحولت الهند وباكستان إلي قوتين نوويتين[٢]، ومع نهاية الحرب الباردة سقط أكثر من ٢٠ ألف قتيل في الصراع المسلح حول كشمير

---

[١] المرجع السابق ، ص ٥٤.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول تداعيات إتفاقية سميلا ، راجع نازلي معوض أحمد : اتفاقية سميلا والمصارحة الهندية الباكستانية ، السياسه الدولية ، عدد٣٠ ، اكتوبر ١٩٧٢.

بين القوات الهندية والحركات المقاتلة في كشمير وخارجها والمدعومة من باكستان.

وقد ازدادت حدة الصراع حول كشمير مع اندلاع السباق النووي بين البلدين في مايو ١٩٩٨ ، حيث ربطت الدولتان السباق بتطورات مشكلة كشمير، ففي ١١ - ١٣ مايو ١٩٩٨ قامت الهند بإجراء ٥ تفجيرات نووية، دشّنت بموجبها وضعها كقوه نووية، الأمر الذي اضطرت معه باكستان إلي الرد بإجراء ٦ تفجيرات نووية يوم ٢٨ مايو من نفس العام، رغم الضغوط الدولية، ذلك أن الرأي العام الباكستاني مارس ضغوطاً شديدة علي حكومته للرد علي التفجيرات النووية الهندية، كما كان ذلك الرد يشكل إستعادةً للتوازن الإستراتيجي بين الدولتين.

وفي ٢١ اكتوبر ١٩٩٩ أعلنت حكومة برويز مشرف قرارها بسحب القوات الباكستانية من منطقة الحدود الدولية مع الهند كبادرة حسن نية، كما عرضت علي الهند أيضا في فبراير ٢٠٠٠ الدخول في حوار حول كشمير، إلا أن الهند رفضت بعض الشروط لاستئناف الحوار أهمها التزام باكستان بإحترام خط السيطرة، وعدم طلب وسطاء دوليين لحل المشكلة، والتوقف عن مساعده الحركات الكشميرية [(١)].

وبعد احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ اتخذت مشكلة كشمير منحي جديداً ، فقد سعت الهند إلي توظيف الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتصفية مشكلة كشمير من خلال وضع منظمات المقاومة الكشميرية علي لائحة المنظمات الإرهابية التي تسعى الولايات المتحدة إلي تصفيتها، وقد تعاطفت الولايات المتحده مع هذا المسعى، واستغلت الهند حادث الهجوم علي البرلمان الهندي

[(١)] عبير محمد ياسين : تطور قضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة (قضية كشمير) ...، ص ص ٨٤ – ٨٥ .

في ١٣ ديسيمبر عام ٢٠٠١ واتهمت منظمات المقاومة الكشميرية بتدبير الهجوم، واتهمت باكستان بمساندة وإيواء المهاجمين، وقامت الهند بحشد قواتها علي خط السيطرة في كشمير، وعلي طول حدودها مع باكستان، مما أدي بالأخيرة إلي تعبئة مماثلة، وتحت الضغوط الغربية قام الرئيس مشرف بالضغط علي المنظمات المتمركزة في باكستان لوقف عملياتها في كشمير الهندية، وتم إلقاء القبض علي كثير من عناصر تلك المنظمات، بيد أن الهند أعلنت أن تلك الإجراءات غير كافية ورفضت الدخول في محادثات مع باكستان حول كشمير إلا بعد وقف كل عمليات التسلل عبر خط السيطرة.

من جهة أخرى تظل قضية كشمير بؤرة انفجار كامنة، فالموقف الهندي متمثلا في أن سيادة الهند ووحدتها العلمانية أمر غير قابل للتفاوض، أيضا فإن موقف باكستان واضح، فكشمير قضية أساسية للأمن القومي الباكستاني، وتستند باكستان في قضيتها إلي أسس قانونية وأخلاقية وأيديولوجية بدعوى ضرورة إحترام قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلي إجراء إستفتاء عام، في حين تزعم الهند أنه تم تحقيق ذلك بالفعل عن طريق الانتخابات الديموقراطية[١].

وقد قامت العوامل السياسية الداخلية أيضا بدور بارز في أزمة براس تاكس عام ١٩٨٧ مما أدى إلي تصعيد التوتر، وزياده احتمال نشوب الحرب، فقد ساندت باكستان الراديكاليين السيخ الذين كانوا يعملون حين ذاك من أجل وطن منفصل في خالستان في الهند، وعندما نشبت الأزمة خشيت الهند من مساعدة باكستان للراديكاليين السيخ، أو أن تستغلهم باكستان في القيام بتصرف من شأنه تصعيد الأمور، وكانت باكستان قد اتخذت جانب الحذر عندما نشبت الأزمه في يناير ١٩٨٧.

---

[١] الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة (٨٣٣) ، الحفاظ علي الاستقرار النووي في جنوب آسيا ، تأليف نيل جو بك ، ترجمه منى محمد فرغلي.

وفي ٨ أغسطس ٢٠٠٥ أعلنت كلا من الهند وباكستان الاتفاق على بعض الإجراءات بهدف خفض التوتر العسكري، وتعزيز بناء الثقة بين البلدين وهي[١]:-

- وقف إقامة مواقع عسكرية جديدة علي طول الخط الفاصل بين شطري إقليم كشمير.
- تعزيز خط الاتصالات العسكرية الساخن الموجود حاليا بين البلدين.
- عقد اجتماعات شهرية بين المسؤليين العسكريين من البلدين علي الحدود المشتركة.
- إعادة المتسللين بين البلدين بشكل سريع.
- المراجعة المستمرة لإجراءات بناء الثقة

وفي نوفمبر ٢٠٠٨ حدثت انفجارات مومباي والتي اعترفت جماعة عسكر طيبة بارتكابها، ونتج عنها مصرع ما لا يقل عن ١٧٠ هندياً، ومن جديد توترت العلاقات بين البلدين، حيث أصرت الهند على تسليم من يشتبه في تدبيرهم لتلك الانفجارات وهم زعماء جماعة عسكر طيبة، وفي المقابل ترى باكستان ضرورة تقديم الأدلة على تورط هؤلاء الباكستانيين في تلك الانفجارات، الأمر الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى إيفاد وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى البلدين في محاولة لاحتواء تصعيد التوتر[٢].

الخلاصة

نخلص مما سبق أن العلاقات الهندية الباكستانية يشوبها التوتر منذ انفصال الدولتين عام ١٩٤٧، وقد خاضت الدولتان ثلاثة حروب أعوام ١٩٤٧ والتي انتهت بتقسيم كشمير التي تعتبر حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، ثم اندلع

---

[١] جريده الحياة ٢٠٠٥/٨/٩

[٢] جريدة الأهرام المصرية، العدد ، ٢٧ ديسمبر ، ص ٦.

القتال مرة أخرى عام ١٩٦٥ والتي توقفت عقب إجراء اتفاقية طشقند في ينـــاير ١٩٦٦، ثم أخيراً عام ١٩٧١ وهي تلك الحرب التي انتهت بانفــصال باكــستان الشرقية وإنشاء دولة بنجلاديش بدعم من الهند.

الفصل الثالث

نشأة وتطور القوة النووية الباكستانية وأثرها على توازن القوى في آسيا

منذ تقسيم شبه القارة الهندية عقب الاستقلال عام ١٩٤٧ وبزوغ دولة باكستان، تولدت حالة من العداء بينها وبين الدولة الأم – الهند- لأسباب عديدة، لعل أهمها اختلاف المذهب الديني، ثم زادت حالة العداء بسبب الصراع الذي لم ولا ينتظر الخلاص منه في المستقبل القريب حول إقليم كشمير.

لقد كانت السياسة الهندية تتصرف دائما من منطق أنها الأقوى وأن باكستان كيان وليد لم يعرف طريقه بعد، فالهند بنظامها السياسي الديموقراطي -الذي يمثل نموذجا للديموقراطية- دولة تملك مقومات كثيرة لا تتوفر لباكستان التي ترزح منذ استقلالها تحت حكم المؤسسة العسكرية والتي لم تنعم بأي نظام ديموقراطي الا لفترات قصيرة.

لكن باكستان التي يعاني معظم سكانها من الفقر أو الجهل، لم يكن أمامها من خيار غير محاولة اللحاق بالتطور الهندي في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فدخلت في سباق للتسلح التقليدي تسبب في تضاؤل معدلات النمو الاقتصادي فيها، ولم يلبث هذا السباق أن تحول الى سباق نووي عبر عن نفسه في أحداث شبه القارة الهندية في مايو عام ١٩٩٨، حيث ترى كلتاهما أن أي اختلال في ميزان القوى بين الدولتين من وجهة نظر كل منهما إنما يعطي تفوقا للطرف الآخر، وهذا ليس مقبولا من كلا الطرفين.

ويتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين:

أولهما يتعرض لنشأة البرنامج النووي الباكستاني، الذي ظل منذ مولده مرتبطا بنمو البرنامج النووي الهندي، فهو موجه بالأساس إلى الهند، وقد كان

للعالم الباكستاني الفذ عبد القدير خان الدور الرئيسي في تطور هـذا البرنـامج، وبالرغم من الانقلابات العسكرية التي عانت منها باكستان علـى مـر تاريخهـا الحديث، إلا أن البرنامج النووي ظل هدفا ثابتا لا يتغير بتغير الأنظمة الحاكمة.

ويتعرض هذا المبحث أيضا إلى مساعدات الولايـات المتحـدة للبرنـامج النووي الباكستاني في بعض مراحله الأولى، ثم المساعدات الصينية لهذا البرنامج، كما يلقي الضوء على الأسباب التي دعت باكستان الى الـرد علـى التفجيـرات النووية الهندية في مايو ١٩٩٨، ثم المبادئ التي تحكم السياسة النووية الباكستانية، وقدراتها النووية.

وثانيهما: يتعرض للتنافس الباكستاني الهندي على النفوذ في شـبه القـارة الهندية وصراعهما النووي الذي انتهى بالتفجيرات النووية الهندية الخمسة في مايو ١٩٩٨، والرد الباكستاني على هذه التجارب الهندية ودوافع كل منهما لإجراء تلك التجارب.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الباكستاني

كانت هزيمة باكستان في حربها مع الهند عـام ١٩٧١ والتـي أدت إلـى انفصال باكستان الشرقية وظهور دولة بنجلاديش في الشرق، وإحساس باكـستان بالمهانة بسبب تلك الهزيمة، كانت دافعا لباكستان للتفكير والبحـث عـن الـسبيل لإعادة التوازن الإستراتيجي بينها وبين الهند في شبه القارة الهندية.

لقد شعرت باكستان أن الهند المنتصرة تتصرف في جنوب شرق آسيا دون أن تضع في الاعتبار مصالح باكستان، إضافة إلى ما تتعرض له باكستان داخليـا من آثار وتداعيات مشكلة إقليم جامو وكشمير والذي تسيطر عليه الهند دون ظهور أي بادرة من جانب الهند لإظهار أي نوع من التنازل عن مواقفها الثابتة التي ترى أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند.

ويتناول هذا المبحث بداية بناء البرنامج النووي الباكستاني، خاصة في عهد رئيس الوزراء الباكستاني الراحل ذو الفقار علي بوتو، والتشجيع الذي حظي بــه البرنامج من جانب الولايات المتحدة في مراحله الأولى، إضافة إلى المــساعدات التي تلقاها من الصين.

كما يتعرض أيضا إلى أسباب قيام باكستان بإجراء تجاربها النووية الــستة ردا على التفجيرات الهندية في مايو ١٩٩٨، مع إلقاء الضوء على أهــم مبــادئ السياسة النووية الباكستانية، والقدرات النووية التي تتمتع بها باكستان.

والواقع أن البرنامج النووي الباكستاني قد بدأ عندما عُيِّن ذو الفقار علــى بوتو رئيسا للجنة الطاقة الذرية، حيث قام بإرسال المئات من الــشباب الجــامعي الباكستاني إلى معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا لدراســة العلــوم النووية وتطبيقاتها، ثم أصدرقراره التاريخي ببناء معهد باكستان التكنولوجي فــي أحدى ضواحي العاصمة إسلام أباد.

ففى الوقت الذى بدأ البرنامج الهندى فيه متأثراً بالهزيمة من الصين عــام ١٩٦٢، ثم إجراء الصين لتفجيرها النووى الأول عام ١٩٦٤، نجد أن البرنــامج النووى الباكستانى موجهاً إلى الهند بالأساس، متأثرا بعاملين أساســيين، أولهمــا تاريخ العداء الطويل بين البلدين والذى شهد ثلاثة حروب داميــة أعــوام ١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١، وثانيهما إقدام الهند على إجراء تجربتها النوويــة الأولــى عــام ١٩٧٤[١].

وبالرغم من أن عبد القدير خان العالم النووى الباكستانى يعتبر أبو القنبلة النووية الباكستانية، إلا أن دور ذو الفقار على بوتو لايقل أهمية عــن دور عبــد القدير خان حيث قال جملته الشهيرة:- "إذا قامت الهند بصنع قنبلة نوويــة، فــإن الباكستانين سيأكلون العشب وأوراق الشجر، بل يجوعــون إذا اقتــضى الأمــر للحصول على قنبلة نووية مقابلة"[٢].

---

[١] كراسات استراتيجية، السباق النووى بين الهند وباكستان، عدد ١٤ ص ٨.

[٢] zafar bad cheesma:Pakistan,s nuclear policies، new delhi 1960, p 10

بعد ذلك وفى إطار حلف بغداد الذى كانت باكستان عضواً عــاملاً فيــه، اقتنعت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بأهمية إنشاء قاعدة علمية نووية باكستانية للأغراض السلمية، وبدأت فى دعم باكستان منذ عام ١٩٦١ عن طريــق إنــشاء معهد باكستان للأبحاث النووية والتكنولوجية وتزويده بمفاعل بحثي، وكــان هــذا أول مفاعل نووى نجح ذو الفقار على بوتو الذى كان وزيراً للخارجية فــى ذلــك الوقت فى إقناع الولايات المتحدة به.

ثم أقامت كندا مفاعلاً نووياً آخر باسم "كاندو" فى مطلع الــسبعينات وكان هدفه الحصول على مادة البلوتونيوم ٢٣٩، وقد توقفت كندا عن الاســتمرار فى ذلك البرنامج بناء على تدخل من الولايات المتحدة، وذلك عندما اتفقت فرنسا مع باكستان على إمدادها بمحطة نووية متقدمة.

وقد نجحت باكستان بالتعاون مع فرنسا فى إنشاء محطــة كهربــاء تعمــل بالطاقة النووية لخدمة العاصمة عام ١٩٧٦، ثم تطور الأمر إلى تقــديم مفاعــل نووى فرنسى قادر على إنتاج بلوتونيوم نقى مما يستخدم فى الأســلحة النوويــة أُنشىء فى منطقه "تشازما" جنوب غرب العاصمة إسلام آباد، وكان ذلــك أيــضا بواسطة ذو الفقار على بوتو[١].

ونتيجة للانقلاب الذى قاده الجنرال ضياء الحق فى يوليو ١٩٧٦ والــذى أطاح بذو الفقار على بوتو، خضعت فرنسا للضغوط الأمريكية والأوروبية بالتبعية وأوقفت سريان العقد وسحبت كل الخبراء الفرنسيين من باكستان.

وقد بدأت باكستان بالفعل بعد عام ١٩٧٤ فى محاولة الحصول على وحدة إعادة معاملة اليورانيوم وتخصيبه، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح بسبب الحظــر التكنولوجى الذى فرض على شبه القارة الهندية، بعد إجراء الهند لتجربتها النووية الأولى عام ١٩٧٤، حتى أن كندا أوقفت تعاملاتها مع الهند وباكــستان فــى هــذا

---

[١] سمينة أحمد : برنامج التسلح النووى الباكستانى ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٣٩، أبو ظبى.٢٠٠١،ص ١١.

المجال، وكان عام ١٩٧٥ نقطة تحول كبيرة فى المسعى الباكستانى للحصول على التكنولوجيا النووية، وهو العام الذى عاد فيه إلى باكستان عالم الذرة الباكستانى الذى يوصف بأيْنِشتين باكستان "عبد القدير خان" من هولندا، حاملاً معه أسرار تخصيب اليورانيوم التى استخدمها فى بناء قاعدة نووية فى باكستان، اعتماداً على معمل التخصيب المقام فى كاهوتا[١].

وقد بدأ الحديث يتزايد فى الغرب عن إمكانيات إسلام آباد النووية، حيث نشرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية عام ١٩٨٧ تحقيقا أشارت فيه إلى وجود معمل لتخصيب اليورانيوم فى "كاهوتا" يعمل بنظرية الطرد المركزى التى طورها علماء بريطانيون وهولنديون وألمان يعملون فى مؤسسة "Almelo" فى هولندا[٢]. وهى نفس المؤسسة التى كان يعمل بها عبدالقدير خان.

وقد قدر الخبير البريطانى فرانك برنابى أن مفاعل كاهوتا قادر على إنتاج ٤٥ كجم من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية كل عام، وهو ما يكفى لصنع قنبلة نووية قوتها ٢٠ كيلو طن، وإضافة لمفاعل كاهوتا تمتلك باكستان مفاعلاً نووياً استوردته من كندا قدرته ١٢٥ ميجاوات، ومفاعل آباد للأبحاث الصغيرة وتصل قدرته إلى ٥٠ ميجاوات، ومحطة قوى نووية فى كاشيا قدرتها ٦٠٠ ميجاوات قامت إيطاليا ببنائها عام ١٩٨٠، كما يوجد أيضا معهد العلوم والتكنولوجيا النووية وبه مفاعل صغير بإمكانه إنتاج من ١٠ :٢٠ كجم بلوتونيوم، ويقدر الخبراء المخزون الباكستانى من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب بما يمكنها من صنع ١٢ قنبله نووية عيارية قوتها ٢٠ كيلو طن، كما تمتلك الحواسب الإلكترونية فائقة القدرة التى لديها القدرة على تصغير الكتلة الحرجة للقنبلة النووية العيارية إلى أسلحة ذات قدرة أصغر (من نصف كيلو طن إلى ١٥ كيلو طن) يمكن إطلاقها من صواريخ أرض/أرض.

---

(١) إبراهيم بابلى : التفجيرات النووية الباكستانية، محاضره ألقاها المؤلف بدار الشيخ أحمد بابجنيد فى ١٤١٦/٨/٧هـ،

(٢) S.SPECTOR: OP.CIT, P34.

وقد ساعد باكستان على ذلك عاملان أساسيان هما:-

- تحالفها مع الولايات المتحدة فى فترة الحرب البادرة، وبصفة خاصة بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩، وفى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع الهند، وفى إطار ذلك أنشأت الولايات المتحدة لباكستان معهداً للأبحاث النووية عام ١٩٦٣، إلا أنه ابتداء من عام ١٩٩٠ أوقفت واشنطن برنامج معوناتها لإسلام آباد بسبب ما أطلقت عليه "نواياها النووية"،
- التعاون العسكرى مع الصين، فقد ذكرت المخابرات المركزية الأمريكية فى فبراير عام ١٩٦٦ أن الصين قد باعت وحدات مغناطيسية متطورة لمركز الأبحاث النووية الباكستانى، واتهمت الهند باكستان ببناء مفاعل بحثى صغير تتراوح قوته بين ٥٠ – ١٠٠ ميجاوات بمساعدة الصين فى منطقة خوشاب[١].

مبادئ السياسة النووية الباكستانية[٢]

---

[١] عن المساعدات التقنية التى زودت بها الصين البرنامج النووى الباكستانى انظر :-
Leorard s, spector: nudear proliferation today, Cambridge 1984 p,101

[٢] إستراتيجية باكستان تضع خطوطاً عريضة للظروف التى قد تستخدم فيها الأسلحة النووية كبديل عن إعلان رسمى متماسك لسياسة ذلك الاستخدام، وجميعها مرتبط كليا بتهديد الهند لوجود باكستان كدولة. انظر
كريس سميث : مرجع سابق، ص ١٨.
كما أن التداخل الكبير بين المؤسستين السياسية والعسكرية فى باكستان يحول دون وضع إستراتيجية نووية واضحة المعالم فى باكستان، وقد سبق وان علق احد المراقبين قائلا " ان

ربطت باكستان دوماً سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية، وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطاً برغبتها فى مجاراة الهند، وتحقيق التكافؤ الإستراتيجى معها فى المجال النووى، فقد بدأ البرنامج النووى الباكستانى منذ عام ١٩٥٥ مع إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية، بهدف تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وكانت معظم التطورات الجارية فى المجال النووى لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندى، وفى نفس هذا الإطار، ربطت باكستان دوما موقفها من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى ومعاهدة حظر التجارب النووية بالموقف الهندى، فباكستان ليس لديها من حيث المبدأ أى تحفظات على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين، وقد عرضت باكستان فى العديد من المناسبات الانضمام إلى المعاهدتين، ولكن شريطة أن يمارس المجتمع الدولى ضغوطا على الهند من أجل الانضمام أيضا اليها[(١)].

وفي هذا السياق شكل التعاون بين باكستان والصين حجر الزاوية في تطوير القدرات النووية الباكستانية، وارتكز هذا التعاون على الشراكة وتبادل المنافع، ولم يكن التعاون النووي مع الصين كافيا لتلبية كافة الاحتياجات الباكستانية، حيث أن القدرات النووية الصينية كانت متخلفة الى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المكزي، أو الحصول على المواد الكيماوية الخام لتخصيب اليورانيوم، ولذلك اضطرت باكستان إلى المزاوجة بين

السيطرة على الترسانة النووية فى باكستان تتكون من قاعدة ذات ثلاثة رجال الرئيس، ورئيس الوزراء وشخص ثالث غير محدد " انظر

P. Cotta; Ramusino; and M. Martellini: nuclear safty, nuclear stability nuclear strategy in Pakistan 2001, available at,

, pp 4-5 www.mi.infn.it/indian/doc/pakistan.pdf

ومن الواضح أن الشخص الثالث الغير محدد مجرد إشارة رمزية لقيادات الجيش فى باكستان.

(١) ابراهيم بابلي: مرجع سابق، ص ٧.

التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الأجنبية، كما يتردد أن الصين باعت لباكستان حوالى خمسة آلاف مغناطيس حلقــى لتطــوير وحــدات الطــرد المركزى الخاص بتخصيب اليورانيوم فى مركز البحوث النووية فى كاهوتا، ومن خلال هذه الجهود المتنوعة استطاعت باكستان إنشاء قاعدة متطــورة للــصناعة النووية.

وعلى الرغم من أن جهود التطوير النووى الباكستانى ارتبطت فى الأساس بالأوضاع الإستراتيجية فى جنوب آسيا وشبه القارة الهندية، إلا أنها حاولت إعطاء بُعد إسلامى لمحاولة إنتاج قنبلة نووية باكستانية، وكان بوتو قد اســتخدم مــرات عديدة مصطلح القنبلة الإسلامية، وهو ما فسر فى العديد من الحــالات علــى أن باكستان يمكن أن تعطى خبرتها النوويــة أو أســلحتها النوويــة لــدول عربيــة، لاستخدامها فى الصراع ضد إسرائيل، وفى هذا الإطار اعتمدت السياسة النوويــة الباكستانية على الحصول على الدعم المالي من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وليبيا(١).

ولكن التطورات التى أعقبت التجــارب الباكــستانية دفعــت المــسئولين الباكستانين إلى التاكيد صراحة على أن هذه التجــارب ارتبطــت فــى الأســاس بالظروف الأمنية والسياسية والإستراتيجية فى شبه القارة الهندية، وأن باكستان لن تزود أى دولة عربية أو إسلامية بالسلاح النووى(٢).

---

(١) بابلى : مرجع سابق،ص١١،محمد الجمل: مرجع سابق ص١٠٥

(٢) تصاعدت أزمة دبيلوماسية عنيفة بين باكستان وإســرائيل عنــدما رصــدت المخــابرات الباكستانية طائرات F16 اعتقدت باكستان أنها طائرات إسرائيلية قدمت من إسرائيل إلى الهند بأطقمها لبحث إمكانية توجيه ضربات إلى المنشآت النووية الباكستانية، مما استدعى إســرائيل أن تطمئن باكستان على لسان سفيرها فى الهند إلى أن هذا الخيار غير مطروح حاليا وطالمــا لايهدد البرنامج النووى الباكستانى أمن اسرائيل، انظر:-
باكستان تحذر من اعتداء إسرائيل على منشآتها النووية، مقال منشور بجريدة الاهرام، ٣ يونيو ١٩٩٨، الصفحة الأولى.

المفاعلات النووية الباكستانية

يتكون الهيكل الأساسى أو البنية الأساسية للبرنامج النووى الباكستانى من المفاعلات الآتية :-

- مفاعل أبحاث أمريكى يعمل منذ ديسمبر ١٩٦٥ بقوة ٥ ميجاوات فى إسلام آباد، ويخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقوده من النوع مرتفع الإثراء، ويستخدم فى البحوث والتطوير لتحقيق إمكانية تصنيع الوقود النووى محليا[(١)].
- مفاعل كندى للقوى يعمل منذ عام ١٩٧٣ بقوة ١٢٥ ميجاوات، وإنتاجه السنوى ٣٠ كجم من البلوتونيوم، ويقع بمدينه كراتشى، وهو من طراز مفاعلات الماء الثقيل المضغوط.
- مفاعل تشازما الذى أُنشىء عام ١٩٧٥ بمساعدة فرنسا، والتى انسحبت من استكمال العمل فيه عام ١٩٧٨ تحت ضغوط من واشنطن.
- مفاعل كاهوتا، قرب إسلام آباد، وهو من أهم المفاعلات النووية الباكستانية، وتحيطه إسلام آباد بسرية مطلقة.
- مفاعل أبحاث نووية يتبع معهد التكنولوجيا والعلوم الذرية فى تيلور، وتم تشغيله بمعرفة الصين.
- مفاعل أبحاث أمريكى امتنعت واشنطن عن استكمال العمل فيه بعد إنشائه، كما امتنعت عن إمداده بالوقود اللازم، مما اضطر باكستان إلى استكماله بمساعدة الصين[(٢)].

وبالرغم من أن هناك القليل من المعلومات المتاحة حول الترسانة النووية الباكستانية، إلا أنه يمكن تقديرها بما يتراوح بين ٢٤ إلى ٤٨ سلاحا نووياً،

---

(١) القدرات النووية الباكستانية وتطورها.

(٢) السياسة الدولية، عدد ١٣٣ يوليو، لواء ا.ح كمال شديد ص ص ٢٤٦ : ٢٥٠

ويستخدم البرنامج النووى اليورانيوم عالى الإخصاب، وتعمل باكستان على تطوير إمكانياتها لإنتاج البلوتونيوم.

الخلاصة

ونخلص مما سبق أن قرار باكستان بتطوير برنامجها النووي كان دائما مرتبطا بالتقدم الذي تحرزه الهند في برنامجها النووي، وأن هذا البرنامج قد بدأ بنائه بالفعل منذ عام ١٩٥٥ عندما صدر قرار بإنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية.

كما أن باكستان تمتلك ستة مفاعلات نووية بعضها يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثلما الحال في مفاعل الأبحاث الأمريكي في إسلام أباد، وربما كان مفاعل كاهوتا أهم المفاعلات النووية الباكستانية، حيث تحيطه باكستان بقدر هائل من السرية.

كما أن الترسانة النووية الباكستانية يمكن تقديرها بحوالي ٢٤ الى ٤٨ قنبلة نووية من عيار ٢٠ كيلو طن.

المبحث الثانى

الصراع النووى الهندى الباكستانى وتوازن القوى بينهما

يتناول هذا المبحث تطور الصراع النووي بين الهند وباكستان الذي عبَّر عن نفسه بالتفجيرات النووية الهندية التي أعقبها رد مماثل من جانب باكستان في مايو ١٩٩٨.

ويتعرض أيضا لدوافع كل من الهند وباكستان التي أدت إلى قيامهما بإجراء تلك التجارب التي قوبلت بالاستياء من جانب القوى الدولية إلا أنها على الجانب الآخر قوبلت بالترحاب والابتهاج من جانب القوى الشعبية في كلا البلدين.

ففى ١٢ مايو عام ١٩٨٨ أعلن رئيس الوزراء الهندى "آتال بيهارى فجباي"، أن بلاده أجرت فى اليوم السابق ثلاث تجارب نووية تحت الأرض فى موقع بوخاران بولاية راجستان الشمالية، وبعد ظهر اليوم التالى فى ١٣ مايو عام ١٩٨٨ أجرت تجربتين نوويتين فى نفس الموقع السابق، وظلت أقطار العالم متعلقة بهذه المنطقة وسط ترقب يشوبه الحذر الشديد خشية إقدام باكستان المتوقع على عمل مماثل لما قامت به الهند، وما يمكن أن يسفر عنه ذلك من تفجر الأوضاع فى هذه المنطقة وتقويض الجهود الدولية المبذولة على طريق منع الانتشار النووى.

ولم يدم الانتظار طويلاً، فبعد خمسة عشر يوما وفى ٢٨ مايو١٩٩٨ أعلن رئيس الوزراء الباكستانى نواز شريف أن بلاده أجرت بنجاح خمس تجارب نووية رداً على ما قامت به الهند وفى ٣٠ مايو، أعلنت باكستان عن إجراء تجربة أخرى سادسة.

وقد كانت التجارب النووية التى أجرتها الهند هى أولى تجاربها خلال ٢٤ عاما منذ تجربتها الأولى عام ١٩٧٤، أما التجارب التى أجرتها باكستان فكانت الأولى لها على الإطلاق.

وبصفة عامة كانت التجارب النووية فى شبه القارة الهندية هى أولى التجارب النووية فى العالم منذ توقيع معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية comprehensive test ban treaty (CTBT) فى ٢٤ سبتمبر عام١٩٩٦.

<u>دوافع الهند وباكستان لإجراء التجارب النووية</u>

يرى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق أن هناك ثلاثة أسباب لسعى بعض الدول إلى التسلح النووى وهى :-

- الرغبة فى أن تصبح قوة عالمية وذلك عن طريق امتلاك الأسلحة النووية ووسائل حملها ونقلها، ومثال لذلك الهند.
- الشعور بالتهديد من قبل الجيران والخوف من تفوقهم العددى والبشرى، ومثال لذلك باكستان وإسرائيل.
- محاولة كسر ميزان القوى فى منطقة معينة باعتبار أن السلاح النووى يرهب الجيران ويعمل على تقليل فرص التدخل الخارجى، ومثال ذلك كوريا الشمالية[١].

وقد كانت بداية هذه السلسلة من التنافس النووى فى آسيا عام ١٩٦٤ عندما أجرت الصين تجربتها النووية الأولى فى ظل اعتبارات أمنية دولية تتصل بصراعاتها مع الولايات المتحدة ونزاعها الأيديولوجى مع الاتحاد السوفيتى السابق.

وقد أدى امتلاك الصين للأسلحة النووية إلى اتجاه الهند إلى العمل بإصرار على امتلاك تلك الأسلحة، فقد كان من الصعب على القيادة الهندية أن تتجاهل وجود قنبلة نووية صينية إلى جوارها حتى ولو لم تكن موجهة إليها بالأساس.

وقد أجرت الهند تجربتها النووية الأولى عام ١٩٧٤ أى بعد عشر سنوات من التفجير الذرى الصينى، وعلى الرغم من أنها أحاطت هذه التجربة بما أسمته "الإطار السلمى" إلا أن رد الفعل النووى الباكستانى لم يكن من الممكن تجنبه، فطالما امتلكت الهند سلاحا نووياً، كان على باكستان أن تمتلكه من وجهه نظرها بالطبع مهما كانت النتائج.

ولتقدير دوافع إجراء التجارب النووية فى شبه القارة الهندية تلزم التفرقة بين الهند وباكستان من حيث كون الهند قد بادرت بإجراء التجارب تحركها مجموعة من الدوافع الموضوعية المحددة، فى مقابل باكستان التى تكاد تكون قد دفعت دفعا لإجراء تجاربها كخيار وحيد للرد على التجارب الهندية.

---

[١] محمد الجمل : مرجع سابق، ص٨٣.

فعلى المستوى الرسمى ركزت تصريحات المسئولين الهنود على أن تدهور الوضع الأمنى في المنطقة هو الدافع لإجراء التجارب مع الحرص الشديد على عدم تفسير التجارب بأنها موجهة ضد باكستان أو مرتبطه بالنزاع معها.

ومع عدم إغفال الاعتبارات التى ساقتها الهند، سواء تلك التى قامت على اعتبارات أمنية أو غيرها، ومع الإقرار بوجود عدد من الدوافع لإجراء تلك التجارب، فإن هناك هدفاً بعيد المدى، وهو سعي الهند لوضع أسس مكانتها الجديدة على الساحة الدولية، والتى ترى أنها لاتتناسب مع حجمها البشرى وثقلها السياسى ومستقبلها الاقتصادى.

وقد انصرفت الولايات المتحدة عن مخاوف الهند، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسعت إلى ضمها إلى أى إطار متعدد لنظام عدم الانتشار، وكان لتلك السياسة دورها فى دفع الهند إلى إجراء التجارب النووية.

من جهة أخرى كان إجراء التجارب النووية يمثل خطوة حتمية من جانب الحكومة الباكستانية فى ظل الاستنفار الشعبى الهائل والضغوط العنيفة التى مارستها النخبة المثقفة ووسائل الإعلام والمؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف، وعلى الرغم من أن هذه الحكومة وصلت إلى الحكم بأغلبية ساحقة عام ١٩٩٧، إلا أن امتناعها عن إجراء تجارب نووية ردا على التجارب الهندية كان سيؤدى إلى الإطاحة بها ونشوب انتفاضة شعبية.

وهنا تجدر الإشارة الى ملاحظتين هامتين على تلك التفجيرات هما :-

- الأولى:-

أن التجارب الهندية والباكستانية هى نموذج لطغيان اعتبارات الأمن القومي من وجهة نظر طرفيها، على حساب التنمية الاقتصادية وتجاهلها، حيث أدى السباق النووى والتقليدى بين البلدين إلى إنهاكهما اقتصادياً، فوفقاً

لآخر تقرير أصدره معهد الدراسات الإستراتيجية فى لندن، فإن باكستان التى يبلغ دخلها القومى ٦٥ بليون دولار، تنفق ٣,٨ بليون دولار على ميزانيتها الدفاعية، فى الوقت الذى تعانى فيه من ديون تبلغ أكثر من ٣١ بليون دولار، أما الهند التى يصل دخلها الى ٣٣٠ بليون دولار فتنفق أكثر من ٨,٥ بليون دولار على ميزانية الدفاع.

- الثانية:-

أنه على الرغم من أن التجارب النووية الباكستانية قد أدت إلى نوع من "توازن الرعب النووى" بين الهند وباكستان، فإنها ستكون مقدمة لسباق تسلح رهيب بين البلدين، وفى آسيا بشكل عام، حيث تشير التقارير المتخصصة إلى أن سباقاً آخر سينشب بين نيودلهى وإسلام آباد حول امتلاك الصواريخ الباليستية متوسطة المدى.

وقد كانت التجارب النووية الباكستانية محكومة بدوافع أمنية وسياسية معقدة، حيث خلقت التجارب النووية الهندية خللاً خطيراً فى الميزان العسكرى بين الهند وباكستان لمصلحة الهند، وفى الوقت نفسه فإن التجارب النووية الهندية خلقت ضغوطا شعبية هائلة من الرأى العام الباكستانى على حكومته من أجل إجراء تجارب نووية رداً على التجارب الهندية[1].

ومن جهة أخرى فقد كان التعاون بين باكستان وكوريا الشمالية قد بدأ خلال الفترة الثانية من رئاسة بى نظير بوتو لمجلس الوزراء فى باكستان (١٩٩٣ - ١٩٩٦) عندما قامت بزيارة سرية لبيونج يانج، ثم تعهدت حكومة نواز شريف هذا التعاون بالرعاية، وتلاها فى ذلك نظام حكم برويز مشرف، وفى بداية الأمر كانت باكستان تدفع جزءًا من قيمة الصواريخ الكورية وقطع الغيار العسكرية

---

[1] السيد صدقي عابدين: أثر العامل النووي على قضية كشمير، ضمن كتاب قضية كشمير، ص ٩٦.

بصورة عينية – بمقايضة قيمتها بالقمح الباكستانى لسد العجز الحاد فـى المـواد الغذائية الذى كانت كوريا الشمالية تعانى منه فى فترة التسعينات – وتسدد جـزءًا آخر من خلال إمداد كوريا الشمالية بالتكنولوجيا النووية، لمساعدتها على تطوير قدراتها النووية العسكرية.

وفيما يتعلق بالتعاون النووي الصينى الباكستانى، ذكرت دراسـة بعنـوان "المناطق الشمالية: ماذا وراء الستار الحديدى الذى تفرضه باكستان؟" تم نـشرها فى عدد سبتمبر ١٩٩٦ من نشرة "التحليل الإستراتيجى" والتى يـصدرها معهـد دراسات وتحليلات الدفاع فى نيودلهى أن طريق كاراكورام يـستخدم فـى نقـل المعدات العسكرية والنووية القادمة من الصين إلى باكستان، وتتجنَّب الدولتان نقل هذه المعدات عن طريق البحر حتى تتجنب الرقابة الأمريكية، واعتبارا من بدايـة عام ٢٠٠٢ كانت هناك تحركات واسعة النطاق على امتداد طريق "كـاراكورام" لنقل معدات عسكرية تحت حراسة أمنية من الصين إلى باكستان.

جدول رقم ( )

ميزان القوى بين الهند وباكستان فى ميزان الأسلحة التقليدية

المجال	الهند	باكستان
ميزانية الدفاع السنوية	٢,٧ مليار دولار	٣,٢ مليار دولار
القوات البرية	١,١ مليون جندى	٥٢٠ الف جندى
القوات شبه العسكرية	٩٠٦ الف جندى	٢٧٧ الف جندى
الدبابات	٣٧٤٠ دبابة	١٩٥٠ دبابة
الطائرات المروحية	١٤٠	١٤٠
القوات الجوية	١١٠ ألف	٤٥ ألف
أسراب طائرات الهجوم الأرضي	٢٢ سرب	٧ أسراب
أسراب طائرات مقاتلة	٢٠ سرب	١٠ أسراب

أسراب طائرات استطلاع	٢ سرب	١ سرب
الطائرات النفاثة	٧٩٩ طائرة	٤٣٠ طائرة
سلاح البحرية	٥٥ الف جندى	٢٢ الف جندى
الغواصات	١٥	٦
السفن الحربية	٢٣	٩

المصدر: -

Arun Singh: India & Pakistan: The military Balance 1985 - 1994, ACDIS Occasianal paper, March, 1997.

الخلاصة

ونخلص مما سبق إلى أن البرنامجين النوويين الهندي والباكستاني كانا على مراحل تنفيذهما مرتبطين ببعضهما، ففي حين كان تطور البرنامج النووي الهندي انعكاسا للبرنامج النووي الصيني، فان البرنامج النووي الباكستاني كان انعكاسا لتطور البرنامج النووي الهندي.

كما أن دوافع الهند لإجراء تجاربها النووية كانت في إطار المسعي الهندي لتبوء مكانة إقليمية ودولية، بينما دفعت باكستان دفعا لإجراء تجاربها النووية ردا على التفجيرات الهندية واستجابة لنبض الشارع الباكستاني، كما أن مقارنات القوى التقليدية تأتي دائما في صالح الهند نظرا لما تتمتع به من امكانيات بشرية ومادية كبيرة.

الفصل الرابع

الانعكاسات الدولية والإقليمية للتجارب النووية في شبه القارة الهندية

أثارت التفجيرات النووية الهندية ثم الباكستانية في مايو ١٩٩٨ العديد من التساؤلات حول جدوى العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية، ومدى فاعلية هذه الاتفاقيات، كما كان لهذه التفجيرات آثار دولية تمثلت في ردود افعال القوى الكبرى تجاه هذه الأحداث، بالإضافة إلى ردود فعل القوى الإقليمية في آسيا، خاصة اليابان التي سبق استخدام الأسلحة النووية ضدها، وكوريا الجنوبية التي لا ترغب في جارة نووية هي كوريا الشمالية، بالإضافة إلى إيران الساعية لامتلاك السلاح النووي، كما كان لإسرائيل تحفظ تجاه التفجيرات الباكستانية على وجه الخصوص، وأخيرا التزام الجانب العربي الصمت تجاه تلك الأحداث.

وسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:-

المبحث الأول ويتناول الآثار الناتجة عن هذه التفجيرات خاصة على الأطر القانونية للحد من الانتشار النووي، ثم آثار تلك التفجيرات على توازن القوى في شبه القارة الهندية وجنوب آسيا.

المبحث الثاني ويتناول موقف القوى الدولية والإقليمية من تلك التفجيرات حيث يتناول موقف الولايات المتحدة وروسيا كقوى كبرى، ثم موقف كل من اليابان والصين وإيران وإسرائيل وكوريا الجنوبية، وأخيرا الموقف العربي من تلك التفجيرات.

المبحث الثالث ويتناول احتمالات المواجهة النووية بين كل من الهند وباكستان على ضوء اعتبار كل منهما قوة نووية بعد إجراء تلك التفجيرات، وهل أن امتلاك كل منهما تلك الأسلحة هي لمجرد الردع فقط؟.

المبحث الأول

الآثار الناتجة عن تفجيرات شبه القارة الهندية

يتناول هذا المبحث الآثار القانونية الناتجة عن تلك التفجيرات خاصة على الأطر القانونية لاتفاقيات الحد من الانتشار النووي وحظر التجارب النووية، ثم ردود الأفعال الدولية لتلك التجارب.

فقد أثارت التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية مجموعة من القضايا تتعلق بضعف الإطار القانوني الدولي للسيطرة على السلاح النووي، ودور الدول الكبرى، وردود افعالها تجاه تلك التفجيرات، فعلى صعيد تأثر الإطار القانوني للسيطرة على الأسلحة النووية هناك بعض القضايا، أهمها:-

١- قضية ضعف الإطار القانوني لضبط التسلح النووي

كانت تلك التجارب مناسبة ضرورية لإعادة النظر في مجموعة من القناعات التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بشأن الأسلحة النووية وحدود استخدامها، إضافة إلى معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية، ومدى كفايتها للسيطرة على السلاح النووي حيث اتضح ما يلي:-

أ- إن القول بأن انتهاء الحرب الباردة يعني انتهاء سباق التسلح النووي في العالم قد اصبح غير ذي معنى، حيث ظهرت أسباب عديدة تغذي هذا السباق، ولعل أهم هذه الأسباب، الطموح في مكانة إقليمية ودولية، أو سيطرة بعض الاتجاهات المتطرفة على الحكم في بعض الدول، والهند مثال بارز على ذلك، حيث أقدمت على إجراء تجاربها النووية طمعاً في الإعتراف بها كقوة آسيوية كبرى موازية للصين.

ب-عكست تلك التجارب الاتجاه إلى تطوير رؤوس وقنابل نووية محدودة القوة ومحدودة الحجم يمكن حملها بواسطة الصواريخ الباليستية والطائرات الموجهة عن بعد ،مما قد يغرى البعض بالتفكير فى سيناريوهات نووية على المستوى التكتيكى والتعبوى ، فقد كانت التجارب الهندية الثلاث الأولى منخفضة القوة للاستخدام الميدانى.

جـ- إن التجارب النووية ذاتها لم تعد مقتصرة على تلك التى تحدث فى باطن الأرض أو المياه ، وأنما يمكن إجراء بعض التجارب من خلال الكمبيوتر بحيث

لاتحدث أي صدى أو اعتراض، ومن هنا فإنه يمكن للدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية أن تستمر فى تجاربها بهذا الأسلوب دون أى مسؤلية أو اتهام بخرق الاتفاقيات الدولية(١).

د- كانت تلك التجارب فرصة لإثارة قضية أساسية وهى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هى معاهدة غير عادلة ، وتحمل فى طياتها جذور التمرد عليها.

٢ – قضية الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث وجهت إليها بعض المحاذير والانتقادات منها :-

- لم توقف الاتفاقية الانتشار النووى سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى ، حيث لم يتوقف البحث من أجل تطوير الرؤوس النووية.
- عملية التمييز بين الدول النووية وغير النووية داخل المعاهدة نفسها، حيث أن كل شى مباح للدول النووية الخمسة المعلنة، بعكس الدول الأخرى
- لم تحقق الاتفاقية هدف الدول النامية، والتى كانت تهدف من وراء التوقيع عليها الى الحصول على مساعدة الدول المتقدمة لها فى نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.
- برغم تغير الظروف الدولية والإقليمية فلا تزال نصوص المعاهدة كما هى بدون أى تغيير منذ عام ١٩٦٨.

٣- اتضح أن التفجيرات هى ثمرة السياسة الانتقائية، وازدواجية المعايير التى تتبعها دول السلاح النووى وخاصة الولايات المتحدة ، وأن استمرارها يمكن أن يؤدى إلى المزيد من الانتشار النووى(٢).

٤- أثارت تلك التجارب القلق اليابانى ، إذ من المعروف أن اليابان تتمتع بمظلة نووية أمريكية ، وتلزم نفسها بعدم أمتلاك أو أنتاج أسلحة نووية ، وذلك على الرغم من أمتلاكها برنامجا نوويا سلميا متطوراويوجد لديها مخزونا كبيرا من البلوتونيوم ، فهل يمكن أن تدفع تلك التطورات اليابان إلى التفكير فى أنتاج السلاح النووى ؟

---

(١) كراسات أستراتيجية خليجية ، السباق النووى بين الهند وباكستان ، عدد ١٤ ص ٢٤

(٣) الساسة الدولية ، عدد١٣٣ ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

٥- أن التطورات التي حدثت بين الهند وباكستان قد تؤدي إلى سباق تسلح نووي في شبه القارة الهندية، وتتزايد احتمالات وقوع حرب نووية في منطقة يزيد عدد سكانها عن ٢ مليار نسمة، وهو ما ينذر بخسائر بشرية هائلة[١].

٦- تثير قضية الردع النووي الإقليمي القائم بين الهند وباكستان مسألة إدارة الردع النووي، وهل ستتمكن الدولتان من إدارة الردع بكفاءة مشابهة للردع النووي الدولي بين القوى العظمى سابقاً، ذلك أنه من المعروف أن إدارة الردع النووي تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متعددة مثل الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل التي تمنع وقوع حرب نووية بطريق الخطأ، وتحول دون التحول من الردع النووي إلى الاستخدام، وتلك الوسائل غير متوفرة للدولتين[٢].

٧- هناك مجموعة من الحقائق لابد من إدراكها، وهي:-

- إن الدولتان من الدول التي لم توقع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فإن اقدامهما على إجراء تفجيراتهما النووية لا يمثل من الناحية القانونية أي مخالفة دولية، مما يدعو إلى التساؤل عن القيمة الفعلية للنظام الدولي الخاص بالتحكم في الأسلحة المحظورة، طالما أن دولاً عديدة خارجه، وتسعى إلى الحصول على أسلحة نووية.
- لم يعد الحصول على أسلحة الدمار الشامل، سواء الكيماوية أو البيولوجية أو النووية صعباً مثلما كان في الماضي، عندما وُضعت أغلب الاتفاقيات والنصوص الخاصة بالسيطرة على هذه الأسلحة، حيث أصبحت تكنولوجيا الذرّة في متناول الكثير من الدول، وحتى الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات تستطيع أن تتحايل عليها وتلتف حولها بأساليب وطرق مختلفة، لم تُؤخذ في الاعتبار أو كانت غير موجودة عند توقيعها.

---

(1) Zbigniew Brzezinski: Selective non-Proliferation is futile, Los Angles Time, 18 May 1998, P 2

(2) Subrata Ghoshory: Not a catastrophe: Another Look at the south Asian Nuclear tests, Armr Control Association, Washington, 1999, P 18

ردود الأفعال الدولية إزاء تفجيرات شبه القارة الهندية

قُوبلت تفجيرات شبه القارة الهندية بإدانة دولية من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل مجموعة الدول الثمانى الصناعية، والمنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد اتفقوا جميعاً في أن التجارب النووية كانت انتكاسة مضاعفة للسلام في آسيا، وكذلك للجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، والسيطرة على التكنولوجيا المدمرة.

ففي ٢ مايو ١٩٩٨ دعا المؤتمر الدولي لنزع السلاح في جنيف كلا من الهند وباكستان إلى التوقف عن إجراء أي تجربة نووية جديدة، والتخلي عن برامج الأسلحة النووية، وطالبهما بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية(CTBT)

وفي ٤ يونيو ١٩٩٨ وافقت الدول النووية الخمس على خطة لاتخاذ إجراء سريع يحول دون اندلاع سباق تسلح نووي في شبه القارة الهندية، ودعا البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن كلا من الهند وباكستان إلى عدم اجراء المزيد من التجارب النووية، مطالبا الدولتين بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، والحظر الشامل لإجراء التجارب النووية

وفي ٦ يونيو ١٩٩٨ رفض مجلس الأمن الدولي بالإجماع انضمام كل من الهند وباكستان إلى النادي النووي العالمي، وندد في قراره بتجارب البلدين النووية مطالباً جميع الدول بالامتناع عن إجراء تجارب نووية.

موقف الدول الكبرى

على الرغم من خطورة الانتشار النووي على أمن واستقرار العالم كله، وتهديده لمصالح الدول الكبيرة والصغيرة في نفس الوقت، فقد ساعدت سياسات بعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة على انتشار الأسلحة المحظورة بتجاهلها لخطوات دول معينة على هذا الطريق مثل إسرائيل، أو بمساعدتها لدول

أخرى في المجال النووي، في إطار حسابات سياسية معقدة، إضافة إلى الإزدواجية التي سيطرت على معالجتها لهذه القضية، والتي تظهر بصورة واضحة في الشرق الأوسط، حيث تتجاهل الولايات المتحدة امتلاك إسرائيل لأكثر من ٢٠٠ رأس نووي حربي، وامتناعها عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في حين تتشدد تجاه إيران والعراق وليبيا وسوريا والتي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة[١].

وكان رد الفعل الأمريكي والأوروبي أكثر تشدداً ضد باكستان بعد إجرائها لتفجيراتها النووية، بعكس الهند التي وجدت من يدافع عن موقفها في الغرب، وخاصة من اللوبي اليهودي الذي حاول أن يزيد مخاوف الولايات المتحدة وأوروبا من التجارب الباكستانية فأطلق عليها وصف "القنبلة الإسلامية"

وقد أظهر سباق التسلح النووي الذي اندلع في شبه القارة الهندية أن القضية قد نُظر إليها منذ البداية نظرة سياسية، لعبت الولايات المتحدة والصين وأوروبا الدور المحوري فيها، وليس وكالة الطاقة الذرية أو آلياتها المختلفة، وقد أدى ذلك إلى تجاهل العديد من الإشارات المختلفة التي صدرت من كل من الهند وباكستان على

---

[١] يرى عدد من المحللين أن ظهور مصطلح"الدول المارقة" أو الدول الخارجة عن القانون هو اصطلاح سياسي أمريكي صرف وُضع لتخفيف الحرج عن الموقف السياسي الأمريكي ولإخراجه جزئياً من المأزق الأخلاقي الناتج عن سياسة ازدواج المعايير أو الكيل بصاعين مختلفين، فبينما ينظر الموقف السياسي الأمريكي للمسألة حيث يرى ضرورة وضع حد فاصل بين الدول التي تسعى للسيطرة على السلاح النووي لتزويد الإرهابيين(من وجهة النظر الأمريكية) به لضرب مصالح الولايات المتحدة أو حلفائها، وبين تلك الدول التي تسعى لامتلاك ذلك السلاح للدفاع عن نفسها وليس للإعتداء على الآخرين كإسرائيل من وجهة النظر الأمريكية أيضاً. لمزيد من التفاصيل عن ذلك المصطلح وعلاقته بالبُعد الأخلاقي للسياسة الأمريكية انظر:-

هارولد مولر، شتيفاني زونيوس: التدخل العسكري والأسلحة النووية، دراسة حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد ٦٤، أبوظبي ٢٠٠٧ ص ١١ وما بعدها.

اتجاههما نحو التسابق النووي، والقصور في التعامل مع الأمر بعد اقدام الهند على إجراء تجاربها النووية الخمسة

ولم تستطع الدول الكبرى الاتفاق على سياسة واحدة تجاه الهند بعد إجرائها للتجارب النووية، ففي الوقت الذي أقدمت فيه الولايات المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية فورية عليها، امتنعت عن ذلك فرنسا والصين ودول الاتحاد الأوروبي مطالبة بالتعامل الدبلوماسي الهادئ مع الهند، وبالتالي كان الاتجاه إلى باكستان للضغط عليها ومنعها من الرد على التجارب الهندية، في الوقت الذي كانت كل المؤشرات تشير إلى صعوبة رضوخ إسلام آباد للضغوط الدولية والأمريكية على وجه الخصوص

وعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة بأن سياستها هى منع الانتشار فإنها تتبع في الواقع سياسة "الانتشار المُميز أو المُختار" حيث ساعدت بريطانيا في الحصول على عضوية النادي النووي، كما غضت الطرف عن محاولات فرنسا والصين للحصول على الأسلحة النووية، وسمحت بوجود مراكز نووية امتلكت أو تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، مثل جنوب أفريقيا قبل تدمير قدراتها النووية، والأرجنتين في أمريكا اللاتينية، والهند في شبه القارة الهندية، إضافة إلى إسرائيل في الشرق الأوسط، مما أدى إلى نوع من التزاحم في النادي النووي.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن هناك بعض القضايا والمشكلات التي ترتبت على التفجيرات الهندية والباكستانية في شبه القارة الهندية، لعل من أهمها قضية ضعف الإطار القانوني لضبط التسلح النووي، بالإضافة إلى العديد من الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية حظر الانتشار النووي التي تعطي للدول النووية كل الحقوق وتحرم كل شيء على الدول غير النووية، كما أنه في ظل اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية حصلت بعض الدول على السلاح النووي مثل الهند وباكستان وأخيراً كوريا الشمالية ومن قبل إسرائيل.

المبحث الثاني

موقف القوى الدولية والإقليمية من التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية

يتناول هذا المبحث موقف القوى الكبرى، وأهمها الولايات المتحدة وروسيا من هذه التجارب، وأسلوب ردعها واحتواء تداعياتها، ثم موقف القوى الإقليمية المرتبطة بتلك الأحداث وأهمها موقف الصين واليابان وكوريا الجنوبية وإيران، ثم الموقف العربي من تلك الأحداث.

أولاً: - موقف الولايات المتحدة

كان وقع التجارب النووية حاداً بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية، وقد كانت العلاقات الهندية الأمريكية متحفظة إلى حد كبير خلال معظم فترات الحرب الباردة عندما كانت الولايات المتحدة تتزعم المعسكر الغربي، وكانت الهند تقود حركة عدم الانحياز التي ساعدت في تأسيسها عام ١٩٥٥ وفي الفترة السابقة لإجراء التجارب النووية، ورغم تباين علاقات الماضي، نظرت إدارة الرئيس كلينتون إلى الهند كدولة ديمقراطية تعتمد على اقتصاديات السوق، وبالتالي فإن إقامة علاقات شراكة معها يدعو إلى التشجيع[١].

كما أرادت إدارة الرئيس كلينتون أن تبدأ بداية جديدة مع باكستان التي كانت حليفاً لها على الخط الأمامي ضد الاتحاد السوفيتي السابق، خاصة خلال فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

وفي الحقيقة فقد كان الموقف الأمريكي من التطورات النووية في شبه القارة الهندية متذبذباً ويتسم بالبراجماتية، فهو مرة يساند باكستان بإعتبارها حليفاً ضد الاتحاد السوفيتي السابق، ومرة ضد باكستان ومؤيدة للموقف الهندي، طبقاً لمصالح الولايات المتحدة.

---

[1] A.J. Tellis: India as a new Global Power: An action agenda for The United State, Washington D.C, 2005 P 31

فبعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على باكستان بسبب إصرارها على برنامجها النووي في أواسط السبعينات، عادت في ظل إدارة الرئيس ريجان إلى إبرام اتفاق مع باكستان قيمته ٣,٢ مليار دولار[١] مع التعهد ببيعها ٤٠ طائرة متطورة من طراز F16، ومنحها إعفاءا لمدة ٦ سنوات من تنفيذ قانون عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب اتخذ بعض الإجراءات التي كان من شأنها تعليق تلك المساعدات وأعلنت الولايات المتحدة أن باكستان لن تتسلم المساعدات مالم توافق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتخضع منشآتها للتفتيش[٢].

إلا أنه وعقب التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على الدولتين، لكنها لم تكن مؤثرة بالقدر الكافي لمنع الدولتين من الاستمرار في سباقهما النووي، إلا أنه وعقب أحداث ١١ سبتمبر وقيام الولايات المتحدة بشن حملتها ضد الإرهاب برزت أهمية موقع باكستان الجغرافي لإنجاح تلك الحملة، ورغم الموقف الصعب الذي واجهه الرئيس الباكستاني برويز مشرّف، إلا أنه اضطر للإستجابة للمطالب الأمريكية حرصاً منه على مصالح باكستان.

ثانيا: - الموقف الروسي

جاءت تفجيرات الهند وباكستان عام ١٩٩٨، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي وسيادة ما عرف بسياسة القطب الواحد، حيث كانت روسيا في أضعف حالاتها، وبالتالي فان موقف روسيا من تلك التفجيرات لم يتعد مجرد شجب تلك التفجيرات واعتبارها مؤشرا على تراجع سياسة منع الانتشار النووي، وقد حاولت روسيا خلال الفترة التي أعقبت تفجيرات الهند وقبيل الرد الباكستاني ممارسة بعض الضغوط الديبلوماسية على باكستان لمنعها من القيام بأي خطوة إلا أن الدبلوماسية الروسية لم يكن لديها من اوراق الضغط ما

---

[١] السياسة الدولية، عدد ٢١٦ أكتوبر ٢٠٠٥، الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة، أحمد دياب، ص ٢١٠: ٢١٤

[٢] سمينة أحمد: برنامج التسلح النووي الباكستاني، مرجع سابق، ص ٢١

يجعلها تنجح في محاولاتها، خاصة مع إدراك باكستان أن الموقف الروسي ربما كان مؤيداً ولو بشكل غير معلن للموقف الهندي خلال تلك الفترة.

ثالثا:- الموقف الصيني

كانت تفجيرات الهند النووية في الأساس موجهة الى الصين قبل أن تكون موجهة إلى باكستان، وبالتالي فقد مثلت تلك التفجيرات قلقا للصين التي لم تكن ترغب في رؤية دولة متاخمة لحدودها وتناصبها العداء، وخاضت ضدها الحرب أكثر من مرة، دولة نووية تمثل تحديا لطموحات الصين الإقليمية في آسيا، ومن هنا كان موقف الصين ورد فعلها الغاضب ضد تفجيرات الهند النووية، من جهة أخرى فإن رد فعل الصين تجاه الرد النووي الباكستاني على تفجيرات الهند جاء فاترا، واقتصر على مجرد توجيه النقد للأحداث ككل، اذ من المعروف أن الصين قد قدمت مساعدات مؤثرة لباكستان في تطوير برنامجها النووي، خاصة في مجال تكنولوجيا الطرد المركزي.

رابعا:- الموقف الياباني

أثارت تفجيرات شبه القارة الهندية النووية القلق البالغ لليابان التي كانت أول دولة في التاريخ تتعرض لهجوم نووي لا زالت تعاني من آثاره المدمرة حتى اليوم، وقد عبرت اليابان عن استنكارها لتلك التفجيرات سواء من جانب الهند أو باكستان، إلا أن تلك الأحداث أثارت لدى اليابان بعض الهواجس خاصة إذا ما تخلت المظلة النووية الأمريكية عن اليابان لسبب ما في أي وقت، فهل تسعى اليابان التي تمتلك برنامجا نوويا سلميا متقدما للغاية إلى امتلاك السلاح النووي، خاصة مع قيام كوريا الشمالية بتفجيرها النووي الأول في ٩ اكتوبر عام ٢٠٠٦؟.

خامسا:- موقف كوريا الجنوبية

استنكرت كوريا الجنوبية إجراء تفجيرات شبه القارة الهندية، واعتبرتها انتكاسة للجهود الدولية الرامية إلى الحد من الانتشار النووي، واعتبرت أن تلك التفجيرات سوف تشكل دافعا قويا لكوريا الشماليةللمضي قدما في برنامجها النووي،

وهو ما سبب الكثير من القلق لكوريا الجنوبيةالتي ترى أن تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية أحد العوائق الهامة أمام الإستراتيجية الكورية الجنوبية الرامية إلى توحيد شطري كوريا.

سادسا: - الموقف الإسرائيلي من تفجيرات شبه القارة الهندية

ترى إسرائيل أن الدروس المستفادة من تفجيرات شبه القارة الهندية تبدو مدعاة للقلق بالنسبة لها[١]، لأنها تعني أن بوسع أي دولة تمتلك البنية الأساسية العلمية والتكنولوجيا الأساسية المُضي في انتاج أسلحة نووية، دون أن تُعير الضغوط الدولية أي اعتبار في سبيل تحقيق أهدافها، وتتخوف إسرائيل من تعاون باكستان عسكرياً مع دول أخرى في المنطقة وخاصة إيران وبعض الدول العربية.

وبمجرد إعلان باكستان عن تفجيراتها النووية، تعددت الآراء والطروحات حول التصرف الإسرائيلي، وردّ فعل تل أبيب تجاه الوضع الجديد في شبه القارة الهندية، وتأثيراته عليها والذي تمثل فيما يلي: -

- استمرت إسرائيل في انتهاج سياسة الغموض النووي، أو الردع بالشك، دون الاعلان رسمياً عن امتلاك أسلحة نووية، ذلك أن اعلان إسرائيل صراحةً عن امتلاكها أسلحة نووية سوف يؤدى إلى إحراج الولايات المتحدة، وزيادة الضغوط العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة المحظورة بل أنه سوف يوفر مُبرراً لدول مثل إيران للمضي في برامجها النووية
- مراقبة البرنامج النووي الباكستاني عن كثب بالتعاون مع الهند واختلاق المشاكل لإسلام آباد، وممارسة الضغوط لفرض حصار دولي عليها يكون بمثابة ردع حقيقي لأي دولة شرق أوسطية تفكر في السير على طريقها.
- بالنظر إلى أن إيران هي الدولة الأكثر قرباً من انتاج أسلحة نووية، وذلك وفقاً لتقارير المخابرات الإسرائيلية، فإن أعين إسرائيل ستظل مركزة عليها بشدة خلال الفترة القادمة.

---

[١] كراسات إستراتيجية خليجية، السباق النووي بين الهند وباكستان، عدد ١٤، ص ٢٤.

وأيّاً ما كان الأمر، فإن إسرائيل على عكس ما روّج البعض، قد حققت بعض المكاسب من تفجيرات شبه القارة الهندية أهمها: -

- إبعاد التركيز عنها إلى شبه القارة الهندية، بعد أن كان مسلطاً عليها وخاصة من قِبل العرب، خلال الفترة التي تلت انتهاء الأزمة العراقية، حيث تعددت المطالب العربية والأوروبية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة المحظورة، والمعالجة العادلة للقضية من قِبل الدول الكبرى[1]
- وفرت أحداث شبه القارة الهندية المبرر لإسرائيل للمضي في تطوير برامجها النووية، بحجة مواجهة القنبلة الإسلامية، تلك التسمية التي روّجت لها الصحف الأمريكية والغربية.

سابعا: - الموقف الإيراني من تفجيرات شبه القارة الهندية

وقعت التجارب النووية الهندية والباكستانية في أبريل ١٩٩٨، وهو وقت كانت العلاقات الإيرانية الباكستانية تشهد فيه توتراً شديداً بسبب تأييد باكستان لحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، والتي كانت علاقاتها مع إيران تتسم بالتوتر، إلا أن رد الفعل الإيراني من التجارب النووية في شبه القارة الهندية اتسم بقدر كبير من التعقيد، حيث لم تستشعر إيران أي نوع من التهديد تجاه تجارب باكستان النووية، استناداً إلى أن هذه التجارب كانت موجهة في الأساس ضد الهند.

وقد انطوى الموقف الرسمي الإيراني على قدر من التناقض، حيث تبنت إيران موقفاً يقوم على رفض التجارب النووية من جانب جميع الدول، باعتبار أن إيران كانت قد وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ سبتمبر ١٩٩٦، كما أعلن مسئولون إيرانيون معارضتهم لانتشار الأسلحة النووية في القارة الآسيوية، بينما صرّح وزير الخارجية الإيراني أن على العالم الإسلامي أن يطمئن على أمنه بعد التجارب النووية الباكستانية، وقد أدى هذا الموقف الإيراني إلى اضطرار نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني إلى التصريح أن القنابل النووية ليس لها دين، وتأكيده على أن التجارب النووية الباكستانية تندرج فقط في إطار التوازنات

---

(1) كراسات إستراتيجية خليجية، ع ١٤٠، ص ٣٠.

الإستراتيجية في جنوب آسيا وشبه القارة الهندية، وليس لها علاقة بالشرق الأوسط، وهو موقف يرتبط برغبة باكستان في تفادي استفزاز إسرائيل.

لكن إيران من جانبها حرصت بقوة على ربط هذه التجارب بالأوضاع في الشرق الأوسط، حيث استغلت الحكومة الإيرانية هذه التجارب للتحذير من مخاطر انتقال سباق التسلّح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، عبر التذكير بمخاطر التسلح النووي الإسرائيلي، مع مطالبة الولايات المتحدة بوقف أو تقليص تعاونها مع إسرائيل في تطوير القدرات النووية والصاروخية إذا كانت جادة بالفعل في منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[١].

والجانب الرئيسي الذي كان مثار قلق لإيران بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا يتمثل في تأثير التجارب النووية على الهيبة والمكانة الإقليمية، حيث كان الدافع الرئيسي لهذه التجارب بالنسبة لكل من الهند وباكستان يتمثل في كونها أداة هامة لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لكل منهما تجاه الآخر، وكان هذا الجانب على وجه التحديد مصدر الإهتمام الرئيسي للجانب الإيراني، حيث تسعى إيران أيضاً لدور إقليمي مزاحم لكل من الهند وباكستان وإسرائيل، وكان ذلك أحد الدوافع المشجعة لإيران على امتلاك السلاح النووي.

ثامناً: - الموقف العربي من تفجيرات شبه القارة الهندية

لقد كان رد الفعل العربي على تطورات الأحداث في شبه القارة الهندية الرسمي والشعبي، تعبيراً عن التداعيات التي تطرحها هذه الأحداث على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص، بالنظر إلى العلاقات السياسية والإقتصادية التي تربط المنطقة بكلتا الدولتين الهند وباكستان، وما أُثير عن دور إسرائيل في البرنامج النووي الهندي، إضافة إلى تركيز بعض وسائل الإعلام الغربية واليهودية خصوصاً على التفجيرات النووية الباكستانية، وتصويرها على أنها تفجيرات إسلامية أو قنبلة نووية إسلامية، وما تحمله هذه التسمية من دلالات خطيرة

---

[١] فوزي حماد؛ عادل محمد أحمد: الأبعاد الإستراتيجية للتفجيرات النووية الهنديـــة والباكـــستانية، الـــسياسة الدولية (١٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ٢٦٣.

انساقت وراءها بعض الكتابات العربية دونما إدراك لمراميها وأهدافها الحقيقية، وكان ذلك تعبيراً عملياً عن تداعيات السباق النووي في شبه القارة الهندية على المنطقة العربية، تلك التداعيات التي يتفق الجميع على وجودها، وإن كان الاختلاف فقط على مدى تأثيرها والوسائل الكفيلة بالتعامل معها، ويطرح كل ذلك التساؤل عن كيفية التعامل العربي مع أحداث شبه القارة الهندية، والوسائل الكفيلة بمنع تداعياتها السلبية، بحيث يحافظ العرب على علاقاتهم الطيبة مع طرفيها، ولا ينساقوا وراء وهم القنبلة الإسلامية الذى أراد به مروجوه افتعال صراع حضاري بين المسلمين والهندوس، وبالتالي تخريب العلاقات العربية الهندية من ناحية، وتحذير الغرب وأصحاب نظريات صراع الحضارات فيه من الخطر الإسلامي، وبالتالي تشديد الرقابة والحصار للحيلولة دون محاولة أي دولة إسلامية أخرى الحصول على أسلحة نووية[١].

إن ما يهم الدول العربية هو كيف يمكن للعرب أن يستفيدو من تصاعد السباق النووي في شبه القارة الهندية في تكوين رأي عام دولي مؤيد لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتسليط الأضواء على البرنامج النووي الإسرائيلي، بدلاً من الإنسياق وراء دعاوى وأفكار غير حقيقية.

الخلاصة

إن مواقف القوى الكبرى من تفجيرات شبه القارة الهندية كان أهمها موقف الولايات المتحدة الذي اتسم بالبراجماتية الشديدة، فتارة تؤيد باكستان وتارة أخرى تؤيد الهند طبقاً لما تقتضيه مصلحة الولايات المتحدة، في نفس الوقت الذي أثارت فيه تلك الأحداث قلق الصين باعتبار أن التفجيرات الهندية موجهة أساساً ضدها، أما بالنسبة لمواقف القوى الإقليمية فقد كان أهمها موقف إسرائيل على وجه الخصوص التي حاولت الاستفادة منها عن طريق إبعاد الاهتمام الدولي عنها إلى شبه القارة الهندية، كما أنها حاولت الإيحاء بأن القنبلة الباكستانية هي قنبلة إسلامية موجهة إلى إسرائيل خصوصاً والغرب بصفة عامة.

---

[1] عليّ الدين هلال: هل توجد قنبلة إسلامية؟!، مقال منشور بجريدة الأخبار المصرية بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢.

المبحث الثالث

احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان

يتناول هذا المبحث احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان، وهل مجرد امتلاك كل منهما للسلاح النووي في مواجهة الآخر يعد رادعا لكل منهما، ويؤدي إلى الوصول إلى التوازن في القوى الأمر الذي يحول دون تصاعد المواجهة النووية بينهما، أم أن السلاح النووي لم يغير من الأمر شيئاً.

وفي الحقيقة فإن السباق النووي بين البلدين ينطوي على مخاطر بالغة على الأمن القومي في منطقة جنوب آسيا، لأن السباق النووي بينهما يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مُدمرة، لاسيما في ظل تولي حكومات متشددة في الهند وحكومات عسكرية في باكستان زمام السلطة في كلا البلدين، والحقيقة أن احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة في ظل التصعيد العسكري الشديد بين البلدين، خاصة في ظل قيامهما بنشر صواريخ باليستية متطورة في المناطق الحدودية بينهما[١] خاصة مع استمرار مشكلة كشمير دون حل حتى الآن، ولعل تفجيرات مومباي الأخيرة في الهند وما أعقبها من رفع حالة التأهب بين البلدين دليلاً على استمرار حالة التوتر واحتمالات الصدام بين البلدين في المستقبل[٢].

كما تردد أن القوات المسلحة في كلتا الدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية في الصواريخ التى جرى نشرها في المناطق الحدودية، وقد قامت الحكومة الباكستانية عقب إجراء التجارب الهندية بإعلان حالة الطوارئ في البلاد تحسباً لأي مواجهة عسكرية مع الهند، في الوقت الذي كثّفت فيه القوات المسلحة الهندية وجودها العسكري في الجزء الذي تحتله من كشمير، والحقيقة أن المواجهة العسكرية يمكن أن تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند منفردة، أو بالتعاون مع إسرائيل على قصف منشآتها النووية،

---

[١] السياسة الدولية، عدد ١٣٣، يوليو ١٩٨٨، ص ص ٢٥٥: ٢٥٦ أحمد إبراهيم محمود: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية

[٢] جريدة الأهرام ، العدد ، ديسمبر ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من التطمينات القوية التي حصلت عليها باكستان من الولايات المتحدة بعدم إمكانية وقوع هذا الاحتمال، إلا أن الحكومة الباكستانية مازالت لديها بعض الهواجس، أيضاً هناك هاجس مستمر لدى باكستان من احتمال أن تُقْدم حكومة هندية متطرفة على شن الحرب ضد باكستان من أجل إلحاق الهزيمة العسكرية بها، في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة بين الجانبين، لاسيما أن الهند تتمتع بتفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري في كافة مجالات القوة العسكرية والجانب الأكثر خطورة لهذا الاحتمال يتمثل في أن تطوير القدرات النووية الهندية والباكستانية، ووسائل الإيصال الصاروخية الخاصة بها، يعني أن أي حرب جديدة بين البلدين سوف تكون مختلفة عن الجولات الثلاث السابقة بينهما، فالقدرات الصاروخية للطرفين يمكنها أن تصل إلى أعماق بعيدة في أراضى الدولتين، لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق، علاوة على أن تركيب رؤوس نووية في هذه الصواريخ يمكن أن ينقل الصراع بين الجانبين إلى آفاق أخرى أكثر دماراً بصورة هائلة عن أي حرب سابقة بينهما(١).

وحتى بعيداً عن احتمالات نشوب حرب محسوبة ومخططة بين الجانبين الهندي والباكستاني، فإن هناك احتمالات قوية لوقوع حرب نووية عن طريق الخطأ، أو سوء التقدير أو المصادفة، ويبدو هذا الاحتمال وارداً في ضوء التوتر الشديد الذي يخيم على العلاقات بين البلدين، وافتقار كل من الهند وباكستان إلى الخبرة العسكرية والفنية الكافية، بالإضافة إلى نقص التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية، وعدم بلورة إستراتيجيات عسكرية وعقائد قتالية واضحة لاستخدام السلاح النووي، كل ذلك يُعرّض المنطقة لأخطار اندلاع الحرب النووية، وبالتالي فإن الآراء التي ذهبت إلى أن الردع النووي يمكن أن يضمن استقرار الأوضاع في جنوب آسيا وإن كانت هذه الآراء هى الأكثر احتمالاً إلا أن احتمال الحرب النووية ليس مُستبعداً، إلا أن الآراء المؤيدة لاحتمالات الحرب ترى أن الردع النووي الذى كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق كان مرتكزاً على وجود قدرات نووية متطورة لدى الطرفين، بالإضافة إلى شبكة معقدة للإنذار المبكر الفضائي والجوي، وهو ما وفّر قدراً من الاستقرار في العلاقات

---

(1) Ahmed S. Hashim: The Indo-Pakistani Military Balance, Jane's Intelligence, Review – Pointer, Vol 4, No.5, May 1997, P 9.

الأمريكية – السوفيتية، لأن كل طرف منهما كان واثقاً من أن لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر حتى بعد تلقيه ضربة أولى مدمرة، أما في حالة الهند وباكستان فإنهما لا تمتلكان قدرة نووية كبيرة، وربما لا يمكنهما الصمود أمام ضربة أولى مدمرة، مما قد يُغرى كلا منهما على المبادرة بشن الهجوم ضد الطرف الآخر، في إطار ضربة استباقية، أضف إلى ذلك أن افتقار الطرفين إلى عناصر الإنذار الفضائي والجوي المتطورة سوف يغريهما بإبقاء أسلحتهما النووية جاهزة للإطلاق بمجرد صدور الأمر بذلك، وبالتالي فإن هذا الوضع يمكن أن يدفعهما إلى تبني ما يُعرف "بالدفاع المتأهب" إلا أن تنفيذ هذا النوع من الدفاع دون وجود أجهزة رادار متطورة، وأنظمة تحكم وسيطرة فعّالة يعني امكانية وقوع الحرب النووية عن طريق الخطأ، لأن من الممكن في هذه الحالة أن يتم إطلاق الأسلحة النووية عند بروز أي شكوك حول امكانية قيام الطرف الآخر بشن هجوم نووي، حتى لو كانت هذه الشكوك غير حقيقية[١].

ومع ذلك فإن هناك متغيرات أخرى قد تُقلل من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين الجانبين أبرزها أن هيكلية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد تسمح بنشوب حرب واسعة النطاق، لاسيما في المناطق الحساسة مثل جنوب آسيا، وهناك العديد من الآليات التي تستطيع الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة استخدامها للحيلولة دون تدهور الأوضاع في اتجاه الصراع المسلّح بين الهند وباكستان أبرزها العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية، وتشير بعض التقديرات إلى أنه إذا استمرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية على الهند لمدة عامين فإن ذلك يمكن أن يصيب الاقتصاد الهندي بأضرار فادحة، كما أن باكستان لن تستطيع الصمود في مواجهة أي عقوبات اقتصادية دولية[٢]، إضافة إلى أن أي حرب واسعة

---

[١] أحمد إبراهيم محمود: مرجع سابق، ص ٢٥٦.

[٢] وفقاً لما أدلى به وزير المالية الباكستاني آنذاك "اسحاق دار" فقد كلفت هذه العقوبات باكستان خسارة مليار ونصف مليار دولار سنوياً على هيئة قروض تفضيلية ومساعدات، ومليارين ونصف مليار دولار على هيئة استثمارات وتحويلات أجنبية، لكن التقديرات تشير إلى عكس تصريحات وزير المالية الباكستاني الذي بالغ في التخفيف من وطأتها، فقد لاحظ المراقبون أنه في اليوم الأول من توقيع العقوبات انهار سوق الأسهم في كراتشي وفقدت حوالى أربعة مليارات من قيمتها، وساد التضخم سيما مع اعلان الحكومة زيادة سعر الوقود = وفرض ضرائب إضافية مباشرة وتجميد الحسابات بالعملات الأجنبية في بنوك الدولة مما أدى إلى هروب الاستثمارات الخارجية، ولمزيد من التفاصيل حول طبيعة العقوبات وتداعياتها على باكستان اقتصادياً واجتماعياً انظر سمينة أحمد: برنامج التسلّح النووي الباكستاني، ص ٣١.

النطاق بين الهند وباكستان سوف تتطلّب تكاليف مادية هائلة، ليس بمقدور أي منهما أن يتحملها، وبالتالي ربما كان من الجائز القول أن السباق النووي بينهما يرمي في نهاية المطاف إلى الردع، أكثر من كونه مؤشراً على إمكانية نشوب صراع مسلّح بينهما في المستقبل، وفي حالة اندلاع هذا الصراع فسوف تكون كشمير هى الشرارة التي يندلع منها هذا الصراع الذى أدى حتى الآن إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف قتيل[١]

ويرى أنصار الأسلحة النووية أن القدرة النووية لكل من البلدين رغم أنها محدودة فهى تكفي لمنع نشوب أي حرب، ويدللون على ذلك بحدثين في الصراع المتواصل المحدود في كشمير، يتمثل الحدث الأول في المسيرة الفاشلة عبر منطقة الحدود الفاصلة عام ١٩٩٢، عندما قامت القوات الباكستانية بإطلاق النار على المتظاهرين الكشميريين دون اتخاذ أي إجراء آخر بمثابة دليل على أن باكستان لن تسمح لنفسها أن تُجَرَ إلى حرب مع الهند بسبب مخاوفها من التصعيد النووي.

أما الدليل الثاني فيتمثل في التناقض الواضح في سلوك الهند المتشدد عام ١٩٦٥، ثم سياسة ضبط النفْس في كشمير عام ١٩٨٩، عندما بدأت جولة من التوترات، ففي عام ١٩٦٥ وعندما تسللت عدة آلاف من العناصر التي تساندها باكستان إلى الجانب الهندي في كشمير، قامت الهند برد فوري وعنيف وتعقبتهم عبر مناطق الحدود الفاصلة[٢]،

أما في عام ١٩٨٩ فقد تسللت العديد من هذه العناصر إلى داخل كشمير، فما كان من الهند إلا ان نشرت مئات الآلاف من القوات ولكنها لم تقم بأي عمليات مطاردة ساخنة ويرجع سلوك الهند الحذر إلى خشيتها من التصعيد النووي، ورغبتها في ضمان عدم اندلاع حرب بدون قصد

---

[١] التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالأسكندرية، ترجمة حسن حسن، عمر الأيوبي، إشراف سمير كرم، ص ص ١٧٣ : ١٧٤

[٢] الهيئة العامة للإستعلامات، كتب مترجمة (٨٣٣) الحفاظ على الاستقرار النووي في جنوب آسيا، تأليف نيل جونيك، ترجمة منى محمد فرغلي (مرجع سابق)

إن تفجيرات الهند وباكستان تُثير العديد من القضايا المهمة والخطيرة في ذات الوقت، وتطرح التساؤلات وعلامات الاستفهام العديدة حول الكيفية التي وصلت بها الدولتان إلى ما وصلتا إليه، وما الذي دفعهما إلى ذلك، وما هى أهدافهما، وما هى القضايا التي أثارتها تفجيراتهما، وتداعيات ذلك على الشرق الأوسط.

الخلاصة

ونخلص مما سبق بالإجابة عن التساؤل حول إمكانية حدوث مواجهة نووية بين كل من الهند وباكستان في ظل امتلاكهما لهذا السلاح، فقد كان الرأى الأرجح هو أن مجرد امتلاك كل منهما لهذا السلاح يمكن أن يمثل عامل الردع الأقوى في ظل إحساسهما بصعوبة القيام بالضربة الأولى، ومن ثم فإن امتلاكهما للسلاح النوي قد أدى إلى إيجاد حالة من التوازن في القوى بينهما، رغم احتمالات نشوب المواجهة بين البلدين حتى ولو بطريق الخطأ أو بسبب سياسة الدفاع المتأهب.

الباب الثاني
البرامج النووية المعاصرة في آسيا وأثرها على توازن القوى

الباب الثاني
البرامج النووية المعاصرة في آسيا وأثرها على توازن القوى

عندما أجرت الهند تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤ فقد كان ذلك تأريخاً لبداية ما سمي بالعصر النووي الثاني، والذي يمكن أن يطلق عليه "العصر النووي الآسيوي"، ذلك أن كل القوى النووية التي ظهرت في هذا العصر كلها قوى نووية آسيوية (الهند– باكستان- كوريا الشمالية- إيران- إسرائيل).

وقد تم تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:-

الفصل الأول: ويتناول تطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية منذ عام ١٩٥٥ وحتى إجراء التفجير الذري الكوري الأول في أكتوبر عام ٢٠٠٦، مع شرح لتطورات المباحثات السداسية التي أعقبت هذا التفجير حتى التوصل إلى اتفاقية لتفكيك البرنامج وتعثر هذا الاتفاق، مع إلقاء الضوء على العوامل التي دفعت كوريا الشمالية إلى السعي نحو الحصول على السلاح النووي.

الفصل الثاني: ويتناول تطور البرنامج النووي الإيراني منذ عصر شاه إيران مروراً بمرحلة تجاهله من جانب الثورة الإسلامية في بداياتها ثم مرحلة الاهتمام الواسع بهذا البرنامج، والصراع بين إيران من جانب والوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة من جانب آخر من أجل إجبار إيران على التخلي عن عملية تخصيب اليورانيوم، ثم إلقاء الضوء على الاستراتيجية النووية الإيرانية وأسباب تشددها في الأزمة.

الفصل الثالث: ويتناول تطور البرنامج النووي الإسرائيلي منذ نشأة الدولة حتى حصولها على السلاح النووي في منتصف الستينات، مع إلقاء الضوء على الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، واحتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووي، ثم أخيراً الآثار الناتجة عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي.

الفصل الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية وأثره على توازن القوى في آسيا

يتناول هذا الفصل نشأة ثم تطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية منذ بداية التفكير في هذا البرنامج عام ١٩٥٥ بتأسيس معهد الأبحاث النووية، ثم التعاون الكوري الشمالي مع الاتحاد السوفيتي السابق ثم مع الصين ودور هذا التعاون في تطوير البرنامج، مع إيضاح دور الضغوط الأمريكية التي أعاقت بل وعطلت تطور البرنامج بعض الشيء، وقد حاولت الولايات المتحدة السيطرة على مجريات البرنامج النووي الكوري إلى أن فوجئ العالم بالتفجير النووي الأول في ٩ أكتوبر عام ٢٠٠٦، وإلقاء الضوء على الأسباب التي دفعت كوريا الشمالية إلى امتلاك السلاح النووي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

<u>المبحث الأول</u> ويتناول بالتفصيل تطور إنشاء البرنامج النووي في كوريا الشمالية منذ تأسيس معهد الأبحاث النووية، والمساعدات التى قدمتها الصين لكوريا الشمالية من أجل تطوير برنامجها النووي، حتى تمكنت بالفعل من إجراء تجربتها النووية الأولى في ٩ أكتوبر عام ٢٠٠٦.

<u>المبحث الثاني</u> ويتناول بالتفصيل التطورات الحديثة للبرنامج النووي الكورى الشمالي ، خاصة في مرحلة المباحثات السداسية، وعلاقة كوريا الشمالية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرورا بتوقيع اتفاق الإطار عام ١٩٩٤، ثم وصولا إلى الاتفاق على تفكيك هذا البرنامج عن طريق ممارسة الضغوط الأمريكية وتعثر تنفيذ هذا الاتفاق.

<u>المبحث الثالث</u> ويتناول بالتفصيل العوامل التى جعلت كوريا تتجه نحوتطوير برنامجها النووي، خاصة العوامل الداخلية منها والمتعلقة بالحالة

الاقتصادية المتردية التى يعانيها الشعب الكورى، ثم العوامل الخارجية وخاصة الوجود العسكري الأمريكي على حدودها مع كوريا الجنوبية ثم التناقض في المواقف بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى والذي استغلته كوريا من أجل تطوير هذا البرنامج.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووى الكورى الشمالي وأثره على توازن القوى في آسيا

فى أبريل عام ١٩٥٥ أسست كوريا الشمالية معهداً للأبحاث النووية، ثم وقعت عام ١٩٥٦ اتفاقا مع الاتحاد السوفيتى للتعاون فى مجال البحث العلمي، بموجبه توجه ٢٠٠ عالم كورى شمالى إلى معهد "دوبان" للأبحاث النووية بالقرب من موسكوللتدريب، وفى سبتمبر ١٩٥٩ وقعت بيونج يانج وموسكواتفاقا آخر للأبحاث النووية، وفى منتصف الستينات أقامت كوريا الشمالية مجمعا لأبحاث الطاقة النووية فى "بيونج بيون" وتم تزويده بمفاعل للأبحاث النووية من طراز IRT-2M السوفيتى الصنع، غير أن ذلك لم يثن كوريا الشمالية عن البحث عن طرف آخر يساعدها فى تحقيق الحلم النووى فلجات إلى الصين عقب اولى تفجيراتها النووية بنجاح عام ١٩٦٤[١].

وبناء على تعليمات من كيم ايل سونج تم ارسال وفد كورى إلى بكين يطلب المساعدة النووية من الحكومة الصينية، وقد رفض ماو الطلب لأنه رأى أن التكاليف سوف تكون باهظة بالنسبة لدولة مثل كوريا الشمالية، التى اعتبرها ماو دولة صغيرة ليست في حاجة إلى الأسلحة النووية، وقد عاودت كوريا الشمالية المحاولة عام ١٩٦٤ وللمرة الثانية رفض ماو الاستجابة لذلك.

---

[١] القضية النووية الكورية، ا/محمد إبراهيم الدسوقى ، أوراق آسيوية، العدد ٥٢ اكتوبر ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

وقد تركزت الجهود الكورية الشمالية فى عقد السبعينات مــن القــرن الماضى على دراسة دورة الوقود النووى، وبجهــودهم الذاتيــة طــور العلمــاء الكوريون عام ١٩٧٤ مفاعل الأبحاث السوفيتى فى "بيونج بيون" لترتفع طاقته إلى ٨ ميجاوات، ثم بدأ العمل فى بناء مفاعل آخر طاقته ٥ ميجاوات، وأبرمت بيونج يانج فى عام ١٩٧٧ اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح للأخيرة بتفتــيش مفاعل الأبحاث الذى سبق بنائه بمعرفة السوفيت.

وقد شكلت الإجراءات السابقة المحاولات الأولى لكوريا الشمالية لتدشــين برنامجها النووى الذى اختلفت الروايات حول بدايته الحقيقية، فالخبراء الأمريكيون يرجحون أنه بدأ على نطاق واسع أواخر عقد السبعينات مــن القــرن العــشرين، لاسيما وأن أقمار التجسس الأمريكية التقطت صورا للمفاعل النووى الكورى عام ١٩٨٢.

وقد أحيط البرنامج النووى الكورى الشمالي بسرية فائقة، حتى أن أقــرب حلفاء بيونج يانج وهما الاتحاد السوفيتى والصين لم يسمح لكبار المسئولين فيهمــا بزيارة المجمع النووى فى "بيونج بيون"، ومع بداية عقد الثمانينات بدأت الحكومة الشيوعية فى تطوير نظام للأسلحة النووية، وتشغيل المنشآت المتخصــصة فــى تخصيب اليورانيوم ، وبناء مفاعل طاقته ٢٠٠ ميجاوات فى "تايتشون"

وتجدر الإشــارة إلــى أن الأب الروحــى للبرنــامج الكــورى الــشمالي هوالدكتور"لى سونج كى"١٩٠٥-١٩٩٦ المولود فى الشطر الجنوبى، وقــد نــال درجة الدكتوراه فى الهندسة من الجامعة الإمبراطورية فى مدينة كيويتو اليابانيــة، ثم انتقل إلى الشطر الشمالي أثناء الحرب الكوريــة١٩٥٠-١٩٥٣، حيــث عــين مستشاراً للزعيم كيم إيل سونج، وقد ساعد لى ســونج عالمــان آخــران همــا: الدكتور"سانج روك" الذى تخصص فى مجال ميكانيكا الكم وفى الطاقة النوويــة فيما بعد، وأجرى أول تجربة كورية على رد الفعل النووى، والثانى هوالــدكتور "هان سوك"، والذي درس الفيزياء فى اليابان والمانيا أثنــاء الاحــتلال اليابــانى لكوريا.

وفى عام ١٩٨٥ أعلن المسؤولون الأمريكيون للمرة الأولى أن واشـنطن لديها معلومات من أجهزة مخابراتها تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووى سرى يبعد ٩٠ كم عن العاصمة بالقرب من "بيونج بيون" وبعدها وتحت ضغوط دوليـة انضمت كوريا الشمالية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـة، غيـر أنهـا رفضت التوقيع على اتفاق إجراءات الحماية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وجنبا إلى جنب مع البرنامج النووى السرى ، سعت كوريا الـشمالية فـى عقد الثمانينات للحصول على محطات للطاقة النووية بغرض استغلالها فى توليـد الكهرباء لسد حاجتها من الطاقة الكهربائية، وقد وافق الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر عام ١٩٨٥ على تزويد بيونج يانج بأربعة مفاعلات نووية تعمل بالمـاء الخفيـف شريطة انضمامها لمعاهدة الحد من الانتشار النووى، وهوما تم بالفعـل فـى ١٢ ديسمبرعام ١٩٨٥ ، وبعد أسبوعين من توقيع المعاهدة اتفقا على صفقة المفاعلات الأربعة.

ولسوء حظها لم تحصل كوريا الشمالية على المفاعلات السوفيتية، نظـرا لتراجع أهمية العلاقات بين موسكو وبيونج يانج فى عهد الرئيس السوفيتى السابق "ميخائيل جورباتشوف" وكذلك بسبب الضغوط الأمريكية المكثفـة التـي بـذلتها واشنطن لإثناء الاتحاد السوفيتي عن مواصـلة التعـاون النـووي مـع كوريـا الشمالية[1]، وانهيار الاقتصاد السوفيتى وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

وفى يوليو ١٩٩٠ نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية تقريرا أشارت فيه إلى أن الأقمار الصناعية التقطت صورا تكشف عن مبنى في بيـونج بيـون يستخدم على الأرجح في فصل البلوتونيوم من الوقود النووي، وفي العام التـالي

---

[1] من الطريف أن روسيا تتذرع بهذه الحادثة على وجـه التحديـد للطعـن فـى مـصداقية ديبلوماسية الولايات المتحدة إزاء القضايا النووية واتخاذ هذه الواقعة بالـذات تكئـة لاعتـذار روسيا عن التراجع عن الاتفاقيات الموقعة مع إيران بخصوص محطة بوشهر النوويـة فقـد سبق وان مارست ادارة الرئيس رونالد ريجان ضغوطا كبيرة لحث الاتحاد الـسوفيتى علـى التراجع فى تعاونه مع كوريا الشمالية على صعيد الطاقة النووية وإلغـاء صـفقة المفـاعلات الأربعة واضطرالاتحاد السوفيتى إلى الرضوخ للإدارة الأمريكية وتراجع بالفعل عن الاتفاق.

وقع قادة شطري كوريا على اتفاقية للمصالحة وعدم الاعتـداء، وصـدر بيـان مشترك لنزع الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية الداعي إلى نظام تفتيش متبـادل للتأكد من خلوالمنطقة من الأسلحة النووية[1]

وقد دخل البيان المشترك حيز التنفيذ فى ١٩ فبراير عـام ١٩٩٢ بمـا تضمنه من نصوص وبنود تحظر على الجانبين إجراء تفجيرات نووية أو إنتـاج وتلقى وتخزين ونشر الأسلحة النووية، وكذلك امتلاك منشآت لمعالجة وتخـصيب اليورانيوم، وشكلت لجنة مشتركة للسيطرة على الأسلحة النووية مهمتهـا متابعـة عملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ومع تواصل الضغط الدولى والتحولات الجذرية فى العلاقات الدولية أثـر اختفاء الاتحاد السوفيتى وتبوء الولايات المتحدة موقع القطب الأوحد على الساحة الدولية عام ١٩٩٢، وقعت كوريا الشمالية فـى ٣٠ ينـاير ١٩٩٢ علـى اتفـاق إجراءات الحماية والأمان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ممـا سـمح للوكالـة ابتداءاً من يونيو ١٩٩٢ بالقيام بمهام التفتيش، لكن تلك المحاولات توقفت فى يناير ١٩٩٣ لرفض بيونج يانج تفتيش منشأتين يشتبه فى احتوائهما على مخلفات نووية، وعمدت إلى تشغيل منشآت تخصيب اليورانيوم، وفى ١٢ مارس ١٩٩٣ أعلنـت كوريا الشمالية عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسـلحة النوويـة، وارتفعت درجة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية، وتعمق الخـلاف بينهـا وبـين الولايات المتحدة، استتبعه إصدار مجلس الأمن قرارا فى ١١ مايو١٩٩٣ يحـث بيونج يانج على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

غير أن كوريا الشمالية تراجعت عن الانسحاب من المعاهدة بعد مفاوضات مع الولايات المتحدة وقبل يوم واحد من انتهاء المهلة المحـددة وهـى ٩٠ يومـا لدخول انسحابها حيز التنفيذ الفعلى، لكنها رفضت قيام الوكالـة الدوليـة للطاقـة

---

[1] رضا محمد هلال: السياسة الدفاعية الكورية، دراسة فى المحددات والأهداف، والاتجاهات المعاصرة فى السياسات العامة الكورية، ص ١٨٥.

[2] الدسوقى:مرجع سابق، ص ٧

الذرية بالنظر فى أنشطتها النووية فى الماضى مع قصر دورها علـــى أنـــشطتها الراهنة

واستكمالا لسياسة التصعيد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكـــى الـــسابق بيـــل كلينتون انها ستطلب من مجلس الأمن فرض عقوبات اقتـــصادية علـــى حكومـــة كوريا الشمالية لعدم استجابتها الإيجابية للمخـــاوف الأمريكيـــة حـــول برنامجهـــا النووى، وتقدمت بمشروع قرار للمجلس ينص على فرض عقوبات تدريجية على كوريا الشمالية، وردت بيونج يانج باعتبار فرض تلك العقوبـــات بمثابـــة إعـــلان حرب عليها، ولحق بذلك إلغاء واشنطن انعقاد المحادثات السداسية مـــع الـــشطر الشمالي فى يونيو١٩٩٣.

وعقب فترة من الشد والجذب والتحـــذيرات والتهديـــدات المتبادلـــة بـــين الطرفين، زار الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بيونج يانج فى يونيو١٩٩٤ للقيام بجهود وساطة لإنهاء الأزمة النووية الكورية، وقد تمخضت زيارة كـــارتر عن إبرام اتفاق الإطار فى ٢١ اكتوبر ١٩٩٤، الذى يلزم كوريا الشمالية بوقـــف برنامجها النووى مقابل بناء مفاعلين نوويين يعملان "بالمـــاء الخفيـــف" لتـــوفير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية[١]، علاوة على تزويدها بالمـــساعدات الإنـــسانية لمواجهة المجاعة التى استشرت فى البلاد مع إمدادات من البترول تصل إلى ٥٠٠ ألف طن سنويا، والتعهد بالعمل للتحسين التدريجى للعلاقات الأمريكية-الكوريـــة من جهة والعلاقات الكورية-الكورية من جهة أخرى، وقد تضمن الاتفاق مايلى:-

- تجميد كوريا الشمالية برنامجها النووي مع موافقتها على دعم إجراءات الحماية والأمان الواردة فى الاتفاق الموقع بصددها مع الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية.

---

[١] راجع ما سبق بشأن الغضب الروسى على هذا البند تحديدا فى اتفـــاق الإطـــار ومطالبتـــه بتفعيل اتفاقه السابق مع كوريا بشان المفاعلات الأربعة، ورفض واشـــنطن العنيـــف للتـــدخل الروسى لعرقلة اتفاق الإطار.

- تعاون الطرفين لاستبدال مفاعلات كوريا الشمالية بمفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف للأغراض السلمية بتكلفة تبلغ ٤، ٥ مليار دولار.
- سعى الجانبين للتطبيع الكامل للعلاقات السياسية والاقتصادية.
- عمل الطرفين لتحقيق السلام والأمن فى شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية.
- عمل الجانبين من أجل تعزيز النظام الدولى للحد من الانتشار النوى
- تشكيل منظمة تنمية الطاقة فى شبه الجزيرة الكورية الذى ضم فى عضويته الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان كأطراف أساسية لتمويل بناء المفاعلين.

وقد أثارت أزمة عام ١٩٩٤ تساؤلات تتعلق بحجم مالدى كوريا الشمالية من البلوتونيوم، وعدد القنابل الممكن إنتاجها بواسطتها وتفاوتت تقديرات المخابرات الأمريكية والغربية والروسية واليابانية إلى وجود ما بين ١٦ إلى ٢٤ كجم تكفى لصنع ما يزيد على قنبلتين نوويتين، وذكرت مجلة ديرشبيجل الألمانية أن بيونج يانج حصلت على ٥٦ كجم من البلوتونيوم من روسيا عام ١٩٩٢ بينما خرج مركز أبحاث السلام العالمى فى السويد بتقديرا امتلاكها ما بين ٤-٥ قنبلة نووية، وفى عام ١٩٩٤ أبلغ بعض المسؤلين الصينيين الولايات المتحدة باعتقادهم بامتلاك كوريا الشمالية قنبلة أو اثنتين وهونفس ما ذهبت إليه تقارير المخابرات الروسية[١].

وقد استخدمت الولايات المتحدة اتفاق الإطار للضغط على كوريا الشمالية كلما تأزمت وتوترت الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية، وقد ظل الحديث عن

---

[١] بحسب تقرير غير حكومى فإن كوريا الشمالية كانت تمتلك فى منتصف عام ٢٠٠٥ مقدارا من البلوتونيوم المنفصل يتراوح بين ١٥ كجم و٣٨ كجم وهو مقدار كاف لتصنيع من ٣-٩ رؤوس نووية انظر:.

Institute For Science International Security ISIS, The North Korean Plutonium Stock, ISIS Issue Brief , September 2005

البرنامج النووى الكورى الشمالي عبارة عن تخمينات إما سرية لوسائل الإعــلام عن طريق أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية أو اجتهــادا لمراكــز الأبحــاث المتخصصة فى المجال النووى، أو روايات جماعات من الهــاربين مــن كوريــا الشمالية مثل "تشون سون لى" المسؤل السابق فى شركة للــصناعات العــسكرية والذى هرب إلى الصين عام ١٩٩٩ ، وقد كشف عن أن بيونج يانج أقامت موقعا لتخصيب اليورانيوم فى جبل "تشون ما" افتتح عام ١٩٨٩

وبشكل عام فقد تحلت إدارة كلينتون بقدر من المرونة فى تعاملها مــع كوريا الشمالية بتغليبها لغة الحوار السياسى إلى أن تولى جــورج بــوش الإبــن الرئاسة عام ٢٠٠١، الذي اعتبر أن سلفه كان متساهلاً مع حكومة تطور أســلحة نووية، ومشكوك فى تعاونها مع دول أخرى وربما منظمات إرهابية فــى مجــال التكنولوجيا النووية والصاروخية نظير العملة الصعبة، وقد استهل بوش رئاســته بإدراج كوريا الشمالية إلى جوار إيران والعراق فى "محور الشر" فى خطاب حالة الاتحاد فى يناير ٢٠٠١ واتهمها بتسليح نفــسها بالــصواريخ وأســلحة الــدمار الشامل[١].

وقد أقلقت هذه الإجراءات قادة وساسة كوريا الشمالية الــذين أدركــوا دون شك بأن الولايات المتحدة تخطط للهجوم عليها ما ان تسنح الفرصة، وهنا وجدت كوريا الشمالية أن تمسكها ببرامج تسلحها غير التقليدية خيــر وســيلة للدفاع عن أمنها، وما أكد مخاوف كوريا الشمالية من استهدافها عسكريا مــن جانب الولايات المتحدة وقوع العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها من الهجوم على أفغانستان تحت ذريعــة محاربــة الإرهاب.

ولم يكن من الصعب استغلال واشنطن مناخ ما بعد هجمات ١١ ســبتمبر عام ٢٠٠١ لتسويق فكرة أن بيونج يانج قد تكون أحد مصادر إمــداد الإرهــابيين

---

[١] فى الغالب كان ضم بوش وإقحامه لكوريا الشمالية ضمن محور الشر فــى خطــاب حالــة الاتحاد الشهير كان نتيجة تقدير CIA عن استعداد كوريا الشمالية لإجراء تفجير نووى قــرب كيلجو شمال شرق كوريا، انظر:-

D-sanger:What are Koreansupto?NewYork Times 12-5-2005

بالأسلحة غير التقليدية لشن هجمات ضد المصالح الأمريكية والدول الحليفة لهـــا، وانسياقا خلف سياسة التشدد التى انتهجتها الولايات المتحدة فيما بعد ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ رأت انه يجب الا تفوت الفرصة دون إحكام الخناق حـــول بيـــونج يـــانج للرضوخ لمطالبها بلا قيد أو شرط.

وقد بدأ فصل جديد فى الأزمة فى وقت دقيق للغاية مـــع تـــصاعد وتيـــرة الأزمة العراقية التى دارت أيضا حول قضية أسلحة الدمار الشامل، ففى ديـــسمبر ٢٠٠٢ قررت الولايات المتحدة وقف شحنات البترول إلى كوريا الشمالية، وبعدها رفعت كوريا الشمالية الأختام الموضوعة بمعرفة الوكالة الدولية للطاقـــة الذريـــة على منشآتها النووية وطردت مفتشيها، وقررت إعادة تشغيل مفاعلاتها ومنـــشآتها النووية والانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى مع تأكيد الطبيعة الـــسلمية لبرنامجها النووى[١]

وقد تزامنت الأزمة الكورية مع نفس توقيت انشغال العالم بالأزمة العراقية، وكانت كوريا الشمالية قد بدأت جنبا إلى جنب برنامجا لتطوير الصواريخ فى عقد السبعينات من القرن الماضى، اعتمادا على إدخال تعديلات على صواريخ ســكود فى ابريل عام ١٩٨٤، وبمرور الوقت أنتجت بيونج يانج المزيد من طراز سكود، ثم سكودD ثم "نودنج" الذى يصل مداه إلى ١٣٠٠ كم، وفـــى اغـــسطس ١٩٩٨ أجرت تجربة صاروخية لصاروخ باليستى من طراز"تايبودونج" متوســـط المـــدى حلق فى أجواء اليابان قبل سقوطه فى مياه المحيط، وهى تجربة ازعجت طوكيـــو بشدة، كما تؤكد تقارير المخابرات الأمريكية والغربية أن كوريا الـــشمالية تطـــور صاروخ "تيبودونج-٢" العابر للقارات للوصول إلى الأراضى الأمريكية كولايـــة آلاسكا[٢]

---

[١] سرى فى ١٠ نيسان /أبريل ٢٠٠٣ مفعول انسحاب كوريا الشمالية من المعاهدة ، وعلـــق مسئوليها أن الانسحاب لأسباب تتعلق بالمصلحة القومية العليا، واعتبر المسئولون الكوريـــون اتفاق كوريا الشمالية بخصوص الضمانات Infcirc/403 قد سقط فى ذلك التـــاريخ بالتبعيـــة أيضا.

[٢] لي جان ووك:طموحات كوريا الشمالية النووية والصاروخية، ترجمـــة إينـــاس ابـــراهيم، قراءات إستراتيجية، عدد ٨ اغسطس ٢٠٠٢ ، ص ٣.

وخلال رحلة قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت لبيونج يانج فى ديسمبر ١٩٩١، أعلن الزعيم كيم جونج إيل وقف إجراء التجارب الصاروخية لعامين قد تمتد إلى ثلاثة أعوام، وبين الحين والآخر تهدد بيونج يانج بالتخلى عن وقفها تجاربها الصاروخية كلما توترت الأوضاع.

الخلاصة

نخلص مما سبق أن كوريا الشمالية حصلت على دعم سوفيتي وصيني في تطوير برنامجها النووي، وقد تضاربت تقديرات المخابرات الأمريكية والأوروبية في تحديد مدى تقدم البرنامج، وقد توترت العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة للدرجة التي جعلت كوريا الشمالية توقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم طردت مفتشيها إلى أن تم إبرام اتفاق الإطار عام ١٩٩٤ الذي ما لبث أن انهار بسبب تضارب الموقفين الكوري والأمريكي بعد أن تولى جورج بوش الابن السلطة، والذي ضمها إلى ما عرف بمحور الشر.

المبحث الثانى

التطورات الحديثة للأزمة النووية في كوريا الشمالية

يتناول هذا البحث محاور اتفاق الإطار، ثم فشل الاتفاق ومن ثم استؤنفت المباحثات السداسية، التى تخللها إعلان بكين في ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٥، وفشل هذا الاتفاق أيضا، ثم قيام كوريا الشمالية بإجراء تفجيرها النووي الأول عام ٢٠٠٦، أعقبه استئناف المباحثات السداسية في جولتها الخامسة التى انتهت بإبرام اتفاق فبراير ٢٠٠٧، والذى شمل التعليق المؤقت لأنشطة كوريا الشمالية النووية والسماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بممارسة مهامهم مقابل تقديم مساعدات اقتصادية لبيونج يانج، ثم أعقب ذلك بعض العراقيل التى وضعتها كوريا الشمالية، إلى أن تم الاتفاق على تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي والذى تمخض عن تدمير برج التبريد بمفاعل بيونج بيون النووي في أغسطس ٢٠٠٨ وصولا إلى إعلان واشنطن في ١١ ديسمبر ٢٠٠٨ عن إيقاف المساعدات الأمريكية في مجال الطاقة إلى كوريا الشمالية، وتباطؤ كوريا الشمالية في تنفيذ الاتفاق.

<u>انهيار اتفاق الإطار</u>

قام اتفاق الإطار Agreed FramWork الموقع بين الولايـــات المتحـــدة وكوريا الشمالية فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٩٤ لتسوية الأزمة النووية علـــى اربعـــة محاور أساسية:-

(١)المحور الأول

هوالتعاون بين الطرفين (الولايات المتحـــدة وكوريـــا الـــشمالية) لتفكيـــك المفاعلات النووية الكورية القائمة، وبناء مفاعل نووى يعمل بالماء الخفيف بطاقة قدرها ٢٠٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٣ ، وقد نص الاتفاق على أن يتم توقيـــع عقد إنشاء هذا المفاعل مع الحكومة الكورية خلال ستة أشهر فقط من التوقيع على

إطار الاتفاق، كما تتولى الولايات المتحدة مسؤلية الترتيبات الخاصة بإمداد كوريا الشمالية بمصادر الطاقة البديلة، كما نص الاتفاق أيضا على بدء إمدادات الـنفط خلال ثلاثة أشهر من التوقيع لتصل إلى ٥٠٠ ألف طن سنويا، على أن تقوم كوريا الشمالية بتجميد منشآتها النووية، والسماح لمنوبى الوكالة بالتحقق مـن التجميـد، وذلك فور تلقيها خطابات ضمان من الولايات المتحدة ببناء المفاعل النووى البديل والترتيبات الخاصة بمصادر الطاقة البديلة، على أن تنتهى عملية التجميد خـلال شهر واحد فقط من توقيع اتفاق الإطار، أما فيما يتعلق بعملية التفكيك فقـد نـص الاتفاق على أن تنتهى عملية التفكيك بانتهاء عملية المفاعل البديل

(٢)-المحور الثانى

هوتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث نص الاتفاق علـى تخفـيض القيود والحواجز المفروضة على التجارة والاستثمار بين البلدين، علـى أن يـتم إنجاز تلك المرحلة خلال ثلاثة أشهر فقط من توقيع الاتفاق، كما نص الاتفاق على إقامة مكاتب متبادلة لرعاية المصالح، يتم ترتيبها على مستوى السفارة.

(٣)-المحور الثالث

هوالتعاون الثنائى بين البلدين لتحقيق السلام والأمن من خلال إخلاء شـبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، حيث نص الاتفاق على التـزام الولايـات المتحدة بتقديم تعهدات رسمية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النوويـة ضد كوريا الشمالية، على أن تقوم الأخيرة من جانبها بتنفيذ الخطوات المنصوص عليها فى الإعلان الكورى المشترك حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية الموقع بين الكوريتين فى فبراير عام ١٩٩٢ والدخول في حـوار مباشـر بين الطرفين[١].

(٤)-المحور الرابع

---

[١] محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية، مستقبل سـباق التـسلح والتعـاون الأمنـى، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بـالأهرام، عـدد ١٧١ ينـاير ٢٠٠٧ ص ص ١ – ١٥.

يتعلق بالتعاون الأمريكى- الكورى الشمالي فى مجال دعم نظـــام حظـــر الانتشار النووى، من خلال التزام كوريا الشمالية الكامل بمعاهدة حظر الانتـــشار النووى، والسماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بـــالتفتيش علـــى مختلـــف منشآتها النووية، وقد حدد الاتفاق أيضا علاقة كوريا الشمالية بالوكالـــة الدوليـــة خلال مرحلتى التجميد والتفكيك، وما بعد اكتمال عملية التفكيك.

وقد شهدت أزمة البرنامج النووى الكورى نقطة تحول هامة فـــى أكتـــوبر ٢٠٠٢، عقب الاتهامات الأمريكية لكوريا الشمالية، وفقا لمعلومات حصلت عليها وكالة المخابرات المركزية بتخصيب اليورانيوم، والسعى إلـــى امـــتلاك أســـلحة نووية، وامتلاك برنامج سري لتطوير الصواريخ، ولم تنف كوريا الشمالية تلـــك الاتهامات، بل ركزت على تبرير تلك التوجهات استنادا إلى ما وصفته بالتوجهات العدائية لإدارة بوش تجاهها، وقد تبع ذلك إعلان الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية فى نوفمبر ٢٠٠٢ وقف إمدادات الطاقة لبيونج يانج، ثم إعلان كوريا الشمالية فى ديسمبر من نفس العام انتهاء اتفاق الإطار رسميا[١].

وقد انتقلت الأزمة فى ظل إدارة بـــوش مـــن إطـــار التعامـــل ارتباطـــا باستراتيجية حظر الانتشار النووى إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب التـــى تبنتهـــا الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتبعه إدراج كوريـــا الـــشمالية ضمن إطار محور الشر، واستشعرت كوريا الشمالية أنها ربما تكون هى المحطة التالية للحرب الأمريكية ضد الإرهاب بعد أفغانستان والعراق، ومن ثـــم أضـــحى امتلاك السلاح النووى هو الورقة الأكثر فاعلية للحفـــاظ علـــى النظـــام، وإدارة خلافاته السياسية مع الولايات المتحدة، وفى هذا الإطـــار تحولـــت الدبلوماســـية النووية الكورية من نفى امتلاك برنامج نووي عسكري إلى الاعتـــراف صـــراحة بوجود هذا البرنامج وامتلاك قدرات نووية.

مرحلة المحادثات السداسية:.

---

[١]محمد فايز فرحات: المرجع السابق ، ص ٧ ولمزيد من التفاصيل بـــشأن اتفـــاق الإطـــار والأحداث التى أدت إلى تعطله راجع:

S.N.Kile:Naclear Arms Control, non-Proliferation and Ballistic Missile Defence, in SiPRi, Year Book 2003 , PP 578-592.

فى هذا الإطار تم تطوير صيغة جديدة لإدارة أزمـــة البرنـــامج النـــووى الكورى الشمالي ، حيث استؤنفت المحادثات السداسية التى شملت بالإضافة إلـــى كوريا الشمالية والولايات المتحدة كلا من روســـيا والـــصين واليابـــان وكوريـــا الجنوبية، باعتبارهم الأطراف الإقليمية الرئيسية المعنية بإدارة وسياق تطور هـــذه الأزمة، ورغم تعدد جولات الحوار فى إطار تلك المباحثات، إلا أنها لم تـــستطع التوصل إلى تسوية مقبولة، وشهدت الفجوة بين مواقف الأطراف الـــستة اتـــساعا متزايدا، فقد تمسكت الولايات المتحدة خلال الجولة الأولى التى عقدت خلال الفترة من ٢٧ -٢٩ اغسطس ٢٠٠٣، بالتفكيك الكامـــل والنهـــائى للبرنـــامج النـــووى والمنشآت النووية لكوريا الشمالية قبل حصولها على أى امتيـــازات أو تعهـــدات أمريكية، بينما طرحت كوريا الشمالية خطة من أربعة مراحل متتالية، تقوم علـــى مبدأ تزامن وتبادل التنازلات بين كوريا من جانب والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر على النحو التالى :.

- عودة الإمدادات الغذائية وإمدادات الطاقة إلى كوريا الشمالية مقابل إعلان كوريا الشمالية موافقتها المبدئية على تجميد برنامجها النووى
- إعلان الولايات المتحدة موافقتها على توقيع معاهـــدة عـــدم اعتداء مع كوريا الشمالية وتعويضها عن خسائرها من الطاقة الكهربائيـــة فى حالة إنهاء برنامجها النووى ، وذلك مقابل موافقة كوريا الشمالية علـــى بدء إجراءات تجميد برنامجها النووى واستئناف عمـــل مفتـــشى الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية داخل المنشآت النووية الكورية
- تطبيع العلاقات الكورية – الأمريكية، والعلاقات الكورية – اليابانية، مقابل توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الـــشمالية تتعهـــد الأخيرة بموجبة بوقف برنامجها الصاروخى وصادراتها الخارجيـــة مـــن الصواريخ
- تفكيك البرنامج والمنشآت النووية مع اكتمال بناء مفـــاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف[١]

---

[١] International Crisis Group:North Korea , Where Next For The Nuclear Talks?Asia Report, no 87 Seoul, 15 november 2004, p6-7.

وهكذا عكست الخطة الكورية المقترحة، بالإضافة إلى مبدأ التزامن وتبادل التنازلات والالتزامات، أن هناك شروطا كورية أساسية لتسوية الأزمة، تتمثل فى الحصول على التزامات أمريكية محددة فى صورة معاهدة مكتوبة تضمن عدم الاعتداء عليها، وتطبيع العلاقات الأمريكية واليابانية مع بيونج يانج، والحصول على التعويضات الاقتصادية فى مجال الطاقة، وبناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف.

وإزاء هذه الخلافات لم تسفر الجولة الأولى من المحادثات سوى عن صدور بيان عام ، اكتفى بالتأكيد على عدد من المبادئ العامة فى تسوية الأزمة، وقد أبدى الطرفان الأمريكى والكورى الشمالي مرونة نسبية قبل بدء الجولة الثانية من المحادثات التى جرت فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ فبراير عام ٢٠٠٤، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن الاستعداد لتطبيق منهج الخطوة خطوة لتسوية الأزمة، كما أعلنت كوريا الشمالية رغبتها فى دفع عملية التسوية السلمية للأزمة إلا أنه سرعان ما عاد الطرفان إلى التشدد مرة أخرى أثناء المحادثات الفعلية، ولم تتمكن الأطراف الستة من الاتفاق حتى على صيغة البيان الختامى.

وقد طرحت الولايات المتحدة خلال الجولة الثالثة التى عقدت خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ يونيوعام ٢٠٠٤ خطة لتسوية الأزمة تقوم على مرحلتين رئيسيتين، الأولى: وهى المرحلة التمهيدية ومدتها ثلاثة أشهر فقط، تقوم فيها كوريا الشمالية بالإعلان عن تجميد برنامجها النووى ، ثم بعد ذلك تقديم بيان شامل حول منشآتها النووية ومكونات برنامجها النووى ، يلى ذلك التفاوض حول طريقة التفكيك الكامل والنهائى للبرنامج والمنشآت النووية، وفى المقابل تحصل كوريا الشمالية فور الاتفاق على طريقة التفكيك على عدد من الامتيازات ، مثل استئناف إمدادات النفط، وحصول كوريا الشمالية على تأكيدات أمنية مؤقتة متعددة الأطراف Provisional Maltilatiral Security Assurance بعدم الاعتداء عليها ، وبدء محادثات كورية- أمريكية حول المطالب الكورية الخاصة برفع العقوبات الأمريكية، ورفع كوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبدء دراسة الاحتياجات الكورية من الطاقة، أما المرحلة الثانية: فتبدأ عقب التفكيك الكامل والنهائى للبرنامج والمنشآت النووية، والتحقق من هذا التفكيك، حيث تحصل كوريا

الشمالية بعدها على ضمانات امريكية دائمة بعدم الاعتداء، وحل نهــائى لمــشكلة الطاقة، ووفقا للتقديرات الأمريكية تستغرق المرحلة الثانية ٢-٣ سنوات[١].

ويتضح من الخطة الأمريكية أنها لم تخرج عن جوهر التصور الأمريكى التقليدى لتسوية الأزمة والذى يقوم على التفكيك الكامل والنهــائى قبــل حــصول كوريا الشمالية على أى امتيازات حقيقية وإغفالها لمبدأ التوازن والتزامن فى تبادل التنازلات اللذين تصر عليها بيونج يانج، وهوما أدى إلى رفض كوريا الــشمالية لتلك الخطة، وانتهت الجولة الثالثة دون اتفاق محدد أعلنت كوريا الشمالية بعــدها مقاطعتها لتلك المحادثات حتى يوليوعام ٢٠٠٥ حيث عقدت الجولة الرابعة[٢]

وقد لجأت الولايات المتحدة خلال جولة المحادثات الرابعة التى عقدت على مرحلتين كانت الأولى :خلال الفترة من ٢٦ يوليوإلى ٧ اغسطس ٢٠٠٥ ، بينمــا عقدت المرحلة الثانية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ إلى تقديم بعض التنازلات وإدخال بعض التغييرات التكتيكية على الخطة الأمريكية السابقة، شملت إجراء محادثات ثنائية مباشرة بينها وبين كوريــا الــشمالية علــى هــامش تلــك المحادثات، وهوما كانت ترفضه الولايات المتحدة قبل ذلك، والإعلان -ردا على النقد الكورى بأن الخطة تفتقد مبدأى توازن وتزامن الالتزامات -عن أن تــوازن وتزامن الالتزامات هى مسالة يمكن التفاوض حولها قبل التفكك النهــائى، ومــن ناحية أخرى قامت الولايات المتحدة بدمج العرض الذى طرحته كوريا الجنوبيــة فى يونيو٢٠٠٥ بتقديم ٢٠٠٠ ميجاوات سنويا من الطاقة الكهربائية لبيونج يــانج فى حالة التفكيك الكامل والنهائى للبرنامج فى الخطة الأمريكية[٣]

ولم تؤد تلك التعديلات إلى إدخال تغييرات جوهرية فى المواقف والمطالب الكورية خلال المرحلة الأولى من تلك الجولة، بل على العكس ، اتجهت كوريــا الشمالية إلى التشدد مرة أخرى وإضافة عدد من الشروط الجديدة، فقــد اصــرت

---

[١] larry A.niksch:North Korea's Nuclear Prpgram, CRS Report For Congress, Congressional Research Service, August 1, 2006 PP.1-2

[٢] السياسة الدولية ، العدد ١٦٢ ، اكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠١:٢٠٤

[٣] J.Brinkely:South Korea Offers Power If Nonth Kora Quits Arms Program, NewYork Times, 13/7/2005

كوريا الشمالية فيما يتعلق بعرض سول أن يبدأ تنفيذ العرض خلال مرحلة التجميد وليس بعد التفكيك ، كما أصرت على بناء المفاعلات النووية التى تعمــل بالمــاء الخفيف قبل التفكيك وليس بعده، وهوما كان يعنى بدء عملية التفكيك بعــد فتــرة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة من تجميد البرنامج، وليس خلال ثلاثة أعوام وفقــا للتقدير الأمريكى، كما ركزت بيونج يانج على ضرورة معالجة مسألة برنامجهــا النووى فى إطار أوسع وهو الانتشار النووى فى شبه الجزيرة الكوريــة وشــمال شرق آسيا، بما يعنى ربط تفكيك البرنامج النووى الكوري بمشروع إقليمى لنــزع السلاح النووى ، فى إشارة إلى المظلة النووية الأمريكية، كما دعت إلــى وقــف التدريبات العسكرية الأمريكية -الكورية الجنوبيــة وســحب القــوات العــسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية.

ورغم اتساع الفجوة بين الموقفين الأمريكــى والكــورى، إلا أن الــصين استطاعت فى نهاية المرحلة الثانية من تلك الجولة إقناع الطرفين بقبــول صــيغة بيان مشترك ليكون أساسا لمفاوضات تالية، وقد تضمن مــا أطلــق عليــه"بيــان بكين"الذى صدر فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ عددا من المبادئ الهامة التى تحكم تسوية الأزمة، وقد عكست تلك المبادئ إلى حد كبير درجة ملحوظة من التجاوب النسبى مع المطالب الكورية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة مسألة البرنامج النــووى فى إطار إقليمى لنزع السلاح النووى.

فقد نص البيان على التزام الأطراف الستة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل يمكــن التحقــق منــه Verifiable Denuclearization والتزام كوريا الشمالية بالتخلى عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة ، والعودة فى أقرب وقت ممكن إلى معاهدة حظــر انتــشار الأســلحة النوويــة، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيد الولايات المتحدة عدم امتلاكهــا أسلحة نووية فى شبه الجزيرة الكورية، وأنها لا تنوى الهجوم أو غــزو كوريــا الشمالية بالأسلحة النووية أو التقليدية، وتأكيد بيونج يانج عدم وجود أسلحة نوويــة على إقليمها، والتزامها بعدم استقبال أونشر الأسلحة النووية وفقا للإعلان الكورى المشترك لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية الموقــع فــى ينــاير ١٩٩٢

كما أشار البيان إلى تمسك بيونج يانج بحقها فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية، كما نص أيضا على استناد العلاقات الأمريكية- الكورية على احترام السيادة والتعايش السلمى، كما نص فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية- الكورية على اتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات وتسوية المشكلات التاريخية بين البلدين، وعلى الرغم من أن هذا البيان لايمثل نقلة حقيقية بالقياس إلى اتفاق الإطار عام ١٩٩٤ إلا أنه اعتبر نقلة مهمة بالمقارنة بنتائج الجولات الثلاث السابقة[١].

وقد كانت هناك مجموعة من العوامل التى ساهمت فى توصل الأطراف إلى إعلان بكين، كان أهمها صدور بعض التقارير حول الشوط المهم الذى قطعه البرنامج النووى الكورى، وقدرته على إنتاج (٨-١٠) قنابل نووية، وهوما أكدته كوريا الشمالية نفسها، بالإضافة إلى امتلاكها قدرات صاروخية قادرة على حمل ونقل تلك القنابل إلى دول الجوار الإقليمى ، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، وقد شكلت تلك العوامل على ما يبدو عوامل ضغط على الولايات المتحدة لتقديم بعض التنازلات، خاصة الاعتراف بحق بيونج يانج فى امتلاك برنامج نووى سلمى، والموافقة على استئناف بناء مفاعل نووى يعمل بالماء الخفيف، وهوما كانت ترفضة الولايات المتحدة بشدة منذ انهيار اتفاق الإطار[٢]

من جهه أخرى سبق تلك الجولة تحول ملحوظ فى موقف كوريا الجنوبية فى اتجاه تعمق الفجوة بين الموقف الكورى الجنوبى الذى يؤكد على المنهج السلمى، والموقف الأمريكى-اليابانى المتشدد، والحديث عن إمكانية تحويل الملف النووى الكورى الشمالي إلى مجلس الأمن الدولى، وإمكانية توجيه ضربات استباقية ضد المنشآت النووية فى كوريا الشمالية، فقد مثّل التشدد الأمريكى – اليابانى عامل ضغط هام على النظام الكورى الشمالي ، كما مثل حرص كوريا الجنوبية على تأكيد تمايزها عن الموقفين الأمريكى واليابانى تعبيرا مهما عن صعوبة بناء تحالف إقليمى قوى ضد بيونج يانج فى حالة استخدام القوة العسكرية ضدها[٣].

---

[١] شانون.كايل:الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ، قضايا نزع السلاح، ص ٩٢٩

[٢] فرحات:مرجع سابق ، ص ١٢

[٣] ن. كايل :مرجع سابق ، ص ٩٢٩

من جهة ثالثة لعبت الصين دورا مهما فى إقناع كوريا الشمالية بقبول الصيغة النهائية للبيان، فبالإضافة إلى دور الصين فى إطار المحادثات السداسية بشكل عام، جاء تأثير الصين خلال جولة المحادثات الرابعة من خلال التحول النسبى فى الموقف الصينى وممارسة الضغوط على النظام الكورى الشمالي، وتمثل ذلك فى موقف الصين من العقوبات المالية الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية المتعاونة مع كوريا الشمالية فى ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٥، فقد أبدت المؤسسات المصرفية الصينية درجة ملحوظة من المرونة فى التجاوب مع العقوبات[١].

وربما استشعر الجانب الكورى الشمالي هذا التحول فى الموقف الصينى، مرحليا، الأمر الذى كان له تاثيره على سير المباحثات فى المرحلة الثانية من الجولة الرابعة، كما كان الموقف الصينى من قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٥ الصادر فى ١٥ يوليو٢٠٠٦ عقب التجارب الكورية الصاروخية التى أجريت فى ٥ يوليو٢٠٠٥، أيضاً لا يتفق مع رغبة كوريا الشمالية حيث كان التطور الأهم هو التصويت الصيني بالموافقة على القرار وليس الامتناع عن التصويت كما كان يحدث سابقا.

وأخيرا لا يمكن إغفال دور العوامل الداخلية فى تحول موقف بيونج يانج، فرغم حالة السرية والغموض التى نجح النظام الكورى الشمالي فى فرضها حول واقع الأوضاع الداخلية، إلا أن ثمة شواهد ومؤشرات على التدهور الشديد فى الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر وارتفاع الأسعار واستمرار الأزمة الغذائية، وتدهور المستويات المعيشية.

ولكن سرعان ما بدأ الخلاف بين الطرفين الكورى الشمالي والأمريكى حول تفسير عبارة "الوقت المناسب" لبناء المفاعل الذى يعمل بالماء الخفيف، فقد كان مفهوم الولايات المتحدة عن الوقت المناسب هو ضرورة إزالة جميع الأسلحة والبرامج النووية الكورية والتحقق من ذلك بكافة الطرق، والتزام كوريا الشمالية

---

[١] فرحات: مرجع سابق ،ص ١٣

الكامل بمعاهدة حظر الانتشار النووى وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الجانب الآخر رأت كوريا الشمالية أن الوقت المناسب لبناء المفاعل النووى ينصرف إلى ما قبل التفكيك وليس بعده،[١]

وإزاء تلك الخلافات فشلت المرحلة الأولى من الجولة الخامسة من المحادثات التى عقدت خلال الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر عام ٢٠٠٥ فى التوصل إلى جدول زمنى محدد لتنفيذ بيان بكين، أو اقناع الولايات المتحدة بالغاء العقوبات المالية، ثم تلى ذلك إعادة تأكيد كوريا الشمالية فى ٢١ مارس ٢٠٠٦ امتلاكها سلاحا نوويا بالفعل، وطرحت توقيع اتفاق تعاون كورى-أمريكى للتعاون فى المجال النووى على غرار الاتفاق الأمريكي الهندي.

ومن الواضح أن الهدف الحقيقى لبيونج يانج من المباحثات كان الحصول على اعتراف أمريكى بحقها فى امتلاك برنامج نووى سلمى ، والعودة بالمفاوضات إلى نقطة اتفاق ١٩٩٤، وربط مسألة البرنامج النووى الكورى بمسألة انتشار الأسلحة النووية فى شبه الجزيرة الكورية، وبناء نظام للأمن والسلام فى شمال شرق آسيا، بالإضافة إلى التأكيد على مبدأ تبادل الالتزامات، وعلى الجانب الآخر فإن الولايات المتحدة واليابان كانتا تدركان أن بيونج يانج، لن تكون جادة فى أى اتفاق، ومن ثم كان الهدف الأساسى من إعلان بكين هو تقوية الحجج الأمريكية واليابانية لتحويل الملف النووى لكوريا الشمالية إلى مجلس الأمن من ناحية، ومحاولة إقناع بيونج يانج باستئناف عمل المفتشين الدوليين للوقوف على المستوى الحقيقى للبرنامج النووى الكورى الشمالي[٢].

وفى ٩ اكتوبر ٢٠٠٦ فاجأت كوريا الشمالية العالم بنبأ إجراء أولى تجاربها النووية بنجاح وسط إدانة عالمية حتى من أوثق حلفاء بيونج يانج ، حيث أعلنت وكالة الأنباء الرسمية فى كوريا الشمالية إجراء تفجيرها النووى الأول فى

---

[١]عن تباين وجهة نظر الفريقين فى تفسير الدلالات القانونية لمصطلحات اتفاق بكين انظر:
Statement by Assistant Secretary of State Christopher R.Hill to The ،Closing Plenary of The Fourth Round of The Six-Party Talks U.SDepartmeant of State , September 2005

[٢] فرحات:مرجع سابق ، ص ١٥

موقع "هوادرى"على مساحة ٣٨٥ كيلومترا شمال شرق العاصمة بيونج يانج، فى نفق طوله٣٦٠ مترا داخل احد جبال الساحل الشمالي الشرقى حيث أحدث هـزة أرضية بقوة ٣,٥٨ درجة بمقياس ريختر، وقد رصدت الأجهزة العلمية فى كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة موجات زلزالية صادرة مـن الموقـع المفترض للتفجير، فى نفس التوقيت الذى أعلنته كوريا الشمالية[١].

وقد أدان مجلس الأمن الدولى خلال جلسة طارئه عقدها فـى نفـس يـوم التفجير النووى الكورى، ودعا كوريا الشمالية للعودة إلى المحادثات السداسية[٢]، وقد أعلن المدير العام للوكالة إدانته للتجربة النووية الكوريـة واعتبرهـا تهديـدا للأمن والسلم الدوليين.

وقد أدى قيام النظام الشمالي بتجربته النووية إلى قيـام المجتمـع الـدولى بغرض عقوبات دولية عليه من جانب مجلس الأمن الدولى، وهومـا أسـهم فـى صدور القرار رقم ١٧١٨ بتاريخ ١٤ اكتوبر ٢٠٠٦ والذى اشتمل علـى إيقـاف تعاون كافة الدول مع النظام الكورى الشمالي فى أية مجالات تتعلـق بالأنـشطة النووية والصواريخ، بالتزامن مع التحرك لاستئناف المحادثات السداسية، وهو ما أسهم فى عقد المرحلة الثانية من الجولة الخامسة من المحادثات السداسية على عدة مراحل كانت المرحلة الأولى منها خلال الفترة من ١٨ إلـى ٢٢ ديـسمبر عـام ٢٠٠٦، والمرحلة الثانية خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ فبراير عـام ٢٠٠٧ والتـى أسهمت فى التوصل لاتفاق لتسوية الأزمـة النوويـة الكوريـة الـشمالية علـى النحوالتالى :.

- التعليق المؤقت لتشغيل محطة "بيونج بيون" النووية واستقبال كوريا الشمالية مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تقديم الحكومة الكورية الشمالية تقريرا مفصلا عـن جميـع أنشطتها النووية.

---

[١] جريدة الاخبار، ١٠ اكتوبر ٢٠٠٦، العدد ١٦٩٩٥، ص ١

[٢] U.N, Council of Security:S/Res/1718(2006), 14 October 2006

- تقديم الدول المشاركة لبيونج يانج مساعدات طارئة فى مجال الطاقة قدرها نصف مليون طن من الزيت الثقيل (الفيول أويل) فى غضون ٦٠ يوما، تصل إلى ٩٥٠ الف طن فى حالة التأكد من وقف النظام الكورى الشمالي لبرنامجه النووى.
- شطب بيونج يانج من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع جميع العقوبات المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن الدولى.
- بدء مباحثات عودة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الشمالية وكلا من الولايات المتحدة واليابان.
- تشكيل خمس لجان عمل للإشراف على تنفيذ بنود الوثيقة (تطبيع العلاقات الأمريكية مع كوريا الشمالية – تفكيك البرامج والأسلحة النووية فى كوريا الشمالية – التعاون فى مجالات الطاقة والتجارة - التفاوض حول السلام والأمن فى شمال شرق آسيا.)

وقد عكس هذا الاتفاق الدلالات الآتية:-

- تخفيض كوريا الشمالية لحجم مطالبها الأساسية والتى كانت سببا فى فشل جميع الجولات السابقة للمحادثات السداسية.
- نجاح الدبلوماسية الجماعية والجهد الصينى الذي ساهم فى تجنب الوصول إلى اللجوء للخيار العسكرى لحل المشكلة

وفى هذا الإطار فقد أعلن النظام الكورى الشمالي موافقته على ايقاف العمل فى مفاعل "بيونج بيون"النووى عقب إفراج الولايات المتحدة عن أرصدته المجمدة، وذلك كخطوة جادة لتنفيذ اتفاق ١٣ فبراير ٢٠٠٧ بالتزامن مع بدء مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ٢٦ يونيو٢٠٠٧ زيارة إلى كوريا الشمالية تعد الأولى من نوعها منذ ٥ سنوات.

ولكن ومن ناحية أخرى فقد ظهرت بعض الصعوبات التى أسهمت فى عرقلة تنفيذ اتفاق ١٣ فبراير ٢٠٠٧ كان أبرزها مايلى:.

- إقرار البرلمان اليابانى قانونا فى ٣٠ يونيو٢٠٠٧ ينص على عدم تقديم آية مساعدات لكوريا الشمالية دون تحقيق تقدم فى قضايا المختطفين المحتجزين لديها.

- إجراء بيونج يانج يوم ٢٧ يونيو٢٠٠٧ تجربة صاروخية جديدة.
- اتهام كوريا الشمالية يوم ١ يوليو٢٠٠٧ الولايات المتحدة باجراء ١١٠٠ طلعة تجسسية على أراضيها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧.
- توجيه اتهامات للنظام الكورى الشمالي بتعاونه مع النظام السورى فى المجال النووى (إعلان بعض الدول الغربية عن قيام كوريا الشمالية بإمداد دمشق بمواد نووية حساسة وذلك فى موقع سرى يقع شمال شرق سوريا والتى قامت إسرائيل بقصفه مؤخرا).

التطورات الأخيرة للمشكلة النووية الكورية الشمالية:.

تتمثل أبرز التطورات الأخيرة للمشكلة النووية الكورية الشمالية فيما يلى:.

- تسليم كوريا الشمالية مستندات ووثائق وسجلات قدرت بحوالى ١٨ الف صفحة خاصة بأنشطتها النووية إلى الصين لا سيما برنامج إنتاج البلوتونيوم والذى يعود تاريخه إلى عام ١٩٨٦ وذلك بمجمع بيونج بيون.
- تزايد المخاوف الدولية من إسهام قضية التخلص من القنابل النووية التى أنتجتها كوريا الشمالية (تشير التقارير إلى تصنيعها من ٦:١٢ قنبلة نووية تعمل بالبلوتونيوم) فى عرقلة المحادثات السداسية الخاصة بتسوية مشكلة البرنامج النووى الكورى الشمالي .
- إعلان كبير المفاوضين الأمريكيين "كريستوفر هيل" عقب لقائه مع نظيره الكورى الشمالي فى ٩ ابريل ٢٠٠٨ بوجود نتائج إيجابية قد تسهم فى الإسراع بتفكيك البرنامج النووى الكورى الشمالي .
- تأكيد الرئيس الكورى الجنوبى خلال زيارته لواشنطن فى ١٥ ابريل ٢٠٠٨ بعدم وجود أى نوايا عدوانية لبلاده تجاه كوريا الشمالية،
- اتفاق كلٍ من كوريا الجنوبية والصين واليابان فى ٢٠ أبريل ٢٠٠٨ على عقد اجتماعات قمة بصورة منتظمة لحل المشاكل الإقليمية بالمنطقة.

ومن جانبها حاولت بيونج يانج إظهار جديتها بشأن تفكيك أسلحتها النووية، وذلك لتجنب اتهامها بعدم الجدية فى التوصل لتسوية الأزمة، كما أبـدت كوريـا الشمالية رغبتها أيضا فى الحصول على مساعدات غذائية، لاسـيما مـن جانـب الولايات المتحدة تسهم فى تخفيف الأزمة الاقتصادية التى تواجهها، وهوما نجحت فيه مؤخرا بحصولها على ٥٠٠ الف طن من الحبوب الأمريكية

وجنباً إلى جنب مع الخطوات الإيجابية لكوريا الـشمالية و فـي محاولـة للضغط على طوكيو لمراجعة قرارها الصادر فى ١٥ مارس ٢٠٠٨ بشأن تمديـد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها لمدة ٦ أشهر أخرى مع ممارسة قدر مـن الضغوط على كوريا الجنوبية لتغيير سياستها تجاهها قامت فى ٢٨ مارس ٢٠٠٨ بإجراء تجربة صاروخية قبالة الساحل الغربى للبلاد.

وفى إطار سعيها لكسب المجتمع الدولى قامت كوريا الشمالية مؤخرا فـى ٢٧ يونيو٢٠٠٨ بتسليم الصين ملفا كاملا بأنشطتها النووية ثـم قامـت فـى ٢٧ يونيو٢٠٠٨ بتدمير برج التبريد الخاص بمفاعل بيونج بيون كبادرة لحسن النيـة تجاه تفكيك برنامجها النووى بحضور ممثل من وزارة الخارجية الأمريكية[١]، إلا أن الأمور لم تمض على نحو مرضٍ إذ سرعان ما تعثـرت المفاوضـات بـين الطرفين بسبب عدم وفاء واشنطن بتعهداتها حيث رفضت واشنطن رفـع كوريـا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب، فأعلنـت كوريـا الـشمالية فـي ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨ تعليق عملية تفكيك مفاعل بيونج بيون، كما أعلنت أيـضا أنهـا تفكر في إعادة تشغيل المفاعل الذي يعد العمود الفقري للبرنامج النووي العسكري في كوريا الشمالية بعد أن توقف العمل فيه منذ يوليو٢٠٠٨[٢] لتعـود المباحثـات مرة أخرى إلى نقطة البداية.

الخلاصة

في ظل تشدد الولايات المتحدة وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية فقد قامـت كوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية هي الأولى بالنسبة لها، مما أحدث خللاً فـي

[١] جريدة الأهرام ٢٨ يونيو٢٠٠٨ العدد

[٢] جريدة الأهرام الأربعاء ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨ ص ٤.

توازن القوى في شمال شرق آسيا، الأمر الذي عرض كوريا الشمالية لعقوبـــات دولية، أعقبها استئناف المحادثات السداسية التي أثمرت عن الاتفاق على تفكيـــك البرنامج النووي الكوري الشمالي مقابل بعـــض الحـــوافز والـــضمانات للنظـــام الشمالي، وقد أظهرت كوريا الشمالية حسن النية فقامت بأول مرحلة وهي تفجيـــر برج التبريد في مفاعل بيونج بيون لكن سرعان ما تعثرت المباحثـــات الـــسداسية بسبب عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها.

المبحث الثالث

العوامل التى دفعت كوريا الشمالية إلى امتلاك السلاح النووى والنتائج التى ترتبت على ذلك

يتناول هذا المبحث الأسباب التى اضطرت معها كوريا الشمالية إلى السعى لامتلاك السلاح النووي، خاصة مع إيضاح التناقضات في مواقف الطرفين الأساسيين في الأزمة وهما الولايات المتحدة وكوريا الشمالية واختلاف الرؤى بخصوص مسألة تفكيك البرنامج، والتزام النظام الكورى بحظر الانتشار وخشية النظام الكورى الشمالي من محاولات أمريكية لإسقاطه ثم مطالبته بضمانات أمنية قبل الشروع فى التفكيك، مع إلقاء الضوء على المساعدات المطلوبة من جانب كوريا الشمالية مقابل ذلك، ثم مسألة بحث المستقبل النووي لكوريا الشمالية

كما كان من أهم أسباب تطوير كوريا الشمالية لبرنامجها النووى هو التحول الكبير فى السياسة الأمريكية تجاهها خلال فترة حكم الرئيس بوش الإبن، وأخيراً ضعف وتفكك القوى الدولية والإقليمية وضعف رسائلها الموجهة إلى كوريا الشمالية الأمر الذى شجع كوريا على المضى فى طريقها النووي

كما يتم أيضاً إلقاء الضوء على النتائج التى ترتبت على قيام كوريا الشمالية بتفجيرها النووي عام ٢٠٠٦ وانعكاس ذلك على مسألة الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، خاصة موقف اليابان من مسألة امتلاك السلاح النووي، ثم تسارع سباق التسلح التقليدى وأثره على توازن القوى فى شمال شرق آسيا، وأخيراً انعكاسات ذلك التفجير على إمكانية التعاون الأمنى بين دول شمال شرق آسيا

أولاً:- أسباب اتجاه كوريا إلى بناء برنامجها النووى

يعتقد كثير من المراقبين أن قرار كوريا الشمالية بتسريع وتيرة برنامجها الهادف لامتلاك السلاح النووى يعود إلى عام ٢٠٠٠ بعد تولى إدارة الرئيس بوش

السلطة فى الولايات المتحدة ، ثم قيام الولايات المتحدة بحملتها الشهيرة ضد الإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ثم الحملة الأمريكية ضد العراق والتى انتهت بإسقاط النظام العراقى واحتلال العراق، وهوما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكورى والسلطة الجديدة فى الولايات المتحدة واستشعار كوريا الشمالية أنها ربما تكون المحطة القادمة فى طريق الولايات المتحدة، خاصة بعد أن أدرج الرئيس بوش كوريا ضمن ما أسماه بدول محور الشر ومن ثم فإن هناك عوامل كثيرة تراكمت ودفعت النظام فى كوريا الشمالية إلى الإسراع بامتلاك السلاح النووى والذى انتهى بإجراء التجربة النووية الكورية الأولى فى ٩ اكتوبر عام ٢٠٠٦.

وقد كان من أهم أسباب تسارع وتيرة البرنامج النووي في كوريا الشمالية ما يلي:-

١- التحول فى السياسة الأمريكية فى ظل إدارة بوش

تطورت لدى النظام الكورى الشمالي خلال السنوات السابقة على إجراء تجربته النووية، خاصة منذ وصول إدارة بوش إلى السلطة عام ٢٠٠٠، رؤية سلبية لتأثير التحولات الدولية والإقليمية والداخلية على مستقبل النظام، وقد تعمق هذا الإدراك بفعل عدة عوامل أهمها:.

- الخطاب الأمريكى العدائى ضد كوريا الشمالية، والذى أصبح أكثر وضوحا فى خطاب حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ عندما طرح الرئيس بوش مفهوم محور الشر، وهوما يفسر لجوء كوريا الشمالية فى أكتوبر ٢٠٠٢ إلى تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم.
- تجربة الأزمة العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتى انتهت بالحرب الأمريكية على العراق وإسقاط نظام صدام حسين، وقد فسر النظام الكورى الشمالي إصرار الولايات المتحدة على خضوع البرنامج النووى الكورى الشمالي لعمليات التفتيش الدولى بأنه تمهيد لإعادة السيناريوالعراقى ضدها، وبالتالي فهى الهدف القادم بعد العراق للحرب على الإرهاب.

- تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فقد تراجع حجم الإنتاج المحلى الإجمالي لكوريا الشمالية من ٢٠,٥ بليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ١٥,٩ بليون دولار عام ٢٠٠٢ ، بالإضافة إلى العجز الشديد فى موارد الطاقة والغذاء[١].

وقد شكلت تلك العوامل الثلاثة بالتفاعل مع عوامل أخرى مدخلات أساسية فى تعميق الإدراك السلبى للنظام الكورى الشمالي لحقيقة الأهداف والنوايا الأمريكية تجاهه، وفى هذا السياق أضحى تطوير السلاح النووى لكوريا الشمالية إحدى الأوراق العملية الهامة للدفاع عن وجود النظام الحاكم، وإدارة الأزمة مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية المعنية بالأمن القومى فى شمال شرق آسيا.

٢ - الاستقطاب الدولى وضعف الرسائل الموجهة إلى النظام الكورى:.

بالرغم من وجود توافق عام على رفض امتلاك النظام الكورى لقدرات نووية عسكرية أو لصواريخ بعيدة المدى، حتى قبل إجراء التجربة النووية الكورية، فقد أدرك النظام الكورى الشمالي بوضوح منذ بدء الجدل الدولى حول برنامجه النووى عمق الخلاف بين القوى الدولية المعنية، وقد أخذ هذا الخلاف شكل الاستقطاب بين الولايات المتحدة واليابان من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى.

وقد شمل هذا الخلاف بين تلك القوى الدولية والإقليمية العديد من المشكلات منها مسألة تفكيك البرنامج النووى، بمعنى من يأتى أولا التفكيك أم التعويضات الاقتصادية والضمانات الأمنية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية وتعويضات الطاقة، ثم مسألة منع الانتشار، إضافة إلى مسألة مستقبل النظام الحاكم فى كوريا الشمالية، ومسألة الضمانات الأمنية ضد أى هجوم عسكرى أمريكى، ثم مسألة الوضع النووى المستقبلى لكوريا الشمالية، وقد كانت الخلافات العنيفة بين القوى الدولية حول تلك المسائل أحد العوامل الهامة فى تشجيع النظام الكورى الشمالي على المضى فى برامجه النووية والصاروخية.

---

[١] الدسوقى : مرجع سابق ، ص ٢٠

وقد حاولت الولايات المتحدة واليابان فرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا الشمالية بعد إجراء التجارب الصاروخية فى ٥ يوليو٢٠٠٦ فى مجلس الأمــن إلا ان الخلافات مع الصين وروسيا حالت دون توقيع تلك العقوبات، وازاء ذلك اكتفى مجلس الأمن فى قراره رقم ١٦٩٥ بإدانة تلك التجارب ومطالبة كوريا الــشمالية بإيقافها، ولم تقتصر جبهه الرفض على الصين وروسيا، بل سرعان مــا لحقــت كوريا الجنوبية بتلك الجبهة قبل إجراء التجارب رغم خطورتها عليها[١].

وقد تكرر نفس السيناريو بعد إجراء التجربة النووية، فقد حال الخلاف بين الجبهتين داخل مجلس الأمن دون إصدار قرار قوى ضد كوريا الشمالية، فرغم أن القرار رقم ١٧١٨ الذى صدر عقب التفجير النووى الكورى قد فرض مجموعــة من العقوبات ضدها، فرغم أن القرار استند إلى أحكام الفصل السابع مــن ميثــاق الأمم المتحدة، إلا أنه استند فقط إلى المادة ٤١ منه (تحت اصرار الــصين) بمــا يعنى عدم جواز استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلــس الأمــن مــرة أخرى، والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمــر كــان صــعب التحقيق[٢].

ثانيا : النتائج التى ترتبت على إجراء التجربة النووية الكورية

كان لإجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية العديد من التداعيات سواء على النطاق الإقليمى أوالدولى وكان أهمها ما يلى:-

(١) مسألة الانتشار النووى فى شمال شرق آسيا

أثار إجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية جدلا واسعا داخل اليابان حيــث رأت بعض الآراء ضرورة امتلاك اليابان للسلاح النووى، وإعــادة النظــر فــى سياستها النووية التقليدية القائمة على "رفض إنتاج الــسلاح النــووى" ورفــض امتلاكه، ومع إدراك الفارق بين الوضع فى المنطقة بعد إجراء كوريــا الــشمالية لتجربتها النووية وقبل إجرائها نجد أن الخيار النووى فى اليابان يخضع لعدد مــن

---

[١] فرحات : مرجع سابق، ص ٢١

[٢] فرحات : المرجع السابق، ص ٢٣

القيود منها موقع السلاح النووى فى الوعى العام اليابانى، رغم مرور أكثر من ستة عقود على الحرب العالمية الثانية[1].

وفى هذا الإطار يتعين على اليابان ضرورة البحث عن مجموعة من السياسات الأمنية البديلة، مثل الاعتماد على التحالف اليابانى – الأمريكى، مع ضرورة الحصول على تعهدات واضحة من الولايات المتحدة باستمرار التزاماتها الأمنية فى شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا.

(٢) تسارع سباق التسلح التقليدى

من المؤكد أن يصبح هذا السيناريو أمراً واقعاً فى حالة فشل الولايات المتحدة والقوى الإقليمية فى إقناع النظام الكورى الشمالي بتجميد أو تفكيك برنامجه النووى، بالإضافة إلى فشل الولايات المتحدة والقوى الإقليمية فى الوصول إلى اتفاقيات أمنية محددة مع النظام الكورى الشمالي حول الأمن فى شبه الجزيرة الكورية وإقليم شمال شرق آسيا

وأخيرا يمكن الأشارة إلى التطورات التي طالت العقيدة العسكرية اليابانية، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمو أتجاه قوى داخل اليابان، وداخل المؤسسات الأكاديمية والسياسية والمؤسسة العسكريه اليابانية يدعوإلى إعادة النظر فى العقيدة العسكرية اليابانية والدور العسكري الخارجى لليابان، خاصه في مرحله ما بعد ١١ سبتمبر.

(٣) التعاون الأمنى فى شمال شرق آسيا

على الرغم من تركيز الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية خلال الفترة التالية لإجراء التجربة النووية الكورية على مسألة البرنامج النووى الكورى، سواء من خلال محاولة فرض العقوبات الاقتصادية، أو من خلال إقناع النظام الكورى الشمالي بالعودة إلى المفاوضات السداسية، إلا أنه من المتوقع أن تنتقل الولايات

---

[1] كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية – مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمنى، ص ص ٤٣:٤٤

المتحدة والقوى الإقليمية الأخرى المعنية بمسألة الانتشار النووى فى إقليم شمال شرق آسيا فى مرحلة لاحقة إلى مناقشة قضية إنشاء ترتيب أمنى، يعمل على معالجة القضايا الأمنية فى الإقليم، وذلك في حالة فشل محاولات إيقاف البرنامج النووى الكورى الشمالي وفقا للشروط الأمريكية.

الخلاصة

ونخلص مما سبق أن تطور البرنامج النووي الكورى الشمالي قد مر بمراحل عديدة كان أهمها اتفاق الإطار عام ١٩٩٤، وعقب انهيار هذا الاتفاق استؤنفت المحادثات السداسية التى تمخضت عن بيان بكين عام ٢٠٠٥، ثم ما لبث أن انهار كل شيئ عندما قامت كوريا الشمالية بتفجيرها النووي الأول عام ٢٠٠٦، ولكن وتحت الضغوط الأمريكية وضغوط الوضع الداخلى فى كوريا الشمالية، استؤنفت المحادثات السداسية مرة أخرى والتى أمكن على أثرها حدوث تطور ملموس، الأمر الذى أدى إلى التوصل لاتفاق فى فبراير عام ٢٠٠٧ تم بمقتضاه تجميد البرنامج النووي الكورى والاتفاق على تفكيكه مقابل مساعدات اقتصادية وضمانات أمنية وبناء مفاعلين يعملان بالماء الخفيف، إلا أن مرحلة التفكيك الفعلى لم تبدأ حتى الآن رغم إعلان الولايات المتحدة حذف كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها الأخرى من وجهة نظر كوريا الشمالية بالطبع.

وقد كان لإجراء كوريا الشمالية تجربتها النووية فى ٩ أكتوبر عام ٢٠٠٦ تداعيات كثيرة على مسألة الانتشار النووي فى شمال شرق آسيا خاصة فيما يتعلق بالموقف الياباني، بالإضافة إلى تسارع سباق التسلح التقليدي فى حالة فشل الاتفاق الأمريكى الكورى الشمالي على تفكيك البرنامج الكورى، وأخيراً مستقبل التعاون الأمنى فى شمال شرق آسيا على ضوء نجاح أو فشل مسألة تفكيك برنامج كوريا الشمالية النووي.

الفصل الثانـي

تطور البرنـامج النووي الإيرانـي وأثره على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

مر البرنامج النووي الإيراني بالعديد من المراحل منذ بداية تفكير شاه إيران في بناء إيران الحديثة القوية ذات الثقل الإستراتيجي في آسيا، وذلك في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، وقد تأرجحت درجة الاهتمام بالبرنامج النووي في إيران صعودا وهبوطا طبقا للظروف السياسية في إيران من عصر الشاه إلى عصر الثورة الإسلامية.

ويتناول هذا الفصل تطورات إنشاء البرنامج النووي الإيراني، مع إلقاء الضوء على الدوافع التي حركت إيران من أجل تبني هذا البرنامج، وأهداف إيران من ورائه، ثم بحث الإمكانيات النووية الإيرانية من حيث قدرة مفاعلاتها، خاصة مفاعل ناتانز الذي تحيطه إيران بسرية بالغة، ثم المرور على استراتيجية إيران النووية، ومراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، ثم يتناول أيضا الأسباب الداخلية والخارجية وراء تشدد إيران في الأزمة، وأخيراً مدى وحجم التعاون النووي بين إيران وباكستان، رغم توتر العلاقات بينهما في مرحلة معينة بسبب دعم باكستان لحركة طالبان في أفغانستان.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:-

المبحث الأول

ويتناول هذا المبحث بالتفصيل مراحل تطور وإنشاء البرنامج النووي الإيراني منذ بداية التفكير فيه في منتصف الخمسينات، حيث كان الشاه يأمل في جعل إيران دولة إقليمية كبرى ذات ثقل استراتيجي في آسيا، وخلال هذه الفترة كان البرنامج يحظى بدعم الولايات المتحدة، يلي تلك الفترة مرحلة عدم الاكتراث، والتي بدأت مع اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وحتى عام ١٩٨٥، ثم مرحلة الاهتمام الجزئي بالبرنامج منذ عام

١٩٨٥ حتى عام ١٩٩١، وأخيراً مرحلة الاهتمام الكثيف بالبرنامج منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

المبحث الثاني

ويتناول هذا المبحث الدوافع الإيرانية المحركة لهذا البرنامج خلال عهد الشاه ثـــم خلال مرحلة الثورة الإسلامية، مع التركيز على الدوافع الاقتصادية والسياسية ثم الدوافع الأمنية، مع إلقاء الضوء على أهداف إيران من وراء برنامجها النووي بغرض امـــتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضي الإيرانية وتعزيز الدور الإستراتيجي الإقليمي لإيران، ثم أسباب تشدد إيران في تعاملها مع الأزمة نتيجة لبعض العوامل الداخلية وبعض العوامـــل الخارجية.

المبحث الثالث

ويتناول هذا المبحث الإمكانيات النووية الإيرانية، خاصة ما يتعلق بأجهزة الطـــرد المركزي، ودور باكستان في إمدادها بهذا النوع من التكنولوجيا، مع التركيز على مفاعل ناتانز الذي تحيطه إيران بسرية بالغة ومنشأة آراك، ومنشأة ديالي بالقرب من أصـــفهان، وما تردد من جانب المخابرات الأمريكية عن تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وتكنولوجيا فصل البلوتونيوم ٢٣٩، مع إلقاء الضوء على تعاون إيران مع بعض الدول في مراحـــل تطور البرنامج المختلفة.

المبحث الرابع

ويتناول هذا المبحث إستراتيجية إيران النووية، حيث تعتبـــر إيـــران أن الـــسلاح النووي يشكل أهم رادع لأعدائها، خاصة إسرائيل، والوجود العسكري الأمريكـــي فـــي الخليج، ورغبة إيران في أن تكون قوة مهيمنة خاصة في مناطق آسيا الوسطى والخليج، مع إلقاء الضوء على مراحل تطور الأزمة الإيرانية منذ الإعلان عنها عام ٢٠٠٣، حيث بدأت مرحلة التحقق من المعلومات بشأن المنشأتين النوويتين في ناتانز وآراك، مـــروراً

بمرحلة الضغط على إيران من جانب الوكالة الدولـــة للطاقـــة الذريـــة للتوقيـــع علـــى البروتوكول الإضافي، ثم مرحلة التعاون الواسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خـــلال عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، وانتهاء بمرحلة الضغط على إيران لوقـــف عمليـــات تخـــصيب اليورانيوم والتي لا زالت مستمرة حتى اليوم.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

وأثره على توازن القوى في المنطقة

كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في منتصف الخمسينات، حيث كانت الولايات المتحدة قد وضعت أسس علاقات إستراتيجية مع نظام الشاه الذي كان يعتمد على الولايات المتحدة لدعم أركان حكمه، وبذلك أصبح نظام الشاه حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في حربها الباردة ضد الإتحاد السوفيتي، وهو ما تبلور بوضوح في انضمام إيران إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥[١]، وقد جاء التعاون النووي بين البلدين من خلال برنامج الذرّة من أجل السلام، وهو البرنامج الذي كان الرئيس الأمريكي الراحل دوايت أيزنهاور قد أعلنه في ٨ ديسمبر عام ١٩٥٢ بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم.

من جانب آخر اهتم نظام الشاه بالمشاركة في التفاعلات الدولية المعنية بمنع الانتشار النووي، حيث كانت إيران من أوائل الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي في يوم افتتاحها للتوقيع في أول يوليو عام ١٩٦٨[٢]، ثم جرى الانتهاء من التصديق على المعاهدة في ٢ فبراير ١٩٧٠[٣]

---

[١] أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بـــين التـــسوية الـــصعبة ومخـــاطر التصعيد ص ٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٥.

[٢] - Anne Hessing Cahn "Determinates of " P 28.

[٣] The Annual Report for 1992… p 28.

وقد كانت الطاقة النووية جزءاً هاماً من استراتيجية الشاه لتعزيز قدرات إيران الشاملة في مختلف المجالات، لاسيما المجالات العسكرية والعلمية بغرض القيام بدور رئيسي ومحوري في مناطق الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والمحيط الهندي[١].

وقد شهد البرنامج العديد من مراحل التطور منذ بداية الستينات، حيث تراوحت مواقف الحكومات الإيرانية المختلفة خلال هذه الفترات ما بين الإهتمام الكثيف بالطاقة النووية إلى اللامبالاة وعدم الاكتراث[٢]، وفي جميع المراحل التي شهدها البرنامج فإن السياسة النووية الإيرانية كانت محكومة بتصورات القيادة الإيرانية للدور الإقليمي والدولي لإيران، والتقييم الذي تتبناه بشأن مصادر التهديد الخارجية[٣]، وعلى هذا الأساس فإن البرنامج قد مر بأربعة مراحل أساسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى

مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٨، حيث كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءاً من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وكانت الحجة المعلنة لهذه الجهود تتمثل في الرغبة في زيادة قدرة إيران على إنتاج الطاقة الكهربائية، وقد قام الشاة في بداية السبعينات بإنشاء منظمة للطاقة النووية[٤] علاوة على الاتفاق على البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم في إيران[٥]، وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية قد شجعت الشاه على ارتياد المجال النووي، حيث سمحت إدارة الرئيس نيكسون للشركات الأمريكية بالتفاوض مع الشاه بشأن

---

[١] عبد السلام فهمي: البرنامج النووي الإيراني والطريق الصعب، القاهرة ١٩٩٥، ص١٥.

[٢] مختارات إيرانية، عدد ٦، يناير ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية" أحمد إبراهيم محمود ص ص ٤٥-٥٧.

[٣] عبد السلام فهمي: مرجع سابق، ص١٤.

[٤] Tehran Journal, 18 March, 1979 P.29.

[٥] U.S Energy Research and …………..

بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران[١]، كما أن كلا من فرنسا وألمانيا تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات النووية إليها.

وكانت إيران قد رصدت لمنظمة الطاقة الذرية ميزانية قدرت بحوالي ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٧٥ تم زيادتها في العام التالي إلى أكثر من مليار دولار[٢] وكانت إيران تواصل جهود استكمال اعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في البرنامج ليس فقط عن طريق ارسال البعثات الدراسية للخارج ولكن أيضا عبر الاستعانة بالخبرات الأجنبية من الأرجنتين والولايات المتحدة وبريطانيا والهند وألمانيا الغربية، وقد بلغ عدد المتدربين بالخارج عام ١٩٧٦ حوالي ٣٠٠ دارساً في مجالات الأبحاث النووية[٣].

وفي عام ١٩٧٤ أبرمت إيران اتفاقا مع الولايات المتحدة التزمت خلاله الأخيرة بتزويد إيران بمفاعلين نوويين بالإضافة إلى اليورانيوم المخصب اللازم لهما، وفي عام ١٩٧٥ وقعت اتفاقية أخرى تنص على قيام إيران بشراء ٨ مفاعلات نووية من الولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي تعثرت فيه المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة بشأن حصول إيران على أربعة مفاعلات نووية بسبب الشكوك التي ساورت الولايات المتحدة عن نية إيران إنتاج أسلحة نووية، وبسبب الضمانات النووية التى كان الجانب الأمريكي

---

(١) U.S Energy Research and ………….

(٢) أنشأت الولايات المتحدة أول الأمر مفاعلا نوويا تجريبيا عام ١٩٦٠ بقوة ٥ ميجــاوات، واســتمر العمل به حتى بعد قيام الثورة الإسلامية، واصرت الولايات المتحدة أن يخضع هذا المفاعل لتفتيش الوكالة، وبالفعل وافقت حكومة الخوميني على تفتيش الوكالة للمفاعل عام ١٩٧٩، ورمــزت اليــه الوكالة بالرمز Z.B.R وهو ما يعني "منشأة أقل خطورة".

عبد السلام فهمي: البرنامج النووي الايراني والطريق الصعب، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ١٤ – ١٥.

(٣) Anne Hessing: OP. cit, P.199 .

يطلبها من إيران، كان التعاون بين إيران وكل من فرنسا وألمانيا الغربية يسير على قدم وساق، ففي عام ١٩٧٤ اتفقت إيران وفرنسا على إنشاء محطة للطاقة النووية بتكلفة حوالي مليار دولار[١].

غير أن التعاون الذي تم مع ألمانيا الغربية كان هو الأكثر أهمية، حيث وقعت إيران مع ألمانيا الغربية في نوفمبر ١٩٧٤ اتفاقا لشراء مفاعلين نوويين للماء الثقيل طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات، يتم إنشاؤهما في منطقة بوشهر جنوب إيران، جنبا إلى جنب مع مفاعلين نوويين من فرنسا يتم تركيبهما في منطقة بندر عباس، وقد تعهدت الشركة الألمانية بتوريد حوالى ٢٠٠ الف م^{٣} من الوقود اللازم لتشغيل المحطات الإيرانية[٢].

أما على صعيد التعاون مع فرنسا فقد تم توقيع اتفاق معها في اكتوبر ١٩٧٦ لشراء مفاعلين بالإضافة إلى ستة مفاعلات أخرى في وقت لاحق، وفي مايو عام ١٩٧٧ اتفق الجانبان على قيام فرنسا ببناء مفاعلين بقوة ٩٠٠ الف كيلووات بتكلفة قدرها ٢ مليار دولار في منطقة دار خوفين على نهر قارون بالقرب من مدينة أهواز، وأعربت فرنسا عن استعدادها لبناء ٨ محطات أخرى إذا انسحبت الولايات المتحدة من صفقة بناء ٨ محطات قيمتها ١٦ مليار دولار.

<u>**المرحلة الثانية**</u> : (مرحلة عدم الاكتراث بالبرنامج النووي الإيراني ١٩٧٨– ١٩٨٥) .

وهى مرحلة التحولات في البرنامج النووي الإيراني في عهد الثورة الإسلامية، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية (١٩٧٨ - ١٩٨٥)، ففي الفترة الممتدة ما بين قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينات أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون موقفا سلبيا تجاه

---

[١] أحمد ابراهيم محمود: البرنامج النووي الايراني، ص٣٧.

[٢] Russia Helps Build Bushehr Nuclear power plant…. P 38

الطاقة النووية إضافة إلى أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت جميعها التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظرا شاملا على إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية[١].

وقد كان تجاهل نظام الحكم الثوري للبرنامج النووي شبه كامل في بادئ الأمر، بالنظر إلى طبيعة الأولويات التي كانت تحكم هذا النظام لاسيما فيما يتعلق بإعطاء الأولوية لتأمين الثورة وحمايتها ونشر مبادئها وافكارها إضافة إلى شيوع قناعات فكرية محددة لدى قادة الثورة لا تعطي اهتماما كبيرا للقضايا المرتبطة بالطاقة النووية.

وفي ٢ يونيو ١٩٨١ أعلن رئيس الوزراء الإيراني أن محطات الطاقة النووية سوف تقتصر على الأغراض البحثية، ومع الارتباك الذي حدث عقب الثورة عجزت الحكومة الإيرانية عن سداد هذه المستحقات، الأمر الذي دفع إيران إلى إيقاف العمل في مشروع محطة بوشهر في ٨ يونيو ١٩٧٩، ثم توقف العمل في محطة دار خوفين في ٨ مارس ١٩٧٩[٢].

<u>المرحلة الثالثة</u>: مرحلة الاهتمام الجزئي(١٩٨٥-١٩٩١).

منذ بداية الثمانينات بدأ البرنامج يشهد مزيدا من قوة الدفع، وبدا واضحا أن القيادة السياسية الإيرانية بدأت تولي منذ تلك الفترة اهتماما ملحوظا بالطاقة النووية، ومن الواضح أن تطورات الحرب العراقية – الإيرانية في منتصف الثمانينات أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا، بعد أن تسربت معلومات عن المستوى المتقدم نسبيا الذي كان البرنامج النووي العراقي قد وصل اليه في تلك الفترة، فاتخذت القيادة الإيرانية قراراً بإعادة إحياء البرنامج

---

[١] احمد ابراهيم محمود: مرجع سابق، ص ٥٣.

[٢] Kevin Done: German Group Nears Deal in ipanion power station dispute, financial time, london, 31 march, 1982.

النووي، حيث قامت الحكومة الإيرانية بتقوية منظمة الطاقة النووية، بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤، بمساعدة فرنسا[١].

وبنشوب الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ دخل متغير جديد في المسألة النووية الإيرانية، فقد أثرت تلك الحرب سلبيا على البرنامج النووي الإيراني من نواح عديدة ترتبط بتطورات الصراع المسلح ذاته، كما ترتبط بما أفرزته الحرب من مناخ غير موات لاستكمال الخطط النووية الطموحة، ومن حيث تسهيل عمل الشركات الأجنبية المتعاونة مع إيران.

وتحت الضغوط الأمريكية أعلنت ألمانيا بالفعل عدم رغبتها في استئناف العمل في محطة بوشهر، وقد كان هذا الموقف الألماني بالذات يعني من الناحية العملية إغلاق الطريق تماما أمام فرص استكمال المحطة من جانب الشركة الأصلية التي بدأت المشروع، لذلك اتخذت القيادة الإيرانية في ٩ اكتوبر ١٩٩٠ قرارا بالبحث عن بدائل أخرى خاصة الاتحاد السوفيتي.

المرحلة الرابعة

مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات، حيث شهد البرنامج نشاطا مكثفا في كافة المجالات، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وفي أعقاب ذلك قامت إيران بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة، وأحاطتها بجدار هائل من السرية، تحسبا لأى ضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية، مستفيدة في ذلك من تجربة القصف الإسرائيلي للمنشآت العراقية النووية عام ١٩٨١[٢].

---

[١] عبد السلام فهمي: مرجع سابق، ص ٢٩.

[٢] Iranian Plant still planned "Nuclear Engineering International, February, 19&9, p.5"

وفي الوقت الحالي تعتبر منطقتي بوشهر وأصفهان أحد أهم المعاقل الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني، حيث توجد في بوشهر محطتان نوويتان تضمان مفاعلين نوويين قوة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات، كما يوجد في أصفهان مركز أبحاث نووية أكثر تقدماً[١]، أما مفاعل ناتانز فهو العصب الرئيسي لبرنامج تخصيب اليورانيوم بالإضافة إلى موقع آراك.

وقد سعت إيران أيضا إلى الاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك من أجل الحصول على السلاح النووي[٢]، كما حاولت إيران الحصول على كميات من اليورانيوم من كازاخستان عام ١٩٩٤، إلا أن المخابرات الأمريكية والغربية تابعت هذه الجهود الإيرانية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وتمكنت من إحباطها.

في نفس الوقت كانت إيران تجري مباحثات مع فرنسا بخصوص النتائج المترتبة على إلغاء التعاقد المبرم بين إيران وبعض الشركات الفرنسية بشأن إنشاء محطة الطاقة النووية في دارخوفين، وتأزم الموقف بين الجانبين إلى الحد الذي دفع إيران إلى احتجاز عدد من المواطنين الفرنسيين كرهائن حيث رفضت السماح لعدد ٦٢ فرنسيا بمغادرة إيران[٣].

أما فيما يتعلق باستكمال البنية الأساسية والكوادر البشرية للبرنامج النووي الإيراني، فقد ركزت الحكومة الإيرانية بعد قيام الثورة على استكمال المراكز العلمية المتخصصة في المجالات النووية، مع الاهتمام بالإعداد العلمي والعملي للعلماء والمهندسين والفنيين العاملين في مختلف أفرع المجالات النووية[٤].

---

[١] Iran Pledges to complete Nuclear Plant, Middle East Defense News, 29 April 1991.

[٢] Washington Times, 2 September, 1991, P. A2.

[٣] Iran won't allow 62 French citizens to leave the country, New York Times, 7 August, 1981.

[٤] صحيفة الوطن الكويتية، ٣١ يونيو ١٩٨٨.

وفي عام ١٩٨٧ بدأت إيران في إنشاء مركز البحوث والإنتاج النووي في منطقة معالم كاليه، وقد اشتمل هذا المركز على معامل لليورانيوم ومعدات للتخصيب بالليزر، وصرحت بعض المصادر الإيرانية في عام ١٩٨٨ أن إيران انشأت معملا لاستخلاص البلوتونيوم، ثم افتتاح مركز اصفهان للتكنولوجيا النووية في مارس ١٩٩٠ والذي يتضمن مفاعلات كتلة حرجة ومعامل لإنتاج النيوترون.

وتشير بعض التقارير إلى أن الحكومة الإيرانية كانت قد قامت حتى منتصف الثمانينات بإرسال ما يتراوح بين ١٥ – ١٧ الف طالب إيراني للخارج للتدريب في مجالات مرتبطة بالأنشطة النووية للعمل بالبرنامج النووي الإيراني بعد عودتهم[١].

وقد حاولت إيران أيضا استقطاب علماء الذرة الأجانب، واستغلت بشكل خاص تفكك الاتحاد السوفيتي وتدهور الأوضاع الوظيفية والمعيشية للكثير من علماء الذرة السوفيت، حيث نجحت خلال عامى ٩١ ، ٩٢ في تجنيد حوالى ١٤ عالما نوويا روسيا للعمل في إيران، حيث عملوا في موقعي خرج وجورجان النوويين[٢].

من جهة أخرى ركزت منظمة الطاقة النووية الإيرانية على تنشيط عمليات استكشاف واستخراج اليورانيوم في الأراضي الإيرانية، من أجل تفادي الارتهان إلى القيود والضغوط التي تفرضها مصادر التوريد الأجنبية، حيث أعلنت في ٢١ ديسمبر عام ١٩٨١ عن اكتشاف كميات ضخمة من خام اليورانيوم في عدة اماكن أبرزها يزد واصفهان وأذربيجان وخراسان وسيشان وشاجان[٣].

---

[١] Kenneth R. Timmerman, Weapons of mass Destruction: The cases of Iran, Syria and Libya (Los Angles: Simon Wiesenthal Center 1992) P. 43.

[٢] Mark Gorwitz "Foreign Assistance to Iran's Nuclear and Missile Programs" Center for Non Proliferation Studies, Unpublished Report, October, 1998.

[٣] Nuclear News, March 1985, PP 117 – 118.

وفي عام ١٩٨٥ قامت الصين بتزويد إيران بمنشأة نووية بحثية بالإضافة إلى مفاعل تدريبي خاص بمركز اصفهان للبحوث النووية، ثم بدأت الصين بالفعل في بناء مفاعلين نوويين طاقة كل منهما ٢٧ ميجاوات في أصفهان في سبتمبر ١٩٩١[١]

وقد تركز التعاون مع الصين في جانب هام منه على تدريب الكوادر البشرية حيث دأبت إيران على إرسال المهندسين والفنيين التابعين لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية للتدريب في الصين[٢]، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٨، ١٩٩١ قامت الصين بتدريب مئات المهندسين الذين كان معظمهم تابعين لمركز أصفهان للبحوث النووية

أما فيما يتعلق بالتعاون النووي مع باكستان فان أسس هذا التعاون كانت قد وضعت اثناء الحرب العراقية الإيرانية، حينما وقع الجانبان اتفاقا للتعاون النووي في فبراير ١٩٨٦، وتطويرا لهذا التعاون اتفق الجانبان عام ١٩٨٧ على إرسال مهندسين إيرانيين للتدريب في باكستان مع تدريب مالا يقل عن ٦ علماء إيرانيين في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية في باكستان[٣].

وقد سعت إيران إلى الحصول على مساعدة باكستان خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩ في عمليات تخصيب اليورانيوم، إلا أن الولايات المتحدة مارست ضغوطا شديدة على باكستان مما اضطرها إلى نفي تلك المزاعم الأمريكية[٤] وقد تبين أن التعاون النووي الإيراني الباكستاني ظل ينمو إلى مستويات متقدمة للغاية، بحيث كانت باكستان مصدراً استثنائيا للمعرفة والتكنولوجيا النووية بالنسبة لإيران، لاسيما في المجالات المتعلقة بتكنولوجيا الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم.

---

[١] Mrak D. Skootsky, “U.S. Nuclear Policy Toward Iran” Op-Cit

[٢] An Iranian Nuclear Chronology, 1987-1992, Middle East Defense News, 8 June 1992.

[٣] Nuclear Developments, 13 July 1988, P 19.

[٤] David olbright and Mark Hibbs: The Bulletin of Atomic Scientists, March 1992, PP 9-11.

ولكن عقب المحاولات المضنية التي قامت بها إيران فقد انتهى بها المطاف للتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بعده روسيا الاتحادية، حيث بدأت المباحثات بين الجانبين عام ١٩٨٧[١] ثم جرت صياغة هذا التعاون بصورة رسمية من خلال اتفاق للتعاون النووي بين البلدين، وقد تم التوقيع عليه في يونيو ١٩٨٩، وفي عام ١٩٩٠ وقع الجانبان على اتفاق يقوم بمقتضاه الاتحاد السوفيتي ببناء مفاعلين في إيران مقابل حصوله على ٣ بليون م^{٣} من الغاز الطبيعي، واستكمال محطة بوشهر النووية بحيث يتم بناء محطتين نوييتين بطاقة ٤٤٠ ميجاوات في بوشهر.

الخلاصة

إن تطور البرنامج النووي الإيراني قد مر بأربعة مراحل رئيسية، كان أولها مرحلة إقامة البنية الأساسية من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٨ بانتهاء عصر الشاه، وثانيها ما سمي بمرحلة عدم الاكتراث عقب قيام الثورة الإسلامية، وقد استمرت هذه الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٥، حيث لم يكن هناك أي اهتمام بالبرنامج خلال تلك الفترة، وكان ثالثها مرحلة الاهتمام الجزئي من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩١ حيث بدأت إيران تبدي اهتماماً بالبرنامج بسبب ما تعرضت له أثناء الحرب مع العراق، وأخيراً مرحلة الاهتمام الكثيف بالبرنامج والتي استمرت من عام ١٩٩١ حتى الآن وهي تلك الفترة التي قامت خلالها إيران بعمليات تخصيب اليورانيوم بهدف الوصول إلى امتلاك السلاح النووي، كما أن التعاون بين إيران وكل من الصين وباكستان وروسيا كان له أثر كبير في تطور البرنامج.

---

[١] Spokesman, Denies: Secret Nuclear Pact with Iran, Nuclear Developments, 21 June 1988, PP 24.

المبحث الثاني

الدوافع والأهداف الإيرانية المحركة للبرنامج النووي الإيراني وأسباب تشدد إيران في الأزمة

يتناول هذا المبحث الدوافع التي جعلت إيران تسعى للحصول على السلاح النووي، وقد اختلفت الدوافع الإيرانية في عهد الشاه عنها في عهد الثورة الإسلامية، وكانت أهم تلك الدوافع بالقطع هي الدوافع الأمنية، ورغبة إيران في أن تكون قوة مهيمنة في آسيا، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية والسياسية والتي تهدف إلى كسر طوق العزلة الذي دعمته الولايات المتحدة في سبيل الضغط على إيران.

ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني في الأزمة اتسم بالتشدد، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب، أهمها الوضع الداخلي المتماسك في إيران، كما أن التطورات الإقليمية التي حدثت على الساحة العراقية وغزو العراق وسقوط نظام صدام حسين العدو اللدود لإيران كانت من أهم الدوافع المشجعة على التشدد، ولكل هذه الأسباب فإن إيران شعرت أنها تقف على أرض صلبة في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، فأبدت المزيد من التشدد في التعامل مع الأزمة.

ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب التي جعلت إيران تهتم بتطوير برامجها النووية هو امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ رأساً نووياً، وبالتالي فإن إسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين.

الدوافع النووية في عهد الشاه

كان التوجه النووي من جانب الشاه يستند على أن هناك حالة من الفراغ الإستراتيجي التى نشأت على امتداد منطقة الخليج خصوصا، وعلى الساحة الدولية عموما، وذلك مع انسحاب بريطانيا عسكريا من محمياتها في منطقة الخليج عام

١٩٧١، مع وجود تفاهم ضمني بين بريطانيا وإيران على قيام الأخيرة بدور إقليمي أكبر لملئ الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني، كما أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام كانت قد دفعت الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لإعلان أن بلاده لن تستطيع القيام بدور شرطي العالم، وتبنى عقيدة جديدة تقوم على أن يعتمد حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها في مختلف أقاليم العالم على أنفسهم في قضايا الأمن القومي وحماية مصالحهم الإستراتيجية.

وقد وجد الشاه في هذه الظروف فرصة مثالية لتعزيز الدور الإقليمي والعالمي لبلاده وهو ما شجعه على بدء عملية شاملة للنهضة والتقدم العلمى والتكنولوجي والعسكري في إيران لتمكينها من القيام بهذا الدور، وكان الاهتمام بالطاقة النووية جزءا محوريا من الرؤية الإستراتيجية للشاه[١].

وبالرغم من ذلك إلا أن الولايات المتحدة كانت تنظر بقدر كبير من الشك إزاء الطموحات النووية الإيرانية، وكانت هناك مخاوف من أن هذه الطموحات تتجاوز بكثير مجرد الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، لاسيما بالنسبة لدولة غنية بالنفط ولا تحتاج إلى كل هذه الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة النووية.

<u>الدوافع الإيرانية في عهد الثورة الإسلامية</u>

١ - الدوافع الاقتصادية والسياسية

ركز النظام الإيراني في تبريره لدوافع وأهداف البرنامج النووي الإيراني على الأبعاد الاقتصادية، حيث ذهبت تقديرات الحكومة الإيرانية إلى أن البرنامج يرمي إلى تأمين ٢٠% من الطاقة الكهربائية[٢] بواسطة المفاعلات النووية لتخفيض استهلاكها من النفط والغاز، بغرض توفير الثروة القومية من النفط والغاز بغرض التصدير[٣].

---

[١] John K. Cooly “More Fingers on Nuclear Trigger”

[٢] مرجع سابق آفاق الازمة ص ١٢:٢٤

[٣] Jalili Roshandel --- P.14.

وتدلل إيران على سلمية برنامجها من أنها لم تمانع لدى توقيع عقود التعاون النووي مع روسيا من إعادة الوقود المستنفذ إلى المورد الأصلي، وفي هذا الإطار تسترد روسيا الوقود النووي، كما أن المنشآت النووية الإيرانية تخضع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وبرغم ذلك فإن الدوافع الاقتصادية السابقة لا تبدو منطقية، حيث أن تلك المفاعلات سوف تكلف إيران مليارات الدولارات، وهي ليست ذات فائدة كبيرة لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي[١].

لذلك يخلص غالبية المراقبين في الغرب إلى أن هناك دوافع عسكرية سرية وراء البرنامج النووي الإيراني، فقد تعرضت إيران في الحرب العراقية الإيرانية للقصف بالأسلحة الكيميائية من جانب العراق، أي أن دروس هذه الحرب شكلت أساسا للتفكير الإستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينات والتسعينات[٢].

٢ - الدوافع الامنية

ترتكز أهداف السياسة الإيرانية على محورين رئيسيين:-

- § الأول هو امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضي الإيرانية في مواجهة التحرشات الأمريكية والإسرائيلية التي ازدادت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد أصبحت الولايات المتحدة على مرمى حجر من إيران.
- § تعزيز الدور الإستراتيجي الإقليمي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا

---

[١] Anthony H….. p.15.

[٢] Shahran Chubin P.16.

ففيما يتعلق بالتهديدات الأمريكية لإيران، فمن المعروف أن العلاقات الأمريكية الإيرانية تعاني من توتر مزمن منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وما أعقبها من أزمة الرهائن الأمريكيين التى مثلت إهانة شديدة للولايات المتحدة، وقد تضاعف التوتر بسبب الموقف الإيراني الرافض لوجود إسرائيل، ورفضها لعملية التسوية العربية الإسرائيلية، وعقب احداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ صنفت إدارة الرئيس جورج بوش إيران كواحدة من دول ما يسمى بمحور الشر، في حين أن إيران حاولت من جانبها تفادي الصدام مع الولايات المتحدة سعيا إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي، حيث تعاونت إيران بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة أثناء حربها ضد صدام حسين، فلم تحرك ساكنا تجاه انتهاك المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيراني أثناء الحرب، كما بدت إيران مؤيدة ضمنيا للإطاحة بنظام حكم عدوها اللدود صدام حسين.

ونتيجة لهذا الموقف الأمريكي فإن القدرات النووية تحتل مكانة محورية من أجل تطوير قدرات إيران الشاملة منذ أواخر الثمانينات كجزء من عملية إعادة البناء التي بدأتها القيادة الإيرانية عقب انتهاء الحرب مع العراق، الا أن الغموض ظل محتدما منذ ذلك الوقت بشأن ما اذا كان الاهتمام بالقدرات النووية مندرجا فقط في الإطار المدنى، أم أن هناك أهدافا ودوافع عسكرية وراء هذا الاهتمام[١].

وفي هذا السياق فإن القيادة الإيرانية ربما ترى في الأسلحة النووية مصدرا للهيبة والمكانة، وأداة لمضاعفة القوة العسكرية الإيرانية وهو ما كانت إيران تفتقده اثناء الحرب مع العراق، فالأسلحة النووية عموما تلعب دورا محوريا في دعم مكانة الدول المالكة لها وتعزيز دورها في القضايا الخارجية[٢]

وتعود الاستمرارية في البرنامج النووي الإيراني إلى اعتبارات عديدة لعل أبرزها أن المسألة النووية تعتبر مسألة إجماع وطني في إيران، خاصة بعد أن تمكنت كل من الهند وباكستان من اجراء تجاربهما النووية والتى اثارت احتمالات نشوء سباق للتسلح

---

[١] S.N. Kile: OP.Cit, P.604.

[٢] Karin Schoke & Judith………. P.20.

النووي في كل من منطقتي جنوب وجنوب غرب آسيا، كما يرى البعض في إيران أن منطقة الشرق الأوسط التى تطمح إيران أن تلعب دورا رئيسيا فيها تتسم بوجود عدد من القوى النووية سواء إسرائيل أو باكستان، ويخلص هذا الرأي إلى أنه اذا أرادت إيران أن تلعب دورا إقليميا محوريا في منطقة تعج بالعديد من اللاعبين النوويين فإنها تحتاج هي الأخرى لامتلاك السلاح النووي(١).

الخيار النووي بين الاستخدام السلمي والأغراض العسكرية في إيران

بعيدا عن الجدل المحتدم بشأن ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني قاصرا بالكامل على الأغراض المدنية أو أن هناك مكونا عسكريا سريا في هذا البرنامج، فإن هناك ما يشبه الاتفاق فيما بين العديد من وجهات النظر داخل إيران بل وخارجها أيضا، على أن السياسة النووية الإيرانية تبنت منذ أواخر عقد الثمانينات خيارا نوويا وسيطا فيما بين الأبعاد المدنية والعسكرية.

وبموجب هذا الخيار فإن السياسة الإيرانية سعت إلى امتلاك كافة مكونات دورة الوقود النووي، بما يتيح لها امتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي ولكن بدون إنتاجه فعليا، أي أن إيران بموجب هذه السياسة تقف على حافة امتلاك السلاح النووي في غضون فترة قصيرة عقب اتخاذ القرار السياسي بذلك(٢)

ولهذه السياسة مزاياها العديدة، فهي تتيح لإيران أن تتفادى الدخول في أزمة دولية مع الغرب والمجتمع الدولى، إذا هى أقدمت بالفعل على إنتاج السلاح النووي، منتهكة بذلك معاهدة منع الانتشار النووي، كما أنها تتيح لإيران أن تكون قادرة على إنتاج السلاح النووي في أقصر فترة زمنية ممكنة إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك.

---

(١) Farideh Farhi “To have or not………” P.21.

(٢) افرايم اسكولاري: سلسلة تقديرات استراتيجية بشأن البرنامج النووي الايراني، مقال منشور (اسرائيل والمشروع النووي الايراني) ص ٣٥.

وقد أدت التطورات الدولية بعد ذلك خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقيام الولايات المتحدة بحملتها ضد الإرهاب في أفغانستان، واستشعار إيران بأنها يمكن أن تكون المحطة التالية في طريق الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بهدف إسقاط النظام الإيراني، كل ذلك زاد من سعى إيران إلى تعزيز قدراتها العسكرية لاسيما القدرات النووية، فقامت إيران اعتبارا من عام ٢٠٠٣ بالعمل على تسريع برنامجها النووي بما يتيح لها إذا أرادت أن تمتلك السلاح النووي في غضون شهور عديدة وليس سنوات.

أسباب التشدد الإيراني فى الأزمة

تبدى إيران تشددا واضحا إزاء مطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بإيقاف برنامجها النووى، المخصص حسب رأيها للأغراض السلمية، وقد كان لهذا التشدد أسبابه لكن إيران لم تكن لتقدم على هذا التشدد الواضح لولم تكن لديها بعض أوراق الضغط، بالإضافة إلى قاعدة سياسية تستند اليها، في مواجهة احتمالات اتخاذ الولايات المتحدة لخطوات سياسية ضدها على النحو الذى حدث مع العراق.

وهناك محورين تستند اليهما إيران فى هذا الموقف المتشدد، المحور الأول يتعلق بالوضع الإيراني الداخلى، أما المحور الثانى فيتعلق بالوضع الإقليمى المحيط بإيران.

فعلى صعيد الأوضاع الداخلية في إيران فليس هناك شك فى أن الوضع الحالى الإيراني فى الوقت الراهن اختلف كثيرا عنه فى الفترة السابقة، فالرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد انتخب بأغلبية كاسحة، أعطت له القدرة والشرعية لكى يبدى قدرا كبيرا من التشدد إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية، خاصة وأن آراءه التى يبديها تعد متفقة إلى حد كبير مع تلك التى أبداها أثناء حملته الانتخابية الرئاسية[١]،ذلك أن هناك قاعدة سياسية واجتماعية تؤيده، ثم أن هذه الآراء ليست خارجة عن التيار السائد فى السياسة الإيرانية، ومن الملامح الرئيسية على الساحة السياسية الإيرانية فى الوقت الراهن اختفاء الصراع مرحليا بين تيارى المحافظين والإصلاحيين.

---

[١]عباس بازوكى:المحافظون والملف النووى:سعى وراء لؤلؤة متدحرجة، مختارات ايرانية- عدد ٦٨ مارس ٢٠٠٦، ص ٧٢.

وبالتالى فإن أحد ركائز التشدد الإيراني فى الأزمة هو تماسك الجبهة الداخلية، وإيران مهما تكن التحفظات التى تطرح على نظامها السياسى وعلى مؤسساتها السياسية لا يمكن القول أنها تفتقد بصورة كاملة للتطبيق الديمقراطي أو إلى المؤسسات السياسية التمثيلية[١].

أما على الصعيد الخارجي فإن ما شهدته المنطقة المحيطة بإيران من التطورات السياسية دفعت إيران إلى إبداء المزيد من التشدد إزاء أزمتها النووية، فإيران تدرك جيدا أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تقامر بعملية عسكرية فى نفس المنطقة الجغرافية خاصة بعد نجاح الحزب الديموقراطى فى السيطرة على مجلسى الشيوخ والنواب فى الانتخابات التى جرت عام ٢٠٠٦، ثم نجاح باراك أوباما الذي يبدي حتى الآن توجهات معتدلة تهدف إلى تحسين صورة الدور الأمريكي العالمي، إضافة إلى ذلك يمكن القول أن إيران قد استفادت من الحرب على العراق نتيجة سقوط نظام يختلف معها أيديولوجيا ومعاديا لها من كافة الوجوه، وسيطرة الشيعة على العملية السياسية، وهو الأمر الذى مثل إضافة إلى إيران وامتدادا إقليميا لها، ومن المؤكد أن تطورات العراق تصب كلها فى الصالح الإيراني، سواء من زاوية استفادتها منها فى تعزيز وضعها الاقليمى، كما أن إيران تدرك جيدا أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تحشد تحالفا دوليا فى مواجهتها على النحوالذى حدث ضد العراق، وذلك لأسباب تتعلق بالخلافات الأوروبية الأمريكية.

وتدرك إيران إضافة إلى ذلك أن منطقة آسيا الوسطى تعد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية من المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة ولإيران علاقات قوية بهذه المنطقة سواء بسبب الجغرافيا، حيث تجاورها إيران جغرافيا، أو الارتباطات الدينية حيث يدين معظم سكان دول آسيا الوسطى بالإسلام، وبعضهم من الشيعة، وهو ما يعطى لإيران وضعا مميزاً فى آسيا الوسطى المهمة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب أحداث افغانستان، وبالتالى فإن التشدد الإيراني يستند إلى مصادر وقواعد متعددة ولاينطلق من فراغ.

---

[١] خالد السرجانى:مصادر التشدد الإيراني فى الازمة مع الغرب حول......ص

الخلاصة

ونخلص مما سبق أن هناك دوافع جعلت إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وقد كانت هذه الدوافع تتلخص في عهد الشاه في رغبته في بناء إيران الحديثة كدولة قادرة على التأثير إقليمياً، وأنه كان يدرك أن السلاح النووي سوف يحقق هذا الهدف، أما تلك الدوافع في عهد الثورة الإسلامية فقد تلخصت في وجود بعض الدوافع الأمنية، كان أبرزها تسارع وتيرة البرنامج النووي بعد انتهاء الحرب مع العراق حيث اكتشفت إيران أن السلاح النووي كان يمكنه أن يلعب دوراً حاسماً على الأقل من ناحية الردع في تلك الحرب، كما تسعى إيران أيضا لامتلاك السلاح النووي لحرمان إسرائيل من احتكار السلاح النووي في المنطقة.

كما أن إيران قد انتهجت سياسة تهدف إلى امتلاك القوة النووية الكامنة، بمعنى أن تمتلك كافة مكونات دورة الوقود النووي كاملة، حتى تتفادى الصدام مع الولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث يمكنها إنتاج السلاح النووي في أقصر وقت ممكن إذا ما قررت ذلك.

كما أن التشدد الإيراني في التعامل مع الأزمة خاصة في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل يرجع إلى عدة أسباب داخلية وخارجية، فإيران ترتكز على وضع داخلي قوي، نظرا لتماسك الجبهة الداخلية والإجماع الشعبي الإيراني على ضرورة امتلاك السلاح النووي، كما أن التطورات الحديثة على الساحة العراقية وسقوط نظام صدام حسين أعطى لإيران ميزة إضافية نتيجة لصعود الشيعة الموالين لإيران في العراق وسيطرتهم على العملية السياسية في العراق، إضافة إلى نفوذها في آسيا الوسطى.

المبحث الثالث

الإمكانيات النووية الإيرانية والتعاون النووي الإيراني مع باكستان وعلاقتها بتوازن القوى في آسيا

يتناول هذا المبحث بالتفصيل أهم المفاعلات النووية الإيرانية، والأسلوب الإيراني في عملية تخصيب اليورانيوم، وخاصة عمليات الطرد المركزي في منشأة ناتانز، وحجم التعاون الإيراني الباكستاني في هذا المجال، خاصة عن طريق شبكة عبد القدير خان النووية الدولية.

كما يتناول أيضا التعاون النووي الإيراني مع كل من الولايات المتحدة في مرحلة حكم الشاه، ودور فرنسا في السبعينات، ثم الصين التي باعت مفاعلين نويين لإيران عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى ١,٨ طن يورانيوم، والتعاون مع الهند في مجال الأبحاث النووية، كما يلقي الضوء على التعاون الإيراني مع كوريا الشمالية، التي قدمت لإيران الجانب الأكبر من التكنولوجيا النووية، كما يعتبر التعاون النووي الإيراني الروسي هو الأكثر ثباتا واستقراراً فروسيا هي التي زودت إيران بالمفاعلات كبيرة الحجم، إضافة إلى أن روسيا هي التي قامت باستكمال العمل في مفاعل بوشهر بعد اعتذار الجانب الألماني.

وتبقى منشأة ناتانز السرية هي حجر الزاوية في البرنامج النووي الإيراني، حيث تحيطها إيران بسرية بالغة، ففي هذه المنشأة تتم عمليات الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي.

الإمكانيات النووية الإيرانية

فوجئت السلطات الإيرانية بدقة التقارير التى فضحت برنامجها النووي السري، خصوصا مصانعها السرية لإنتاج وتخصيب اليورانيوم في مواقع كانت تعتقد أنها سرية، مثل "آراك" و"ناتانز" ولم يصدق المسئولون الإيرانيون مقولة أن عناصر من مجاهدي خلق والمعارضة الإيرانية هى التي كشفت هذه المواقع السرية، بل زاد اقتناعهم أن

أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية هى التي وراء هذه التقارير الدقيقة ، مما زاد المخاوف من اختراق هذه الاجهزة الاستخباراتية الغير مسبوق، خاصة الموساد وCIA للمواقع السرية النووية الإيرانية، وبالتالي زيادة خطر احتمالات تفجيرها من الداخل أو ضربها بدقة مشابهة لتلك التي أدت إلى تدمير مفاعل تموز العراقي عام ١٩٨١، لذلك كان التشدد الإيراني في البداية تجاه عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١].

فقد أفادت تقارير المخابرات الأمريكية التي قدمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق فيها أن هناك صلة بين إيران وباكستان في المجال النووي، بعد أن اعترفت طهران للأمم المتحدة بأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم يتم بواسطة أجهزة الطرد المركزي، وذلك اعتمادا على تصميمات كانت لجهاز تنتجه وحدة تخصيب هولندية تابعة لشركة "يورينكو" وهي تصميمات مطابقة لتلك التي استخدمتها باكستان في صنع أسلحتها النووية، فيما أصرت إيران طويلا على أن برنامجها للطرد المركزي محلى بنسبة ١٠٠%، مؤكدة أنها لم تتلق أى مساعدة من أي نوع من الخارج رغم ما تردد عن دور شبكة خان[٢]، كما نفت باكستان أي تعاون بينها وبين إيران في هذا المجال، ولازالت

[١] مختارات ايرانية عدد ٤٧ ، يونيو ٢٠٠٤ ، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي – الإسرائيلي؟ دراسة، لواء ركن متقاعد حسام سويلم ص ص ١٧ – ٢٧.

[٢] حفل عام ٢٠٠٤ بالعديد من المفاجآت فيما عرف بقضية شبكة خان النووية، وقد بدأ الحديث عن شبكة دولية يرأسها خان تقوم بتهريب العديد من المكونات الإليكترونية الحساسة المستخدمة في تقنيات الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم، بالإضافة إلى نتائج أبحاث حساسة في هذا المجال تتردد في الأوساط السياسية، بينما قدمت إيران تقريرا إلى الوكالة في اكتوبر ٢٠٠٣ اعترفت فيه صراحة بأنها قامت سرا باستيراد مكونات أجهزة طرد مركزي Center Ifuge من باكستان، وقد أثار نفي باكستان أن تكون قد باعت لإيران مثل هذه الأجهزة المتطورة دون إبلاغ الوكالة ودون الحد الأدنى من الرقابة الدولية على مثل هذه الصفقات التي تحظرها اتفاقية الحد من الانتشار، وقد أثار هذا النفي شكوك اجهزة المخابرات الأمريكية في أن تكون هذه الصفقة قد عقدت بشكل غير رسمي، وبعد أقل من شهر واحد أعلنت ليبيا تخليها عن برنامجها النووي، وكشفت لمحققي ال CIA عن معلومات مذهلة مؤداها أن عبد القدير خان كان يبيع سرا وعلى مدى ثلاثة عقود أجهزة حساسة ونتائج أبحاث جاهزة في مجال تخصيب اليورانيوم للدول التي ترغب في ذلك، وأمدت ليبيا المحققين الأمريكيين بثروة هائلة من المعلومات حول نشاط الشبكة وعدد أفرادها الذين تمت ملاحقتهم في ألمانيا وماليزيا وجنوب

الوكالة تفحص برنامج التخصيب الإيراني لمعرفة أصل آثار اليورانيوم عالي التخصيب الذي عثر عليه مفتشوها في مصنع ناتانز للتخصيب وشركة "كالاى" للكهرباء.

وكانت المعارضة الإيرانية قد عقدت في مارس ٢٠٠٣ مؤتمرا صحفيا في واشنطن أعلنت فيه بعض خفايا البرنامج النووي الإيراني والمتمثلة في الآتى[١]

- منشأة نووية سرية في "عيالي" بالقرب من مدينة أصفهان.
- منشأة نووية سرية في "ناتانز" على بعد ٤٠ كم من كاشان وبدأ العمل فيها منذ عام ٢٠٠١ وتحتوي على خمسة آلاف آلة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.
- منشأة نووية سرية في "آراك" على بعد ١٥٠ كم من طهران أنشئت عام ١٩٩٦ لإنتاج الماء الثقيل بطاقة ٤٠ميجاوات وبما يساعد على فصل البلوتونيوم.
- اختفاء ١,٩ كجم من اليورانيوم من نوع UF6 وهو جزء من كمية كبيرة كانت إيران قد اشترتها من الصين تقدر بحوالى ١,٨ طن يورانيوم عام ١٩٩١ دون علم الوكالة الدولية للطاقة.

إفريقيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والإمارات، وكان أبرزهم بهاري سيد أبو طاهر، وهو سيرلانكي الجنسية، وكان يعتبر اليد اليمنى لخان والوسيط الرسمي، وقد اعترف بهاري بعلاقته وشبكة خان بالمخابرات الإيرانية، وذكر في تقرير مفصل علاقة شبكة خان بالبرنامج النووي الإيراني، وقد حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما، يقضيها حاليا في ماليزيا، أما خان فقد أنكر في بادئ الأمر علاقته بالموضوع برمته، ولكنه عاد واعترف بموجب تسوية تمت بينه وبين الرئيس مشرف تقضي بأن يعترف خان بأنشطة شبكته وبشكل يبرئ الحكومة الباكستانية من تهمة التواطؤ والتربح من الأسرار النووية الخاصة ببرنامج باكستان النووي، مقابل عفو عام يصدره الرئيس الباكستاني لصالحه، وهو ما تم بالفعل، لكن علاقة الحكومة الباكستانية بأنشطة خان التجارية لا تزال موضع جدل بين المراقبين والباحثين. عن شبكة خان النووية انظر تفصيلا:

B. Powell and TMC Girk: The man who sold the bomb, Time (14 February 2005. Pp 38-42)

[١] كراسات استراتيجية خليجية (أسلحة التدمير الشامل ، الأسلحة النووية) د. جمال مظلوم العدد ٤٤ ص ٦٨.

وكانت أقمار التجسس الأمريكية والإسرائيلية قد أكدت وجود هذه المنشآت وقورنت بالصور التي التقطتها منذ ثلاثة أعوام، وثبت وجود المنشأة الجديدة في عيالي على مسافة ١٠٠كم من أصفهان، واعتبرت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية أن هذه المنشآت هي الخلية السرية الناقصة في البرنامج النووي الإيراني، خاصة وأن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى خلال زيارته لمجمع التجارب تحت الأرض في "ناتانز" اكتشف وجود حوالى ١٠٠ جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم قابلة للزيادة [١].

وقد زاد من مخاوف واشنطن أن إيران تعكف على تطوير صواريخ "شهاب٢" لتصل إلى "شهاب٤" ، "شهاب٥" بعيدة المدى، وهي لا تلائم حمل رؤوس تقليدية، والمنطق الوحيد أنها ستحمل رؤوسا نووية، بالإضافة لامتلاكها كل المقومات الأساسية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية، وهى تلك المتمثلة في المفاعلات النووية، والكوادر البشرية من علماء ومهندسين وفنيين، والمواد النووية وأبرزها اليورانيوم سواء الخام المستخرج من منطقة "يزد" أو المستخرج من البوتاسيوم، كما تمتلك إيران محاور اتصالات مع الكثير من الدول النووية الكبرى، وحصلت منها على التكنولوجيا النووية.

وفي الحقيقة فإنه لا يمكن الحديث عن قدرات إيران النووية دون الحديث عن التعاون النووي الذي تم خلال العقود الخمسة الماضية مع الدول الأخرى وهى:

الصين: -

باعت مفاعلين نوويين لإيران قوة كل منهما ٢٠٠ميجاوات طراز كونيشان في دارخوفين بتكلفة قدرها مليار دولار عقب زيارة هاشمي رافسنجاني لبكين في سبتمبر ١٩٩٢ كما قامت بتوريد ١,٨ طن يورانيوم خام في عام ١٩٩١، وقد نجحت إيران في تخصيب كمية كبيرة منه بواسطة الأسلوب الكهرومغناطيسي الذي تتبعه الصين لتدريب الإيرانيين، بالإضافة لتقديم مساعدات تكنولوجية دقيقة وضخمة في مجال رؤوس

---

[١] افرايم اسكولاري: مرجع سابق ص ص ٣١ – ٣٧.

الصواريخ الباليستية لكى تكون مؤهلة للتزود بالرؤوس النووية (فيما يعرف بتكنولوجيا التصغير والتى تحتاج إلى نتائج تجارب عملية وميدانية يصعب على إيران اجراؤها وحصلت عليها من الصين)إضافة إلى صفقة الغاز UF6 التي اضطرت إيران إلى الكشف عنها بعد أن تسربت أخبارها في بداية التسعينات، وهذا الغاز يخلط باليورانيوم فيساعد على تخصيبه[١].

كوريا الشمالية: -

قدمت كوريا الشمالية الجانب الأكبر من التكنولوجيا للبرنامج النووي الإيراني خاصة في أبعاده السرية سواء فيما يتعلق بالمفاعلات النووية أو الصواريخ الباليستية، ولا تخفى بيونج يانج علاقاتها الوثيقة مع طهران باعتبارهما معا ضمن محور الشر الذي حدده الرئيس الأمريكي بوش، كما أكدت معلومات المخابرات الإسرائيلية على وجود عاملين كوريين في مركز "ناتانز" لتخصيب اليورانيوم على بعد ٦٠كم شمال أصفهان.

أما المركز النووي الآخر الذي يوجد به أعدادا من الكوريين فهو المقام في مدينة "اراك"فى قلب إيران ويختص بإنتاج الماء الثقيل، ويقع على مسافة ٢٢٠ كم جنوب طهران ،و يطلق عليه (مفاعل القطران)، وتستنتج أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية أن إيران بحصولها على تكنولوجيا إنتاج الرؤوس النووية من كوريا الشمالية، أصبحت قادرة على إنتاج هذه الرؤوس دون مساعدة من روسيا أو الصين أو أى دولة أخرى[٢].

روسيا: -

يعتبرالتعاون النووى بين إيران وروسيا (منذ الاتحاد السوفيتى السابق) هو الأكثر ثباتا واستقرارا على الإطلاق، وقد بدأ هذا التعاون منذ أواخر الثمانينات عندما رفضت

---

[١] Kathy Wilhelm: China may sell nuclear reactors to Bangladesh, Egypt and Iran, The association press, 30 July 1992.

[٢] انظر:احمد ابراهيم محمود: مرجع سابق ،ص ١٢٧.

ألمانيا الغربية استكمال بناء محطة بوشهر بعد الثورة الإيرانية ، لذلك يعتبر التعاون النووى بين البلدين نقطة البداية فى النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووى الإيراني منذ أواخر عام ١٩٩٢ ، وهو التعاون الذى وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم ، وفى عام ١٩٩٤ تم عقد اتفاق بين البلدين لاستكمال محطة بوشهر بتكلفة قيمتها ٧٨٠ مليون دولار، حيث قامت بإرسال شحنات ضخمة من المعدات والمواد النووية وأعدادا كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال بلغوا ٢٥٠٠ فرداً، كما تم الاتفاق على تدريب ٥٠٠ مهندس وفنى إيرانى فى روسيا، إلا أن عملية استكمال المحطة واجهتها بعض الصعوبات بسبب الضغوط الأمريكية من جهة، ونقص الموارد المالية من جهة أخرى، وقد تم الاتفاق بين البلدين على تزويد إيران بحوالى ٨٠ طن يورانيوم روسى مع إعادة الوقود المحترق إلى روسيا[١].

كما سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مواقعها ٦ مرات خلال ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٣ ،و حتى تزيل إيران الهواجس الأمريكية حول برنامجها النووى وافقت على الاقتراح الروسى بأن تشارك الولايات المتحدة فى مشروع بناء المفاعل، إلا أن المخابرات الإسرائيلية زعمت أن روسيا ساعدت إيران فى بناء كسارة يورانيوم فى منطقة "ياجند" بمحافظة يزد الإيرانية ، كما ساعدت روسيا أيضا إيران فى مجال طحن اليورانيوم، بالإضافة إلى تدريب الفيزيائيين والمهندسين الإيرانيين فى موسكو والمحطة النووية الروسية بمنطقة "نوفوبورنتز" ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التى تمارس ضد روسيا لإيقاف تعاونها النووى مع إيران، خاصة عقب زيارة شارون لموسكو فى نوفمبر ٢٠٠٣ فقد رفض الرئيس بوتين إنهاء عقد محطة بوشهر حتى تتمكن موسكو من استكمال الحصول على باقى قيمة العقد (حوالى ٨٠٠ مليون دولار)و تنفيذ بروتوكولات لاتفاقات أخرى لبناء مفاعلين اثنين تبلغ طاقة كل منهما ٤٤٠ ميجاوات[٢].

---

[١] Rusia PROPOSE u.s Joint Control Of Iranian Plant,FBIS Document fts,1997-2009.September 1997

[٢] اصبح من الصعب على الولايات المتحدة اقناع روسيا بالتخلى عن مساعدة ايران فى مجال الطاقة النووية لاسيما بعدما تردد من أن طموحات ايران النووية قد قدرت احتياجاتها النووية بستة آلاف ميجاوات سنويا خلال عشرين عاما، وهو ما يعني سلسلة من التعاقدات الروسية الايرانية.

باكستان وخطورة المنشأة النووية فى "تاناتز":-

توكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على معلومات أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية أن إيران ربما تكون قد اقتربت من الحصول على سلاح نووى، ومن الممكن أن يحدث ذلك أزمة كبرى فى منطقة الخليج، وتعتمد الاستنتاجات الإسرائيلية إلى حد كبير على برنامج إيران الخاص بالطرد المركزى الغازى لتخصيب اليورانيوم فى "ناتانز" حيث تضم هذه المنشأة مجمعا مخصصا لعمليات الطرد المركزى التجريبية الأولية ومنشأة أكبر بكثير للقيام بهذه العمليات والإنتاج على نطاق واسع، وتقضى الخطة الأولية بتنفيذ حوالى ١٠٠٠ عملية طرد مركزى بنهاية عام ٢٠٠٣[١].

ويشير خبراء غربيون إلى أن عمليات الطرد المركزى التى تقوم بها إيران حاليا تمنحها القدرة على تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة طرد مركزية مشابهة للمستخدمة فى البرنامج النووى الباكستانى، ولو تمكنت إيران من تشغيل منشأة ناتانز بكامل طاقتها فسوف تتمكن من تخصيب مثل هذا النوع من اليورانيوم وإعادة تدوير اليورانيوم المخصب ذى المستوى المنخفض وسيمكنها ذلك من إنتاج ما يكفى من اليورانيوم اللازم لتصنيع السلاح النووى فى فترة وجيزة.

ومن الواضح أنه كان هناك تعاوناً واسعاً في تبادل الخبرات النووية بين إيران وباكستان -رغم نفى باكستان- فبالإضافة لحصول إيران على بعض الأجهزة المستخدمة في تخصيب اليورانيوم من باكستان، فهناك معلومات فنية حول نتائج التجارب النووية الباكستانية التي أجريت في مايو١٩٩٨ تسربت إلى إيران بشكل ما، كما أن التعاون الإيراني مع باكستان كان متركزاً على منشأة ناتانز الأمر الذي أتاح لهذا البرنامج أن يصبح أكثر تقدماً من البرنامج العراقي قبل تدميره[٢].

---

[١] افرايم اسكولاى:مرجع سابق ،ص ٣٢.

[٢] مايكل غوردون: المفتشون الدوليون يلاحظون أن برنامج إيران النووي أكثر تقدماً من البرنامج العراقي بسبب المساعدات الباكستانية، جريدة الشرق الأوسط (نقلا عن الواشنطن بوست) ٢٤ فبراير ٢٠٠٣.

ومن خلال التحقيقات التى أجرتها الولايات المتحدة والوكالة الدولية، اتضح أن باكستان كانت أكبر مصدر للتكنولوجيا النووية لإيران، حيث ساهم العالم الباكستانى عبد القدير خان وعدد من كبار مساعديه فى تطوير تكنولوجيا أساسية لصنع مضخات الطرد المركزى وتطوير معرفة الإيرانيين بعمليات اختبار الأسلحة النووية[١].

وقد ظلت السلطات الباكستانية من جانبها تنفى بقوة مشاركتها فى الأنشطة النووية الإيرانية، إلا أن هذا الموقف بدأ فى التغير أواخر عام ٢٠٠٣، حيث اكتشف محققون تابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومسئولو أجهزة مخابرات غربية الدور الباكستانى فى البرنامج النووى الإيراني، وذلك فى سياق تحقيقاتهم التى أجروها على الأنشطة النووية لكل من كوريا الشمالية وليبيا، لاسيما عقب مبادرة ليبيا بتسليم كل ما لديها من معلومات ومعدات إلى الولايات المتحدة والوكالة الدولية[٢]، وقد كشفت الأدلة التى عثر عليها المحققون الدوليون عن أن باكستان أبرمت عام ١٩٨٧ صفقة مع إيران، مما أتاح للأخيرة معالجة وحل المعضلة الفنية التى ظلت تواجهها فى أنشطتها النووية.

وعقب الكشف عن هذه المعلومات اضطرت حكومة برويز مشرف لإجراء تحقيق فى نوفمبر ٢٠٠٣، بعد أن كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد كشفت أن علماء باكستانيين قد ساعدوا إيران فى تطوير أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى تخصيب اليورانيوم، وقد خلص هذا التحقيق إلى صحة تلك الأنباء، إلا أن الحكومة الباكستانية زعمت أن هذه المساعدات كانت قد تمت بدون موافقة الحكومة، وجرى توجيه التهمة لبعضهم بحجة انتهاك قانون الأسرار العسكرية الباكستانى، إلا أن التحقيقات لم تمتد إلى قادة المؤسسة العسكريةفي ذلك الوقت[٣].

---

[١] "باكستان تؤكد انها تتعاون فى التحقيقات المتعلقة بملف التطوير النووى فى ايران"
جريدة الشرق الاوسط، ١٠ اغسطس ٢٠٠٤

[٢] ويليام برود:التحقيقات تظهر باكستان محورا اساسيا للتكنولوجيا النووية إلى ايران وليبيا وكوريا الشمالية، جريدة الشرق الاوسط، ٥ يناير ٢٠٠٤ .

[٣] جون لانكاستر وكارمان خان"تحقيق باكستانى حول نقل التكنولوجيا النووية إلى ايران" جريدة الشرق الاوسط (نقلا عن واشنطن بوست)٢٦ يناير ٢٠٠٤

ومع ازدياد الضغوط الدولية على باكستان، أعلن الرئيس برويز مشرف استعداد بلاده للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج إيران النووى، وكانت الوكالة الدولية قد طلبت من حكومة باكستان تسليمها نماذج من أجهزة الطرد المركزى للتأكد مما إذا كانت بقايا اليورانيوم التى عثر عليها على معدات نووية فى إيران مصدرها باكستان، الا أن الأخيرة رفضت ذلك فى بادئ الأمر، بحجة أن باكستان ليس لها أى دور فى العلاقة بين خان وإيران[١] إلا أن باكستان قامت بالفعل فى أواخر مايو٢٠٠٥ بتسليم معدات تخصيب اليورانيوم المطلوبة إلى مختبر الوكالة الرئيسى[٢].

وقد خلصت التحقيقات التى أجرتها الوكالة الدولية للطاقة إلى أن آثار اليورانيوم التى تم العثور عليها فى إيران كان مصدرها تجهيزات ومعدات زودتها بها شبكة عبد القدير خان، وذلك على عكس ما كانت إيران قد ذكرته من أن هذه الآثار مصدرها معدات ملوثة حصلت عليها من السوق الدولية السوداء[٣].

وبشكل عام فإن الكشف عن الدور الباكستانى فى البرنامج النووى الإيراني قد كشف النقاب عن وجود سوق سوداء عالمية تتاجر فى التكنولوجيا النووية الحساسة التى يمكن استخدامها من جانب الدول الراغبة فى تصنيع أسلحة نووية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعريض المنظومة العالمية لمنع الانتشار النووى للخطر، بل وإمكانية وصول الأسلحة النووية إلى أيدى بعض الجماعات الإرهابية.

الخلاصة

---

[١] "مشرف يعلن التفاوض حول التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة بشان برنامج ايران النووى"، جريدة الشرق الاوسط، ٢٦ مارس ٢٠٠٥

[٢] "جلاس فرانتس" باكستان تسلم وكالة الطاقة معدات لفك اللغز النووى الإيراني، جريدة الشرق الاوسط ٢٧ مايو٢٠٠٥.

[٣] وكالة الطاقة الذرية:"اثار اليورانيوم المكتشفة فى ايران مصدرها معدات من شبكة مهندس القنبلة النووية الباكستانى"، جريدة الشرق الاوسط ١١ اغسطس ٢٠٠٤.

نخلص مما سبق أن إيران تعاونت نوويا مع العديد من الدول من بينها الولايات المتحدة خاصة في بداية إنشاء برنامجها النووي خلال عهد الشاه، كما أن باكستان أمدتها بخبرة عظيمة في مجال أنشطة الطرد المركزي، ولكن يبقى التعاون الإيراني الروسي هو حجر الزاوية في سبيل تطوير برنامج إيران النووي، كما أصبح من المؤكد أن منشأة ناتانز النووية هي محور البرنامج النووي الإيراني خاصة في عملية تخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي.

إلا أن التعاون النووي بين إيران وباكستان كان عاملاً هاماً وراء حل العديد من المشكلات الفنية التي كانت تعترض البرنامج، كما أن شبكة خان الدولية كان لها الضلع الأكبر في هذا التعاون، إلا أنه وبسبب بعض الأوضاع الدولية واحتياج الولايات المتحدة لمساعدة باكستان في حربها ضد الإرهاب، قد جرى تبرئة النظام الباكستاني من تهمة إمداد إيران بمساعدات نووية.

المبحث الرابع

إستراتيجية إيران النووية ومراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية

تستمد إيران مكانتها من قوة بشرية تصل إلى أكثر من ٦٥ مليون نسمة،و تاريخ عريق وثروات طبيعية هائلة،فهى تعتبر رابع دولة فى العالم من حيث المخزون النفطى،كما تختزن نحو ٧١٢ تريليون قدم مكعب من الغاز(٣٦ الف بليون م٣)[1] يضعها فى ترتيب ثانى دولة فى العالم لهذه الثروة بعد روسيا، كما تتميز بموقع إستراتيجى يضعها فى قلب العالم الإسلامى ، وبين أغنى منطقتين فى العالم هما الخليج وبحر قزوين.

ويعزز هذا الدور امتدادات عرقية لها فى بعض الدول المجاورة مثل أفغانستان وطاجيكستان التى يتحدث سكانها اللغة الفارسية، كما أن لها امتدادات مذهبية فى باكستان وأفغانستان وأذريبيجان والخليج والعراق ولبنان، حيث تنتشر جماهير غفيرة من الشيعة كما تجمعها ببعض الدول المجاورة عرقيات تعيش على جانبى الحدود كالبلوش من باكستان، والتركمان مع تركمانستان، والآذاريين مع أذربيجان، مع مساحة ضخمة تقترب من مليونى كم٢، وحدوداً طويلة مع جيرانها يصل إجماليها الى ٥٤٤٠كم تضاف اليها حدوداً ومياه إقليمية تبلغ مساحتها ١٢ الف كم٢ وهذه الحدود تكتنفها الاضطرابات بشكل مستمر سواء مع أفغانستان أو العراق أو بلدان آسيا الوسطى بسبب الوجود العسكرى الأمريكى المكثف، أو تركيا بسبب المشكلة الكردية، أو باكستان بسبب تبنيها حركة طالبان فى الماضى ، وامتدادات قبائل البشتون التى تأوى الكثير من عناصر القاعدة.

ووسط هذه البيئة الجغرافية المضطربة، ومع اتساع نطاق المصالح الإيرانية خارج حدودها ، اتجهت إيران إلى تأمين نفسها وحماية مصالحها وأهدافها القومية عسكريا فى كل الاتجاهات، وبكافة السبل والوسائل العسكرية التقليدية وفوق التقليدية مع

---

(١) مختارات ايرانية،عدد ٤٧ ، يونيو ٢٠٠٤ ،هل يفلت البرنامج النووى الإيرانى من الفخ الامريكى – الإسرائيلى ، لواء ركن متقاعد حسام سويلم ، ص ص ٢٥:٢٧ .

وسائل إيصالها الجوية والصاروخية على امتداد دائرة مجالها الحيوى الذى يشمل كل الدول السابق ذكرها بما فى ذلك منطقة الشرق الأوسط ، حيث إسرائيل التى تشكل بؤرة التهديد المباشر لإيران[١].

أما بخصوص مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية فقد مرت تلك الأزمة بأربعة مراحل بدأت أولاها في فبراير ٢٠٠٣، أما المرحلة الأخيرة فكانت تتعلق بممارسة الضغوط خاصة من جانب الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم.

أولا :- الإستراتيجية النووية الإيرانية

من الناحية الإستراتيجية البحتة اعتبرت إيران أن السلاح النووى الإيراني يشكل أهم رادع لكل عدو قائم أو محتمل يمتلك سلاحا نوويا، وفى مقدمتهم إسرائيل، والوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج، وهما يشكلان تهديدا رئيسيا لإيران، ولا تتجاهل إيران بالإضافة إلى ذلك دول بحر قزوين التي قد تشكل خطراً عليها بسبب النزاع على ثرواته[٢].

وبجانب عامل الردع فى الإستراتيجية النووية الإيرانية، فإن هناك دوافع أخرى تبرر بها إيران سعيها للحصول على السلاح النووى، أهمها سياسة الهيمنة والتأثير فى

---

[١] قد يكون لعزلة النظام الإيراني عن محيطه منذ قيام الثورة الإسلامية، وفشل هذا النظام فى تصدير تلك الثورة إلى ذلك المحيط أحد الأسباب الرئيسية لبرنامج تحديث التسليح المتطور فى إيـــران حيـــث يهدف النظام فى ايران من وراء ذلك إلى ردع القوى التى ترغب فى سقوط النظام الثورى من ناحيـــة ومن ناحية أخرى كسر تلك العزلة المفروضة على ذلـــك النظـــام وأخـــذ ايـــران لوضـــعها كدولـــة جيوبولوتيكية فى محيطها.

[٢] عن ثروات بحر قزوين والصراع المحتمل بين دول الجوار فى ذلك الاقليم، انظر:

محمد رضا جاليلى، تيرى كيلنير:جيو سياسة آسيا الوسطى ترجمة على مقلـــد ، بيـــروت ٢٠٠١، ص ٢٠٧-٢٢٠.

المنطقة المحيطة بها التى تتعدد فيها مصالحها الحيوية ، لاسيما فى مجال بسط السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية ، وما سيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث الا دليلا واضحا على هذا البعد وأهميته فى الإستراتيجية الإيرانية[١].

لذلك لم تتخل إيران عن دور شرطى الخليج الذى لعبه شاه إيران فى الماضى ، وإذا كان الوجود الأمريكى فى الخليج حاليا يمنعهامن تحقيق ذلك ، فإن الصراع العربى الإسرائيلى تدخل فيه إيران كنعصر فاعل أساسى بتحالفها الإستراتيجى مع سوريا ولبنان والفلسطينيين.

وفى الشمال تحاول إيران إقناع الدول المحيطة ببحر قزوين لتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل إلى الخليج عبر أراضيها بدلا من التصدير عبر البحر الأسود، لتربط بعض المصالح الحيوية لهذه الدول بطهران ، كما تحاول التأثير فى الدول المجاورة بواسطة عرقيات هذه الدول التى تشكل جزءا من الشعب الإيراني[٢].

وفى الشرق تحاول إيران لعب دور فى النظام السياسى الأفغانى عبر الشيعة الأفغان الذين يشكلون ١٥% من الشعب الأفغانى ، كما تحاول التأثير فى السياسة الباكستانية عبر المواطنين الشيعة الذين يشكلون ٢٠% من السكان، وبما يكسبها مجالا حيويا لتصدير قسم من غازها الطبيعى (١٦% من المخزون العالمى)فى اتجاه الشرق نحو الهند وباكستان لحوالى ١،٢ مليار نسمة.

وإذا كانت الحكومة الإيرانية تعطى اهتماما لتدعيم التعاون مع دول الجوار، التى تجد نفسها هى الأخرى مهددة من الوضع الجديد فى العراق، مثل تركيا التى تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتدعيم وضع الأكراد داخل العراق بما ينمى من طموحاتهم الانفصالية، وكذلك سوريا التى بدأت تتعرض بالفعل لتهديدات أمريكية بزعم امتلاكها

---

[١] تفرض ايران سيطرتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى وتزعم انهـــا اراض ايرانية متجاهلة بذلك حقيقة وقوعها داخل المياه الاقليمية لدولة الامارات.

[٢] جاليلى: مرجع سابق ، ص ص .١٣٨-١٣٩.

أسلحة كيميائية، ومصر التى تجد نفسها كأكبر دولة عربية معرضة لانحسار فى دورها الاقليمى التقليدى، وفى وسط هذا المناخ الإقليمى المتأزم لاشك أن امتلاك إيران سلاحا نوويا سواء بالإعلان عنه أو بالشك فى وجوده، يدعم السياسة الخارجية الإيرانية، ويزيد من ثقلها فى الميزان الإستراتيجى الإقليمى والدولى، هذا بالإضافة إلى أن امتلاك إيران لقدرات نووية سيمكنها من خلال الطائفة الشيعية فى العراق أن تلعب دورا مهما فى معادلة التوازن السياسى داخل العراق.

لذلك فإن الحلم الإيراني يتقاطع دائما مع الحلم الأمريكى خاصة فى المنطقة العربية وجوارها الإقليمى، لأسباب كثيرة تاريخية واقتصادية وسياسية، ولكل هذه الأسباب والدوافع والعوامل، وحتى لاتثير طهران العالم من حولها، فمن المتوقع أن تستمر فى تنفيذ برنامجها النووى فى سرية وتكتم أكثر من الماضى، وسوف يزيد انتشار منشآتها النووية فى مناطق أخرى أكثر تحصينا حتى لا تتعرض لضربات اجهاضية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، ومن المنتظر أن تستكمل برنامجها النوى المعلن فى بوشهر بالتعاون مع روسيا، أما الجوانب الحرجة فى هذا البرنامج فسيتم استكمالها أساسا بالتعاون مع كوريا الشمالية لارتباط المصالح بينهما، وعندما يكتمل البرنامج النووى بامتلاك جميع مقومات وعناصر إنتاج السلاح النووى، فمن المتوقع ألا تلجأ إيران إلى الإعلان عن ذلك، وستعتمد على التجارب المعملية فى تدقيق ما ستتوصل اليه من نتائج وقد تجرى تجربة نووية ميدانية ضمن تجارب دولة نووية صديقة لها مثل باكستان أو كوريا الشمالية كما فعلت إسرائيل مع الهند فى تجارب مايو١٩٩٨، وهناك احتمال أن تعمد طهران إلى تسريب معلومات تفيد امتلاكها لتكنولوجيا تصنيع السلاح النووى، وقدرتها على إنتاجه اذا ما قررت ذلك وهوما يعرف بإستراتيجية الردع بالشك، أو قد تصعد من إستراتيجية ردعها النووى بالإعلان عن امتلاكها مكونات السلاح النووى، ولكنها لم تتخذ قرارتجميعه بعد، وهوما يعرف بإستراتيجية (القنبلة فى القبو)، أما إذا تزايدت الضغوط الأمريكية والدولية عليها، فقد تلجا إيران إلى الإعلان عن امتلاكها فعلا للسلاح النووى، وقد تقرن ذلك بإجراء تجربة ميدانية علنية لتعطى مصداقية لاستراتيجيتها الردعية.

ثانيا مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية

مرت الأزمة النووية الإيرانية منذ بدايتها فى أغسطس ٢٠٠٢ بعدد من المراحل، وقد كانت كل مرحلة منها تختلف عن غيرها من حيث الخصائص والسمات العامة، وأيضا من حيث طبيعة التفاعلات التى شهدتها كل مرحلة، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة مراحل رئيسية على النحوالتالى:.

المرحلة الأولى:.

مرحلة التحقق من المعلومات بشأن المنشأتين النوويتين اللذين أبلغت عنهما تقارير المعارضة الإيرانية خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٢ إلى فبراير ٢٠٠٣[١]، حيث جرى خلال هذه المرحلة التركيز على التحقق من مدى صحة المعلومات التى ذكرتها جماعة المعارضة، وكانت الخطوة الأبرز فى هذا الاطار تتمثل فى قيام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إلى طهران أواخر فبراير ٢٠٠٣ للتفتيش على المنشأتين النوويتين المشتبه فيهما وكان المطلب الرئيسى للبرادعى أثناء هذه الزيارة يتمثل فى مطالبة المسئولين الإيرانيين بأن يكونوا واضحين تماما وأن يثبتوا أن برنامجهم النووى مخصصا فقط للأغراض السلمية.

وعقب زيارة هذا الوفد عكف مفتشو الوكالة على تقييم المعلومات التى حصلوا عليها من إيران من أجل تحديد ما إذا كانت إيران قد خالفت معاهدة منع الانتشار النووى، وكانت المسألة محصورة خلال هذه المرحلة على المستوى الفنى، ومع ذلك فإن إدارة جورج بوش كانت تضغط على الوكالة للإعلان أن إيران قد خالفت المعاهدة، فى حين أن المسؤلين الإيرانيين كانوا يؤكدون مرارا من جانبهم على أن طموحات بلادهم النووية تقتصر على إنتاج الكهرباء، وأنها سمحت لمفتشي الوكالة بزيارة منشآتهم النووية عدة مرات، مما يؤكد على الطابع السلمى لبرنامجها النووى[٢]

---

[١] احمد ابراهيم محمود"هل يكون الملف النووى سببا لحرب بين إيران والولايات المتحدة ؟"مجلة مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد ٢٥، يونيو٢٠٠٣ ص ص ١٠٢ – ١٠٣.

[٢] شانون ن. كايل :الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، ضمن التسلح ونزع السلاح ،ص ٩١١.

وقد أشار مسئولو الوكالة إلى أن برنامج إيران للطرد المركزى قد أثار دهشتهم، لاسيما من حيث عدد قطع غيار أجهزة الطرد المركزى التى فاقت كافة التوقعات، ومع قيام المدير العام للوكالة بتقديم أول تقرير له عن الحالة الإيرانية إلى مجلس أمناء الوكالة فى يوينو٢٠٠٣، والتى أشار فيها إلى أن إيران خالفت اتفاقية الضمانات، بشأن عدد من النقاط، أبرزها عدم الإعلان عن وارداتها من اليورانيوم الطبيعى فى عام ١٩٩١، فقد أثيرت فى هذا التقدير مسألة توقيع إيران على البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووى، باعتبار ذلك ضرورة حتمية لتمكين الوكالة من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن أنشطة إيران النووية[١]

المرحلة الثانية: -

مرحلة الضغط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافى (أغسطس ٢٠٠٣ إلى نوفمبر ٢٠٠٣)، حيث جرى التركيز خلال هذه المرحلة بالكامل على الضغط على إيران من أجل التوقيع على البروتوكول الإضافى، وكان الدافع الرئيسى وراء هذه الضغوط من جانب الوكالة بصفة خاصة يتمثل فى أن هناك العديد من الخطوات الإضافية التى يتعين القيام بها من أجل التأكد من صحة البيانات التى تقدمها إيران إلى الوكالة بشأن أنشتطها النووية، لاسيما على صعيد التحقق من أنه لم تجر أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وهذه الخطوات ربما يتعذر القيام بها بدون قيام إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافى الملحق بمعاهدة حظر الانتشار النووى التى تتيح لمفتشى الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحامية للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها[٢]

---

[١] The Director General"Implementation Of The NPT Safegruarde Agreement In The Islamic Republic Of Iran"The Board Of Governors, (Gov/2003/40), 6June 2003, p.7

[٢] A.Dareini:Iran Votes To Block No Clear Inspection.Associated Press 20/11/2005.

وقد تركزت الجهود الدولية خلال تلك المرحلة على ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافى، ومع أن إيران لم تكن تمانع من حيث المبدأ من التوقيع على هذا البروتوكول، إلا أن هناك عددا من المخاوف التى كانت تطرحها إيران فى هذا الصدد، وبالذات فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين هما :-

*المحافظة على سيادة إيران على أراضيها، بحيث لاتستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية، بموجب البروتوكول الإضافى فى انتهاك سيادة إيران أو استغلالها كستار للتجسس عليها.

*ضمان حق إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأصرت إيران على الحصول على الضمانات الكافية قبل التوقيع على البروتوكول الإضافى، بما فى ذلك ضرورة إسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة على إيران[١].

وقد أثارت مسألة التوقيع على البروتوكول الإضافى انقساما داخليا فى إيران، لاسيما بين المحافظين والإصلاحيين، حيث طالب المحافظون برفض التوقيع لأن بعض نقاطه تتعارض مع السيادة الإيرانية الوطنية وروح الإسلام والدستور، بل وطالبوا بانسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار النووى ككل، وفى المقابل كان الإصلاحيون يؤيدون الانضمام إلى البروتوكول إذا أتيحت لإيران حرية الحصول على التكنولوجيا النووية من الغرب، وإذا جرت مراعاة واحترام سيادة إيران على أراضيها.

---

[١] حتى الان لم تقدم الولايات المتحدة من الحوافز لإيران ما يغرى المسؤلين الإيرانيين على مراجعة خياراتهم النووية، وتتلخص الحوافز الأمريكية فى سحب الولايات المتحدة لاعتراضاتها على دخول إيران منظمة التجارة العالمية، وأنها ستفكر بمبدأ إدارة كل حالة على حدة - طبقا لما جاء على لسان وزيرة الخارجية رايس – في إجازة بيع قطع غيار للطائرات المدنية الإيرانية انظر:.

U s Department Of State, Burean Of Public Affairs "us Support EU-3"Statement Of Secretary Of State Condoleeza Rice, Washington DC, "11 March 2005.

وقد انضمت معظم القوى الدولية إلى حملة مطالبة إيران بالانضمام للبروتوكول الإضافى، بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى وروسيا، وتشير بعض المصادر الغربية إلى أن الرئيس بوتين تعهد بعدم تسليم إيران أى كميات من الوقود النووى ما لم توقع على البروتوكول [١].

وخلال اجتماع مجلس أمناء الوكالة فى سبتمبر ٢٠٠٣ كررت الولايات المتحدة محاولتها نقل الملف النووى الإيراني إلى مجلس الأمن، وقدمت مشروع قرار بذلك إلى مجلس أمناء الوكالة إلا أن هذا المشروع الأمريكى لم يحصل على التأييد المطلوب، حيث أعربت دول العالم الثالث عن تأييدها للتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعت إلى استمرار هذا التعاون وتسوية هذا الموضوع فى إطار قوانين الوكالة دون الحاجة لطرحه على مجلس الأمن[٢].

وجرى التوصل فى الاجتماع إلى حل وسط يقضي بإمهال طهران إلى نهاية شهر اكتوبر ٢٠٠٣ لتنفيذ التزاماتها فى مجال عدم الانتشار النووى، والسماح لوكالة الطاقة الذرية بدخول المواقع النووية التى تريد زيارتها دون قيود، ومطالبة إيران بالتوقيع سريعا على البروتوكول الإضافى[٣]، وفى بادئ الأمر رفضت إيران بشدة هذا البيان، إلا أنها وافقت فى النهاية على البروتوكول[٤].

---

[١] تسعى روسيا بقوة لاقناع ايران بإعادة الوقود النووى المستنفذ حيث سيعاد إلى روسيا لإعادة معالجته بعد ذلك فى محطة ماياك بمنطقة تشياليا بينسك ثم بعد ذلك تخزينه فى محطة للوقود النووى بكراسنوبارسك، انظر

Aleksandr Korzun:;iger Porshnev:Diplomatic Panorama, Interfax News Agency, 7Augest, 1995.

[٢] وافقت إيران على البروتوكول ولكن بشروط قيدت بها انشطة المفتشين الدوليين أولها:.

*ليس من حق المفتشين الدخول المفاجئ ومداهمة المواقع التى يرغبون بتفتيشها.

*هناك بعض المواقع التى استبعدتها إيران من الخضوع للبروتوكول لحساسيتها للأمن القومى الإيراني.

*تحتفظ إيران بحقها فى وقف التعاون نهائيا مع الوكالة فى حال قدرت الحكومة الإيرانية أن البروتوكول يجرى استخدامه لتهديد مصالح إيران الوطنية وسيادتها وأمنها القومى.

انظر، احمد ابراهيم محمود:مرجع سابق، ص ١٨٦

[٣] Reuters, US, Iran Face Off Over Eunuclear draft Diplomats ABC.news, 23 November 2004.

[٤] أحمد إبراهيم محمود: "إيران ومهلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية" مختارات إيرانية العدد ٢٩، السنة الرابعة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٨١ .

المرحلة الثالثة: -

مرحلة التعاون الواسع بين إيران والوكالة: نوفمبر٢٠٠٣ -نوفمبر٢٠٠٤، حيث أدى توقيع إيران على البروتوكول الإضافى إلى توسيع مجالات التعاون بينها وبين والوكالة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بدأت إيران هذا التعاون بتقديم تقرير واف وشامل بشان مختلف مكونات برنامجها النووى، وهوما أشار اليه المدير العام للوكالة فى تقريره والذى نوه فيه إلى التطور فى التعاون بين الجانبين، لاسيما فى اتجاه قيام إيران بتوسيع الإيقاف أحادى الجانب لعمليات التخصيب وإعادة المعالجة، لكن التقرير انتقد إيران لإغفالها إبلاغ الوكالة بخصوص امتلاكها تصميمات خاصة بأجهزة طرد مركزى متطورة[١]، وهى أجهزة قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب لأهداف عسكرية[٢]، وقد ظلت آثار اليورانيوم المخصب التى تم العثور عليها فى بعض المواقع الإيرانية موضوعا لاهتمام مكثف فى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المرحلة الرابعة:

مرحلة الضغط على إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، حيث جرى التركيز بالكامل خلال هذه المرحلة على مطالبة إيران بإيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهو ما رفضته إيران باعتبار أن انشطة تخصيب اليورانيوم تعتبر حقا أصيلا للدول الأعضاء فى معاهدة منع الانتشار النووى.

وقد استندت مطالبة هذه الدول لإيران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم على استنتاج يقوم على أن هذه العمليات تثير الشكوك فى كونها جزءا محوريا من جهود ترمى لإنتاج السلاح النووى، استنادا إلى أن الطريقة التى أدارت بها إيران أنشطة تخصيب

---

[١] "مفتشو الوكالة الطاقة الذرية يعثرون فى إيران على تصميم لأجهزة طرد مركزى متطورة لم يعلن عنها من قبل "جريدة الشرق الأوسط ٢٢ فبراير ٢٠٠٤.

[٢] كارل نيك: "تقرير وكالة الطاقة يشكك فى إعلان إيران كل تفاصيل برنامجها النووى جريدة الشرق الأوسط (نقلا عن واشنطن بوست)٢٥ فبراير ٢٠٠٤

اليورانيوم تجعل من غير الواضح ما إذا كانت طموحات إيران النووية سلمية كليا[١]، برغم أنه ليست هناك فى الوقت نفسه أدلة دامغة على وجود برنامج للتسلح النووى.

وقد حرصت إيران على التأكيد دوما على أن برنامجها النووى يندرج بالكامل فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن قيامها بأنشطة فى مجال تخصيب اليورانيوم لايتعارض إطلاقا مع التزاماتها الدولية، وعلى الرغم من أن إيران قبلت فى بعض الفترات خلال هذه المرحلة بأن توقف عمليات التخصيب، فإنها شددت دوما على أن هذا الإيقاف يعتبر مؤقتا بهدف إظهار حسن النية[٢] ومن ثم أصبحت مسألة تخصيب اليورانيوم القضية المركزية فى الأزمة، حيث كان الجانب الإيراني يحصر المسألة في إطار قانوني، بينما كان الجانبان الأمريكي والأوروبي يتعاملان مع المسألة من منظور قانونى-سياسى مزدوج.

وقد تبنت إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش موقفا يقوم على أن إيران انتهكت المعاهدة وأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووى، ودعت إلى نقل ملف إيران النووى من الوكالة الدولية للطاقة إلى مجلس الأمن، لفرض عقوبات على إيران، وهوموقف لم تكن الأطراف الأوروبية تتفق معه تماما.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها لم تكن تستطيع أن تدين إيران لقيامها بأنشطة تخصيب اليورانيوم، لأن هذه الأنشطة ليست محظورة بحد ذاتها، وإنما كانت تحفظاتها تتعلق فى جوهرها بالكيفية التى أدارت بها إيران هذه الأنشطة، لاسيما امتناع إيران عن إبلاغ الوكالة بأنشطتها فى مجال تخصيب اليورانيوم، حيث كان يفترض أن تحصل إيران أولا على موافقة الوكالة، والخضوع لإشرافها على هذه الأنشطة، وفق نظام الضمانات للتأكد من أن هذا اليورانيوم المخصب لن يتجه للأغراض العسكرية[٣].

---

(١) Council.of The European Union Text Of Letter To The Presdent Of The Council From Messrs Barnier, Fisher, Straw And Solana On IRAN, 11 March 2005

(٢) Mehr News Agency:Iran Will Not Be Bound To Commitments If Euofficially Demand Halt To Enrichment, Tehran Times, 3/5/2005 PP 1-15.

(٣) تصر إيران على القول بأن برنامجها النووى معد بالكامل للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن أى خروقات للضمانات كانت عن غير قصد:- وللمزيد من المعلومات حول الجدل القانونى بين إيران ودول الترويكا الأوروبية انظر:.

N.Kile:Europe And Iran:Perspectives On Non- Proliferation, Sipri Reacherch Report, No21, Oxpord, 2005

ومع أنه لم يكن من حق الوكالة أن تحتج على قيام إيران بعمليات تخصيب اليورانيوم فى حد ذاتها، لأن مثل هذا المطلب يتجاوز نصوص معاهدة منع الانتشار النووى، إلا أن ذلك لم يمنع مجلس أمناء الوكالة من تبنى ذلك المطلب، مستندا فى ذلك إلى أن إيران امتنعت عن التعاون مع الوكالة لتوضيح مختلف جوانب برنامجها النووى، وعلى هذا الأساس أدرجت المسألة النووية الإيرانية على جدول أعمال مجلس أمناء الوكالة منذ عام ٢٠٠٣.

وفي هذا الإطار ظلت الأزمة النووية الإيرانية تتأرجح بين تصريحات نارية للرئيس الإيراني، كان آخرها أثناء القائه خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٨، بعدم إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم، مع تصريحات مضادة من الجانب الأمريكي تصر على ضرورة إعلان إيران إيقاف تلك الأنشطة، وموقفا قانونيا اتسمت به تصريحات مسئولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم ترض عنه لا الولايات المتحدة ولا إيران.

الخلاصة

كانت استراتيجية إيران النووية الساعية إلى تعظيم دورها الإقليمي -التي كانت تعتمد على الامتدادات العرقية لشيعة إيران في مختلف الدول المجاورة- ترى أن امتلاك إيران السلاح النووي خير ضمان لأمن إيران في وجه أي محاولة للاعتداء عليها، وأنها حتى لا تثير حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل فإنها قد تلجأ لإنتاج السلاح النووي بشكل غير مكتمل، أي تستكمل كل مكوناته على أن يكون جاهزاً للتجميع في أي وقت، على أن تقوم بتجاربها عن طريق أجهزة المحاكاة بعيداً عن التجارب الحقيقية حتى لا تستفز الولايات المتحدة أو القوى الدولية.

كما أن مراحل الأزمة النووية الإيرانية مرت بأربعة مراحل رئيسية أولها كان عام ٢٠٠٣، عقب إذاعة بعض أسرارها عن طريق المعارضة الإيرانية، ثم مرحلة الضغط على إيران من أجل توقيع البروتوكول الإضافي، ثم مرحلة التعاون الواسع بينها وبين الوكالة الدولية، ثم أخيراً مرحلة الضغط على إيران من أجل إيقاف تخصيب اليورانيوم وهي تلك المرحلة التي لا زالت مستمرة حتى الآن.

الفصل الثالث

نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي وأثره على توازن القوى في الشرق الأوسط

لم يعد هناك شك في حقيقة الترسانة النووية الإسرائيلية وقدراتها وتأثيرها في الميزان الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وقد نشرت العديد من الدراسات التي تناقش خيارات إسرائيل النووية، والكيفية التي يحتمل أن تستخدم فيها إسرائيل سلاحها النووي لشن أو التهديد بشن أنواع مختلفة من الهجمات النووية، وكنتيجة للافتراضات والتحليلات سواء فيما يتعلق بعدد وقوة ومدى تعقيد القوة النووية الإسرائيلية أو أنظمة إطلاقها، فإن البعض منها ربما تكون قد وقعت في بعض الأخطاء، لكن الحقيقة أن معظم الدراسات التي تناولت ترسانة إسرائيل النووية تحاول أن تقدم بعض الوصف لطبيعة تلك الترسانة، إلا أن غالبية تلك الدراسات لا تعدو كونها مجرد تحليلات وتوقعات الهدف منها الوقوف على حجم وشكل البرنامج النووي الإسرائيلي بالنظر إلى كون إسرائيل لم تعلن عن نفسها كقوة نووية بشكل واضح رغم ورود ذلك في تصريحات بعض المسئولين الإسرائيليين.

ونظرا لما يحظى به البرنامج النووي الإسرائيلي من اهتمام سواء في مصر او في باقي دول العالم العربي، بالإضافة إلى دول آسيا بالطبع فسوف يتناول هذا الفصل بشكل أكثر تفصيلا الإمكانيات والقدرات النووية الإسرائيلية وسوف يتم تقسيمه الى أربعة مباحث على النحو التالي:-

المبحث الأول: ويتناول نشأة هذا البرنامج ومراحل تطوره منذ بداية التفكير فيه عقب اكتشاف بعض الترسبات الفوسفاتية المحتوية على خام اليورانيوم في صحراء النقب عام ١٩٤٩، مرورا بإرسال مجموعة من العلماء إلى كل من الولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا، ثم إنشاء هيئة الطاقة النووية عام ١٩٥٢، ثم

الاتفاق بين فرنسا وإسرائيل على إنشاء مفاعل ديمونا عام ١٩٥٧، مع إلقاء الضوء على الدعم الأمريكي للبرنامج، وفضح البرنامج عن طريق ما نشره الخبير الإسرائيلي موردخاي فانونو، وأخيراً تملص إسرائيل من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، هذا وقد أجمعت غالبية التحليلات على امتلاك إسرائيل لما لا يقل عن ٢٠٠ قنبلة نووية وهيدروجينية.

المبحث الثاني: ويتناول القدرات النووية الإسرائيلية، ذلك أنه بالرغم من سياج الأمن والسرية المطلقة التي تحيط بها إسرائيل أنشطتها النووية، وبالرغم من كل التقديرات المتعلقة بقدرات إسرائيل النووية فقد اقتربت بعض التقارير من أرقام تكاد تكون حقيقية لعدد الرءوس النووية الإسرائيلية طبقا لبعض المعادلات الرياضية، فقد قدرها البعض بعدد ٤ الى ٥ رءوس نووية في حين قدرتها بعض التقارير بحوالي ٣٠٠ رأسا نوويا قياساً بقدرات المفاعلات النووية الإسرائيلية على إنتاج البلوتونيوم.

المبحث الثالث: ويتناول البرنامج النووي العسكري باعتباره أهم العوامل المؤثرة في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط في ظل كونه أداة الردع الرئيسية الإسرائيلية في مواجهة الدول العربية، كما يتعرض لتقييم أبعاد وقدرات إسرائيل النووية من حيث توفر الخامات اللازمة لإنتاج السلاح النووي، بالإضافة الى المفاعلات النووية الإسرائيلية، وأهمها على الاطلاق مفاعل ديمونا الذي تحيطه إسرائيل بقدر هائل من السرية، وهو المفاعل الذي ينتج السلاح النووي الإسرائيلي، ثم مفاعل ناحال سوريك، بالإضافة الى مفاعل ريشون ليزيون، ثم يلقي الضوء على التجارب النووية الإسرائيلية خاصة تلك التي أجرتها بالاشتراك مع جنوب إفريقيا والهند.

المبحث الرابع: ويتناول هذا المبحث المخاطر والتهديدات التي ترتبت على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وآثار ذلك على ميزان القوى في الشرق الأوسط، ويتعرض أيضاً لاستراتيجية الغموض النووي الإسرائيلي ومدى فاعليتها، ثم إلقاء

الضوء على إمكانية استخدام إسرائيل لهذا السلاح في ظل بعض المحاذير، خاصة عند شعور إسرائيل بخطر يهدد كيانها كدولة.

كما يتناول أيضا احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووي والقيود التـــي تحد من قدرتها على استخدامه، وأخيرا يتعرض للانعكاسات الـــسياسية لامـــتلاك إسرائيل لهذا السلاح خاصة على العالم العربي، ثم موقف الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية من البرنامج النووي الإسرائيلي.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي

يتناول هذا المبحث نشأة البرنامج النووي الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨، وإنشاء لجنة الطاقة النووية عام ١٩٥٢، ثم خضوع هذا البرنامج لإشراف وزارة الدفاع، وإرسال مجموعة من العلماء الى الولايات المتحـدة وبعـض دول أوروبا، مع إلقاء الضوء على الدور الفرنسي في تطور هذا البرنامج خاصة فـي مراحله الاولى، عندما قررت إسرائيل إنشاء مفاعل ديمونـا، ثـم دور الولايـات المتحدة في دعم البرنامج حتى قيام إسرائيل بإجراء بعـض التجـارب النوويـة بالاشتراك مع دول أخرى مثل جنوب إفريقيا والهند.

وترجع بداية تفكير إسرائيل في محاولة وضع برنامج قومي نووي إلي فترة تأسيس الدولة عام ١٩٤٨، حيث تم إنشاء وحدة علمية تابعـة لفـرع التخطـيط والبحوث بوزارة الدفاع، أوكلت إليها مهمة القيام بعملية مـسح شـامل للثـروات المعدنية ، وقد أسفرت إحدى نتائجها عام ١٩٤٩عن اكتشاف بعض المناجم الغنية بالترسبات الفوسفاتية في صحراء النقب، والمحتوية علي خام اليورانيوم الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين ٠,٠١ % إلي ٠,٠٢ %

وقد عكس اكتشاف تلك الترسبات الفوسفاتية اهتماما خاصا من جانب حاييم وايزمان " رئيس الدولة في ذلك الوقت " باعتباره عالما متميزا في مجال الكيمياء العضوية ولإدراكه بوجود علاقة أساسية – يمكن تطويرها مستقبلا – بين طبيعـة الإنجاز الكشفي العلمي الذي تحقق ، وبين إمكانية توظيفه لخدمة بعض الأهـداف الأمنية الإسرائيلية، خاصة في ظل مجموعة المخاطر الأمنية التي عكسها الفكـر الصهيوني لوضع الدولة الناشئة في قلب الدول العربية .

وانطلاقا مما سبق بدأت مرحلة وضع أول مجموعة من الأســس العلميــة المرتبطة بنواة البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث ارتكزت في مجملها علــي مــا يلي:

- قيام وزارة الدفاع الإسرائيلية عام ١٩٤٩ بالإشــراف علــي إرسال مجموعات من العلماء الشبان في بعثــات علميــة لــبعض الــدول المتميزة في التخصصات البحثية والتطبيقية النووية، وبصفة خاصة لكــل من الولايات المتحدة، وبريطانيا وسويسرا
- تطوير المهام العلمية التي كان يضطلع بها معهد وايزمــان للعلوم بمدينة رحوبوت من خلال إنشاء قسم لأبحــاث النظــائر المــشعة، ووحدة لإنتاج الماء الثقيل(اعتبارا من عام ١٩٤٩) ثم إنشاء قسم للطبيعــة النووية عام ١٩٥٥
- عودة البعثات العلمية لإسرائيل عام ١٩٥٣، ١٩٥٤ حيــث أوكلت إليها مهام بحثية وتطبيقية نووية من خلال الأقسام النوويــة بمعهــد وايزمان سواء في مجال فصل خام اليورانيوم الطبيعــي مــن الترســبات الفوسفاتية، أو إنتاج الماء الثقيل.
- نجاح العالم الإسرائيلي " يسرائيل ديستروفسكي" عام ١٩٥٥ في التوصل إلي نتائج بحثية متقدمة حول فصل خام اليورانيوم الطبيعي من الترسبات الفوسفاتية، وتطوير طرق جديدة لإنتاج الماء الثقيل دون الإعتماد علي مصادر طاقة كهربائية كبيرة.

وفي أعقاب تأسيس الدولة الإسرائيلية أواخر عام ١٩٤٨، ذهب الفيزيــائي اليهودي الأصل والذي أسهم في بناء أول مفاعــل فرنــسي موشــى ســوردين "Moshe Sordin" إلي إسرائيل، والتقى في تلك الزيارة برئيس وزراء إســرائيل ديفيد بن جوريون، وكانت هذه الزيارة بمثابة البداية الحقيقيــة لتطــور البرنــامج النووي الإسرائيلي

وقد بدأت المفاوضات الفرنسية – الإسرائيلية في عقد الخمسينات وبناءً عليها تم إنشاء هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية عام ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٨ أعلن الرئيس الأمريكي عن بيع الولايات المتحدة مواداً نووية لإسرائيل في إطار برنامج الذرة من أجل السلام حيث كانت إسرائيل الدولة الثانية بعد تركيا التي أعلنت انضمامها إلي مشروع التقنية النووية السلمية في ٢٠ / ٣ / ١٩٥٧، بتوقيعها إتفاقا من أجل تشييد مفاعل بحثي صغير في "ناحال سوريك" بوصفه جزءا من برنامج سلمي مع الولايات المتحدة

وقد تضاعف معدل التعاون النووي بين فرنسا وإسرائيل ، حيث تم التوقيع رسميا على إتفاقية إنشاء مفاعل ديمونا في ١٩٥٧/١٠/٣، وقد شجع ذلك فرنسا علي بيع تكنولوجيا نووية إلي إسرائيل ، وعلي تفعيل المشروع المشترك بين الدولتين (مفاعل ديمونا)، إلا أن العلاقات تدهورت سريعا بين الدولتين في نهاية عقد الخمسينات بسب وصول الجنرال شارل ديجول إلي رئاسة الوزراء في فرنسا ثم رئاسة الجمهورية، حيث قررت فرنسا تعليق علاقاتها النووية مع إسرائيل، وفي هذا الصدد قدمت فرنسا لإسرائيل ثلاثة مطالب عكست مدى التغير في السياسة الفرنسية بشأن مشروع مفاعل ديمونا وهي :

١- أن تخرج إسرائيل مفاعل ديمونا من حالة السرية وتعلن حقيقة المشروع السلمية
٢- أن تضع إسرائيل المفاعل السالف الذكر تحت إشراف دولي
٣- أن تلتزم إسرائيل بسياسة شفافة تجاه هذا المفاعل

وقد كانت النرويج الدولة الثانية بعد فرنسا التي قامت بتمويل احتياجات إسرائيل النووية، حيث كانت الشركة النرويجية نورسك هيدرو(Norsk Hydro) المنتج الأوروبي الوحيد للماء الثقيل ، وبموجب المباحثات الإسرائيلية مع النرويج بشأن الماء الثقيل اللازم لمفاعل ديمونا، اشترت إسرائيل حوالي ٢٠ طنا من الماء النرويجي الثقيل عام ١٩٥٩.

وفي منتصف ديسمبر عام ١٩٦٠ أعلن بن جوربون أن إسرائيل قامت ببناء مفاعل بطاقة ٢٤ ميجاوات للأغراض السلمية، وقد تعرض البرنامج لبعض الضغوط الأمريكية مع نجاح جون كينيدي في انتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث سمحت إسرائيل للمفتيشن الأمريكيين بالقيام بتفتيش محدود، ولم تحل أعمال التفتيش الأمريكية دون مواصلة البرنامج النووي الإسرائيلي، لكنها ساهمت فقط في دعم الغموض وعدم الشفافية إزاء السياسات النووية الإسرائيلية، أو بعبارة أخرى يمكن القول أنها لم تكن بهدف الإطلاع على توقف البرنامج، وإنما كانت بهدف مساعدة إسرائيل علي الظهور كدولة لا تمتلك سلاحاً نووياً.

جدير بالذكر أن إسرائيل تمكنت من إعداد جميع مكونات أول سلاح نووي عقب حرب عام ١٩٦٧، وطبقا لمصادر فرنسية وأمريكية فقد تم البدء في استخلاص البلوتونيوم داخل مفاعل ديمونا منذ عام ١٩٦٦ ، كما نجح أول تصميم لسلاح نووي إسرائيلي في العام نفسه.

وفي تلك المرحلة التي أعقبت انتصارها في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ واصلت إسرائيل تعاونها مع دول أخري، مثل جنوب أفريقيا العنصرية ، حيث اشترت منذ عام ١٩٦٧ حتي أواخر عقد الثمانينات من جنوب أفريقيا حوالي ٥٥ طنا من اليورانيوم لاستخدامها في مفاعل ديمونا.

ومن ناحية أخرى يمكن الإشارة إلي التقرير الذي قدمه الفني الإسرائيلي السابق موردخاي فانونو لصحيفة صنداي تايمز البريطانية حول الأنشطة النووية الإسرائيلية بإعتباره الحدث الأهم في تاريخ كشف هذه الأنشطة، حيث احتوي التقرير علي حوالي ٦٠ صورة عن المنشآت النووية الإسرائيلية، وأشار إلي النمو السريع في صناعة الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وأشتمل كذلك علي معلومات تفيد بوجود ٢٠٠ قنبلة نووية بالإضافة إلي مراكز متقدمة وقنابل نيوترونية ورؤوس نووية يمكن حملها بواسطة طائرات F15، وقد أزاح تقرير فانونو النقاب لأول مرة عن أجهزة انشطار البلوتونيوم، القادرة علي إنتاج ٤٠ كجم في العام.

وبالرغم من محافظة إسرائيل علي الغموض بشأن أنشطتها النووية، إلا أن مجلس الأمن في أعقاب القرار الذي أصدره في أبريل عام ١٩٩١ الذي أدان فيه الأنشطة النووية العراقية أصدر قـــراره رقـــم ٦٨٧ بـــشأن الأســـلحة النوويـــة الإسرائيلية، حيث أشار إلي إسرائيل بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك سلاحا نوويا، وطالب مجلس الأمن في القرار ذاته بإخلاء منطقة الشرق الأوســـط من أي أسلحة دمار شامل، وضرورة إلتزام جميع دول المنطقـــة بمعاهـــدة منـــع انتشار الأسلحة النووية.

وقد استطاعت إسرائيل المحافظة علي منشآتها النووية مغلقة أمام المفتشين الدوليين ، وانضمت إسرائيل إلي قائمة الدول النووية الغير منضمة إلى معاهـــدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالرغم من أن المجتمع الدولي مارس ضغوطا من أجل ضم إسرائيل للمعاهدة، إلا أن إسرائيل تملصت من الإنضمام إليها، في حـــين تؤكد تصريحات المسؤلين الإسرائيليين علي امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية.

وقد أكدت بعض التقارير أن هناك احتمالا قويا بأن تكـــون إســـرائيل قـــد أجرت تجربة لجهاز نووي علي عمق٨٠٠ متر تحت ســـطح الأرض بـــصحراء النقب في نهاية سبتمبر أو بداية أكتوبر عام ١٩٦٦ ، وقد تناول كـــل مـــن فـــؤاد جابر، وتيسير الناشف المؤشرات المؤيدة والنافية لحدوث تلك التجربة [١].

أما فيما يتعلق بالتعاون النووي الإسرائيلي الهندي فإننا نشير إلى ما يلي:-

- زيارة الرئيس الراحل عزرا فايتسمان إلـــي نيـــودلهي عـــام ١٩٩٦ وقيام إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بزيارة مماثلة وبصحبته وزير خارجيته ديفيد ليفي.

---

[١] السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، الرؤوس النوويه الإســـرائيليه، الخـــصائص والمقومات

- زيارة جوانت سينج وزير الشؤن الخارجية الهندي إلي تل أبيب ليصبح أول وزير خارجية هندي يقوم بتلك الزيارة عام ٢٠٠٠ [١]

- زيارة وزير الداخلية الهندي وعضو بارز في حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم بصحبة بعض المسؤلين في المخابرات الهندية إلي تل أبيب عام ٢٠٠٠

- زيارة كل من مدير إدارة البحوث والتطوير العسكرية الهندية البروفيسور عبد الكلام إلي إسرائيل في يوليو ١٩٩٦ ، وأحد كبار العاملين في المجال النووي الهندي في فبراير ١٩٩٨ لإسرائيل

- زيارة نائب مدير مكتب وكالة الطاقة النووية الإسرائيلية للهند في مطلع عام ٢٠٠٤ لعقد اجتماعات مع نظرائه الهنود

وبالرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تبدأ إلا عام ١٩٩٢ إلا أن العلاقات بينهما كانت تعد علاقات وثيقة خلال الفترة التي سبقت ذلك التاريخ، فعلي صعيد العلاقات العسكرية طلبت الهند مساعدات عسكرية من إسرائيل ، أثناء حربها القصيرة مع الصين عام ١٩٦٢ وقد أسهمت إسرائيل في تحديث السلاح الجوي الهندي بتطويرها طائرات ميج ٢١ خلال عام ١٩٩٩ ، فضلا عن التعاون النووي بين البلدين الذي أسفر عن امتلاك الهند للسلاح النووي.

وعلي الصعيد الأمني اعتادت الهند علي طلب النصيحة من إسرائيل في القضايا الأمنية، حيث أوفدت إسرائيل عددا كبيرا من الفنيين المتخصصين في مجال الأمن لتأمين الحدود الهندية الباكستانية لمنع المتسللين الكشميريين من دخول البلاد، خاصة عقب اشتعال النزاع بين الهند وباكستان عام ١٩٩٩ ، كما قام "أدفاني" العضو البارز في الحزب

---

[١] كراسات استراتيجية ، اسلحة التدمير الشامل ، الأسلحة النووية لواء دكتور جمال مظلوم ، العدد ٤ ، ص٢١.

الحاكم الهندي بزيارة إلي إسرائيل لمنطقة الحدود الإسرائيلية اللبنانية عقب الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان لتقييم النظام الأمني الذي تتبعه إسرائيل في المنطقة الحدودية[١].

وقد وقعت إسرائيل والهند اتفاقاً للتعاون النووي عام ١٩٩٧ ، وهو ما أسفر عن السماح بحضور علماء إسرائيليين للتجارب النووية الهندية ومراقبتها (وصول فريق إسرائيلي للهند علي طائرة حربية من طراز C/130 قبل أسبوعين من اجراء التجارب النووية الهندية عام ١٩٩٨).

الخلاصة

نخلص مما سبق أن البرنامج النووي الإسرائيلي قد بدأ الإعداد له بالفعل منذ عام ١٩٥٢ بتأسيس لجنة الطاقة النووية، ثم ما لبث أن خضع البرنامج كله إلى إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية، وأعقب ذلك إرسال مجموعة من الدارسين إلى الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا للدراسة في التطبيقات النووية، في نفس الوقت الذي تعاظم فيه الدور الفرنسي في دعم البرنامج النووي الإسرائيلي، خاصة في مراحله الأولى بإنشاء مفاعل ديمونا، ثم دعم الولايات المتحدة لهذا البرنامج حتى قيام إسرائيل بإجراء بعض تجاربها النووية بالاشتراك مع بعض الدول الصديقة مثل جنوب إفريقيا والهند، وانتهى الأمر بأن أصبحت إسرائيل قوة نووية لكنها غير معلنة.

---

(١) السياسة الدولية العدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠ ، العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، لواء أ.ح حسام سويلم ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٥

المبحث الثاني

القدرات النووية الإسرائيلية

ظلت عملية الحصول علي معلومات دقيقة حول قدرات إسرائيل النووية مشكله حقيقية حتى الآن، فالمعلومات المتوفرة عن قدرات إسرائيل النووية تتسم بالتضارب الشديد، وتستند في معظمها إلى مصادر يصعب التسليم تماما بدقتها، كما تحيط ببعض "التسريبات" التي تمت بشأنها ملابسات تتطلب نوعا من الحذر قبل الاستناد إليها، مع الوضع في الاعتبار أن تلك المشكلة ليست مشكلة خاصة بإسرائيل وحدها، ولكنها في الحقيقه مشكلة عامة بالنسبة لكافة الدول التي كان قد اصطلح علي تسميتها "دولاً نووية" إلا أن مشكلة السرية بالنسبة لإسرائيل قد اتخذت أبعادا أكثر عمقا بحكم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعة تكوين الدولة، فالسرية هي أهم أسس إستراتيجية إسرائيل النووية الرسمية، إلا أنه علي الرغم من هذا السياج الهائل من السرية، فقد تراكمت عبر مسار الصراع معلومات تشير إلي بعض خصائص قوة إسرائيل النووية.

ويتناول هذا المبحث بالتفصيل عناصر قوة إسرائيل النووية والأعداد المحتملة للرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل، وهي تلك التي اختلف بشأنها المحللون ومنهم فؤاد جابر، ثم محمود عزمي، ورودني جونز، ثم فرانك برنابي، وأخيراً تقدير فانونو الخبير النووي الإسرائيلي المدعم بالصور.

وفي هذا السياق فإن تحديد خصائص القوة النووية الإسرائيلية مسألة تقديرية إلي حد كبير، بحكم عدم توفر معلومات دقيقة حول عناصرها ، إضافة إلي وجود محددات عامة ذات طابع تكنولوجي – إستراتيجي، مثل سمات البرنامج النووي الإسرائيلي واستراتيجية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية، وتلك كلها تدفع في اتجاهات مختلفة تجعل مسألة وضع أسس ثابتة نسبيا لتقدير خصائص القوة النووية الإسرائيلية مسألة معقدة تماما[١].

---

[١] السياسه الدوليه العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، الرؤس النووية الإسرائيلية، الخصائص والمعلومات ، ص...

وبشكل عام فإن القوة النووية الإسرائيلية مثل أي قوة نووية أخرى تتـــألف من أربعة عناصر هي :-

١- الرؤس النووية بمختلف أنواعها وأحجامها
٢- وسائل توصيل أو نقل الرؤس النووية إلي أهدافها
٣- قواعد إطلاق القذائف أو وسائل التوصيل أو الأسلحة النووية
٤- نظام القيادة والسيطرة والإتصال الخاص بتلك القوة

وتعتبر الرؤس النووية هي محور التركيز الأساسي فـــي القـــوة النوويـــة الإسرائيلية، فرغم أن الرأس النووي وحده لا يعتبر بالمعني العلمي سلاحا نوويـــا إلا إذا اقترن بالعناصر الأخرى، ويصعب الحديث عن استخداماته، بمعـــزل عـــن وسائل توصيله أو قواعد إطلاقه، فإن العناصر الأخرى - رغم أهميتها القـــصوى – تعتبر عناصر مكملة إذ أنها تستمد قوتها وقيمتها كأنظمة تسليح وقيادة نووية من ارتباطها بالرؤس النووية.

وتعتبر قضية عدد ونوعية الرؤوس النووية التي تمتلكهـــا إســـرائيل هـــي القضية الأكثر بروزا وإثارة للإهتمام العام، فبالنـــسبة لعـــدد الـــرؤس النوويـــة الإسرائيلية، ففي ظل غياب معلومات محددة، فقد اتجهت معظم الكتابات إلي تقدير عددها استنادا إلي كمية البلوتونيوم ٢٣٩ التي يمكن استخلاصـــها مـــن الوقـــود المحترق في مفاعل ديمونا، إضافة إلي كمية اليورانيوم ٢٣٥ التي حصلت عليهـــا إسرائيل في فترات مختلفة ، وعلي الرغم من عدم وجود تقـــديرات حـــول هـــذه المسألة حيث تستند معظمها علي معلومات تقديرية لـــبعض أجهـــزة المخـــابرات الغربية خصوصا وكالة المخابرات الأمريكية CIA، إلا أن التضارب الشديد لتلك التقديرات يجعل الإجابة علي هذه النقطة أكثر صعوبة .

وقد كان فؤاد جابر أحد أفضل الباحثين الذين تناولوا هذه النقطة عن طريق حساب أساس البلوتونيوم المستخلص من مفاعل ديمونا سنويا إستنادا إلي المعادلة التالية:

كمية البلوتونيوم ٢٣٩= طاقة مفاعل ديمونا x (عدد أيام عمل المفاعل فى السنة / ١٠٠٠)

وبالتالي فإذا كانت المواصفات الميكانيكية للمفاعل تمكنه من العمل بطاقته القصوى لمدة ٣٠٠يوم عمل في السنة، فإنه يمكن حساب كمية البلوتونيوم الناتجة عن مفاعل ديمونا – بعد الفصل – تبعا للمعادلة السابقه بالشكل التالي : ٢٤*(٣٠٠/١٠٠٠)=٧،٢ كيلو جرام من البلوتونيوم ٢٣٩ وبما أن الكتلة الحرجة التي تكفي لصناعة قنبلة نووية – كما هو مفترض هي ٥،٧٩ كيلو جرام بلوتونيوم نقي، فإن إسرائيل تبعا لذلك تستطيع أن تنتج في ديمونا من البلوتونيوم ما يكفي لصناعة قنبلة وثلث سنويا أي أربعة قنابل كل ٣ سنوات.

وتلك المعادلة هي التي استخدمت – بكل ما تضمنته من افتراضات مركبة – في معظم الكتابات لتقدير عدد الرؤس النووية الإسرائيلية مع تغيير بعض عناصرها، مثل طاقة المفاعل، إضافة إلي الكتلة الحرجة للقنبلة، التي تتوقف هي الأخري علي درجة نقاء البلوتونيوم ٢٣٩، ومستوى التطور التكنولوجي لبنية إسرائيل النووية، وعلي ذلك فإن حساب عدد الرؤس النووية الإسرائيلية يصبح مسأله يسيرة، أو يتم حسب كمية البلوتونيوم الناتجه سنويا من المفاعل x عدد السنوات التي تفصل عام التقدير عن عام ١٩٦٤ وهو العام الذي أنتج فيه المفاعل أولى شحناته، ثم قسمة الناتج علي الكتلة الحرجة للقنبلة الذرية ليصبح الناتج النهائي ممثلا لعدد الرؤس النووية في عام التقدير كما يلي :

عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية = (كمية البلوتونيوم السنويه لمفاعل ديمونا في سنة التقدير – ١٩٦٤ / الكتلة الحرجة للقنبلة الذرية)

وقد استند إلي تلك المعادلة " بيتربراي" عند كتابته "ترسانة إسرائيل النووية" عام ١٩٨٤ كما هى دون إدخال أي متغيرات جديدة

وقد كان تقرير فانونو يمثل تحولا أساسيا في تقديرات أعداد الأسلحة النووية الإسرائيلية، فقد أوضح متغيرات جديدة مختلفة أهمها طاقة المفاعل – لم

تكن توضع في الحسبان من جانب معظم التقديرات، وفي هذا السياق يمكن رصد بعض التقديرات الأساسية التى سادت خلال السبعينات والثمانينـــات، ثـــم بدايـــة التسعينيات لعدد الرؤس النووية الإسرائيلية.

ويقدم الجدول التالي أهم التقديرات التي أكتسبت أهميـــة وشـــهرة خـــلال سنوات الصراع السابقة وهي تقديرات متسلسلة زمنيا بنيت علي أسس مختلفة:

م	بيانات التقدير / سنة التقدير	مصدر التقدير	أساس التقدير	عدد الرؤس النووية
١	١٩٧٠	فؤاد جابر	كمية البلوتونيوم	٤ - ٥
٢	١٩٧٣	Time	معلومات	١٣
٣	١٩٧٥	محمـــــود عزمي	كمية البلوتونيوم	١٢
٤	١٩٧٦	CIA	معلومات	١٠:٢٠
٥	١٩٨٤	رودني جونز	كمية البلوتونيـــوم + طاقة المفاعل	١٥:٦٠
٦	١٩٨٤	CISS	كمية البلوتونيـــوم + الكتلة الحرجة	١٠٠
٧	١٩٨٤	بيتـــر براي	كمية البلوتونيـــوم + كمية اليورانيوم	١١:٤١
٨	١٩٨٥	كروســـمان- بيل	كمية البلوتونيـــوم + طاقة المفاعل +كمية اليورانيوم	١٠٠:١٤٠
٩	١٩٨٦	سعد الشاذلي	كمية البلوتونيـــوم + كمية اليورانيوم	٤٥
١٠	١٩٨٦	تقرير فانونو	كمية البلوتونيـــوم + طاقة المفاعل +الكتلة	١٠٠:٢٠٠

			الحرجة	
١١	١٩٨٦	فرانك برنابي	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل +الكتلة الحرجة	١٠٠:٢٠٠ ٣٥هيدروجينية
١٢	١٩٨٨	IISS	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة	١٠٠ منها نيوترونية
١٣	١٩٩١	CIA	معلومات	٦٠:٨٠
١٤	١٩٩١	سيمورهرش	عام	عدة مئات

وبتحليل الجدول يتضح الأتي :-

- يذكر فؤاد جابر أن مفاعل ديمونا ينتج منذ عام ١٩٦٦ كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع قنبلة واحدة في السنة طاقتها ٢٠ كيلو طن، ولو لم تستعمل تلك الكمية في البحث والأغراض الأخرى ، وخصصت كلها لإنتاج السلاح سيكون لدى إسرائيل عام ١٩٧٠ أربعة أو خمسة قنابل[١]، وقد صدر تقرير مجلة "تايم " الشهرية عام ١٩٧٦ تحت عنوان "كيف حصلت إسرائيل علي القنبلة ؟" تؤكد فيه المجلة أن إسرائيل عام ١٩٧٣ كانت تمتلك ١٣ قنبلة نووية ، وأنها تستند في ذلك إلي أقوال مسؤلين إسرائيليين وليس علي تقييمات نظرية لكمية بلوتونيوم ديمونا، وأكدت أن العلماء الإسرائيليين تمكنوا من تطوير طرق جديدة تسمح بإختصار الوقت اللازم لإنتاج القنابل الذرية بحيث استطاعوا في الفترة بين ١٩٨٦ – ١٩٧٣ تطوير ذلك العدد من الأسلحة الذرية.
- يذكر محمود عزمي أنه بافتراض أن المفاعل بكامل طاقته بدأ عام ١٩٦٥ ، فإنه يكون قد أنتج عام ١٩٧٤ نحو ٨٠ كجم من البلوتونيوم ٢٣٩، وهي كمية تكفي لصنع ٨ قنابل ذرية من نوع هيروشيما

[١] فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ص ٩٨

ونجازاكي، علي اعتبار أن الكتلة الحرجة اللازمة لصنع القنبلة تـــساوي ١٠٤٤٨ جرام، أي أنها تكفي لصنع نحو ١٤ قنبلة، ثم يؤكد اعتقاده بـــأن لدى إسرائيل نحو، ١٢ قنبلة ذرية أو أكثر قليلاً[١]

- في عام ١٩٧٦ صدر تقرير شهير نشرته صحيفة "واشنطن بوست " استنادا علي معلومات لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية تحت عنوان "CIA إسرائيل تمتلك ١٠ إلي ٢٠ سلاحا نوويا".

- في عام ١٩٨٤ يذكر "رودني جونز" أن مفاعل ديمونا الـــذي تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم تصل إلي ٨كجم سنويا، أو سلاحا نوويا واحدا في العام ، وإذا كانت طاقته قد استمرت بـــلا اتساع منذ عام ١٩٦٣ حتي عام ١٩٨٤ فإنها أي إسرائيل – لم تنتج حتـــى الآن سوى ١٥ سلاحا نوويا - أما إذا كانت التقارير التي تشير إلي قيـــام إسرائيل بزيادة طاقة المفاعل إلي ٧٠ ميجاوات صحيحة، فمن الممكـــن أن يكون المخزون الإسرائيلي من الأسلحة الذرية قد وصل حتى عـــام ١٩٨٤ إلي حوالي ٦٠ قنبلة[٢].

- في أواخر عام ١٩٨٤ أعلن مركز الدراسات الإســـتراتيجية والدولية في واشنطن "CSIS" وثيق الصلة بالبنتاجون، والذي يعمـــل فـــي إطار جامعة "جورج تاون" أن إسرائيل تمتلك حوالي ١٠٠ رأس نـــووي، ولم يحدد المركز قوة تلك الرؤوس، لكن يرجح أن قوتها تبعا لهذا التقـــدير حوالي ١٠كيلو طن لكل واحدة منها[٣]

- في عام ١٩٨٤ أيضا يرصد "بيتر براي" في كتابه "ترســـانة إسرائيل النووية" مايمكن اعتباره أفضل محاولة لتطبيق "المعادلة التقليديـــة"

---

[١]محمود عزمي ، الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية، شئون فلسطينية العـــدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ص ٩٣

CIA Israil has 10: 20 wear pons – Washington po

[٢] Rodney W.Sones,small nuclear forces andU.S.PP2T-28

[٣] Saad EL Shazly, the arab arab Military Option

لحساب عدد القنابل النوية الإسرائيلية بحديه الأدني والأعلي، مع إدخال كمية اليورانيوم ٢٣٥ المهربة في التقدير، مستنتجا أن الحد الأدنى لعدد القنابل الذرية الإسرائيلية في هذا العام بلغ "قنبلة" بينما يصل الحد الأعلى إلي ٤١ قنبلة.

- في عام ١٩٨٥ وحسب تقديرات " أنتوني كروسمان" ، "ريتشارد سيل" التي انتشرت في هذا الوقت ، فإن إسرائيل كانت تمتلك ١٠٠ سلاحا نوويا علي الأقل، ويحتمل ١٤٠ سلاحا، ويذكر "ليونارد سيكتو" أن تلك التقديرات تفترض أن إسرائيل تمكنت من توسيع حجم كمية المواد النووية لديها بأكثر مما تقدر التحليلات التي تعتمد علي المعلومات المتداولة حول طاقة مفاعل ديمونا.
- في عام ١٩٨٦ يذكر الفريق سعد الشاذلي، أن إسرائيل تمتلك حسب تقديراته حوالى ٤٥ رأسا حربيا متوسطا قوة كل منها ٢٠ كيلو طن، ويستند هذا التقدير إلي أن مفاعل دبمونا (٢٤ ميجاوات) يمكنه إنتاج من ٥ إلي ٨ كجم من البلوتونيوم وبافتراض أن الكتلة الحرجة لقنبلة من العيار السابق ٨,٥ كجم من البلوتونيوم، وبالتالي فإن إسرائيل تمتلك نحو ١٤ قنبلة ذرية، إضافة إلي قدرتها علي إنتاج حوالي ٣٠ قنبلة من اليورانيوم الذي حصلت عليه من معامل "ابوللو" الأمريكية ومن الشركات الأخرى.
- في عام ١٩٨٦ نشرت صحيفة "صنداي تايمز" تقريرها الشهير الذي تضمن معلومات "فانونو" حول صناعة الأسلحة النووية في إسرائيل، واستند التقدير الذي نشرته الصحيفة لعدد الأسلحة النووية الإسرائيلية إلي كمية البلوتونيوم التي أنتجها مفاعل ديمونا (١٥٠ ميجاوات) خلال السنوات العشر التي عمل خلالها "فانونو" في ديمونا (١٩٧٦ - ١٩٨٦) والتي تبلغ ٤٠٠كجم، علي أساس "الكتلة الحرجة للقنبلة" فإذا كانت إسرائيل صنعت قنابل عيار ٢٠كيلو طن، يصبح العدد ١٠٠ قنبلة، أما إذا كانت قد أنتجت قنابل من عيارات أقل فإن ما أنتج من البلوتونيوم يكفي لصناعة ٢٠٠ قنبلة نووية.

- يذكر " فرانك برنابي" عام ١٩٨٦ أنه حسب معلومات "فانونو" فإن إسرائيل تنتج في ديمونا حوالي ٤٠كجم من البلوتونيوم ٢٣٩ سنويا، وأنهم يفعلون ذلك منذ عشر سنوات، وربما عـشرون سنة، وتحتاج كل قنبلة ١ إلي ٤ كجم من البلوتونيوم، لـذلك فـإن إسرائيل قد أنتجت كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع ١٠٠إلـي ٢٠٠ قنبلة نووية، ويشير برنابي إلي أعداد القنابل الهيدروجينيـة لـدى إسرائيل بقوله أن إسرائيل أنتجت حوالى ١٧٠كجم من الليثيـوم-٦ الذي يمكنها من إنتاج حوالى ٢٢٠ كجم من ليثيوم – ٦ ديوترايـد على أساسه، وتحتاج القنبلة الهيدروجينية الى حوالي ٦ كيلـوجرام ليثيوم ديوترايد، وعليه ربما تمتلـك إسـرائيل حـوالي ٣٥ قنبلـة هيدروجينية.
- ذكر تقرير " الميزان العسكري السنوي " الذي أصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية "IISS" بلنـدن عـام ١٩٨٨ /١٩٨٩، بأن المعهد يعتقد أن إسـرائيل تمتلـك قـدرات نوويـة إستراتيجية، وأشار إلي أن تقاريرا لم يتم التحقـق منهـا – لكنـه يرجحها – تفيد بأن عدد الرؤس النووية التي أنتجتها إسرائيل يزيـد عن ١٠٠ رأس نووي، وأنها قد تتضمن أسلحة ذات اشعاع مكثـف (نيوترونية)
- يذكر الكاتب الإسرائيلي "رامي طال" في تقريـر لـه عام ١٩٩١، أن هناك معلومـات تفيـد بـأن "المجلـس القـومي للإستخبارات" – وهو هيئة معينة من قبل رئيس CIA – قـد قـدم تقريرا للرئيس الأمريكي "جورج بوش" قبل وقت قصير من إعلانه مبادرته للحد من التسلح في الشرق الأوسط في مايو ١٩٩١، يؤكـد فيه أن إسرائل لديها علي الأقل ما بين ٦٠:٨٠ قنبلة نووية، واستند التقرير في ذلك إلي معلومات تم جمعها من CIA ووكالـة الأمـن القومي، ووكالة المخابرات التابعة للبنتاجون، ووكالـة المخـابرات التابعه لوزارة الطاقة.
- يذكر "سيمور هرش" في كتابـه الـشهير " الخيـار شمشون" الذي صدر عام ١٩٩١، أن إسرائيل تمتلك ما يمكن تقديره

بحوالي ٣٠٠ سلاحا نوويا، استنادا إلي معلومات " فانونو" واستنادا إلي معلوماته الخاصة، ويقول أن مفاعل ديمونا الذي يعمل بطاقة تتراوح ما بين ١٢٠:١٥٠ ميجاوات ، ينتج موادا مخصبة تكفي لصناعة ما يتراوح بين ٤ ، ١٢ قنبلة أو أكثر سنويا.

وبصفه عامة فإن تلك التقديرات السابقة أيا كانت الأسس التي تستند إليها توضح أن إسرائيل كانت تمتلك عبر مراحل الصراع المختلفة، أعداداً كبيرة نسبيا من الرؤوس النووية، التي تزايدت باضطراد من عام لآخر، بحيث تزايدت بصورة مطردة أيضا قدرتها علي التعامل مع أعداد أكبر من الأهداف المتنوعة، وتزايدت قدرتها علي التعامل بخيارات عديدة مع المواقف الصراعية المختلفة.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن هناك العديد من التقديرات لعدد الرؤس النووية الإسرائيلية كان أهمها تقديرات فؤاد جابر، ثم تقديرات موردخاي فانونو الخبير النووي الإسرائيلي الذي عمل في مفاعل ديمونا لأكثر من عشر سنوات، لكنها جميعاً اختلفت حول حجم هذه القدرات.

المبحث الثالث

عوامل قوة البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي

يشكل البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي أحد المجالات الإستراتيجية ذات الثقل الخاص في موازنات القوة بالمنطقة، خاصة في ظل كونه آداة ردع من وجهة نظر إسرائيل في حالة اتجاه العرب فعليا – تحت أى ظروف – للمساس بأمن وكيان الدولة بشكل خطير، فهي تسعى فيه لمحاولة تطوير هذه القدرات مستقبلا بما يتناسب مع إمكانية التلويح باستخدامها في مواجهة بعض المخاطر والتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها أمنها القومي وهو ما يرتبط بسعيها لتكثيف جوانب التكنولوجيا المتقدمة في مجال تصنيع السلاح النووي

ويتطرق هذا المبحث تفصيلا لتقييم أبعاد القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية من حيث توفر المواد الخام اللازمة للتصنيع النووي، بالإضافة الى تقييم المنشآت النووية الإسرائيلية من حيث أهميتها ودرجة سريتها، ثم التعامل مع النفايات النووية في مركز ديمونا على وجه التحديد، ثم ينتهي المبحث ببحث قضية التجارب النووية الإسرائيلية.

تقييم أبعاد القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية

تتوفر لإسرائيل الإمكانيات الآتية :-

١ - **الخامات النووية**

- خام اليورانيوم الطبيعي حيث يوجد احتياطي من الترسيبات الفوسفاتية يبلغ حوالي ٢٢٠ مليون طن بحقول "أورون"، "تسين"، "عراد" واحتوائه علي حوالي ٣٠ إلي ٦٠ ألف طن خام يورانيوم طبيعي، مع توفر مصانع تستخلص ١٠٠ طن خام يورانيوم طبيعي سنويا من حامض الفوسفوريك ، كما أنها توفر جزءا من احتياجاتها من خام اليورانيوم من السوق الخارجي

- الماء الثقيل وهو اللازم لعمليات التهدئة بالمفاعلات النووية، ويتواجد لدى إسرائيل مصنعا لإنتاجه اعتبارا من نهاية عام ١٩٥٤ حصلت عليه من الجانب الفرنسي، مع سعيها للحصول عليه أيضا من بعض المصادر الأخري (توقيع اتفاقية مع النرويج عام ١٩٥٩ تسلمت إسرائيل بمقتضاها ٢١ طنا منه عام ١٩٦١، ٣ طن عام ١٩٧٠ بالإضافة لحصولها علي ٤ طن من الولايات المتحدة عام ١٩٦٣)

٢ - المنشآت النووية الإسرائيلية

- مركز الأبحاث النووية " يافنيه " / ناحال سوريك

حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة في إطار مشروع "الذرة من أجل السلام" وقد بدأت تشغيله الفعلي في ١٦ يونيو عام ١٩٦٠ بقدرة "١" ميجاوات وصلت حاليا إلي "٥" ميجاوات، ويستخدم وقودا نوويا عبارة عن مزيج من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب والكربون ، ويمثل مصدرا قويا للنيوترونات وأشعة جاما مع إنتاجه للنظائر المشعة، ويخضع لإشراف ورقابة وكالة الطاقه الذرية اعتبارا من ٢ أبريل ١٩٦٥، ويحتوي علي معمل حار بالإضافة إلي معمل الفصل الكيميائي الذي بدأ تشغيله اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٦ ، وذلك بعد التوقيع علي اتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأمم المتحدة في ١٥ يونيو عام ١٩٦٦ يتم بموجبها إخضاع المفاعل للرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١] ويطلق عليه أحيانا مفاعل النبي روبين.

- مركز الأبحاث النووية "ديمونا".

---

[١] بيتر براي ، ترسانة اسرائيل النووية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، طبعة أولى ١٩٨٩، ص ١٣٤.

يتكون من المفاعل النووي الذي تم تـشغيله اعتبـارا مـن ديسيمبر ١٩٦٣ بقدرة ٢٦ ميجاوات مع وجود دلائل علي رفعها إلي ٧٠ ميجاوات عام ١٩٨٠ ، ويستخدم وقود اليورانيـوم الطبيعـي ، والماء الثقيل كمهدئ ، ويبرد بواسطة غاز ثاني أكـسيد الكربـون ، ويعتبر من الأنواع الصالحة لإنتاج البلوتونيـوم ٢٣٩ مـن وقـوده النووي المحترق والذي يستخدم في الأغراض العـسكرية لتـصنيع السلاح النووي، بالإضافة إلي وجود المعمل الحار ومعمـل الفـصل الكيميائي (تعكس مجمل الشواهد تواجده بالقرب من المفاعل النـووي والذي يغذي المعمل بالوقود النوي المحترق)، حيـث يقـوم بعمليـة الفصل الكيميائي للبلوتونيوم ٢٣٩ من الوقود النووي المحترق، علي أن يتبع ذلك عملية التنقية من الشوائب والتركيز حتى يصبح جـاهزا للإستخدام في تصنيع السلاح النووي، وتحيطه إسرائيل بسياج هائـل من السرية، ولا يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريـة، ومـن المؤكد أن الأسلحة النووية الإسرائيلية يتم إنتاجها في هذا المفاعـل، حيث يعتبر هو العـصب الرئيـسي للبرنـامج النـووي العـسكري الإسرائيلي.

- **مفاعل ريشون ليزيون**

وقد تم بناء هذا المفاعل في نوفمبر ١٩٥٤ شمال مدينة ريشون ليزيون وانتهى بنائه في ديسيمبر عام ١٩٥٦، وتم تدشينه رسـميا عام ١٩٥٧ وقد بلغت تكاليفه حوالي ٤٢ مليون دولار في ذلـك الوقـت، وكان الهدف من تشغيله هو البحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة

- **مفاعل القوى النووي ISUD تحت الإنشاء**

بدأت إسرائيل في إقامة هذا المفاعـل عـام ١٩٨٤ بطاقة تصل إلي ٢٥٠ ميجاوات، وبتكلفـة مـابين ١ : ٢ مليـار دولار،

ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، وعلي الرغم من أن الغرض المعلن لإقامة هذا المفاعل هو إنتاج الطاقه الكهربائية، إلا أن هذا المفاعل يمكنه المساهمة بقدر كبير في توفير البلوتونيوم ٢٣٩ اللازم لإنتاج الأسلحة النووية، حيث يمكن لهذا المفاعل إنتاج حوالي ٥٠ كجم من البلوتونيوم عالي الجودة سنويا، وهذه الكمية تكفي لصنع ٦ : ٨ قنبلة نووية

٣- التجارب النووية الإسرائيلية

تعد قضية إجراء إسرائيل لتجارب نووية من القضايا الشائكة ، ارتباطا بعدم التأكد فعليا من قيام إسرائيل بإجراء تلك التجارب بالفعل ، إلا أن بعض المصادر العلمية قد أشارت إلي هذا الموضوع علي النحو التالي :

- أشارت مجلة "لو فيغر" الفرنسية إلى قيام فرنسا بتفجير تجريبي لقنبلة نووية ذات تصميم إسرائيلي / فرنسي مشترك في صحراء الجزائر في مطلع الستينيات من القرن الماضي.
- إعلان مجلة " تايم " بأن إسرائيل قامت بإجراء تجربة نووية تحت سطح الأرض في منطقة النقب عام ١٩٦٣.
- ما تردد حول قيام إسرائيل بإجراء تجربتين نوويتين لها علي أرض جنوب أفريقيا (الأولي في ٢٢ سبتمير ١٩٧٩ جنوب المحيط الأطلنطي ورصدها القمر الصناعي الأمريكي " فيلا " والثانية في ١٥ ديسيمبر عام ١٩٨٠ في نفس المنطقة، وقد قدر حجم الإنفجار في حدود ٢-٣ كيلو طن ، وقدرت المخابرات الأمريكية في ذلك الوقت بأن الانفجار نتج عن إطلاق قذيفة نووية من مدفع عيار ١٥٥ مم أنتجته شركة أمريكية واشترته منها إسرائيل وجنوب أفريقيا بعد أن نجحا في الإفلات من نظم الرقابة الأمريكية والبريطانية)
- أشارت بعض التقاير إلي قيام إسرائيل بتجربة صاروخية في المحيط الهندي بالقرب من المياه الإقليمية للهند لإطلاق صاروخ " كروز "

من غواصة ألمانية الصنع من طراز "دولفين"، الأمر الذي يعنـــي امـــتلاك إسرائيل القدرة علي توجيه ضربة انتقاميـــة ردا علـــي أي هجـــوم علـــي أراضيها، وتشير تلك التجربة إلي قوة العلاقات بين البلدين خاصة في ظل مؤشرات عديدة علي ذلك من أهمها تبادل الزيارات علي مستوي المسؤلين في البلدين.

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي يشكل أحـــد عناصر الثقل الإستراتيجي في موازنات القوة بالمنطقة، ويشكل أهم عوامل الردع الإسرائيلي في حالة تعرض كيان الدولة للخطر.

كما أن توفر الإمكانيات النووية من حيث الخامات المحلية بالإضافة إلـــى المنشآت النووية المؤهلة لإنتاج السلاح النووي، وخاصة مركز ديمونـــا النـــووي الذي يشكل العصب الرئيسي لهذا البرنامج، والذي تحيطه إسرائيل بقدر كبير من السرية ولا يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد مكـــن إســـرائيل مـــن الحصول على السلاح النووي، ولذلك فإن تلك العناصر مجتمعة تشكل أهم ملامح نجاح البرنامج النووي الإسرائيلي.

المبحث الرابع

المخاطر والتهديدات المترتبة على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وآثارها على توازن القوى فى المنطقة

تعتبر إسرائيل أن تحقيقها لسياسة "الردع النووي الناجحة" يتطلب توافر عدد من العناصر الهامة، ولعل أهم تلك العناصر ما يلي : -

- § امتلاك قوة نووية حقيقية قادرة علي ردع أعدائها ، الذين يجب أن يدركوا مستوى وثقل هذا الردع الذي قد يتعرضون له عند المساس بأمن إسرائيل
- § ضرورة تبليغ رسالة التهديد لأعداء إسرائيل بأوضح الطرق لتجنب امكانية سوء الفهم للقوة النووية الإسرائيلية، مع وجوب تحديد هدف التهديد وهو وقف ومنع أي نوايا عدوانية لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي
- § الاهتمام بأن تكون وسائل الردع الإسرائيلية محصنة ومحمية من احتمالات تعرضها لضربة وقائية أو مسبقة من قبل أعدائها.
- § وجوب تقدير العدو للثمن الناتج عن تهديد الأمن القومي الإسرائيلي ، لا سيما بالنسبة لعدو غير مكترث لنوعيات معينة من الخسائر (اعتبار ايران وبعض الدول العربية عدو غير حساس لأي خسائر بشرية)[١] نظراً لكثافتها السكانية العالية.

ويتناول هذا المبحث الاحتمالات والقيود التي قد تحد من قدرة إسرائيل على استخدام السلاح النووي، مع الوضع في الاعتبار أن المتطلبات الأمنية الإسرائيلية تتعارض تماما مع المتطلبات الأمنية العربية، مع بيان آثار امتلاك إسرائيل لهذا

---

(١) إستراتيجية إسرائيل النووية، ص٦٧ ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، إصدارات خاصة، مارس ١٩٨٧.

السلاح على الأمن القومي العربي، كما أن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح مبعث قلق في المنطقة حيث يشجع العديد من دول المنطقة على محاولة امتلاكه، الأمر الذي قد يهدد باندلاع سباق تسلح نووي في المنطقة، ثم انعكاس ذلك علـــى إمكانيـــات نجاح التسوية السياسية بينها وبين العرب، بسبب الخلل الواضح في موازين القوى لصالح إسرائيل.

وينتهي المبحث بشرح الموقف الإسرائيلي من قضية منع الانتـــشار، ثـــم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإسرائيلي، وفـــي هـــذا السياق يلزم توضيح الفرق بين تهديد أمن إسرائيل وتهديد كيان إســـرائيل وذلـــك علي النحو التالي :

§ تهديد أمن إسرائيل

ويقصد به تفوقا عربيا لدولة واحدة أو جبهة عربية من دولتين أو أكثر ضد القوات التقليدية الإسرائيلية في ساحة عمليات داخل الأراضي العربية (ســـيناء) أو الأراضي التي تحتلها إسرائيل (الجولان – الضفة الغربية) وتكبدت فيها إسرائيل خسائر جسيمة تتوقع منه القيادة الإسرائيلية أن يستغل هذا التفوق العربي لتحقيـــق مزيد من النجاحات ، وبما يشكل تهديدا لأمن إسرائيل، مما يتطلب وضع حد لهذا النجاح بأسلوب غير تقليدي بسبب فشل القوات الإسرائيلية في إيقافه، وهنا يبـــرز استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ذات التأثير المناسب

§ تهديد كيان إسرائيل

ويقصد به بروز تهديد حقيقي لكيان الدولة إما بواســـطة قـــوات عربية تقليدية نجحت في تطوير هجومها ، والوصول إلـــي الحـــدود الدوليـــة لإسرائيل وبدأت في اختراقها ، أو بتوجيه العرب ضربات جوية أو صاروخية سواء باستخدام أجهزة تقليدية أو فوق تقليدية (كيماوية أو بيولوجية) أو نووية – في حالة امتلاكها– ضد العمق الإسرائيلي ، أو باســـتخدام قـــوات عربيـــة خاصة داخل الحدود الدولية لإسرائيل، وهو ما يدفع القيادة الإسرائيلية – عنـــد

حدوث مثل هذا الإحتمال – إلي استخدام أسلحتها النووية في توجيه ضربة مضادة ضد إحدى الدول العربية أو عدد منها ذات التأثير المباشر عليها ، وهذا الخيار يمكن إدراجه ضمن استراتيجية " الرد المتدرج المرن" وهو اختيار منطقي – من وجهة النظر الإسرائيلية يتطلب الوصول بالترسانة الإسرائيلية النووية إلي مستوى يمكنها من إنتاج مجموعة متكاملة من الأسلحة النووية ووسائل الإطلاق المناسبة، لتكون قادرة علي توجيه ضربات نووية تكتيكية ضد الأهداف العسكرية الميدانية، والأهداف التعبوية المطلوب عزلها عن ميدان القتال المباشر، ثم التدرج بعد ذلك وصولا إلي مستوى الاستخدام النووي الإستراتيجي كسلاح تدمير شامل ضد المدن والأهداف الحيوية في العمق.

كما تعتقد إسرائيل أن ممارسة الضغوط السياسية عليها من قبل القوى الكبرى هو احتمال قائم وهو ما قد يدفعها لاستخدام أسلحتها النووية ، حيث تتمحور إعتقادات القيادة الإسرائيلية في هذا المجال بأنه قد تأتي اللحظة التي تشعر فيها القوى الكبرى بأن إيقاع هزيمة – ولو محدودة – بإسرائيل، سوف يوفر الفرصة في تسوية شاملة وكاملة بالمنطقة.

وفي إطار هدف إسرائيل تحقيق مبدأ "الإحتكار النووي بالمنطقة " فقد دأبت الدوائر الحاكمة فيها إلي تحذير الدول العربية من مغبة القيام بتطوير الخيار النووي ، ولم يتورع الكثير من القادة الإسرائيليين عن التهديد بضرب أي منشأة نووية تقام في أي بلد عربي حتي ولو كانت بعيدة عن دول المواجهة ، فضلا عن اغتيال علماء الذرة العاملين في هذا المجال كما حدث مع مصر (د.سميرة موسي عام ١٩٥٣ – د. سمير نجيب عام ١٩٦٧ –د. يحي المشد عام ١٩٨١) ، وقد شكل ضرب المفاعل النووي العراقي – من وجهة نظر إسرائيل –سابقة سوف تتكرر ضد أي دولة عربية تحذو حذو العراق في تطوير قدراتها النووية ، الأمر الذي يشير إلي أن سعي إسرائيل لتحقيق مبدأ "الإحتكار النووي" سوف يدفعها إلى ممارسة كافة المحاولات والمساعي لتجريد الجانب العربي من مجرد محاولة نقل أو تملك أو تطوير التكنولوجيا النووية.

كما أن هناك قناعة إسرائيلية بأن امتلاك الجانب العربي أو إحدى دوله للتكنولوجيا العسكرية النووية سوف يغير من موازين القوة بالمنطقة لغير

صالح إسرائيل ، لاسيما إذا كانت إحدى الدول العربية تتمتع بثقل سياسي وبشري واقتصادي، وما يستتبع ذلك من احتمالات سد الفجوة الحالية بين العرب وإسرائيل.

إحتمالات وقيود إستخدام إسرائيل للسلاح النووي

وفي ضوء كل ماسبق عن استراتيجية إسرائيل النووية ، وعلي الرغم من التقدير بوجود بعض الاعتبارات التي قد تشكل قيودا علي مسألة استخدام إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة، والحسابات الخاصة بمدى تحمل إسرائيل لانعكاسات الحرب النووية إقليميا ودوليا وبشريا وأخلاقيا (طبيعة الظروف الجغرافية والديموجرافية المتداخلة بين إسرائيل والدول المحيطة بها - الإعتبارات المناخية المصاحبة للإستخدام النووي وتأثيراتها علي إسرائيل ذاتها "الإشعاعات النووية"، "الغبار النووي المتساقط ") ، إلا أنه تجدد الإشارة إلي مجموعة الأبعاد الآتية :

- ارتباط الإحتمال الرئيسي وربما الوحيد لاتجاه إسرائيل لإستخدام السلاح النووي في المنطقة ، بحالة إقدام طرف أو أطراف عربية على القيام بهجوم عسكري متفوق أو مفاجئ ضدها ، وبالأسلوب الذي يمكن أن يمس بشكل خطير بكيانها وعمقها الإستراتيجي ، ولا تتمكن بقواتها التقليدية من التصدي له أو منعه، وفي ظل ظروف دولية دقيقة (عدم إتاحة الفرصة للقوى الدولية الغربية المؤيدة – إستراتيجيا – لإسرائيل للتدخل في التوقيت المناسب لاحتواء الهجوم العسكري العربي)
- إرتكاز الإطار العام لاستراتيجية إسرائيل النووية علي الردع النووي الخفي ، مع عدم التوقيع علي "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- حرص إسرائيل من خلال فعالية تنسيقها مع بعض أجهزة الإعلام الغربي، على طرح مناخ من الإحباط النفسي لدول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بما وصلت إليه من قدرات نووية وبشكل معلن يحاط بقدر من المبالغة.
- الترجيح بأن إسرائيل ترى في الأسلحة النووية عاملا أخيرا لردع أعدائها عن استخدام قواتهم العسكرية بالشكل الذي يمكن أن يهدد

الأمن القومي لإسرائيل ، ولا توجد حاليا أي مؤشرات علي تبني إسرائيل " الخيار النووي" في أي من حروبها.

وبرغم انضمام الدول العربية كلها إلي معاهدة N. P. T مازلت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقه التي لم تنضم إلي هذه الإتفاقيـــة، وتـــرفض إخـــضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات والتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها لم تصدق علي اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، في الوقت الـــذي تلقي فيه كافة مظاهر الدعم والتعاون من جانب الولايات المتحـــدة فـــي المحافـــل الدولية التي تتناول القضايا الأمنية أو النووية في الشرق الأوســـط، باعتبـــار أن إسرائيل لم تعلن صراحة عن امتلاكها لقدرات نووية عسكرية كما أنهـــا ليـــست عضواً في اتفاقية N.P.T أو نظام الضمانات للوكالة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة، وبالتالي لايمكن فرض أي عقوبات عليها لامتلاكها برنامجا نوويا سريا.

ومن الواضح أن المتطلبات الأمنية العربية والإســـرائيلية علـــي طرفـــي نقيض، كما تتداخل القضايا الأمنية والسياسة في المنطقة بشكل معقد، ففي الوقـــت الذي أكد الزعماء العرب في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ علـــي أن الـــسلام الـــدائم والإستقرار في المنطقة لن يتحقق إلا إذا انضمت إسرائيل إلـــي إتفاقيـــة N.P.T وأخضعت منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذريـــة، فإن إسرائيل قابلت العروض العربية بالتجاهل والإصرار علي موقفهـــا الـــسابق بضرورة توقيع معاهدات سلام مع كافة دول المنطقة بما فيها إيران، علي أن تمر فترة من الزمن لا تقل عن عامين للبدء في مفاوضات أو مباحثـــات حـــول هـــذا الموضوع.

وفي هذا الإطار يصبح انتشار الأسلحة النووية من أخطر عوامـــل عـــدم الإستقرار الإقليمي، ليس من وجهة نظر الدول العربية فقط ، لكن من وجهة نظر معظم القوى السياسية الرئيسية في العالم لاعتبارات مختلفة علي النحو التالي: [١]

---

[١] مفيد شهاب : نزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط، القاهرة، اجتماع الخبراء حول نظام الضمانات الدولي وأسلوب تطبيقه علي المستويين القطري والإقليمـــي، الناشـــر، الهيئـــة العربية للطاقة الذرية، ص ص ٣٢١ ، ٣٢٤.

- أن الأسلحة النووية، وهي أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل، توجد في المنطقة في إطار من عدم التوازن، فهناك دولة واحدة تمتلك هذه الأسلحة هي إسرائيل، بصورة قد تؤدي إلي استخدامها، رغم كافة القيود الواردة علي هذا الاستخدام.
- توافر إنتاج الأسلحة الكمياوية والبيولوجية إلي حد كبير في المنطقة أو يمكن أن تتوافر علي نحو قد يؤدي إلي ظهور ترسانات كمياوية أو بيولوجية، في ظل الرغبة في إيجاد توازن علي مستوى أسلحة التدمير الشامل، أو في ظل الرغبة في الهيمنة أو السيطرة ألتي تتصاعد أحيانا لدى بعض دول المنطقة، مما يضع المنطقة علي حافة التوتر وعدم الإستقرار بصفة شبه دائمة.

الإنعكاسات السياسية لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي

هناك بعض الأبعاد السياسية الناجمة عن امتلاك إسرائيل لقدرات نووية يمكن إيجازها فيما يلي :

١. نمو الإمكانيات والقدرات الإسرائيلية الشاملة – والتي تمثل برامجها العسكرية والفضائية أحد عناصرها الرئيسية – وهو الأمر الذي تتزايد معه حساسيات التعامل السياسي العربي/ الإسرائيلي لحل قضايا الصراع المطروحة (صعوبة نجاح أي تحركات سياسية عربية لدفع إسرائيل إلي التجاوب مع بعض وجهات النظر العربية أو قبول مبادئ التسوية السياسية التي تقرها المواثيق والقرارات الدولية)

٢. قدرة إسرائيل – في معظم الحالات – علي تمرير بعض مواقفها السياسية دوليا ، وذلك في ضوء تحسب العديد من الأطراف الدولية من الإنعكاسات السلبية لعدم التجاوب مع المطالب الإسرائيلية بشكل كامل استنادا إلي قياس ميزان القوة بالمنطقة والذي يميل – غالبا – لصالح الجانب الإسرائيلي

الإنعكاسات العسكرية لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي

تشكل النوايا الإسرائيلية لتطوير قـدراتها النوويـة تـدعيما لإمكانياتهـا العسكرية، الأمر الذي يطرح في مجمله العديد من السلبيات في الميادين العسكرية علي الجانب العربي بصفة عامة، والمصري بصفة خاصة، ويمكن استعراض ذلك علي النحو التالي :

١. الإخلال الواضح بالتوازنات الإسرائيلية / العربية لا سـيما مايتيحه امتلاك إسرائيل للخيار النـووي والـسيادة الفـضائية العـسكرية الإقليمية من توافر قدرة الردع لديها ، وتحقيق عنصر المبادأة، وتـرجيح ميزان القوة لصالحها.

٢. عدم قدرة الجانب العربي ، لاسيما خلال هذه المرحلة علـي تدعيم قدراته النووية – حتى السلمية منها – ارتباطا بسعي إسرائيل إلـي إفشال أي جهود عربية في هذا الـشأن سـواء بالأسـاليب العـسكرية أو السياسية (تدمير منشآت نووية عربية يمكـن اسـتخدامها فـي النـواحي العسكرية – الضغط علي القوى الدولية الكبرى لوقف إمداد الجانب العربي بأي تكنولوجيا أو معدات نووية) وذلك كله تحسبا من إسرائيل لفقد ميـزة الإنفراد بالخيار النووي.

٣. توجيه المواقف الدولية للتوافـق مـع التوجهـات النوويـة الإسرائيلية، واقتصارها علي حدودها الحالية الخالية من أي ضغوط عليها سواء لفتح منشآتها النووية للتفتيش الـدولي، أو الـتخلص مـن أسـلحتها النووية، وهو ما يشير إلي الصعوبة التي تواجهها الدول العربية لمواجهـة السياسة النووية الإسرائيلية نظرا لمحدودية التأثيرات الدولية علي إسرائيل فيما يتعلق بقدراتها النووية

الموقف الإسرائيلي من قضية منع الإنتشار النووي

لم توقع إسرائيل علي اتفاقية منع الإنتشار النووي حتى الآن ، وفي خـلال فترة التسعينات وعقب المبادرة المصرية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية مـن السلاح النووي، أعربت إسرائيل عن عدم ممانعتها في أن تكون منطقـة الـشرق

الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وذلك عقب تحقيق عدة شروط، منهـــا أن يتم ذلك في مناخ من السلام يشمل كل الأطراف، وإنشاء نظام حظر شامل لتلــك الأسلحة ووسائل إيصالها يتم التحقق منه بواسطة الأطراف الإقليمية.

وقد ذكر إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أن بلاده مستعدة للتوقيع علي اتفاقية N.P.T بعد ثلاث سنوات من التوصل لاتفاقية سلام شامل مع العرب، بما في ذلك العراق وإيران، كما ألمح شيمون بيريز خلال تلك الفترة أيضا إلي أن إسرائيل مستعدة لقبول التفتيش الدولي علي منشآتها النووية بمجرد التوقيع علي اتفاقيات سلام مع دول المنطقة، والإتفاق علي إخلائها من الأسلحة النووية ، وكان ذلك في ديسيمبر ١٩٩٥.

وقد استمر الموقف الإسرائيلي الرافض للتوقيع علي معاهدة منع الإنتـــشار النووي وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية خلال اجتماعات لجنـــة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، (أحد خمس مجموعات جرى تشكيلها عقب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، وهي ضبط التسلح والأمن الإقليمي، المياه، اللاجئين، البيئة ، التعاون الإقتصادي) وقد توقفت اللجنة عن مباشرة نشاطها بعد أن ركـــز الموقف التفاوضي الإسرائيلي علي تدابير بناء الثقة بين الأطراف قبل الدخول في مفاوضات ضبط التسلح ، وإجراء اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة وإقرار الـــسلام قبل مناقشة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

<u>موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإسرائيلي</u>

استمرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدراج بنـــد القـــدرات النوويـــة الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي علي جدول أعمال المؤتمر العام للوكالـــة، واستمر المؤتمر في قراراته المتعلقة بدعوة إسرائيل لإخضاع منـــشآتها النوويـــة لضمانات الوكالة الدولية.

وقد أصدر المؤتمر العام للوكالة القرار رقم ٦٠١ لعـــام ١٩٩٢ والـــذي

تضمن فقرة لتأييد إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، ولكن ظهر تباينا واضحا في المواقف العربية / الإسرائيلية، حيث كررت إسرائيل وجهة نظرها والمرتكزة علي أن بحث إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لن يتم بمعزل عن التسوية السلمية الشاملة، وعن طريق المفاوضات المباشرة بين دول المنطقة

وقد دعا المؤتمر العام للوكالة في قراره رقم ٢٤ لعام ١٩٩٥ المدير العام للوكالة لاستكمال مشاوراته مع دول المنطقة لتيسير سرعة تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة علي جميع الأنشطة النووية، لكن إسرائيل استمرت علي موقفها بهذا الشأن، وأكدت أنه ينبغي لتدابير ضبط التسلح أن تكون نتيجة للسلام، وقد قام المدير العام للوكالة بزيارة لإسرائيل عام ١٩٩٨ إلا أنها تمسكت بموقفها السابق، في الوقت الذي اعتبرت فيه الدول العربية الضمانات علي جميع المرافق النووية في المنطقة وانضمام إسرائيل إلي معاهدة منع الإنتشار النووي يشكل تدابيرا لبناء الثقة.

وقد أعيد إدراج بند القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي علي جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة الدولية في الدورة الثالثة والأربعين لها عام ١٩٩٩، إلي جانب زيارة المدير العام للوكالة إلي دول المنطقة عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حيث أشار إلي استمرار الإختلاف في الآراء بين إسرائيل والدول العربية بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط

الخلاصة

نخلص مما سبق أن استراتيجية إسرائيل النووية الرامية إلى تحقيق سياسة الردع النووي تهدف إلى تحقيق قدرة نووية قادرة على فرض إرادتها على جميع دول المنطقة، مع توجيه رسالة واضحة إلى أعدائها بعواقب القيام بأي محاولة للمساس بأمن إسرائيل، كما أن إسرائيل من المحتمل أن تقوم باستخدام أسلحتها النووية في حالة وجود تهديد لأمنها، ولكنها سوف تستخدم أسلحتها النووية بالفعل

وبشكل مؤكد في حالة تعرض كيانها للتهديد.

وقد ارتبطت السياسة النووية الإسرائيلية دوما بتحقيق مبدأ الاحتكار النووي، وفي سبيلها لتحقيق هذا المبدأ فإنها على استعداد لضرب أي قوة عربية تسعى إلى امتلاك السلاح النووي كما فعلت مع المفاعل النووي العراقي.

كما أن هناك بعض العوامل والقيود التي تحد من قدرة إسرائيل على استخدام سلاحها النووي مثل العوامل الديموجرافية أو المناخية، ونظراً لأن المتطلبات الأمنية والعربية على طرفي نقيض فإن إسرائيل رفضت التوقيع على اتفاقية منع الانتشار النووي، واتفاقية حظر التجارب النووية، كما رفضت التوقيع على البروتوكول الإضافي.

وقد أدى امتلاك إسرائيل وحدها وانفرادها بالسلاح النووي إلى إعاقة الوصول إلى تسوية سلمية للصراعات الإسرائيلية العربية، كما أدى ذلك إلى وجود حالة من الاختلال في موازين القوى بالمنطقة لصالح إسرائيل بالطبع، وقد دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسرائيل إلى إخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة، لكن إسرائيل رفضت ذلك بشدة، وبدعم من الولايات المتحدة، ورفضت التوقيع على أي اتفاقيات لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، إلا في إطار مفاوضات شاملة مع الدول العربية.

الباب الثالث
موقف القوى الدولية والإقليمية من النشاط النووي في آسيا وآثاره على توازن القوى

الباب الثالث

موقف القوى الدولية والإقليمية من النشاط النووي في آسيا وآثاره على توازن القوى

آسيا أكبر قارات العالم مساحة وسكانا، كما أنها أكثر قارات العالم من حيث تعدد الصراعات السياسية والعرقية، ونظراً لتعدد ثروات القارة؛ خاصة البترول في العديد من الدول الآسيوية، فقد أصبحت مطمعاً للقوى الدولية من أجل السيطرة على البترول، وبالنظر إلى قوة النفوذ السوفيتي في آسيا قبل انهياره، فقد كان لابد للولايات المتحدة من مواجهة هذا النفوذ، ومن ثم فقد بدأ دور القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة يتعاظم في آسيا، خاصة مع انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي، وهرولة دول أوربا الشرقية إلى الانضمام إلى حلف الناتو، إلا أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي لم تستسلم أمام انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة والنفوذ في القارة، ومن ثم فإن ما حدث في جورجيا مؤخراً وانتفاض روسيا للدفاع عن نفوذها في آسيا ليس إلا دليلاً على أن القوى الكبرى ليست على استعداد للتنازل عن نفوذها في تلك القارة، وقد كانت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في فترة رئاسة جورج بوش الإبن دليلاً واضحاً على الدور الأمريكي الذي تلعبه الولايات المتحدة والذي لن تتنازل عنه في آسيا، كما لا يمكننا تجاهل دور الصين والتي تسعى إلى وراثة الدور السوفيتي في مواجهة النفوذ الأمريكي في شرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى سعي القوى الإقليمية الكبرى (الهند وباكستان) من أجل بسط نفوذهما.

وقد تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين رئيسيين، الفصل الأول ويتعرض لموقف القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة واستراتيجيتها تجاه القضايا النووية الآسيوية، ثم موقفها تجاه البرنامج النووي الباكستاني، وموقفها من الصراع الهندي الباكستاني ثم موقفها من التفجيرات الهندية والباكستانية في مايو ١٩٩٨، ومن البرنامج النووي الكوري الشمالي وتطوراته حتى الوصول إلى اتفاقية تفكيك هذا البرنامج، وأخيراً موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإسرائيلي، ثم

موقف دول الاتحاد الأوربي من الصراعات النووية الآسيوية، خاصة من البرنامج النووي الإيراني، وأخيراً موقف روسيا من الصراعات النووية الآسيوية، خاصة موقفها من البرنامجين النويين الإيراني والكوري الشمالي.

ثم يتعرض الفصل الثاني من هذا الباب لموقف القوى الإقليمية من الصراعات النووية في آسيا، مع التركيز على موقف الصين خاصة من البرنامج النووي الكوري الشمالي، ثم موقف كل من كوريا الجنوبية واليابان من هذا البرنامج، ثم الموقف الإسرائيلي تجاه البرنامج النووي الإيراني، وأخيراً الموقف العربي من تلك الصراعات خصوصاً البرنامج النووي الإيراني والبرنامج النووي الإسرائيلي.

الفصل الأول

موقف القوى العظمى

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:-

المبحث الأول: ويتناول بالتفصيل الموقف الأمريكي من القضايا النووية في آسيا، ونظراً لأهمية الدور الأمريكي ومحوريته فسوف يتم تناوله بالتفصيل في جميع القضايا النووية في آسيا في كل من إيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان، كما يلقي الضوء على الإستراتيجية الأمريكية وتعاملها مع القضايا النوووية الآسيوية.

ويتناول المبحث الثاني موقف الاتحاد الأوروبي من المشكلات النووية في آسيا مع تركيزه على البرنامج النووي الإيراني، ذلك أن البرنامج النووي الكوري لا يدخل في اهتمامات الاتحاد الأوروبي بالقدر الذي يحظى به البرنامج النووي الإيراني، كما أن موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإسرائيلي يتماشى تماماً مع الموقف الأمريكي.

ثم يتناول المبحث الثالث موقف روسيا –وريثة الاتحاد السوفيتي السابق- من البرنامجين النوويين الإيراني والكوري الشمالي.

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة من البرامج النووية الآسيوية

أولا الإستراتيجية الأمريكية تجاه القضايا النووية في آسيا والشرق الأوسط :-

إن الفكرة السائدة في الشرق الأوسط الكبير الذي يضم العالم العربي عن السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في المنطقة أنها "مزدوجة المعايير" فهي تتقبل مثلا وجود السلاح النووي لدى إسرائيل، بينما تعمل في نفس الوقت على منع الدول العربية من مجرد الاقتراب من الساحة النووية، فالسياسة الأمريكية أعقد بكثير مما تبدو عليه، ويصعب اختصارها في تلك الثنائية الإسرائيلية – العربية، إذ أن لواشنطن محددات مركبة تحكم تعاملها مع كل مشكلة نووية، وتفرز سياسة خاصة لكل منها، تبعا لمعايير ترتبط بطبيعة كل حالة على حدة، فلا توجد سياسة أمريكية عامة، وإنما توجد سياسات خاصة تجاه القضايا النووية المثارة في آسيا.

لقد أصبح العامل الأمريكي منذ بداية التسعينات يمثل المحدد الأكثر تأثيرا لعمليات الانتشار أو عدم الانتشار النووي في المنطقة، فقد كان الدور الأمريكي واضحا في الدفع باتجاه تشكيل إطار المفاوضات متعددة الأطراف حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي Arms Control and Regional Security في ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي على سبيل المثال.

لكن الأكثر أهمية أن الولايات المتحدة قامت بثلاث عمليات كبرى في آسيا، تمكنت من خلالها من منع أو وقف أو تعطيل امتلاك أطراف إقليمية للأسلحة النووية في وقت كانت تلك الأطراف قد أصبحت على وشك حيازة الأسلحة النووية من خلال برامج نووية سرية على النحو التالي:-

- قيادة الولايات المتحدة عملية إزالة البرنامج النووي العراقي في مرحلة ما بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فعلى الرغم من أن تلك العملية قد تمت من خلال آليات دولية، تتمثل في اللجنة الخاصة التابعة

للأمم المتحدة (اونسكوم)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أنه بدون الضغوط والتهديدات الأمريكية لم يكن يقدر لها النجاح[١].

- قيام الولايات المتحدة بممارسة ضغوط حادة على إيران، أثر اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم السري لديها بهدف وقف أنشطتها النووية، خاصة ما يتعلق منها بتخصيب اليورانيوم عبر التهديد بفرض عقوبات دولية، أو ربما استهدافها عسكريا، وهو الأمر الذي أدى حتى الآن إلى عرقلة تقدم إيران في اتجاه حيازة السلاح النووي.

- قيام الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على كوريا الشمالية عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعبر أطراف المحادثات السداسية من أجل تفكيك برنامجها النووي، مقابل تقديم المعونات الغذائية وامدادات الطاقة، بالإضافة إلى تجهيز مفاعلين نوويين يعملان بالماء الثقيل، وبالرغم من نجاح كوريا الشمالية في إجراء تفجيرها النووي الأول، إلا أن المباحثات تحرز بعض التقدم في اتجاه تفكيك برنامجها النووي بالنظر إلى حاجة كوريا الشمالية الماسة إلى المعونات الغذائية وإمدادات الطاقة.

ويثير موقف الولايات المتحدة في تلك العمليات الثلاث سؤالا رئيسيا حول "كيفية تعامل الولايات المتحدة مع القضايا النووية في آسيا والشرق الأوسط".

وقد كان الفشل الأمريكي في التعامل مع ما تم تصويره على أنه "حالة نووية" عراقية هو السبب الرئيسي فى فجوة المصداقية التي ضربت السياسة الأمريكية لمنع الانتشار النووي في آسيا، لقد كانت المشكلة هي أن الإدارة الأمريكية بدت وكأنها متأكدة تماما من معلوماتها وتقديراتها، بدرجة رفضت معها كل التقديرات الأخرى، بما في ذلك تقديرات لجنة الأمم المتحدة "انموفيك" والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، التى استندت على التفتيش الميداني، لكن الأهم هو

---

[١] كراسات استراتيجية السنة الرابعة عشرة العدد ١٤٦ ديسمبر ٢٠٠٤ السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط د/ محمد عبد السلام.

أنها وظفت تلك المؤشرات كأسباب لغزو العراق.

وكانت الإدارة الأمريكية قد قامت بخلق بيئة سياسية ضاغطة تحتل فيها اعتبارات الأمن القومي أولوية قصوى، في ظل ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان ثمة دعم واسع النطاق لتوجهات الإدارة بهذا الشأن.

أما بالنسبة لإيران فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية إيران واحدة من حالتين تمثلان مصدر التهديد الأكثر خطورة لأجندة منع الانتشار النووي الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٣ على الأقل، بعد أن تم اكتشاف ما قامت به إيران من أنشطة نووية سرية بشكل مؤكد، والحالة الثانية هى كوريا الشمالية، وأن تلك المسألة تمثل في ظل وجود ما يعتبر "نظاما مارقا" مصدر تهديد ملح للأمن القومي الأمريكي.

والتقديرات الأمريكية الرسمية تتركز في أن إيران تهدف إلى امتلاك دورة وقود نووي متكاملة، وأن ذلك سوف يمكنها من حيازة قدرات نووية متطورة، وترى الولايات المتحدة أن اسلوب تعامل إيران الملتوى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل مؤشرا لا يرقى اليه الشك بشأن نواياها النووية، وكل ذلك يعزز توجها محدداً هو أن الولايات المتحدة لا يجب بأى حال أن تسمح لإيران بتطوير قدراتها النووية.

في حين لا تعد إسرائيل ضمن الحالات النووية الخطرة بالمعايير الأمريكية، فهي لا تمثل مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ولم تتغير التوجهات الأمريكية الأساسية بشأنها منذ إنشائها، وطبقاً للسياسة الأمريكية فلا يوجد جديد فيما يتعلق بذلك البرنامج، باستثناء ذلك الصداع الذي تسببه تلك المشكلة للإدارة الأمريكية، سواء في المنظمات الدولية أو الندوات المشتركة.

وتعتبر إسرائيل من المنظور الأمريكي هي الاستثناء النووي في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا القبول الأمريكي لبرنامج التسليح النووي الإسرائيلي هو الذي خلق ما يسمى سياسة "المعايير المزدوجة" التي تمارسها الولايات المتحدة على المستوى النووي في الشرق الأوسط .

فإسرائيل تعتبر من وجهة النظر الأمريكية حليفا ثابتا يعتمد عليه في إقليم صاخب غير مستقر، يشهد عداءا متناميا للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، يضاف إلى ذلك أن التقاليد المؤسساتية المشتركة (الديمقراطية) والقيم الثقافية المشتركة تشجعان تلك العلاقة وتدعمان باستمرار تلك الفكرة السائدة في الولايات المتحدة بأن إسرائيل تمثل دولة نووية مسئولة.

كما أن الولايات المتحدة تتفهم حاجة إسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية بهدف تدعيم أمنها القومي، وهي تتبنى وجهات النظر الإسرائيلية بشأن الشروط المسبقة أو المتطلبات الضرورية التي يجب أن تتوفر لكى يتم الحديث عن إزالة تلك الأسلحة من منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا موقف الولايات المتحدة من الصراع النووي الهندي الباكستاني

إزاء استمرار الهند في برنامجها النووي بعد التفجير الذي أجرته عام ١٩٧٤، وإصرارها على عدم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، عززت باكستان خطواتها باتجاه امتلاك السلاح النووي، في محاولة منها لتعويض تفوق الهند في الأسلحة التقليدية، وبدأت باكستان منذ ذلك الوقت مشوارها من أجل تحقيق هذا الهدف، معتمدة على إمكانياتها التكنولوجية الخاصة بالرغم من التهديدات الأمريكية لباكستان لوقف مشروعها النووي، وفي مواجهة الضغوط الأمريكية توجه بوتو نحو الصين ونحو قوى غربية أخرى مثل فرنسا وهولندا، للحصول على تسهيلات في الجوانب التقنية.

وفي عام ١٩٧٩ أشارت تقارير المخابرات الأمريكية إلى أن هناك منشأة تعمل بقوة الطرد المركزية قد بنيت في "كاهوتا"[١]، وأن باكستان يمكنها بعد ٥ سنوات من هذا التاريخ أن تصبح في وضع يمكنها من إجراء تفجير نووي، وفي عام ١٩٨٤ أشارت التقارير إلى أن معمل "كاهوتا" أصبحت لديه القدرة على

---

[١] السياسة الدولية العدد ١٦٢ اكتوبر ٢٠٠٥ الموقف الامريكي من القوى النووية الناشئة أحمد دياب ص ٢١٠ – ٢١٤.

تخصيب اليورانيوم، وإلى إنشاء باكستان معمـــلا لإعـــادة معاملـــة البلوتونيـــوم، وأشارت التقارير أن باكستان عقدت اتفاقا سريا مع الصين يتضمن مساعدتها فـــي أعمال مشروع "كاهوتا" ومنحها تصميمات السلاح النووي.

وأثناء إدارة الرئيس ريجان لم تمارس الولايات المتحدة أي ضغوط علـــى باكستان بخصوص برنامجها النووي، وقد جاء هذا الموقف الأمريكـــي كمحاولـــة لدعم الدور الباكستاني في المجابهة مع الاتحاد السوفيتي بعد غزو أفغانستان فـــي أواخر عام ١٩٧٩، فبعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على باكستان بسبب برنامجها النووي في أواسط السبعينات، عادت في ظل إدارة الرئيس ريجان إلـــى إبرام اتفاق مع باكستان بقيمة ٣,٢ مليار دولار مع التعهـــد ببيعهـــا ٤٠ طـــائرة متطورة من طراز F16 ، ومنحها اعفاءً لمدة ٦ سنوات من تقييـــد قـــانون عـــدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذا كانت إدارة الرئيس ريجان (١٩٨٠ - ١٩٨٨) قد دفعتها مصالحها في أفغانستان إلى ممارسة الضغط على الكونجرس [١] والحصول على قرار باستمرار المساعدات لباكستان، فإن إدارة بوش الأب (١٩٨٨-١٩٩٢) بعد انتهاء الحـــرب الباردة، ومنذ عام ١٩٩٠ اتخذت موقفاً مغايراً ضد باكستان الأمر الذي عرضـــها للمقاطعة[٢].

وبضغوط أخرى من الولايات المتحدة أعلنت الهند استعدادها للتعاون مـــع الولايات المتحدة من أجل اعتبار منطقة جنوب آسيا منطقة خالية مـــن الأســـلحة النووية [٣]، وقد استمرت الهند تتمسك بالثوابت الأساسية في سياســـتها النوويـــة، وقوامها ارتباط أمن الهند بقدرات الصين النووية، التى رفضت بدورها إخـــضاع

---

[1] Asian Strategic Review, 1992 – 1993, P.192.

[2] Mahapatra: US Approach to nuclear Proliferation in Asia-India US Relations, P.93.

[3] Za. Far 12 bad cheena: Nuclear diplomacy in south Asia during 1980's Strategic digits New Delhi 1992 Vol. 22 No.12 December 1992 P. 1588.

هذا الموضوع للنقاش مالم يأت ضمن إطار كلي تشترك فيه روسيا والولايات المتحدة، وفي المقابل استمرت باكستان على رفضها التوقيع المنفرد على مشروع جعل منطقة جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وعقب التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في صيف عام ١٩٨٨، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على الدولتين، ولكنها لم تكن مؤثرة بالقدر الكافى لمنع الدولتين من الاستمرار في سباقهما النووي، فالهند في ذلك الوقت لم تكن تربطها علاقات اقتصادية أو عسكرية مع الولايات المتحدة تجعل من فرض العقوبات أي جدوى، أما باكستان فإنها استطاعت منذ بداية التفكير في مشروعها النووي تحييد الضغوط الأمريكية عليها.

وقد تصاعدت أهمية منطقة شبه القارة الهندية في الإستراتيجية الأمريكية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، باعتبارها موطنا للتنظيمات الإرهابية، فقبل أحداث ١١ سبتمبر كانت الإستراتيجية الأمريكية تركز على فكرة احتلال باكستان للمرتبة الثانية في الاهتمام الأمريكي بعد الهند، وجاءت أحداث ١١سبتمبر لتغير كل ذلك، فقد كان لزاما أن تكون باكستان في خط المواجهة الأول في أفغانستان عسكريا وسياسيا(١).

وقد كانت هناك أسباباً موضوعية جعلت باكستان الطرف الأهم في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، فباكستان هي التي تبنت نظام طالبان منذ ظهوره، ودعمته سياسيا وماليا وعسكريا حتى تمكن من الاستيلاء على السلطة في أفغانستان عام ١٩٩٦، وبالتالي فهي الدولة التي تمتلك أجهزة مخابراتها معلومات دقيقة عن تنظيم القاعدة وحركة طالبان(٢).

---

(1) Dipanker Banerjee and Gertw: The Indian Subcontinent and the war on Terrorism: Analicing the Implecations of 11 September, India Research Press New Delhi, 2003 PP 225-239.

(٢) الجمل: مرجع سابق، ص١٢٠.

وقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة العصا والجزرة مع باكستان، حيث لوحت بإمكانية قيامها بالاستيلاء على المفاعل النووي الباكستاني، وتدمير أسلحة باكستان النووية إذا ما رفضت تقديم العون لواشنطن في حربها ضد أفغانستان، أو أن تقبل باكستان بالتعاون الكامل خاصة في مجال التسهيلات في الأرض والقواعد العسكرية والمعلومات الاستخباراتية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها عام ١٩٨٨، وقد أفلحت بالفعل تلك السياسة في دفع باكستان إلى الانحياز الكامل للولايات المتحدة[١].

وقد وُجه الرئيس الباكستاني السابق "برويز مشرف" بأعقد مشكلة منذ وصوله إلى الحكم في أكتوبر ١٩٩٩، فقد مورست ضغوط أمريكية شديدة على بلاده كي تنضم إلى التحالف الدولي المناوئ للإرهاب، وكانت المشكلة التى وجد مشرف نفسه فيها غاية في التعقيد، لصعوبة المواءمة بين مواقفه السابقة والتكلفة العالية لأي من الخيارين اللذين كان عليه حسم أمره تجاههما وهما:-

- الاستجابة للضغوط القوية التي مارستها الولايات المتحدة على باكستان لتكون طرفا فعالا في العمليات العسكرية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة

- الاستجابة لضغوط الوضع الداخلي خاصة الشرائح الدينية التى ترفض تماما مسألة التعاون مع الولايات المتحدة في ضرب دولة مسلمة مجاورة.

وتحت هواجس تلك الضغوط وما تمثله من تحديات من ناحية، وإغراء الدعم والمساندة المالية والسياسية من قبل الولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، حسم مشرف خياراته الإستراتيجية لصالح الخيار الأول[٢].

---

(١) سعيد عكاشة: كيف أدرك الأمريكيون أحداث ١١ سبتمبر، مجلة الديموقراطية، العدد ٥، يناير ٢٠٠٢، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص ١٢٠.

(٢) علاء سالم : الهند وباكستان : التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر مجلة الديموقراطية العدد ٥ يناير٢٠٠٢ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة ص ص ١٧٧-١٧٨.

وقد استعادت باكستان مكانتها الإستراتيجية في السياسة الأمريكيــة التــي كانت قد فقدتها مع إنتهاء الحرب الباردة بزوال الحاجة إليها كحــائط صــد أمــام النفوذ السوفيتي[١]، فقد دفع مسار الأحداث في أفغانستان الولايات المتحدة إلي تبني سياسة متوازنة بين الغريمين اللدودين الهند وباكستان تجاه نزاعهما في كــشمير، وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذه المشكلة، خاصة مع قبول باكــستان القيام بدور فعال في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وقد كان هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة يعني تخليها عن تحفظاتها السابقة على باكستان فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطيــة وإجــراء انتخابــات برلمانية ورئاسية، وتسوية مسألة كشمير من خلال الحوار مع الهند[٢].

وكانت الرؤية الباكستانية في تلك المرحلة تنطلق من عدة حقائق بديهية فيما يتعلق بالهند وهي:-

- موافقة الهند على تقديم تسهيلات ودعم كامل للولايات المتحدة فــي حربها ضد الإرهاب.
- رغبة الهند الواضحة في إقامة تحالف مع الولايات المتحــدة علــى حساب باكستان[٣].

وفي محاولة لكسب ود واشنطن أعلن الرئيس مشرف حربا ضارية ضــد المتشددين الإسلاميين في بلاده، وأغلق ما يزيد على مــائتي مكتــب لجمعيــات وتنظيمات إسلامية وجمد أرصدتها، كما قام بحملة مداهمة للتعلــيم الــديني فــي

---

(1) Alexwagner: US Offers Nuclear Security Assistance to Pakistan, the Washington Post, December 11, 2001 p.6.

(٢) ايمن السيد عبد الوهاب: تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الاسيوية، الصين – اليابان – الهند – باكستان – اندونيسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، القاهرة، ص ٨١.

(٣) طارق الشيخ كشمير رؤى ما بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١ السياسة الدولية العدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢ القاهرة ص ص ١١٨-١١٩.

باكستان، والذي رأت فيه واشنطن معملا لتفريخ القيادات الإسلامية المتطرفة.

ومن جانبها سعت الهند إلى توظيف أزمة سبتمبر ٢٠٠١ لصالحها، فقدمت عروضا مغرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، دون انتظار مطالبتها بذلك من جانب الولايات المتحدة، وقد كانت الهند تستهدف من وراء ذلك إجهاض محاولات التقارب الأمريكية الباكستانية، ووضع الرئيس مشرف في موقف صعب.

إلا أن الموقفين الأمريكى والهندى قد شهدا تحولا مهما على خلفية أحداث سبتمبر، فقد وفرت البيئة الدولية الناتجة عن تلك الأحداث إطارا جديدا للتعامل مع قضية كشمير، فمن ناحية سعت الهند إلى استغلال ذلك المناخ لإدراج التنظيمات الإسلامية فى كشمير على قائمة التنظيمات الإرهابية، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى التفاعل مع قضية كشمير من خلال ربطها بقضية الإرهاب العالمى عقب أحداث الهجوم على البرلمان الهندى، بإضافة الولايات المتحدة جماعتى "عسكر طيبه" ،"جيش محمد" إلى قائمة المنظمات الإرهابية[١]، وهي تلك الاتهامات التي تضاعفت عقب تفجيرات مومباي في أواخر نوفمبر ٢٠٠٨.

ثالثا: الموقف الامريكى من البرنامج النووى الإيرانى

لم يكن تحول إيران إلى دولة نووية أمراً مقبولا من جانب الولايات المتحدة[٢]، فمنذ تفجر الأزمة النووية الإيرانية عام ٢٠٠٣، أصرت الولايات المتحدة على أن الهدف الرئيسى للنشاط النووى الإيرانى يتمثل بالأساس فى السعى لامتلاك السلاح النووى تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقد وجدت واشنطن فى الأدلة الجديدة المتعلقة باكتشاف قيام إيران بعمليات تخصيب اليورانيوم، تأكيدا على سلامة اتهاماتها المتكررة لإيران ودليلا عمليا على خطورة السماح لها بمواصلة هذه الأنشطة، وترتكز الإدارة الأمريكية لهذه

---

[١] طارق الشيخ كشمير رؤى ما بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١ السياسة الدولية العدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢ القاهرة ص ١١٩.

[٢] السياسة الدولية، العدد ١٦٢، اكتوبر ٢٠٠٥، الموقف الامريكي من القوى النووية الناشئة، د احمد دياب ص ٢١٣ (مرجع سابق)

الأزمة على ثلاث عناصر رئيسية هى:-

- o الإصرار الدائم على نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى لفرض عقوبات علــى إيــران لانتهاكهــا إتفاقية الضمانات النووية.
- o تكثيف الضغوط على الدول التى تقــدم التكنولوجيــا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووى الإيرانـــى وبالـــذات روسيا وباكستان.
- o تأكيد الولايات المتحـــدة الـــدائم علـــى أن الخيـــار العسكري يظل واردا بقوة لا سيما في حالة قلة فـــرص تـــسوية الأزمة سلميا.

ورغم أن الخيار العسكرى يعد خيارا أخيرا [١]، ولا يحظـــى بالأولويـــة أو الأفضلية من وجهة النظر الأمريكية فى التعامل مع الأزمة، إلا أنه قد يكون خيارا مستبعدا فى المدى القريب وقبل استنفاذ كافة الجهود الدبلوماسية خصوصا فى ظل فشل الرهان الأمريكى على حدوث تحول سياسى داخل إيران لصالح الإصلاحيين الداعين إلى علاقات وثيقة بالغرب.

وفى الحقيقة لم تتمكن أجهزة المخابرات الأمريكية من بلورة تقييم متكامـــل بشأن مدى التقدم الذى تحقق فى البرنامج النووى الإيرانى، وهو ما تـــسبب فـــي افتقاد الإدارة الأمريكية لتقديرات متكاملة بشأن هذا البرنامج، مما أضعف بالتـــالى من قدرتها على إقناع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجديـــة اتهاماتهـــا لإيران [٢].

وقد اهتمت الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط على الدول التـــي تعـــاون إيران في برنامجها النووي، مثل روسيا وباكستان، بعـــد أن توصـــلت تحقيقـــات أجراها محققون أمريكيون وأوروبيون عام ٢٠٠٣ إلى وجود أدلـــة قويـــة تـــربط

---

[١] افرايم كام: كبح جماح التهديد النووي الايراني: الخيار العسكري ، ص ١١٣.
[٢] آفاق الأزمة ، ص ١٩١.

باكستان بالبرنامج النووى الإيرانى ، عبر تصدير تكنولوجيا نووية متطورة لهــا وفق سياسة منهجية نفذتها شبكة خان منذ بداية التسعينات، وأفادت هذه التحقيقــات إلى أن المساعدات التى قدمها "خان" مكنت إيران من حل المعــضلات الخطيــرة التى كانت تواجهها خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، ومساعدة إيــران فــى إنشاء معمل ناتانز لتخصيب اليورانيوم، والذى يعتبر محور الأزمة القائمــة بــين إيران والوكالة الدولية للطاقة منذ فترة[١].

أما فيما يتعلق بالخيار العسكرى، فإن هذا الخيار كان قائما على أن هنــاك سلسلة طويلة من الخطوات الدبلوماسية التي يتعين القيام بها أولا، وإذا لم تــنجح الدبلوماسية فى تحقيق هذا الهدف، فإنه من الممكن نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، وحتى إذا واصلت إيران أنشطتها النووية المحظورة، فإن ذلك قد لا يمثل مبرراً لشن هجوم على إيران قبل استنفاذ الخيارات الدبلوماسية والتفاوضــية بالكامل[٢].

لقد بدت الإدارة الأمريكية فى تعاملها مع الأزمة النووية الإيرانية حريصة على تفادى الأخطاء التى وقعت فيها أثناء الأزمة العراقية، فبينما كانت إدارة بوش قد سارعت إلى المبادرة بشن الحرب على العراق، حتى قبل انتهاء فرق التفتــيش الدولية من عملها فى العراق، وبدون اهتمام بالحصول على قــرار مــن مجلــس الأمن، فإنها حرصت أثناء الأزمة النووية الإيرانية على العمل من خلال توافــق دولى ، واضطرت فى الكثيرمن الحالات إلى التراجع عن مواقفها بعدما عجــزت عن حشد الدعم اللازم لها.

وقد اندلعت الأزمة النووية الإيرانية فى توقيت غير ملائم للإدارة الأمريكية إذ كانت –ومازالت- منهمكة بالكامل فى المستنقع العراقى ، ولا يمكنها بالتالى أن

---

(١) بخصوص شبكة خان النووية وانشطتها مع العديد من دول الشرق الأوسط لا سيما إيــران انظر:-
شانون ن كايل : الحد من الاسلحة النووية وحظر الانتشار ..... قضايا التــسلح ٢٠٠٥، ص ص ٧٨٨ – ٧٩٢.

(٢) شموئيل رونزر: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تخضع ايــران ، .... الإســرائيليين ص ص ١٦٠ – ١٦٣.

تفتح على نفسها جبهة عسكرية أخرى، كما لم يكن ممكنا للإدارة الأمريكية أن تسارع إلى تصعيد عسكرى جديد بعد أن كانت قد تكبدت تكلفة سياسية عالية للغاية على الساحة الدولية من جراء مبادرتها بشن حرب منفردة ضد العراق(١)، وقد تضافرت هذه المتغيرات فى اتجاه إرجاء الخيار العسكرى أمام الإدارة الأمريكية للأزمة، ولكنها لم تستبعده أو تلغيه تماما (٢).

وليس هناك شك أن سبب القلق الأمريكى هو أن البرنامج النووى الإيرانى يضرب السلام والاستقرار فى منطقه الشرق الأوسط، كما أن امتلاك إيران قدرات نووية يهدد أمن إسرائيل(٣) خاصة وأن أهداف إيران المعلنة هي تدمير إسرائيل، وتأييدها لحزب الله المناوئ للولايات المتحدة، واختلاف التصورات والمنطلقات العقائدية والعسكرية لكل من الولايات المتحدة وإيران(٤)

إن السيناريو الأقرب إلى التطبيق فى حالة إذا ما تأكدت الولايات المتحدة أن إيران تنتج أسلحة نووية سيكون إحالة الملف إلى إسرائيل للتعامل معه، والذى سوف يكون على الأرجح توجيه ضربات جوية للمفاعلات النووية الإيرانية على غرار ما تم مع مفاعل "أوزيراك" العراقى عام ١٩٨١(٥).

---

(١) احمد ابراهيم محمود: مرجع سابق ، ص ١٩٤.

(٢) Seymour M. Hares: The coming wars: what the Pentagon can now do in secret" the New yorker (http:"www.newyorker.com) 24\01\2005

(٣) انظر خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٥ مايو ٢٠٠٨ بمناسبة مرور ٦٠ عاما على إعلان قيام دولة إسرائيل.

(٤) مختارات ايرانية، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، الملف النووي الايراني، مواقف الاطراف ، اسامة فاروق مخيمر ، ص ٨٠ – ٨١.

(٥) تبدى إسرئيل انزعاجها من هذا الخيار الذى يلقى بالكرة فى ملعبها، وقد لخص أحد المحللين الإسرائيليين نتائج العواقب السلبية على إسرائيل فى حال قامت بتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية كالآتى:-

على الصعيد العسكرى :-

- استحالة أن يكون الهجوم مفاجئاً لايران لأن إسرائيل عليها أن تنسق مع القوات الأمريكية بالخليج، لأنه من المتوقع أن يتحول جزء من الرد الإيرانى نحوها، وعلى ذلك فإن حالة التأهب القصوى فى القواعد الأمريكية فى الخليج ربما ينبه الإيرانيين بأن هناك ما يجرى تحضيره فى الخفاء.
- فى حاله فشل الغارة الإسرائيلية على إيران فإن هذا يعنى أن تدفع إسرائيل بهيبتها الى المحك.

ولعل قضية العراق هى أكثر القضايا الجديدة المتداخلة بين الجانبين، فرغم أن العراق وإيران يمثلان عاملين أساسيين فى معادلة التوازن الإقليمى لمنطقة

- قدره إيران على الرد بشكل يطال العمق الإسرائيلى، إضافة إلى علاقة إيران بتنظيمات المقاومه اللبنانية والفلسطينية من المؤكد أنه سيدفع بالجيش الإسرائيلى إلى الاشتباك على أكثر من جبهة فى ظل غياب المساندة الدولية لكون إسرائيل الطرف البادىء بالعدوان، وهذا سيكشف موقف إسرائيل دوليا ويحرمها من دعم المجتمع الدولى.
- ستبدأ إسرائيل حربا مفتوحة مع إيران لكنها بالتأكيد لن تعرف كيف تنهيها، ومن المؤكد أن إيران ستنقل الحرب مع إسرائيل إلى خارج نطاقها الجغرافى، بما يعنى أن الأهداف الإسرائيلية الحيوية داخل وخارج إسرائيل سيتم استهدافها من قبل منظمات المقاومة ذات العلاقة مع طهران دون أدنى مسؤلية على طهران نفسها.
- صعوبة توجيه ضربة جوية لمنشآت إيران ذات الصلة بالمشروع النووى، لتعددها وتبعثرها فى مختلف أقاليم إيران، إضافة إلى وجود منشآت محصنة يصعب مهاجمتها من الجو، وهذا يعنى أن على إسرائيل أن تتورط بحرب حقيقية لقاء نتائج محدودة.
- على الصعيد السياسى:-
- من المستحيل أن توصف عمليات القصف للمنشآت النووية الإيرانية بالناجحة إذا لم توقف أو تجمد البرنامج النووى الايرانى لعقد كامل على الأقل، وفى ظل وجود تقارير استخباراتية تفيد بامكانية استئناف البرناج النووى الإيرانى بعد ثلاث سنوات وربما أقل، وهى المده التى استغرقتها إيران في بناء منشأة أصفهان النووية لفصل البلوتونيوم، وهذا يعنى القيام بمغامرة ستكلف كثيراً وتعطى نتائج محدودة حال نجاحها.
- من الصعوبة بمكان ضرب منشآت نووية إيرانية خاضعة لبروتوكولات الوكالة، وتخضع للتفتيش الدورى المستمر، والذى لم يثبت حتى الآن تورط تلك المنشآت فى برنامج تسلح نووى، وهو ما سيضع إسرائيل فى مأزق سياسى حرج أمام الأمم المتحدة، كما أن الهجوم الإسرائيلى سيظهر إيران بمظهر الضحية، وربما يدفعها إلى الانسحاب من المعاهدة وإلغاء كافة الالتزامات المتعلقة عليها دون أن تدفع تكلفة باهظة لذلك التصرف.
- لن تستطيع إسرائيل الصمود أمام الانتقادات الدولية الواسعة، وستظهر كدولة خارجة عن القانون الدولى، أكثر مما تريد البرهان عليه من أنها دولة تدافع عن أمنها الذاتى.
- ستعتبر الدول الاسلامية الهجوم على إيران هجوما على العالم الإسلامى، وهذا من شأنه أن يترك تأثيرا بالغا على علاقه إسرائيل بالعالم الإسلامى، وسيسهم فى تجميد مفاوضات السلام مع العرب لمدة غير قصيرة، وربما يدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح يسير بوتيرة أقوى من المعتاد.
- سينظر العالم الاسلامى إلى هذا الهجوم على أنه هجوم مدبر وأُعد له مسبقا، وهو من شأنه أيضا أن يسهم فى تصعيد اللهجة العدائية فى العالم الإسلامى ضد الولايات المتحدة بما قد يضر بمصالحها فى المنطقة.

وفى نهايه دراسته أكد الباحث الإسرائيلي على أن ترك الولايات المتحدة الكرة فى الملعب الإسرائيلي ربما يكون قراراً أمريكيا جباناً وغير مسئول، وقد يؤدى إلى أبعاد كارثية فى الشرق الاوسط.

انظر : إفرايم كام : كبح جماح التهديد النووي الإيراني، دراسة الخيار العسكري ..... ص ص ١٠١- ١١٤.

الخليج منذ عقود ، إلا أن المسألة العراقية لم تكن يوما محل سجال وتجاذب بين طهران وواشنطن كما هى اليوم، حتى عندما قام العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠، ثم نشوب حرب الخليج الثانية فى فبراير ١٩٩١، كانت مساحة الاتفاق بين طهران وواشنطن كافية لحياد إيران، و عدم وقوفها إلى جانب العراق، وإن لم تدعم قوات التحالف، وهو أيضا الموقف الذى اتخذته إيران لدى الغزو الأمريكى - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، غير أن الوضع اختلف مع استتباب الأمور لقوات الاحتلال.

ومن هنا يعد الملف العراقى -رغم أنه مفتوح منذ سنوات- أول القضايا الجديدة المطروحة على مائدة المناقشات فى العلاقات الإيرانية – الأمريكية حاليا وفى المدى المنظور[١].

وتأتى قضية الوضع الإقليمى فى الخليج حيث ظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة تتبنى فكرة أن إيران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج، بينما كان الموقف الإيرانى يرى أن أمن الخليج مسئولية دول الخليج، وأن الوجود العسكرى الأمريكى هو بذاته مدعاة لعدم الاستقرار[٢].

رابعا : الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الكوري الشمالي

في عام ١٩٩٣ قامت كوريا الشمالية بتطوير برنامجها النووي وأوقفت تعاونها مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعزمت علي الانسحاب من معاهدة منع الإنتشار النووي ، الأمر الذي فجر أزمة حادة بينها وبين الرئيس الأمريكي كلينتون.

---

[١] مختارات ايرانية ، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، طهران وواشنطن قضايا قديمة وتفاعلات متجددة ، سامح راشد ص ص ٧٢- ٨٧.

[٢] على محمد بشارتي: ايران ومستقبل العراق ، مختارات ايرانية ع ٣٧، اغسطس ٢٠٠٣، ص ص ٤٨ – ٤٩.

ومن هنا سعى الرئيس الأسبق جيمي كارتر إلي حل سلمي للأزمة حتى تم التوصل بالفعل إلي ما سمى " إتفاق الإطار " عام ١٩٩٤، والذي كان يقضي بـــأن تتوقف كوريا الشمالية عن تطوير برنامجها النووي مقابل تزويـــد واشـــنطن لهـــا بشحنات من زيت الوقود وتقديم مساعدات إقتصادية والإقرار بعدم وجـــود نيـــات عدوانية لدى واشنطن تجاه بيونج يانج[١].

إلا أن النزاع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول الملف النووي ما لبث أن تصاعد من جديد منذ بداية عهد الرئيس جورج بوش الإبن، فقـــد شـــكلت الهجمات الإرهابية علي نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ منعطفـــا أساسيا وتحولا جذريا في السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث شـــعرت الولايـــات المتحدة بأنها في خطر ، وأنه تم اغتصاب حرماتها الأمنية، فتمخض عـــن ذلـــك استراتيجية جديدة ظهرت في خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد فيما عـــرف "بمحور الشر" Axis of Evil والذي ضم كوريا الشمالية إضـــافة إلـــى إيـــران وسوريا.

وعلي الرغم من أن كوريا الشمالية استنكرت أحداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١، إلا أن الولايات المتحدة كان لها أسبابها الخاصة لإدراج كوريا الشمالية في محور الشر ، وقد تم عرض هذه الأسباب في دراسة تفصيلية صدرت في ٣٠ يناير عام ٢٠٠٣ عن مركز الدراســـات الإســـتراتيجية فـــي واشـــنطن (CSIS) بعنـــوان Proliferation In The Axis of evil

واستندت تلك الدراسة إلي معلومات المخابرات الأمريكيـــة علـــي النحـــو التالي:

- يعتبر البنتاجون كوريا الشمالية مصدراً محتملاً لتحدي أمني للولايات المتحدة ووجودها في كوريا الجنوبية ، باستمرارها فـــي الحفـــاظ علي جيش قوي موجه نحو الحدود الجنوبية ، وبرنامج صواريخ وأســـلحة

---

(١) السياسة الدولية العدد ١٦٢ ، اكتوبر ٢٠٠٥، النزاع الأمريكي – الكوري الشمالي حـــول الملف النووي ، علي حسين باكير ، ص ص ١٩٦ - ٢٠٦

الدمار الشامل كدعائم لإستراتيجيتها الأمنية.

- ليس هنال إختلاف بين الأوساط الأمنيـــة الأمريكيـــة حـــول إمتلاك بيونج يانج لمخزون كبير من الأسلحة التقليدية والبيولوجية ، لكـــن الخلاف يدور حول قدرتها علي توجيه ضربات نووية ، وكان أول تقريـــر حول برنامجها النووي قد ظهر عام ١٩٩٣ ، حيث أجريت محادثات انتهت بتوقيع اتفاقية جنيف لعام ١٩٩٤ ، وعلى أثره جمدت بيونج يـــانج إنتـــاج البلوتونيوم ، لكن ما تم إنتاجه قبل ذلك يمكن استخدامه لتـــصنيع قنبلـــة أو قنبلتين نوويتين بالإضافة إلي عشر رؤس نووية أخرى.
- يعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه بعد روسيا والصين تعد كوريا الشمالية أكثر الدول قدرة علي تهديد الولايات المتحـــدة خـــلال الخمسة عشرة سنة القادمة ، وتشير تقديرات وكالة المخابرات المركزية في يناير ٢٠٠٤ إلي أن تقنيات الصاروخ "تـــايبونج١ ، ٢ " يعنـــي إمكانيـــة استهداف ألاسكا وجميع مناطق أمريكا الشمالية ، إذ وصل مدى الصاروخ إلي أكثر من ١٥ ألف كم[١].

إلغاء إتفاق ١٩٩٤ وبداية النزاع في الملف النووي

توقفت إدارة بوش عن تنفيذ تعهد إدارة كلينتون فيمـــا يتعلـــق بالمفـــاعلين النوويين الذين يعملان بالماء الخفيف أثر لقاء جرى في فبراير ٢٠٠٢ بين الوفـــد الأمريكي ومسؤلين كوريين شماليين ، حيث أعلنت واشنطن أن بيونج يانج تواصل العمل ببرنامج نووي سري يعتمد على اليورانيوم المخصب خلافا لاتفـــاق عـــام ١٩٩٤ ، فقامت بتعليق عملية تزويد كوريا الشمالية بمادة الفيول.

وقد ردت كوريا الشمالية بالإعلان عن إعادة تشغيل مفاعلاتهـــا النوويـــة

---

[١] لمزيد من المعلومات حول طبيعة الإستراتيجية الدفاعية لكوريـــا الـــشمالية واســـتراتيجيتها بالنسبة للردع انظر

لي جان ووك : طموحات كوريا لشمالية النوية والصاروخية مرجع سابق ، ص ص ٩- ١١.

ونزع كاميرات المراقبة، وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإعلان إلغائها إتفاق عام ١٩٩٤ ، وانسحابها من معاهدة عدم الإنتشار النووي[١].

وقد اختار الكوريون الوقت المناسب لتصعيد الأزمة، حيث كانت الولايات المتحدة تحضر للهجوم علي العراق، وفي الحقيقة فإن واشنطن كانت تدرك أن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي سيهدد مصالحها وأمنها القومي ومصالح حلفائها ، ولن يكون بمقدورها التدخل علي نحو مماثل لما كان عليه الأمر في العراق أو ليبيا ، وقد سعت الإدارة الأمريكية للإعتماد علي الحل الدبلوماسي، والتشديد علي الحوار ضمن إطار معين ، بينما ذهبت وزارة الدفاع إلي عدم استبعاد اللجوء إلي القوة .

ففي إطار الاحتواء الدبلوماسي أكد كولين باول وزير الخارجية الأمريكي في ٣ فبراير ٢٠٠٢ أن بلاده مستعدة للحوار مع كوريا الشمالية بدون أي شروط مسبقة ، وقال أن ضم كوريا الشمالية لمحور الشر كان الغرض منه التعبير عن قلق المجتمع الدولي بشأن الإرهاب ولم يكن بغرض استهداف كوريا الشمالية[٢].

من جهة أخرى فقد هدد وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد كوريا الشمالية وحذرها من سياسة الإبتزاز النووي، لكن النقص في معلومات المخابرات حول قدرات كوريا الشمالية العسكرية والنووية أدي إلي ارتباك الإستراتيجية الأمريكية وخوفها من القيام بأي خطوة خاطئة قد تؤدي إلي مضاعفات ونتائج كارثية علي جميع الأطراف[٣].

فالبعض كان يشكك في حقيقة امتلاك كوريا الشمالية لقنبلة أو قنبلتين نوويتين ، ويرجع ذلك إلي عدم امتلاك كوريا الشمالية للقدرات المالية أو الفنية

---

[١] كايل : مرجع سابق ، ص ٩٢٦ ..

[٢] كايل : مرجع سابق ،ص ٩٢٨ .

[٣] باكير : مرجع سابق ، ص ١٩٨.

اللازمة لصنع أسلحة نووية فإذا كانت كوريا الشمالية غير قادرة علي صناعة مولدات لطائراتها الروسية فكيف تستطيع امتلاك قدرات نووية عالية؟[١].

في حين كان الرأي الأخر يرى ويؤكد أن كوريا الشمالية تمتلك قدرات نووية (علي الأقل قنبلة أو قنبلتان)، بالإضافة إلي وسائل الإطلاق المتمثلة في الصواريخ الباليستية طويلة المدى.

وعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تدرك أن الظروف والمصلحة تفرضان عليها – كما علي الآخرين – اللجوء إلي حل النزاع عبر الحوار والحل السلمي ، إلا أن الولايات المتحدة كانت ترفض فكرة إجراء حوار مباشر مع كوريا الشمالية للعديد من الأسباب منها :

١- أن إجراء مفاوضات مباشرة مع كوريا الشمالية يعني الإعلاء من شأنها والإعتراف بأنها قوة يحسب لها حساب ، وبما أن الولايات المتحدة كانت قد صنفت كوريا الشمالية ضمن " محور الشر " فإن هذا الوضع يفترض عدم الإذعان لما تسمية الولايات المتحدة سياسة " الابتزاز النووي" [٢]

٢- كانت الولايات المتحدة تصر علي إجراء مباحثات متعددة الأطراف مع كوريا الشمالية كي تشعر الأخيرة بتفوق الآخرين عليها عدديا ، ولإبقاء الضغوط عليها، ولدفعها للشعور بالعزلة، والقاء تبعات النزاع في حالة الفشل علي المجتمع الدولي أو كوريا الشمالية[٣].

---

[١] شانون كايل وآخرون : القوى النووية في العالم ٢٠٠٦ ، ...نزع التسلح ....ص ٩٣٧.

[٢] كراسات استراتيجية السنة الرابعة عشر ، العدد ١٤٦ ، ديسيمبر ٢٠٠٤ ، السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط ، د / محمد عبد السلام

[٣] يرى لي جان ووك أن الولايات المتحدة استنادا إلي تاريخها الطويل في الحروب والنزاعات المسلحة، تدرك تماما أنها كقوة عظمى ستجد صعوبة في التصدي للدول الصغيرة خاصة أمام دول ككوريا الشمالية لعدة أسباب أولها

الخلاصة

نخلص مما سبق أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه القضايا النووية في آسـيا تتسم بعدة خصائص أهمها البراجماتية، حيث تسمح لبعض القـوى الـصديقة أو الحليفة باقتناء السلاح النووي، بينما ترفض السماح بذلك لبعض القوى المعاديـة لها، كما أن الإستراتيجية النووية الأمريكية تتسم بازدواجية المعايير، حيث تعامـل بعض الدول بشكل والبعض الآخر بشكل وأسلوب مختلفين.

وقد كان موقف الولايات المتحدة من الصراع الهندي الباكستاني معبراً عن تلك السياسات البراجماتية، فقد شجعت البرنامج النووي الباكـستاني فـي بعـض مراحله ، ثم فرضت بعض العقوبات عليها في مراحل أخرى طبقا لدرجة أهميـة باكستان بالنسبة لها في ذلك التوقيت، ونفس الشيء فعلته مع الهند.

كما أن موقفها من البرنامج النووي الإيراني يقوم على أساس عدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي لخطورة ذلك على إسرائيل وخطورته أيضا علـى

- أن المكاسب التي يتوقع كل جانب الحصول عليها في حالة الإشـتباك الميداني لا يمكن مقارناتها ببعضها البعض، فإذا تمكنت قوة صغيرة من هزيمة قـوة كبرى فقد يكون ذلك إيذانا بتغير جوهري عالمي ، وبالمقابل فإن تمكن قوة عظمـى من هزيمة دولة صغرى فسيكون هناك القليل جدا من المكاسب، والكثير جـدا مـن الخسائر ، وقد جربت واشنطن آثار هذا الميزان المقلوب في المستنقع الأفغاني مـع طالبان

- إن الدول الصغيرة خاصة كوريا الشمالية ليس لديها شئ لتفقده، ومـن ثم فهي تنتهج استراتيجية عسكرية أقرب إلي الإنتحار العسكري منهـا إلـي الـردع الدفاعي، وبالتالي تجد القوة العظمى صعوبة في التعامل مـع هـذه الإسـتراتيجية ، وبذلك فإن هناك القليل أمام الولايات المتحدة لتحصل عليه من مهاجمة كوريـا فـي حين أن خسائرها البشرية ستكون أساسية وفادحة .

لي جان ووك : طموحات كوريا ، مرجع سابق، ص٧.

الأمن والاستقرار في آسيا والشرق الأوسط والمصالح الأمريكية في المنطقة.

أيضا فإن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي لكوريا الشمالية كان يتسم بالتشدد وتمكنت في النهاية برغم قيام كوريا الشمالية من إجراء تفجير نووي في أكتوبر ٢٠٠٦ من ممارسة الضغوط الرامية إلى تفكيك هذا البرنامج مقابل بعض الحوافز الاقتصادية.

وتبدو إستراتيجية المعايير المزدوجة بشكل واضح في تعاملها مع البرنامج النووي الإسرائيلي حيث تغض الطرف عن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح ووقفت بالمرصاد لإيران وكوريا الشمالية للحيلولة دون امتلاكهما لهذا السلاح.

المبحث الثاني

الموقف الأوروبي

تستحوذ الأزمة النووية الإيرانية على معظم اهتمامات دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لما تمثله تلك الأزمة من خطر على مستقبل إسرائيل، وبالتالي فإن هذا المبحث سيتناول هذه النقطة بشكل أكثر تفصيلاً، يلي هذه الأزمة من حيث الأهمية في اهتمامات دول الاتحاد الأوربي الأزمة النووية في كوريا الشمالية، وذلك اتساقاً مع الموقف الأمريكي من تلك الأزمة، في حين لا يحظى البرنامج النووي الإسرائيلي بأي قدر من الاهتمام من جانب الاتحاد الأوربي، حيث تتفق وجهة نظر مجموعة الاتحاد الأوروبي مع وجهة النظر الأمريكية بشأن هذا البرنامج، حيث تتفهم جميعها احتياجات إسرائيل للسلاح النووي حفاظا على أمنها القومي.

وعلي الرغم من أن الموقف الأوروبي من الأزمة النووية الإيرانية كان يتفق مبدئيا مع التقييم الأمريكي بأن إيران تسعى إلي إمتلاك السلاح النووي ، وأن البرنامج النووي الإيراني لا يندرج بالكامل في إطار الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وإنما توجد به مكونات سرية تندرج في إطار ما يمكن اعتباره انتهاكا

لمعاهدة منع الإنتشار النووي ، فإن الموقف الأوروبي اختلف بدرجة كبيرة عــن الموقف الأمريكي من ناحيتين هما : التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية ، والإستبعاد الكامل للخيــار العسكري في التعامل مع الأزمة .

وقد شكلت الإدارة الأوروبية للأزمة واحدة من نماذج قليلة علــي فاعليــة وحيوية الدبلوماسية الأوروبية إزاء الأزمات الدولية والإقليمية ، وكانت واحدة من حالات نجاح قليلة لهذه الدبلوماسية ، بعيدا عن الولايات المتحدة ، وقد اســتفادت الدول الأوروبية المعنية ، وبالذات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من عناصــر محــددة كانت تتيح لها مساحة أكبر من الحركة في الأزمة ، يأتي في مقــدمتها العلاقــات التجارية بين إيران ودول الإتحاد الأوروبي، فالاتحاد الأوربــي يعتبــر الــشريك التجاري الأول لإيران ، كما أن طبيعة هذه الأزمة ذاتها أتاحت لدول الإتحــاد أن تقوم بدور متميز يصعب علي أي طرف دولي آخر القيام به بحكم امتلاكها لقنوات اتصال وعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة الرئيسيين ، ولم يكن الدور الأوروبي هنا مجرد وسيط بين هذين الطرفين ، وإنما كان طرفا مستقلا وقــادرا علــي القيــام بمبادرات وتحركات مستقلة نابعة من تقييمه للأزمة وسبل حلها[١].

وكان جوهر الموقف الأوروبي في الأزمة يقوم علي أنه فيما بين الموقفين الإيراني (الرافض تماما للإتهام بوجود مكون عسكري سري في برنامجه النووي) والأمريكي (الداعي لنقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمــن)، فــإن مــن الممكن أن تكون هناك مساحة التقاء تتيح إقناع إيران بالتخلي عن العناصر المثيرة للقلق في برنامجها النووي ، وبالذات عملية تخصيب اليورانيوم ، وعليه فإنــه إذا قامت إيران بالتوقيع علي البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الإنتــشار النــووي، وتوقفها الكامل عن عمليات تخصيب اليورانيوم ، فإنها تستطيع الحــصول علــي مكاسب سياسية وتجارية وتكنولوجية هامة ، أبرزها إلتزام الدول الأوروبية الثلاث بتزويد إيران بتكنولوجيا نووية متطورة للإستخدامات المدنية ، ووفق هذه الصيغة،

---

[١] أحمد ابراهيم محمود : البرنامج النووي الإيراني ، ص ٢٠٦ .

يستطيع كل طرف أن يحقق جانبا هاما من أهدافه ، وأن يخرج ببعض المكاسب من الأزمة ، أما إذا رفضت إيران هذه الصفقة فإن الدول الأوروبية سوف تنضم إلي الولايات المتحدة في موقفها الداعي إلي التعجيل بنقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ، بما يعنيه ذلك من فرض عقوبات علي إيران.

وقد وجدت الدول الأوروبية الثلاث فرصة ملائمة للتدخل الفاعل في الأزمة عقب صدور قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣، والذي اتهم إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها ومنشآتها العاملة في المجال النووي وطالبها بتوسيع التعاون مع الوكالة في هذه المجالات في موعد أقصاه نهاية أكتوبر ٢٠٠٣[١] ، وهو ما كان يعني أنه إذا فشلت إيران في الإستجابة لهذا الإنذار ، فإن ذلك كان يعني إمكانية نقل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن ، وقد نشطت الدول الأوروبية الثلاث في إجراء اتصالات مع إيران لإيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة ، لاسيما من حيث تمكين إيران من الحصول علي صيغة مشرفة تحفظ لها كرامتها ، وتتيح لها قبول شروط الوكالة الدولية للطاقة.

وجاءت هذه الصيغة مع توجيه الحكومة الإيرانية الدعوة لوزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا لزيارة طهران في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ ، للتباحث بشأن الوصول إلي تسوية سريعة للأزمة ، وجرى خلال هذه الزيارة تبادل صريح للأراء بين الجانبين، وقد أبلغ مندوبو الدول الثلاث إيران بأن أمامها خيارا واحدا هو القبول بجميع مطالب الوكالة الدولية ، وإلا فإن إيران ستتعرض لعقوبات دولية، ووافقت إيران في ختام الزيارة علي مطالب الوكالة لاسيما التعاون الكامل وغير المشروط مع مفتشي الوكالة ، والتوقيع علي البروتوكول الإضافي – ووقف

---

[1] Implementation of the NTP safeguards agreement in the Islamic repullic of iran : resolution adopted the board on 12 september 2003 " the road of governors gov / 2003/69 ,12 september 2003 pp2-3

عمليات تخصيب اليورانيوم[١].

ولم تكن اللغة الصريحة والقاسية التي استخدمها الوزراء الأوروبيون الثلاث مع نظرائهم الإيرانيين هي فقط التي دفعت إيران إلي القيام بهذه الخطوة ، بقدر ما كانت الزيارة نفسها تمثل صيغة دبلوماسية تتيح لإيران القبول بمطالب الوكالة مقابل الحصول علي تعهدات من الأوروبيين بإحترام سيادة إيران ، وعدم استغلال عمليات التفتيش للمساس بالأمن القومي الإيراني ، بالإضافة إلي التعهد بأن التزام إيران بتعهداتها يعني أنه سوف يتاح لها اللحصول علي التكنولوجيا الحديثة في العديد من المجالات ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وقد شكلت هذه الصفقة مخرجا دبلوماسيا لإيران في ظل المهلة التي كانت مفروضة عليها بموجب قرار مجلس أمناء الوكالة[٢].

ورغم أن إيران وقعت علي البروتوكول الإضافي ، ووسعت تعاونها مع الوكالة إلي مستويات غير مسبوقة ، وأعلنت وقف عمليات تخصيب اليورانيوم ،فإن ذلك لم يمنع من استمرار بعض عناصر الغموض في البرنامج النووي الإيراني ، والتي جرى التنويه إليها في التقارير اللاحقة المعروضة علي مجلس أمناء الوكالة، ومن ناحية أخرى اشترطت إيران للإستمرار في هذا الإتفاق ضرورة التزام الأوروبيين بتعهداتهم[٣].

ولذلك فإن تفاهمات أكتوبر ٢٠٠٣ بين إيران والدول الأوروبية لم تساعد علي إنهاء الأزمة ، بل استمر التباعد في المواقف بين إيران والوكالة ، والذي تبلور بصفة خاصة في الإنتقادات التي وجهها تقرير الوكالة في أول يونيو

---

[١] علي نوري زاده " مصدر حضر المفاوضات : الوزراء الثلاثة أبلغوا روحاني بأنه لا خيار سوى قبول مطالب البرادعي " جريدة الشرق الأوسط ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣.

[٢] أحمد ابراهيم محمود : مرجع سابق ص ٢٠٨.

[٣] خامنئ : إيران لن تتردد في وقف تعاونها النووي في حالة تهديد مصالحها ، جريدة الشرق الأوسط ٤ فبراير ٢٠٠٣

٢٠٠٤، والذي أشار إلي استمرار الغموض بشأن أصل التلوث الإشعاعي الذي تم العثور عليه في مناطق متفرقة من إيران، بالإضافة إلي الغموض المحيط بجهود إيران في مجال استيراد وتصنيع أجهزة الطرد المركزي ، وهي الإنتقادات التي أثارت استياءاً واسعا من جانب الحكومة الإيرانية التي كانت تتصور أنها قدمت كل ما لديها في تعاونها مع الوكالة.

وردا علي تلك الانتقادات، وأيضا علي ما اعتبره الإيرانيون عدم إلتزام من جانب الأوربيون بتعهداتهم ، قررت إيران في أواخر يونيو ٢٠٠٤ إعادة النظر في قرارها تعليق تخصيب اليورانيوم ، مع إلتزامها بمعاهدة منع الإنتشار النووي وعدم الخروج عنها ، كما أنها سوف تستمر في تطبيق البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة[١]

وقد استأنفت الدول الأوروبية الثلاثة جهودها الدبلوماسية مع إيران عقب التصعيد الذي طرأ علي الأزمة ، حيث بدأ مسؤلوا الدول الثلاث محادثات مع المسؤلين الإيرانيين أدت إلي قيام الجانب الأوروبي بطرح مبادرة تتألف من مجموعة من إجراءات الترغيب والترهيب بهدف إقناع إيران بوقف كل أنشطة تخصيب اليورانيوم ، في مقابل حصول إيران على وقود نووي من روسيا لتشغيل مفاعلاتها النووية ، والإلتزام بتزويد طهران بالتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، بما في ذلك مساعدتها في الحصول على مفاعل يعمل بالماء الخفيف، بالإضافة إلي الإلتزام بعدم رفع ملف إيران إلي مجلس الأمن وقد كان ذلك في الحقيقة مخرجا لإيران في ظل الضغوط التي كانت تتعرض لها من خلال المهلة التي منحتها الوكالة لإيران حتى ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ لإزالة أي شكوك بشأن برنامجها النووي[٢].

---

[١] "إيران تقرر إعادة النظر في قرارها تعليق تخصيب اليورانيوم ردا علي إنتقاد وكالة الطاقة الذرية " جريدة الشرق الأوسط ،٢٠ يونيو ٢٠٠٤.

[٢] كايل : الحد من الأسلحة النووية وخطر إنتشارها ص ٩١٢ .

ومع أن إيران كانت قد أعلنت في بداية المباحثات استعدادها لبحث عمليـــة تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ، واستعدادها لاتخاذ أي اجراء ضروري لبنـــاء الثقة وعدم إثارة قلق المجتمع الدولي ، إلا أنها رفضت العرض الأوروبي بإعتباره غير متوازن ، وأعلنت أن علي الأوربيون أن يقبلوا بوجود خطوط حمراء وطنية إيرانية لا يجب تخطيها ، وطرح الإيرانيون بدلا من ذلك اقتراحا يقوم علي أساس إنشاء شركة إيرانية مختصة بإنتاج الوقود النووي علـــى الأراضـــي الإيرانيـــة ، يشارك فيها الأوروبيون والأمريكيون، بما يضمن لإيران حقها في إنتـــاج الوقـــود النووي ، كما يتيح للأوروبيون والأمريكيون فرض مراقبة حثيثة علـــى النـــشاط النووي الإيراني.

وقد توصل الجانبان من خلال المفاوضات الجارية في باريس إلـــي اتفـــاق مبدئي في ٧ فبراير ٢٠٠٤ ، يقوم على إعلان إيران موافقتها على الجـــزء الأول من العرض الأوروبي ، المتعلق بتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم ، ثم يجري بعد ذلك التفاوض للتوصل إلي حل كامل للأزمة ، بما في ذلك مساعدة إيـــران فـــي برنامجها النووي المدني ، وعقب ذلك في ١٤ فبراير ٢٠٠٤ سلمت إيران الوكالة الدولية رسالة رسمية تؤكد فيها موافقتها علي تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم[١]

ومن ثم فإن تقييم الدور الأوروبي في الأزمة النووية الإيرانية يشير إلي أن هذا الدور كان ركيزة محورية في تهدئة الأزمة ، وفي البحث عن تسوية لها ، إلا أن العائق الرئيسي الذي منع الأطراف الأوروبية من النجاح في تـــسوية الأزمـــة تمثل في تباعد المواقف بشأن مسألة تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي حـــال دون تنفيذ الصفقة المتكاملة بين الجانبين ، والتي تضمنت أبعادا تكنولوجيـــة وتجاريـــة وسياسية.

---

[١] وقد شدد الجانب الإيراني علي أن التعليق هو إجراء مؤقت لإثبات حـــسن النيـــة فحـــسب، أنظر :

Mehr News agency : Iran will not be bound to commitments if EU officially demand halt to Enrichment Tehran times , 5/3/2005

أما فيما يتعلق بالموقف الأوربي من البرنامج النووي الكوري الشمالي، فإن مجموعة الاتحاد الأوربي ساندت الولايات المتحدة في موقفها الرافض لتطور البرنامج النووي في كوريا الشمالية، لكن برغم أن دول الاتحاد الأوربي، لم تكن ممثلة في المحادثات السداسية، إلا أنها لعبت دوراً محايدا بين الطرفين، كما أنها قامت ببعض الإجراءات مثل المشاركة في العقوبات الدولية الموقعة على كوريا الشمالية.

الخلاصة

ونخلص مما سبق إلى أن العامل الأوروبي لعب دورا مهدئا بين الولايات المتحدة وإيران خلال مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية، ولا يزال هذا الدور مستمراً حتى الآن، من خلال الزيارات التي قام بها مندوبو الدول الأوربية إلى إيران ومباحثاتهم مع الجانب الإيراني في طهران وباريس، بالإضافة إلى ممارستهم ضغوطاً على إيران من أجل إيقاف تخصيب اليورانيوم، كما لعبت الدول الثلاث أيضاً دوراً مؤيداً للموقف الأمريكي في التعامل مع الأزمة النووية في كوريا الشمالية.

المبحث الثالث

الموقف الروسي من النشاط النووي في آسيا

لم يكن الدور الروسي فاعلاً بنفس قدر الدور الأمريكي في تعامله مع الأزمات النووية في آسيا لاعتبارات عديدة، لعل أهمها بالقطع هو تقلص النفوذ والدور الروسي على المستوى الدولي والإقليمي عقب انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية فيما عرف بالنظام الدولي الجديد.

وسوف يتناول هذا المبحث الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية باعتبارها أكثر الأزمات النووية الآسيوية ارتباطاً بروسيا، ثم الدور الروسي في الأزمة النووية في كوريا الشمالية بالنظر إلى كون روسيا كانت أحد أطراف المباحثات السداسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، كما أنها كانت أحد عناصر الدعم في مرحلة ما لهذا البرنامج.

لقد عانى الموقف الروسي في تعامله مع الأزمة النووية الإيرانية من معضلة حقيقية تتمثل في أن روسيا تستفيد بقوة من تعاونها النووي مع إيران من الناحية المادية ، ولم تكن مستعدة قط لوقف هذا التعاون ، والتخلي بالتالي عما يحققه لها من مكاسب متنوعة، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الإصطدام مع الولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها من الأزمة، وتداخلت أيضا في هذه المسألة حسابات الأمن القومي الروسي ، لا سيما تلك المتعلقة بأن روسيا ليس لها مصلحة في امتلاك إيران للسلاح النووي ، بما يعنيه ذلك من ظهور قوة إسلامية نووية علي تخومها الجنوبية ، مع ما قد يترتب علي ذلك من تحولات استراتيجية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعتبر المنطقة الأكثر حيوية وتهديدا للأمن القومي الروسي.

ولذلك بلورت السياسة الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة، تقوم من ناحية على التعبير عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودعوة إيران للتعاون الكامل

مع الوكالة من ناحية أخرى ، لاسيما في الفترات التي يزداد فيها التوتر بـــين إيران والوكالة ، ولكن مع تشديد روسيا في المقابل علي أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، استنادا إلي أن روسيا ليس لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بهـا إيـران ، والتـي تـم الحصول علي مكوناتها إما من مصادر أخرى وبالذات باكـستان ، أو عبـر الجهود الوطنية الإيرانية ، الأمر الذي كان يشجع روسيا علي تبرئة ذاتها مـن المسؤلية عن المستوى المثير للقلق الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية

وقد تبنت روسيا في مواجهة الضغوط الأمريكية موقفا مزدوجا، يقـوم من ناحية على هشاشة وضآلة الإتهامات الأمريكية لإيران بالسعى إلي إنتـاج أسلحة نووية ، مع التأكيد من ناحية أخرى على ضرورة قيام إيـران بإلقـاء الضوء بالكامل على أنشطتها النووية من أجل إماطة اللثام عن أوجه الغموض في برنامجها النووي ، وارتكز الموقف الروسي من هـذه المـسألة علـى أن الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى لم تتمكن حتى الآن من تقديم أدلة فعليـة على اتهاماتها لإيران، وإنما يقتصر الأمر علـى بعـض الـشكوك المحيطـة بالبرنامج النووي الإيراني ولذلك شدد المسؤلون الروس على أنهم لن يتخلـوا عن خطط بناء مفاعل بوشهر النووي ، بـالرغم مـن الـضغوط الأمريكيـة المتزايدة عليهم لوقف تعاونهم النووي مع إيران ، ولكن مع مطالبة إيران فـي الوقت نفسه بإخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية[١]

وخلال قمة الدول الثمانى، وُوجِه الـرئيس الروسـي الـسابق بـوتين بضغوط قوية من جانب الأعضاء الأخرين في القمة ، ومع أن بوتين شدد أثناء القمة على أن التعاون النووي بين إيران وبلاده يندرج بالكامل في إطار لوائح الوكالة الدولية للطاقة ، وأن روسيا لن توقف هذا التعـاون ، إلا أن روسـيا وافقت على الإعلان الصادر عن القمة في صورة تحذير موجه إلـي إيـران بشأن أهمية احترام إيران التام لالتزاماتها في إطار معاهـدة عـدم الإنتـشار

---

[١] أحمد إبراهيم محمود : مرجع سابق

النووي .

غير أن الجانب الأهم في الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانيـــة يتمثل في مسألة توريد روسيا للوقود النووي الي إيران ، بإعتبارهـــا مـــسألة محورية في الأزمة ، فاتفاق التعاون النووي الأصلي بين إيران وروسيا الموقع في عام ١٩٩٥، ينص على التزام روسيا بتوريد الوقـــود النـــووي لتـــشغيل المفاعلات محل التعاقد إلى إيران ، على أن يعاد هذا الوقود بعد استخدامه إلي روسيا ، وتعني هذه المسألة من وجهة نظر معظم الأطراف أن إيران ليـــست بالتالي في حاجة إلي القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم بنفسها ، والتي تـــزعم إيران أن الغرض الأساسي منها هو الحصول على الوقـــود النـــووي الـــلازم لتشغيل المفاعلات ، مما كان يثير الشكوك بشأن حقيقة الأهداف الكامنة وراء هذه الأنشطة الإيرانية[١].

ولذلك استحوذ موضوع الوقود النووي على مساحة كبيرة من الإهتمام في المحادثات بين الجانبين الروسي والإيراني ، حيث كثيرا ما كان الجانبـــان يعلنان الوصول إلي إتفاق تمهيدي بشأن إعادة الوقود النووي بعد استخدامه من إيران إلي روسيا ، ويكون المتبقى هو الإتفاق علي التفاصيل النهائية ، ولكنهما يعاودا التفاوض بشأن العدديد من عناصر المسألة مجددا ، وبالذات النقطتـــين المتعلقتين بإعادة الوقود النووي المستنفذ والجوانب المالية للاتفاق.

وقد شهدت علاقات التعاون الإيرانية – الروسية قدرا عاليا من قوة الـــدفع منذ بداية عام ٢٠٠١، وذلك مع الزيارة التي قام بهـــا وزيـــر الـــدفاع الروســـي المارشال ايجور سيرجييف إلي إيران، حيث جرى خلال تلك الزيـــارة التباحـــث بشأن إعادة تنشيط علاقات التعاون العسكري والتسليحي في مختلـــف المجـــالات، ومن بينها التعاون النووي، وقد اكتسبت تلك الزيارة أهميتها من كونها جاءت عقب قيام موسكو في منتصف شهر ديسيمبر عام ٢٠٠٠ بإلغاء إتفاقية سبق أن وقعتهـــا

---

[١] المرجع نفسه ، ص ٢١٤

روسيا مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٥،تقضي بمنع بيــع موســكو لطهــران أي أسلحة غير تقليدية ، وهو ما كان يفتح الباب أمام التعاون بين روسيا وإيران فــي مجال تطوير الصواريخ الباليستية والطاقة النووية[١].

ومن الواضح أن التعاون النووي بين روسيا وإيران يندرج في إطار برامج متكاملة للتعاون العسكري بين الجانبين ، فمنذ نهاية الثمانينات باتت إيران تعتمــد بدرجة كبيرة على روسيا من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة، التي تعرضت للدمار أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القــوات المسلحة الإيرانية في مختلف أفرعها في أواخــر الثمانينــات، ووصــلت القيمــة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية من روسيا الإتحادية ، في ذلك الوقــت إلــي حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي، كما اشتملت الصفقة أيضا على التعاون بــين الجانبين الروسي والإيراني في المجال النووي.

وواقع الأمر أن هذا التعاون ينطلق من دوافع مختلفة، خاصة بكل طــرف من الطرفين ، فعلى الجانب الروسي ، يمثل تعزيز العلاقات العسكرية النووية مع إيران جزءاً أساسيا من توجهات السياسة الخارجية الروسية، من أجل الحــصول على العوائد المالية الضخمة من وراء تنفيذ صفقات السلاح الروسية إلى إيران.

أما من المنظور السياسي فقد بات واضحا أن السياسة الخارجيــة الروســية تسعى إلي استعادة العديد من مواقع النفوذ القديمة التي كــان يتمتــع بهــا الإتحــاد السوفيتي السابق ، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط ، ويرمي هــذا التوجــه إلــي تمكين روسيا من تحقيق مكانة أكبر على الساحة الدولية ، علاوة على أن هذا التوجه الروسي يمثل في أحد أهم جوانبه تعبيرا عن الإحباط من ضآلة حجــم المــساعدات الإقتصادية الأمريكية والغربية المقدمة إلي روسيا منذ تفكــك الإتحــاد الــسوفيتي، إضافة إلى أن كثيرا من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو إنعكاسا للإحبــاط الروسي الشديد من الموقف الأمريكى من مسألة بناء شــبكة الــدفاع الــصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية ، حيث تظهر إدارة الرئيس بوش إصرارا قويا علــى

---

[١] مختارات إيرانية عدد ٨ مارس ٢٠٠١، التعاون النووي بــين روســيا وإيــران (أحمــد ابراهيم محمود) خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ص ٥٣ ، ٥٥

مواصلة تنفيذ هذا البرنامج ، رغم ما يمثله ذلك من انتهاك لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية – السوفيتية لعام ١٩٧٢.

أما على الجانب الإيراني ، فإن تنشيط علاقةالتعاون الشامل مـــع روســـيا يعتبر واحداً من بدائل قليلة للغاية متاحة أمام السياسة الإيرانية، فما زالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة ، وترمي هذه الحملة لعزل إيران، ومنع التعامل معها من قبل كافةالقوى المؤثرة في المجتمع الـــدولي ، وفي البيئة الإقليمة المحيطة بإيران ، وعلى الرغم من أن هذه الحملة الأمريكية لم تحقق نجاحا كبيرا على المستوى الإقتصادى ، إلا أنها كانت فعالة على الـــصعيد العسكرى، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة عـــن توقيع صفقات تسليحية مع إيران[١]

وقد كانت إيران في حاجة ماسة إلى الحصول على العديد مـــن الأســـلحة والمعدات في كافة أفرع القوات المسلحة، ، من أجل تعويض خسائرها الفادحـــة التي تكبدتها خلال الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، وفي هـــذا الإطار جرى التوقيع على صفقة تسليحية ضخمة بـــين الجـــانبين عـــام ١٩٩١، اشتملت على اتفاق للتعاون في المجال النووي ، وفي نفس الوقت ترى إيـــران أن روسيا يمكن أن تمثل بالنسبة لها ضمانة إستراتيجية من أجل التقليل من احتمالات التعرض لضربة عسكرية أمريكية، أو أمريكية – إسرائيلية في المستقبل، اســـتناداً إلي أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحسب كثيرا لإحتمالات رد الفعل الروسي.

ومن ناحية أخرى وقعت روسيا وإيران اتفاقا حول "سبل مراقبـــة روســـيا للمواصفات الدولية للسلامة" في مفاعل بوشهر النووي في أوائـــل شـــهر يوليـــو ١٩٩٧، ويهدف هذا الإتفاق إلي فرض رقابة على كل مراحـــل إنجـــاز أعمـــال المشروع بشكل يضمن احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية فـــي مفاعـــل بوشهر ، وقد أشار المسؤلون الإيرانيون صراحة إلى عزمهم إقامة ١٠ منـــشآت

---

(١) steve coll : us halted nuclear bid by iran chin argentina agreed cancel technology transfers , the Washington post ,17 november 1992 .

رئيسية للطاقة النووية بغرض تأمين ٢٠%من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية.

من جهة أخرى وعلى الرغم من متانة وقوة التعاون النووي بين روسيا وإيران، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت هذا التعاون، والتي كانت ترتبط في الأساس بضعف مستوى التكنولوجيا النووية والصناعة النووية في روسيا ، وقد تسببت هذه المشكلة في عجز روسيا بالفعل عن الإلتزام بالموعد الذي كان محددا لإستكمال العمل في مفاعل بوشهر وهو عام ٢٠٠٠ ، بسبب عدم قدرة الفنيين الروس على الإستفادة من المنشآت المتوفرة في موقع بوشهر.

أما فيما يتعلق بالدور الروسي في الأزمة النووية في كوريا الشمالية، ففي الواقع أن روسيا كانت عضواً هاما، وربما على نفس القدر من أهمية الدور الصيني في المباحثات السداسية من حيث ممارسة بعض الضغوط على كوريا الشمالية في بعض مراحل المحادثات من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وكان ذلك في الحقيقة تمشياً مع رغبة غير معلنة من جانب روسيا في عدم وجود دولة نووية أخرى قرب الحدود الروسية، ربما تفتح سباقا للتسلح النووي في شرق آسيا.

إلا أنه في نفس الوقت كانت كوريا الشمالية تعول الكثير على الموقف الروسي من حيث ضمان التصويت الروسي بالاعتراض على أي محاولة لفرض عقوبات على كوريا الشمالية من قبل مجلس الأمن الدولي، أو من جانب مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخلاصة

نخلص مما سبق أن الدور الروسي في الأزمات النووية الآسيوية لم يكن فاعلاً بنفس قدر فاعلية الدور الأمريكي، ففي تعامله مع البرنامج النووي الإيراني كانت تحكمه بعض الاعتبارات المادية حيث كانت روسيا تحصل على عائد مادي مغرٍ مقابل استكمال تنفيذ مفاعل بوشهر بعد اعتذار الجانب الألماني، ولم تكن روسيا على استعداد للتضحية بذلك، وقد كان الدور الروسي في هذه الأزمة نابعا

من حيث أن روسيا كانت هي المورد الرئيسي والوحيد للوقود النـووي الـلازم لتشغيل المفاعلات الروسية، وفي نفس الوقت لم تكن روسيا راغبـة فـي اتخـاذ مواقف تؤثر على علاقاتها الاقتصادية وربما المساعدات الأمريكية لروسيا.

وفي تفاعلها مع الأزمة النووية في كوريا الشمالية فإن روسيا كانت أحـد الأطراف في المباحثات السداسية، وقد مارست في بعض مراحل المحادثات بعض الضغوط على كوريا الشمالية من أجل إجبارها على التوصل إلـى حـل سـلمي للأزمة.

الفصل الثانى

موقف القوى الإقليمية

من الصراع النووي في آسيا وأثره على توازن القوى

في واقع الأمر إن مواقف القوى الإقليمية المهتمة بالنشاط النووي في آسيا اختلفت في تعاملها مع كل أزمة من الأزمات النووية في آسيا طبقا للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية لكل دولة، وطبقاً لظروفها الجغرافية من حيث قربها من مناطق الأحداث أو بعدها، ومن ثم كان الموقف الياباني في تعامله مع الأزمة النووية في كوريا الشمالية يختلف كثيراً عن تعامله مع الأزمة النووية في إيران، كذلك فإن موقف كوريا الجنوبية على سبيل المثال في تفاعلها مع الأزمة النووية في كوريا الشمالية يختلف عن تعاملها مع الأزمة النووية الإيرانية ومع الأزمة النووية الإسرائيلية، وسوف يتناول هذا المبحث موقف كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، مع إلقاء الضوء على موقف إسرائيل من البرنامجين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، وأخيراً الموقف العربي من البرامج النووية في آسيا.

أولاً: الموقف الصيني: -

كانت الصين أحد أطراف المحادثات السداسية الأكثر تأثيراً خاصة على الجانب الكورى الشمالى بحكم الصداقة التى تجمع البلدين ، وفى جولة المحادثات الرابعة حدث تحول نسبى فى الموقف الصينى تجاه كوريا الشمالية، حيث مارست بعض الضغوط عليها من أجل إبداء مزيد من المرونة، ولعل أبرز دليل على ذلك هو تجاوب الصين مع العقوبات المالية التى فرضت على كوريا الشمالية من جانب الولايات المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٥ ، وكان المثال الأبرز هو تجاوب بنك دلتا آسيا بجزيرة ماكاو مع تلك العقوبات.

وقد استشعرت كوريا الشمالية هذا التحول فى الموقف الصينى ، ووقوفها إلى جانب الموقف الأمريكي مرحليا، الأمر الذى كان لــه تــأثيره علــى ســير المباحثات فى المرحلة الثانية من الجولة الرابعة[١].

ومن المعروف أن كوريا الشمالية بالنسبة للصين تمثل نفس الموقع الذى تحتله أمريكا الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة، فشبه الجزيرة الكوريــة بمثابــة الفناء الخلفى للصين، والامتداد الطبيعى لنفوذها ، ومن ثم فكلما تزايــد مفهــوم الاعتماد المتبادل بين الصين والكوريتين رسخ دور الجغرافيا السياسية فى تعميق الدور الإستراتيجى للصين، لذلك فإن الصين ترفض التهديد الأمريكي وتدعو إلى اتباع سياسة الحوار من أجل الوصول إلى حل سلمى للأزمة، وتعتبر الصين مــن أكبر الداعمين لكوريا الشمالية، فهى تزودها بأكثر من ٤٧٠ مليون دولار علــى شكل معونات غير مباشرة سنويا، والتى تقدر بأكثر من ثلث مــساعداتها الماليــة الخارجية تسهم بما يتراوح ما بــين ٧٠، ٩٠ % مــن واردات الوقــود لكوريــا الشمالية وثلث وارداتها من الحبوب[٢].

ومن هذا المنطلق ترفض الصين فكرة الولايات المتحدة بتطبيق عقوبــات اقتصادية على كوريا الشمالية ، أو وقف مساعداتها لها فى إطار الضغط عليهــا، خوفا من أن يؤدى ذلك إلى انهيار النظام فى كوريا الشمالية، مما مــن شــأنه أن

---

[١] محمد فايز فرحات: الأزمة النووية الكورية، مستقبل ســباق التــسلح والتعــاون الأمنــي، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العــدد ١٧١، ينــاير ٢٠٠٧، ص ص ١ - ١٥.

[٢] الجدير بالذكر فى هذا السياق أن هناك مؤشرات تدل على أن بيونج يانج تــسعى لتطبيــق سياسات متدرجة للانفتاح الاقتصادى، احتذاءاً بالصين لذلك سعت لــدى بكــين لإنــشاء منطقة حرة على الحدود بين البلدين بلغ حجم التبادل التجارى فيهــا عــام ٢٠٠١، ٧٤٠ مليون دولار كذلك تدرس بعناية وحذر شراكة اقتصادية مع الشطر الجنوبى، لكن جل ما تخشاه بيونج يانج جراء انفتاحها الاقتصادى على دول شرق آسيا هو تــسييس الاقتــصاد واستخدام المصالح التجارية كوسيلة للضغط عليها من قبل خــصومها لتقــديم تنــازلات اقتصادية، إضافة إلى ما يصحب الانفتاح الاقتصادى من نشأة تيارات ذات توجه ليبرالــى وجماعات مصالح وضغط من شأنها التأثير على صناعة القرار السياسى.

بدفع مئات الآلاف من اللاجئين فى اتجاه الصين ، الأمر الــذى مــن المحــتم أن يسبب للصين مشاكل كبيرة.

لكن من جهة أخرى، فالصين لا ترغب فى رؤية كوريا الشمالية مــسلحة بصواريخ نووية، لأن هذه الصواريخ يمكنها أن تفجر سباقا إقليميا للتسلح من قبل اليابان وكوريا الجنوبية اللتين تمتلكان القدرات والتقنيات التى تمكنهما من إنتــاج أسلحة نووية فى أقرب وقت ممكن[١].

كما يمكن أن يقود ذلك تايوان إلى تطوير أسلحة نووية خاصة بها، أو قــد يدفع جميع هذه الأطراف إلى إقامة أنظمة دفاعية صاروخية مشتركة، وهذا ما لا ترغب الصين فى حدوثه، ولذلك كانت تسعى لحل الأزمة سلمياً حتى لا تعرقــل إصلاحاتها المحلية وتماسكها السياسى فى أكثر الأوقات حرجا حيث كانت تتأهب لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية فى بكين عام ٢٠٠٨، وإقامة المعرض العالمى فى شنغهاى عام ٢٠١٠ ، كما تسعى إلى تحقيق حالة من الاطمئنان الإستراتيجى على حدودها حتى لا تتهدد بأي شكل من الأشكال علاقاتها بالولايات المتحدة.

أما موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني فهو ليس بنفس قوة وفعالية الموقف الصيني من البرنامج النووي الكوري الشمالي، بحكم البعد الجغرافي، أولاً وبحكم عدم وجود قضايا تاريخية بين البلدين، وفي مجمل القــول فــإن الموقــف الصيني كان ضد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وكانت الــصين تدعو دائماً أطراف الحوار إلى المزيد من المباحثات لإيجاد حل سلمي بعيداً عــن استخدام القوة، ومن جهة أخرى لا توجد أي اهتمامات صينية بالأزمــة النوويــة الإسرائيلية.

ثانيا: موقف كوريا الجنوبية

من المؤكد أن ما يقلق كوريا الجنوبية هو التطور فــى الــسلاح النــووى لجارتها كوريا الشمالية ، فمجرد وجود مليون مقاتل كورى شمالى على حــدودها

---

[١] على حسين باكير : النزاع الأمريكى – الكورى الشمالى حول الملف النــووى، الــسياسة الدولية ، العدد ١٦٢ اكتوبر ٢٠٠٥، ص ص ١٩٦:٢٠٦.

أمر يدعو إلى القلق، وتدرك كوريا الجنوبية أن السلاح النووى فى كوريا الشمالية موجه بالأساس إليها بعد اليابان والولايات المتحدة، ومن ثم فهى لا يقلقها كثيراً امتلاك باكستان أو الهند للسلاح النووى فهى تعلم أن السلاح النووى فى كليهما موجه ضد الآخر، كما أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى لا يعنى تهديدا لأمن كوريا الجنوبية، فهو أيضا تحت السيطرة الأمريكية، كما أن إيران ليست فى حالة عداء مع كوريا الجنوبية ومن ثم فإن ما يقلق كوريا الجنوبية هو امتلاك كوريا الشمالية لقدرات عسكرية نووية تهدد أمنها القومى وتصيب الجهود الرامية إلى توحيد الكوريتين في مقتل.

وقد فوجئ الكوريون الجنوبيون بوضع الرئيس بوش لبيونج يانج فى سلة دول محور الشر ، ثم بالتصعيد الأمريكي تجاه كوريا الشمالية ، وبما أن الكوريين الجنوبيين سوف يكونون الضحية الأولى لأى مواجهة أمريكية-كورية شمالية ، فقد دعا الرئيس الكورى الجنوبى واشنطن إلى إعادة النظر فى خطابها تجاه كوريا الشمالية ، وأن تعتمد الأسلوب التفاوضي في تعاملها مع كوريا الشمالية.

وتخشى كوريا الجنوبية من أن التصعيد الأمريكي يمكن أن يؤثر بالسلب على مسيرة تحسن العلاقات بين الشمال والجنوب، خاصة بعد جهود سنوات طويلة مضت، توجت بعقد لقاء قمة تاريخية بين رئيسى الكوريتين فى ١٥ يونيو ٢٠٠٢ ، وكانت تلك القمة أول لقاء يتم على هذا المستوى بين البلدين،و الكوريون الجنوبيون قبل غيرهم يريدون استقرار شبه جزيرتهم ، وإبعاد أى أجواء – ولو كانت إعلامية – توحى بتأزم الوضع، لما لذلك من تأثير سلبى على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفى إطار الحرب يخشى الكوريون الجنوبيون على بلدهم الذى يقع بالكامل فى مرمى الصواريخ الكورية الشمالية، كما أن بلادهم لن تكون قادرة على مواجهة ١,٢ مليون جندى كورى شمالى موجودين على حدودهم، إذ سينتقم الشماليون منهم انتقاما شاملاً ومن القواعد الأمريكية فى بلادهم.

فموقف كوريا الجنوبية التى تعتبر فى مواجهة القوات الكورية الشمالية هو حل المشكلة عن طريق الحوار بين واشنطن وبيونج يانج، وهي تعارض أى عمل عسكرى ضد كوريا الشمالية، فضلا عن تصاعد الاستياء داخل كوريا الجنوبية من الوجود الأمريكي، وهو ما بدا واضحاً فى المظاهرات التى احتشدت أمام السفارة الأمريكية فى سول عقب مصرع تلميذتين كوريتين على يد جنود أمريكيين، بل إن الكثير من الكوريين الجنوبيين باتوا ينظرون إلى الوجود الأمريكي على أنه مصدر التوتر وليس الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية، وأنه -أى الوجود الأمريكـــي- أحد عوامل عرقلة توحيد شطرى كوريا[١].

من جهة أخرى فقد ساهم موقف كوريا الجنوبية المستقل عـــن المـــوقفين الأمريكي والياباني فى خلق موقف جعل من الصعب بناء تحالف إقليمى قوى ضد بيونج يانج فى حالة استخدام القوة العسكرية ضدها (واشنطن وطوكيو فى مواجهة سول وبكين)، ومن الواضح أن الدور الكورى الجنوبى خلال المباحثات السداسية قد نجح فى إقناع الولايات المتحدة واليابان للقبول نسبياً بفكرة تقديم بعض الحوافز لبيونج يانج، الأمر الذى أدى إلى إعلان بيان بكين[٢].

وتشير دلائل الأحداث إلى إيمان كوريا الجنوبية العميق بالوحدة بين شطرى الكوريتين يوما ما، بصورة تجسد أمانى وإرادة أكثر من ٨٠ مليون هـــم ســـكان الكوريتين، ولذلك فإن كوريا الجنوبية تسعى دوما لإزالة حـــدة التـــوتر وخطـــر المواجهة العسكرية، ولذلك فهى تؤمن بضرورة الحوار بين شطرى كوريا بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة بطرق سلمية ودون اللجوء إلى القـــوة العـــسكرية أو أساليب العنف.

وقد كان من نتائج سياسة التهدئة التى تؤمن بها كوريا الجنوبيـــة التوصـــل إلى اتفاق عام ١٩٩١ بعدم الاعتداء والتعاون بين الشطرين، ثم الإعلان المشترك

---

[١] السياسة الدولية ،العدد ١٦٢، اكتوبر ٢٠٠٥ ، النزاع الأمريكى-الكورى الـــشمالى حـــول الملف النووى،على حسين باكير، ص ص ١٩٦:٢٠٦ (مرجع سابق).

[2] J.Brinkley: South Korea Offers Power If North Korea Quits Arms Program, New York Times 13/7/2005

الخاص بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالرغم من تعثر المفاوضات فى وقت لاحق، خاصة بعد وفاة الزعيم الكورى الشمالى كيم إيل سونج فى يوليو ١٩٩٤، الأمر الذى أجبر كوريا الجنوبية على المزيد من التعاون العسكرى، وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع حليفتها الولايات المتحدة[١].

و عندما تولى الرئيس الكورى الجنوبى(كيم داى جونج) السلطة فى ديسمبر عام١٩٩٧ أعلن عزمه متابعة الحوار المباشر مع كوريا الشمالية، لكن تلك المحاولات كانت تصطدم دوما بموقف كوريا الشمالية الرافض للوجود العسكرى الأمريكي فى كوريا الجنوبية، وفى هذا الإطار ليس خافيا أن اتجاه كوريا الجنوبية على المدى القصير هو الحرص على استمرار التحالف مع الولايات المتحدة كآلية هامة من أجل الحفاظ على الأمن القومى الكورى الجنوبى بسبب استمرار التهديد الكورى الشمالى ، وعلى المدى البعيد فهي تعمل على بناء وتحديث قدراتها العسكرية الذاتية، ويأتى حرص كوريا الجنوبية على استمرار هذا التحالف واستمرار الوجود العسكرى الأمريكي فى سول نظراً للهواجس التى تعتري القيادة الكورية الجنوبية من تنامى القوة العسكرية وتنامى البرنامج النووى الكورى الشمالى ، خاصة وأن النظام فى كوريا الشمالية يركز تواجده العسكرى حول المنطقة المنزوعة السلاح، إذ ينتشر حوالى ٦٥% من حجم القوات المسلحة فى كوريا الشمالية حول هذه المنطقة[٢].

وقد فشل الجانبان حتى الآن فى تضييق هوة الخلاف فيما بينهما خاصة فيما يتعلق بقضية جمع شمل ملايين الأسر التى تفرق أفرادها منذ الحرب الكورية، وقد رفضت كوريا الجنوبية استمرار المفاوضات مع كوريا الشمالية

---

[١] السياسة الدولية، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩٨، محادثات السلام بين شطرى كوريا (الدلالات والنتائج) سامح غالى ، ص ٢٢٧.

[٢] يون دوك جين: العرض الأمريكى لاستئناف المفاوضات مع كوريا الشمالية وقراءات استراتيجية، ٨ اغسطس ٢٠٠٢ ، ص ٢١

لحين قيام بيونج يانج بإعلان استعدادها لقبول التوصل إلى حلـــول وســـط بـــشأن تسوية قضايا إعادة جمع شمل الأسر الكورية.

أما بخصوص الأزمة النووية في إيران فليس هناك اهتمام واضح بشأن هذه الأزمة من جانب كوريا الجنوبية، واكتفت بدعوة إيران للامتثال لقرارات مجلـــس الأمن والالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومن جهة أخرى فلا يوجد اهتمام واضح بالبرنامج النووي الإسرائيلي من جانب كوريا الجنوبية للتباعد الجغرافي وعدم وجود علاقات تنافسية بين الطرفين.

ثالثا: الموقف اليابانى

لم تنس كوريا الشمالية ذكريات الاحتلال اليابانى لها، وتتهم اليابان بارتكاب المذابح ضد الشعب الكورى إبان فترة الاحتلال ، بينما تسعى اليابان إلى تطبيـــع علاقاتها معها فى محاولة منها لاحتواء أى أخطار قد تنجم عن تنـــامى وتطـــور أسلحتها خاصة النووية، فاليابان تشعر أن امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية يعرض أمنها القومى للخطر، وقد حثت اليابان كوريا الشمالية على الالتزام بإعلان بيونج يانج الذى وقع بين البلدين فى سبتمبر ٢٠٠٢ ،و الذى ينص علـــى تطبيـــع العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد الانتهاء من حل المشكلات المعلقة بـــين البلـــدين، وفى مقدمتها قضية المختطفين اليابانيين وقضايا التطور النووى والصاروخى فى كوريا الشمالية(١).

وتستطيع اليابان خلق مشكلة ليست سهلة بالنسبة لكوريا الـــشمالية إذا مـــا قامت بترحيل الجالية الكورية الكبيرة التى يصل حجم تحويلاتها النقدية إلى أكثـــر من ١٠٠ مليون دولار سنويا، وهى أحد المصادر الهامة للعملة الصعبة للاقتصاد

(١) على سيد فؤاد النقر:السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آســـيا، مركـــز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،عدد ٨٣ ،٢٠٠١، ص ٥٩.

الكورى الشمالى، الأمر الذى قد يؤدى إلى خنق الاقتصاد الكورى الشمالى إذا ما أقدمت اليابان على تلك الخطوة.

وهناك تخوف ملحوظ لدى اليابان من إمكانية توحيد شطرى كوريا حتى لا تكون منافسا اقتصاديا أو سياسيا على المستوى الإقليمي، وتشعر اليابان بالخوف من تنامى القوة النووية لكوريا الشمالية، لذلك فإن اليابان وإن كانت تعتمد حتى الآن على المظلة النووية الأمريكية بموجب اتفاق الاستسلام عقب الحرب العالمية الثانية، إلا أنها فى الوقت نفسه قد تجد نفسها مضطرة للدخول فى السباق النووى في شمال شرق آسيا إذا ما دعت الظروف الدولية أو الإقليمية لذلك، خاصة مع توفر القدرات المالية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لإنتاج السلاح النووي، خاصة وأن اليابان تمتلك حوإلى ٣٨ طنا من البلوتونيوم الذى يكفى لصنع ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ رأسا نوويا[١].

وأمام تنامى القوة العسكرية والنووية لكوريا الشمالية، وفى إطار تعزيز قدراتها العسكرية أطلقت اليابان قمرين صناعيين للتجسس بل والمشاركة الفعالة فى تطوير النظام الأمريكي المضاد للصواريخ.

لكن اليابان دائما ما تجد نفسها مشدودة إلى ذكريات الماضى باعتبارها الدولة الأولى التى عانت من السلاح النووى فى هيروشيما ونجازاكى، ويرى قطاع عريض من الشعب اليابانى أن مجرد امتلاكها للسلاح النووى قد يؤدى إلى تعميق أزمة الثقة بينها وبين جيرانها الآسيويين، واتجاه هؤلاء الجيران صوب الصين عدوها التقليدى، وتسعى اليابان إلى الحصول على تعهدات واضحة ومؤكدة من الولايات المتحدة إذا ما تعرضت للخطر النووى من جانب كوريا الشمالية أو من جانب الصين، فى مقابل التزام اليابان بتقديم المساعدات الفنية واللوجستية

---

[١] كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الكورية – مستقبل سباق التسلح والتعاون الأمنى ص ص ٣٣:٤٤ (مرجع سابق)

للعمليات العسكرية الأمريكية التى تجرى فى المناطق المحيطـــة باليابـــان وفقـــا لاتفاق المبادى العامة للتعاون الأمنى الأمريكي – اليابانى الموقع عام ١٩٧٨[١].

وقد بدأ تزايد الاهتمام اليابانى بهذه القضية عقب أن أعلنت كوريا الشمالية عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، على الـــرغم مـــن تراجعها عن هذا الانسحاب، ومع استمرار رفض بيونج يانج التفتيش على منشآتها النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزايد الإدراك اليابانى لخطر القدرات النووية لكوريا الشمالية، خاصة مع اختبار كوريا الشمالية بنجاح لصاروخ قـــادر على الوصول إلى أوساكا باليابان[٢].

ولمواجهة التهديد السابق اعتمدت السياسة الخارجية اليابانية على وســـيلتين رئيسيتين ، أولهما:

السماح للجهود الدبلوماسية بالعمل قبل اللجوء إلى العقوبات مـــع تأييـــدها بشكل خاص للجهود الدبلوماسية التى تقودها الولايات المتحدة، أما الوسيلة الثانية فكانت تشجيع استمرار التعاون بين كوريا الشمالية ومنظمة تنمية الطاقة فى شـــبه الجزيرة الكورية (KEDO) التي تأسست عام ١٩٩٥[٣].

وفى عام ١٩٩٩ عندما قامت منظمة تنمية الطاقـــة فـــى شـــبه الجزيـــرة الكورية بالاتفاق مع مؤسسة الطاقة بكوريا الشمالية لبدء بناء مفاعل نووى يعتمـــد

---

[١] فى الوقت الذى تقدر فيه الولايات المتحدة أن برنامج تطوير الصواريخ البالـــستية لبيـــونج يانج يستهدف القطاع الشرقى منها، ترى اليابان أن صواريخ بيونج يانج أصبحت قادرة علـــى استهداف أوساكا، ومن ثم فان كوريا الشمالية الآن على قائمة الدول التى تهدد اليابـــان أمنيـــا، انظر: -

على سيد فؤاد النقر : مرجع سابق ص ٦٠.

[٢] على سيد فؤاد النقر،السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق اســـيا، سلـــسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٦٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية ص ٦٠.

[٣] Diplomatic Blue Book ,1995,Op, Cit,67.

على الماء الخفيف، أكدت اليابان أنها تدعم الجهود اللازمة لتنفيذ هـذا المـشروع وترحب به، كما أكدت لاحقا أنها ترحب بموافقة كوريا الشمالية على التفتيش على منشآتها النووية.

أما فيما يتعلق بالموقف اليابانى من قضية الوحدة الكورية فقد اتخذت اليابان موقفا يتضمن تطبيعا لعلاقاتها مع كوريا الجنوبية دون كوريا الشمالية، وقاطعـت النظام الشيوعى فيها، وذلك فى أعقاب الحرب الكورية والتى نتج عنهـا تقـسيم كوريا إلى جنوبية وشمالية عام ١٩٥٣، وقد كان هذا الموقف اليابانى راجعا فـى الحقيقة إلى اعتبارات تتعلق بالبيئة الداخلية للسياسة الخارجية اليابانيـة بالإضـافة إلى البيئة الخارجية، ففي الداخل كانت توجد قوى يابانية أيدت تطبيـع العلاقـات اليابانية مع كوريا الجنوبية، حيث كانت ترى فى العامـل الاقتـصادى والعامـل الأمنى دافعين قويين لتطبيع العلاقات معها، فضلا عن وجود شركات ومؤسـسات اقتصادية يابانية كانت لها مصلحة فى تطبيع هذه العلاقات، أما العامل الخـارجى فقد تمثل فى الدور الذى قامت به الولايات المتحدة لدفع تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية، وذلك لحماية مصالحها فى مواجهة التهديد الشيوعى فى منطقـة شمال شرق آسيا[١].

وعلى صعيد الموقف اليابانى من الحوار الكورى – الكورى فـإن اليابـان ترى أن أى تهديد للسلم فى كوريا سوف يكون له تأثير على الأمن اليابانى، كمـا ترى ضرورة عدم سيطرة قوة شيوعية على شبه الجزيرة الكورية ويقصد بذلك ألا يتم توحيد الكوريتين تحت سيطرة قوة شيوعية.

وعلى صعيد الاهتمام الياباني بالأزمة النووية الإيرانية، ففـي الحقيقـة لا تبدي اليابان قلقاً من ناحية البرنامج النووي الإيراني، لأنه فـي الواقـع لا يمثـل تهديداً لها، اللهم إلا من زاوية الموقف الياباني من السلاح النووي بـشكل عـام، ومحاولة السير في ركاب السياسة الأمريكية، وإنما دعت إيـران إلـى الامتثـال لقرارات مجلس الأمن، خاصة اتفاقية حظر الانتشار النووي، وإن كانت اليابـان تتخذ موقفاً رسمياً مؤيدا لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Lawrence Olseon.The Dimension Of Japan(New York:Field Staff Ine,1977)243

كما أن اليابان لا تبدي أي قلق بالنسبة للبرنامج النووي الإسرائيلي، فهي ليست معنية بهذا البرنامج، ولا تشعر أن هناك خطراً عليها من جانبه، لكن اليابان أيدت دائماً الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بشكل عام.

رابعا: الموقف الإسرائيلى

ينحصر الموقف الإسرائيلى من الصراعات النووية فى آسيا أساسا فى اتجاه الأزمة النووية الإيرانية، ذلك أن إسرائيل لا تشعر أساسا بأى قلق من البرنامج النووى فى كوريا الشمالية، كما لايقلقها كثيرا امتلاك باكستان للسلاح النووى، فهى تدرك جيداً أن السلاح النووى الباكستانى موجه أساسا إلى الهند، كما أنها تدرك أيضا أن السلاح النووى الباكستانى تحت السيطرة الأمريكية على الأقل خلال المستقبل المنظور، ولذلك فإن ما يقلق إسرائيل هو امتلاك أو سعى إيران الحثيث لامتلاك السلاح النووى.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تعتبر إيران الخطر الأكبر عليها، وفى هذا الإطار فإن إسرائيل تهيئ الرأى العام فيها منذ عام ١٩٩٢ لشن حرب على إيران لتحجيم قدراتها العسكرية على نحو ما فعلت مع المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، وقد تصاعدت رغبة إسرائيل فى توجيه ضربة لإيران بعد التنامى اللافت للنظر فى القدرات التسليحية لإيران، خاصة مع استمرار دعم إيران لحزب الله الذى تعتبره إسرائيل خطرا كبيرا على أمنها القومى[١].

وقد فشلت إسرائيل فى إقناع روسيا بوقف تعاونها العسكرى مع إيران، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إيريل شارون قد قام بزيارة إلى روسيا فى يوليو ٢٠٠١ بحث خلالها مع الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين ما

---

[١] مختارات ايرانية، العدد ٢٠ ، مارس ٢٠٠٢ ، إيران والولايات المتحدة:من يدق طبول الحرب؟ احمد منيسى

اعتبره أدلة على أن إيران تستغل الدعم الروسى فى إنتاج أسلحة للدمار الشامل، لكن هذه الأدلة التى قدمها شارون لم تكن مقنعة للجانب الروسي، فكان على إسرائيل التوجه إلى الولايات المتحدة بعد أن كانت قد رفضت هذه الضربة من قبل، لعلها تحصل على ضوء أخضر أمريكى بتوجيه ضربة لإيران[١].

و الواقع أن هناك توافقا إسرائيليا–أمريكيا على أهمية هذه الضربة التى تحقق العديد من الأهداف المشتركة للجانبين أهمها:.

- توجيه ضربة قاصمة لبرامج التسلح الإيرانية، التى طورت العديد من الأسلحة المتقدمة بفعل الدعم الروسى.
- إضعاف الدعم الإيرانى للقضية الفلسطينية بشكل عام، ودعمها لحزب الله بشكل خاص.
- تعتبر إيران عمقا استراتيجيا لسوريا، وإضعاف إيران يطلق يد إسرائيل فى الجولان[٢].
- توجيه ضربة قاصمة إلى التيار المتشدد في إيران على النحو الذي يفسح المجال لسيطرة التيار الإصلاحي فيها.

ويستند هذا التوافق الإسرائيلى – الأمريكي ضد إيران ، على ما أفرزته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من رؤية أمريكية جديدة لمكافحة ما تسميه واشنطن بظاهرة الإرهاب، حيث أنه فى ثنايا هذه الرؤية هناك توجه أمريكى لتشكيل محور هندى – تركى – إسرائيلى لضرب ما تعتبره واشنطن الحركات المتطرفة فى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتستفيد هنا إسرائيل بالطبع فى ضرب حركات المقاومة الفلسطينية.

---

[١] مختارات إيرانية، العدد ٢٠ ، مارس ٢٠٠٢ ، هل توجه إسرائيل ضربة إلى المنشآت النووية الايرانية؟ أحمد السمان، باحث بالهيئة العامة للاستعلامات ص ص ٦٠:٦٣

[٢] افرايم كام : كبح جماح التهديد النووى الإيرانى ، الخيار العسكرى،ص ص ١٠٨-١٠٩ .

والواقع أن إقدام إسرائيل على خطوة خطيرة من هذا النوع -أى بضرب المنشآت النووية الإيرانية- فإن ذلك يعتمد على وجود ضوء أخضر أمريكى واستعداد إسرائيل لتحمل تكلفة هذا الخيار.

وفى الحقيقة فإنه إذا ما أقدمت إسرائيل على ضرب إيران، فإنه بالإضافة إلى أن طهران سوف تحتفظ لنفسها بحق الرد المناسب، فإنه يمكن تصور أن ذلك قد يؤدى إلى تأجيج العنف ضد إسرائيل فى الجبهة الشمالية من جانب حزب الله، وهو ما تخشاه إسرائيل بشدة، خاصة مع تفجير الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة[١].

لكن الحقيقة أنه منذ قيام الثورة الإيرانية اتبعت إسرائيل إستراتيجيتين متباينتين فى نفس الوقت تجاه إيران، فهى تسعى من خلال اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة إلى عدم السماح بحدوث تطور إيجابى فى العلاقات الأمريكية-الإيرانية ، واستمرار العقوبات الأمريكية ضد إيران، ومحاولة جر أمريكا لضربها أو السماح لها بتوجيه ضربة قوية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

والتوجه الآخر هو محاولة إجراء اتصالات سرية مع إيران ، وليس أدل على ذلك من الأسلحة الأمريكية التى باعتها إسرائيل لإيران اثناء حرب الخليج الأولى بلغت قيمتها حسب مصادر عديدة حوإلى ٢,٥ مليار دولار، والتى عرفت فيما بعد بفضيحة "إيران كونترا".

إلا أن التوجه الاقوى تجاه إيران هو ما أكدته ندوة نظمتها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية فى يوليو ٢٠٠١ ، حيث وضع الخبراء الإسرائيليون توصياتهم وتوقعاتهم بشأن إيران وتوصلوا فيها إلى أن إيران بصفة خاصة تستعد لمحاربة إسرائيل يوما ما لكراهيتها الشديدة لها ، وأن إيران تمتلك قدرة هائلة على البقاء والصمود[٢].

---

[١] كام:مرجع سابق، ص ١١٠

[٢] احمد السمان: مرجع سابق، ص ٦١

وقد سعت إسرائيل دوما إلى رصد التعاون النووى الإيرانى خاصة مع كل من روسيا والصين ومحاولة وأده فى مهده ، فقد أكدت بعض تقارير المخـــابرات الإسرائيلية تعاون كل من روسيا والصين مع إيران لصنع صاروخ نووي بعيــد المدى ، وأكدت أن هناك صاروخين جارى إعدادهما يسميان "شهاب ٣" و"شهاب ٤" وأن الأول يتراوح مداه بين ١٢٨٠ كم ، ١٤٨٨كم ويمكنه حمل رأس نوويـــة وزنها ٧٤٢ كجم ، أما الصاروخ الآخر فيمكن أن يصل مـــداه إلـــى ١٩٨٤ كـــم ويحمل رأسا نوويا وزنها ٩٩٠ كجم[١].

وفى عام ١٩٩٨ طلبت الولايات المتحدة بإيعاز من إسرائيل مـــن الـــصين إيقاف التعاون النووى والباليستى مع إيران ، وقد أبدت الصين استعدادها لوقـــف بيع الصواريخ كروز وسحب الخبراء والتقنيين من أصـــفهان وشـــيراز وبعـــض المواقع الأخرى، مقابل قيام شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة تعترف بالدور الصينى فى آسيا ، وأن تقوم الولايات المتحدة ببيع مفاعلات أكثر تطـــورا إلـــى الصين[٢] وقد اتبعت إسرائيل العديد من الوسائل من أجل محاصرة إيران بهـــدف إحباط برنامجها النووى ومن ذلك ما يلى :

- التحالف الإسرائيلى – التركى بهدف عزل إيران
- محاولة الحصول على موافقة تركيا على استخدام قواعد سلاح الجو التركى مستقبلا كمراكز انطلاق لطائرات سلاح الجو الإسرائيلى لـــشن عمليـــات حربية ضد أهداف عسكرية إستراتيجية إيرانية
- وجهت إسرائيل معظم نشاط مكتب المخابرات الإسرائيلية فى تركيا للعمل ضد إيران وسوريا.

---

[١] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، كراسات اســـتراتيجية خليجيـــة، أســـلحة التـــدمير الشامل، والأسلحة النووية ، لواء دكتور جمال مظلوم ، العدد ٤٤ ، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٣٧.

[٢] جمال مظلوم :مرجع سابق ، ص ٣٩

وفى الوقت نفسه أشارت مصادر غربية نقلا عن مصادر إسرائيلية مسئولة إلى أن إسرائيل زودت الغواصات "دولفين" العاملة في صفوف البحرية الإسرائيلية بصواريخ بحرية معدلة من طراز "هاربون" من أجل توجيه ضربة نووية من أعماق البحار ، جنبا إلى جنب مع تطوير رؤؤس نووية لتركيبها على هذه الصواريخ، وذلك من أجل تمكين إسرائيل من امتلاك القدرة فى مجال ما يسمى "الضربة الثانية" بما يتيح لإسرائيل قدرة عالية على ردع إيران[١].

لكن الحديث عن ضربة عسكرية إسرائيلية كان يواجه من ناحية أخرى العديد من القيود التى تجعل مثل هذا الخيار غير قابلٍ للتنفيذ من الناحية العملية ، سواء بسبب صعوبات التنفيذ أو بسبب الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها إسرائيل وأبرز تلك القيود ما يلى:.

- إن الضربة الجوية الإسرائيلية تعتبر عملية معقدة للغاية ، حيث أن أقرب موقع للقصف فى مدينة بوشهر يبعد عن الحدود الجنوبية الإسرائيلية ١٣٠٠ كم ، وأن المقاتلات الإسرائيلية سوف تضطر إلى اختراق الأجواء الأردنية والسعودية والعراقية.
- إن إيران تستطيع الانتقام من إسرائيل ردا على مثل هذا الهجوم، فمع ان إسرائيل تتمتع بتفوق كبير فى الميزان العسكرى على إيران، إلا أن إيران تمتلك من الأسلحة ما يتيح لها القدرة على الرد، ويأتى فى مقدمة الوسائل الانتقامية الإيرانية الصواريخ الباليستية بعيدة المدى التى تمتلكها إيران، ويمكنها أن تصل إلى عمق إسرائيل.
- إن وسائل الإعلام الإسرائيلية أثارت مخاوف بشأن الآثار السياسية والإستراتيجية التى يمكن أن تنجم عن مثل هذا الهجوم ، وأخطرها من وجهة النظر الإسرائيلية تتمثل فى احتمال أن يؤدى هذا الهجوم إلى نشوء تحالف تاريخى بين العرب وإيران[٢].

---

[١] البرنامج النووى الايرانى ، افاق الأزمة .... ص ٢١٥ (مرجع سابق)

[٢] كام : مرجع سابق ، ص ١١٠

وقد ظلت إسرائيل مصرة على التشكيك فى حقيقة النوايا الإيرانية ، كما ظلت تكرر شكوكها التقليدية المضادة إزاء نقص فاعلية نظام التفتيش المعمول به من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترى إسرائيل أن هناك شقين في البرنامج النووى الإيراني، الأول هو الجانب العلنى فى البرنامج ويتمثل فى نشاط محطة بوشهر، وهو الذى يخضع للإشراف والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويهدف إلى صرف انتباه الوكالة والمجتمع الدولى عن الشق السرى الذى يمثل الجانب الآخر والذى يهدف إلى إنتاج السلاح النووى بعيدا عن رقابة الوكالة، فى محطة الطرد المركزى الخاصة بتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووى في ناتانز[١].

على الجانب الآخر فإن إسرائيل لا ترى خطرا عليها من البرنامج النووى فى كوريا الشمالية، فكوريا الشمالية جغرافيا ليست فى نطاق دائرة الاهتمامات الإسرائيلية من جهة، إضافة إلى أن إسرائيل ليست فى حالة حرب أو فى حالة صدام مع كوريا الشمالية، وإن كانت بالطبع مؤيدة للموقف الأمريكي الصارم تجاه البرنامج النووى الكورى الشمالى، انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة ، لذلك لم تصدر تعليقات ذات مغزى من إسرائيل عقب التفجير النووى الكورى الشمالى.

خامسا: الموقف العربى

تتحصر اهتمامات الجانب العربي من النشاط النووي في آسيا في البرنامجين النوويين الإيراني والإسرائيلي، ويحكم الموقف العربى من أزمة الملف النووى الإيرانى محددان أساسيان : المحدد الأول مفاده أن ثمة اطمئنانا نسبيا لدى

---

[١] يقدر خبير إستراتيجى إسرائيلى أن إعلان إسرائيل عن نسب نجاح كبيرة لعملية القصف الجوى هو أسوأ سيناريو لعملية فاشلة عسكريا، إذ من الممكن أن يشجع ذلك الإيرانيين على مواصلة البرنامج على خلفية الشعور بالتحدى، وهذا من شأنه أن ينطوى على ثمن باهظ خارج حدود قدرة إسرائيل، من ناحية أخرى قد يؤدى نجاح ضئيل للقصف من شأنه أن يتيح لإيران فرصة ذهبية للتنصل من التزاماتها بمعاهدة منع الانتشار دون أن تضطر لدفع ثمن باهظ لذلك، كام: مرجع سابق ص ص ١٠٩-١١١.

الدول العربية بأن أزمة الملف النووى الإيرانى لن تصل إلى حافة الهاوية، بشن ضربة أمريكية أو إسرائيلية، أو أمريكية-إسرائيلية مشتركة ضد إيران، فمثل هذه الضربة ليست سهلة، ووفقا لرؤية المحلل الأمريكي باتريك بوكانان فإن شن ضربة عسكرية ضد إيران يعنى حربا باتساع المنطقه كلها، وتعطيل ١٥ مليون برميل نفط يوميا، وإغلاق مضيق هرمز، ودفع حزب الله إلى شن ضربات ضد إسرائيل، وإرسال الحرس الثورى إلى العراق لجعل هذا البلد جحيما أشد ضد القوات الأمريكية فى العراق، والهجوم على حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، وتنشيط أعمال الهجمات الإرهابية داخل الولايات المتحدة، وأصحاب هذا الرأى يرون أن ثمة صعوبة فى تكرار النموذج العراقى فى حالة إيران لاعتبارات عدة تتصل بحالة التماسك الداخلى وبمكانة إيران على الساحتين الإقليمية والدولية[١].

فيما يتعلق بحالة التماسك الداخلى، فإنه على عكس الوضع الذى كان سائدا، فإن النظام الإسلامي يحظى بدعم شعبى واضح، فقد كشفت المشاركة الشعبية العالية فى الانتخابات الأخيرة عن رفض الشارع الإيرانى للدعاية الأمريكية السلبية، كما كشفت النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات عن أن الشعب يقف إلى جانب النظام ، حيث أسفرت عن فوز مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ محمود أحمدى نجاد المتشدد، إضافة إلى أن ثمة إجماعا شعبيا على حتمية امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، لاعتبارات عدة ترتبط بدور التكنولوجيا النووية فى عملية التنمية، وتدعيم مكانة إيران على الساحة الدولية.

أما بالنسبة للدور الإيراني الإقليمي والدولي فيجدر القول أن إيران تقيم شبكة من العلاقات مع قوى تحظى بثقل على المستوى الدولي، من أجل الحيلولة دون نجاح الولايات المتحدة فى فرض عزلة أمريكية ضدها على غرار ما حدث مع النظام العراقي السابق، وتنتهج إيران في هذا السياق دبلوماسية النفط والغاز، حيث اتجهت إلى توقيع صفقة ضخمة مع الصين لنقل الغاز الإيرانى إلى الأسواق الصينية بقيمة ٧٠ مليار دولار، كما تحاول تقديم مزايا وإغراءات اقتصادية للهند من خلال إقامة شبكة من خطوط الأنابيب مع الهند عبر إيران، وفوق ذلك كله

---

[١] مختارات ايرانية: العدد ٦٣، اكتوبر ٢٠٠٥، الموقف العربي من ازمة الملف النووي الإيراني، مضامين واحتمالات، محمد عباس ناجي، ص ص ١٠٦ - ١٠٧.

تحتفظ بعلاقات عسكرية قوية مع روسيا التي تصر على مواصلة تعاونها مع إيران فى بناء المفاعلات النووية، رغم الضغوط الأمريكية المفروضة عليها في هذا الإطار.

أما المحدد الثانى ، فيتلخص في أن ثمة تباينا عربيا في رؤية الملف النووي الإيرانى ، حيث تنقسم الدول العربية فى هذا الإطار إلى فريقين :-

الفريق الأول يرى أن امتلاك إيران برنامجاً نووياً يمكن أن ينهي حالة الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووي، وتبدو سوريا نموذجا لهذا الفريق، حيث ترى أن امتلاك إيران برنامجا نوويا يمثل ورقة رابحة تستطيع الاستناد عليها لمقاومة الضغوط العنيفة المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولى عموما والولايات المتحدة بشكل خاص، التي تتهمها بمساعدة المقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال الأمريكي للعراق، وبدعم منظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله ضد إسرائيل(١).

أما الفريق الثاني فيحاول استغلال هذا الملف لدعم الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتأتى مصر على رأس هذا الفريق، باعتبارها الدولة صاحبة هذه الدعوة(٢)، ولكن في كل الأحوال لا يغيب عن أذهان القادة العرب أن ثمة ازدواجية في التعامل الأمريكي مع القضية النووية في المنطقة، ففي حين تتجنب الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل بشأن برنامجها النووي مقابل التزم إسرائيل بفرض حالة من التعتيم على هذا البرنامج، في إطار الاتفاق الذي تم بينهما عام ١٩٦٩، فإنها تسعى في الوقت نفسه إلى حرمان إيران من امتلاك برنامج نووي تؤكد الأخيرة أنه للأغراض السلمية.

---

(١) محمد عبد السلام : انتشار القدرات النووية فى الشرق الأوسط، الأبعاد الاستراتيجية كراسات اسرائيلية ، عدد ٧٦ ، ١٩٩٩ ، ص ٢١-٢٣

(٢) احمد ابراهيم محمود : مؤتمر منع الانتشار النووي، الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٢١، يوليو ١٩٩٥، ص ص ١٧٦-١٧٧.

أما المبرر الخاص بإنهاء الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووي، فيمكن الرد عليه بأنه في حالة امتلاك إيران سلاحا نوويا فإن ذلك من شأنه إنهاء هذا الاحتكار بالفعل، لكنه في الوقت نفسه سيعرض الدول العربية وخصوصا الخليجية ، لحالة انكشاف إستراتيجي مزدوجة من قبل إسرائيل وإيران، بالإضفة إلى ظهور إيران كقوة نووية في المنطقة مما يؤدي إلى تراجع الدور المصري، وهو ما يعني إمكانية خضوع المنطقة لمعادلة توازن ثنائية سوف تكون الدول العربية الهدف المباشر لتداعياتها، بالإضافة إلى منح الفرصة لإيران لابتزاز الدول العربية وممارسة الضغط عليها بما يمكن أن يزيد من عوامل عدم الاستقرار داخل هذه الدول التي تعانى في الأصل من قلاقل فعلية بسبب انعدام التوازن الديموجرافى الذي تتسم به مجتمعاتها[١].

ومن المعروف أن إسرائيل تعتبر التسلح النووى لأى دولة عربية أو إسلامية تهديدا لأمنها، وبشكل خاص إيران التى ترى إسرائيل أن العداء الإيرانى لها، واتصال إيران بسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية يجعل إيران طرفا غير مباشر فى الصراع العربى الإسرائيلى[٢].

واذا ما عدنا إلى بدايات تفجر أزمة البرنامج النووى الإيرانى فإننا نجد أن الطابع العام للمواقف العربية من الأزمة النووية الإيرانية يتمثل فى الصمت، وربما التجاهل الشديد للأزمة، ولم يكن ذلك الموقف من جانب الدول العربية عائدا فى الأغلب إلى أن الدول العربية غير معنية بالأزمة، وإنما كان عائدا إلى شيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بحسابات لاعلاقة لها بالعرب، بقدر ما ترتبط بالتفاعلات الإيرانية–الأمريكية، أو بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل وفى

---

[١] غلام رضا محمدي : الأمن الجماعي في الخليج ، مختارات إيرانيه ع ٨ ، مارس ٢٠٠١ ص ٢١

[٢] مختارات ايرانية ، العدد ٥٨ ، مايو ٢٠٠٥ ، العالم العربى والتسلح النووى الايرانى ، السفير د/عبد الله الاشعل مساعد وزير الخارجية السابق واستاذ القانون الدولى للعلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية ص ص ١١٣:١١٤ .

الوقت نفسه فإن الأزمة النووية الإيرانية وضعت العديد من الدول العربيـــة فـــى معضلة حقيقية ، تتمثل فى أن الكثير من الدول العربية قد لا توافق على امـــتلاك إيران للسلاح النووى، لكنها فى الوقت نفسه ترى فى النشاط النـــووى الإيرانـــى رداعلى احتكار إسرائيل للسلاح النووى فى المنطقة[١]، كما أن الأزمـــة النوويـــة الإيرانية ذاتها تتسم بقدر كبير من التعقيد وعدم الوضوح فى خيارات الأطـــراف الرئيسية فيها ، فعلى عكس الأزمة النووية فى كوريا الشمالية ، فإن الأزمة بـــين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن بين طرف يمتلـــك بالفعـــل الـــسلاح النووى، أو حتى يعلن صراحة رغبته فى امتلاكه، وأطراف أخرى تحاول دفعـــه نحو التخلى عن ملكية هذا السلاح، وإنما كانت الأزمة بين طـــرف ينفـــى بكـــل الطرق سعيه لامتلاك السلاح النووى، ومازال أمامه شوطا طويلا لذلك حتى لـــو أراد، ولكنه يقوم بأنشطة محظورة فى مجال تخصيب اليورانيوم ، لأغراض يصر على أنها مدنية بالكامل، وأطرافا دولية أخرى تسعى لإيقاف هذه الأنشطة.

وبذلك فإن المشكلة هنا لا تعود إلى امتناع إيران تماما عن التعاون بـــشأن وقف أنشطتها المحظورة ، بحيث يمكن للأطراف العربية والإقليميـــة أن تتبنـــى موقف التأييد أو المعارضة لهذا الموقف ، وإنما ينحصر الخـــلاف بـــين إيـــران والأطراف الأخرى حول تفاصيل فنية تتعلق بشمولية أو جزئية إيقاف الأنـــشطة النووية الإيرانية، أو أن يكون هذا الإيقاف جزئيا أو مؤقتـــا، وهـــل يكـــون هـــذا الإيقاف شاملاً أو نهائيا ، وما هو المقابل الذى ستحصل عليه إيران نظير وقـــف هذه الأنشطة؟.

و قد كان المخرج الوحيد من هذه المعضلة أمام الدول العربية هو الصمت وعدم اتخاذ موقف محدد إزاء الأزمة ، دون أن ينفى ذلك حقيقة أن هناك محددات معينة كانت تحكم مواقف الأطراف العربية من الأزمة ، وهى محددات تختلف من حالة لأخرى ، لاسيما فيما بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى[٢] ففيما يتعلق بمصر ، فإنه من المفترض نظريا أن موقفها إزاء الأزمـــة يتحـــدد فـــى ضـــوء

---

[١] احمد ابراهيم محمود:مرجع سابق ، ص ٢٢١

[٢] البرنامج النووى الايرانى آفاق الأزمة........ ، مرجع سابق ص ٢٢٠

مجموعة من المحددات الرئيسية ، والتى قد يلعب بعضها دورا معاكسا للـبعض الآخر ، فمصر تدعو من حيث المبدأ إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى بما فى ذلك إسرائيل ، مما يجعلها لا ترحب بأى أنشطة نووية محظـورة من جانب إيران أو غيرها ، الأمر الذى قد يفضى فى نهاية المطاف إلى بـروز لاعبين نوويين جدد فى المنطقة، كما أن العلاقات المصرية – الإيرانية تعانى من توتر مزمن، سواء تحت تأثير الخلافات فى التوجهات السياسية، أو فى صـراع الأدوار بين الجانبين، مما يعنى أن مصر قد لا تتخذ موقف التأييـد أو المـساندة لإيران ، سواء بالنسبة لهذه الأزمة أو غيرها ، لاسيما أن امتلاك إيران للـسلاح النووى قد يمثل إزعاجا لمصر فى ظل الخلافات السابق الإشارة إليها[١].

ولكن فى المقابل ، ربما تجد مصر فى الأزمة النووية الإيرانيـة تأكيـدا على صحة مقولاتها بشأن الاحتكار النووى الإسرائيلى فـى الـشرق الأوسـط ، فمصر ظلت ترفض دائما امتلاك إسرائيل للسلاح النووى ، وترى فى ذلك تهديدا لأمن المنطقة كلها ، كما تؤكد على أن استمرار هذا الوضع ورفـض إسـرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، والتخلى عن ترسانتها النوويـة سوف يظل سببا للتوتر فى المنطقة ، وربما يشجع دولا أخرى فى المنطقة علـى امتلاك السلاح النووى ، ردا على هذا الموقف الإسـرائيلى، ولتحقيـق التـوازن النووى فى مواجهة إسرائيل.

ثمة عامل آخر بالغ الأهمية فى تحديد الموقف المصرى يتمثل فى اتجاهات وسائل الإعلام والرأى العام المصرى تجاه الأزمة ، فهذه الاتجاهات كانت تصب فى أغلبها نحو التأييد الصريح أو الضمنى للموقف الإيرانى، باعتبـار ذلـك ردا على الاحتكار النووى الإسرائيلى، او باعتبار الأنشطة الإيرانية خطوة على طريق امتلاك ما يسمى بالقنبلة الإسلامية، رغم النفى الإيرانى المتكرر لذلك، ورغم مـا يمكن أن يترتب على امتلاك إيران للسلاح النووى من انعكاسات إستراتيجية قـد لاتكون بالضرورة فى مصلحة مصر ، على الأقل من حيث دخول المنطقة إلـى حالة من السباق النووى .

---

[١] ممدوح حامد عطيه: مرجع سابق ، ص ٢٠٨

أما دول مجلس التعاون الخليجى ، فكانت لديها مجموعة متناقضة من المتغيرات التى حكمت موقفها ، ودفعتها أيضا إلى تبنى موقف الصمت إزاء الأزمة ، ربما باستثناء الكويت التى أعربت صراحة فى بعض المناسبات عن قلقها الشديد تجاه الأنشطة النووية الإيرانية[١].

ومع أن دول مجلس التعاون الخليجى كانت قد توقفت منذ فترة ليست بالقصيرة عن القلق إزاء التطور فى القدرات العسكرية والتسليحية الإيرانية ، نظرا لأن هذا التطور وسع كثيرا الفجوة القائمة فى التوازن العسكرى بين إيران ودول المجلس لصالح إيران بالطبع ، واستعاضت دول الخليج عن الدخول فى سباق تسلح مع إيران بالحصول على الحماية الدولية من خلال معاهدات الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية الأخرى ، فإن نجاح إيران فى امتلاك السلاح النووى يعتبر مسألة اخرى تخضع لحسابات وتقديرات تختلف عن تلك المرتبطة بالتسلح التقليدى، ولذلك كان من الطبيعى ألا تتجاوب الدول العربية مع المحاولات التى قامت بها الإدارة الأمريكية لدفع بعض الدول العربية – لاسيما فى منطقة الخليج – للمشاركة بدرجة أكبر فى الجهود الدولية للضغط على إيران أثناء الأزمة.

وعلى الرغم من أن الدول العربية أكدت أنها تشعر فعلا بقلق شديد من حدوث سباق نحو التسلح النووى بين دول المنطقة ، وترى ضرورة بذل جهد أكبر من جانب الدول الكبرى لإخلاء الشرق الأوسط من مختلف أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك إسرائيل ، إلا أنها ترى فى الوقت نفسه أن هذا النزاع هو بين إيران من جهة والولايات المتحدة ودول أوروبا من جهة أخرى، وتفضل الدول العربية عدم التدخل مباشرة فى هذا النزاع بشكل يوحى بأنها تتبنى وجهة نظر أحد الطرفين، مع تأكيد الدول العربية مساندتها للحل السلمى للنزاع، وإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية، والامتناع عن توجيه أى ضربات عسكرية لإيران قد تكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة ككل[٢]

---

[١] بهزاد شاهنده: إجراءات بناء الثقة فى الخليج العربى مختارات إيرانية ، ع ٨ ، مارس ٢٠٠١ ، ص ٢٥

[٢] احمد ابراهيم محمود : مرجع سابق ، ص ٢٢٥

ولكن المشكلة فى موقف الصمت والتجاهل الذى حكم المواقف العربية عموما ، والخليجية خصوصا، إزاء الأزمة تتمثل فى أن هذا الموقف كان ممكنا، ومقبولا خلال المراحل التى مرت حتى الآن، والتى طغى عليها الميل على الخيارات الدبلوماسية والتفاوضية والتى جرى خلالها التعامل مع الأزمة عند المستوى الفنى المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة ، إلا أن هذا الموقف لن يكون ملائما قط فى حالة حدوث المزيد من التصعيد للأزمة ، ونقل ملف الأزمة إلى مجلس الأمن.

ففى حالة تصعيد الأزمة، سواء بسبب إصرار إيران على المضى فى عمليات تخصيب اليورانيوم أو اقترابها من امتلاك السلاح النووى، أو بسبب رغبة الإدارة الأمريكية الصارمة فى معاقبة إيران، فإن الولايات المتحدة ربما تلجأ فى مثل هذه الحالة إلى إجراءات عسكرية أو اقتصادية ، تبدأ بالعقوبات الاقتصادية الدولية ، مرورا بفرض الحصار على إيران، وصولا إلى توجيه ضربات عسكرية ضد إيران ، وسوف تصبح الدول العربية في ذلك الوقت – لا سيما دول الخليج- أطرافا أساسية فى الأزمة ، سواء من حيث انعكاسات هذا التصعيد عليها ، أو من حيث احتمالات وقوعها تحت ضغوط أمريكية عنيفة للمشاركة فى أى إجراءات عقابية ضد إيران وحينئذ لن يجدي الاستمرار فى موقف الصمت والتجاهل[1].

مجمل ما سبق يثير تساؤلات عدة مفادها ماذا لو نجحت الولايات المتحدة في تنفيذ تهديداتها بإحالة الملف النووي الإيرانى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عقوبات وحظر شامل على إيران؟، وماذا لو كان ذلك مقدمة لتوجيه ضربة عسكرية؟ أو شن حرب ضد إيران؟، وماذا لو ردت إيران على ذلك بتوجيه ضربات صاروخية ضد إسرائيل والأهداف الأمريكية في الخليج؟، وهى ضربات سوف تطول في الغالب أهدافاً عربية.

هذه التساؤلات تثير بدورها السؤال الأهم، وهو: مع من سيقف العرب في هذه المواجهة المحتملة: مع إيران، أم مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟.

---

[1] احمد ابراهيم محمود: مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن الأطراف المهتمة بالأزمة النووية الإيرانية كانت تتعامل مع الأزمة التي ترتبط بها أو تقترب منها، فليست كل الدول الآسيوية مهتمة بكل الأزمات النووية في آسيا، ففي حين نجد أن اليابان مثلا لا يهمها سوى التعامل مع الأزمة النووية الكورية الشمالية، فإن روسيا لم يكن يهمها سوى الأزمة النووية الإيرانية، كما أن كل طرف من هذه الأطراف كان يتعامل بشكل براجماتي مع كل أزمة من هذه الأزمات، أيضاً فإن الدول العربية وجدت نفسها إزاء التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية في موقف لا تحسد عليه، هل تؤيد إيران في امتلاكها للأسلحة النووية لكسر احتكار إسرائيل لهذا السلاح في المنطقة، أم تؤيد امتلاك إيران لهذا السلاح نكاية في إسرائيل.

الخاتمة

لاشك أن الباحث من واقع وعيه بالخطوات المنهجية فى البحث وانطلاقا من أسئلة البحث المحورية والفرعية، فإن تلك الأسئلة تبحث عن إجاباتها من خلال ملاحظات ورؤى للباحث، والتي قد تساعد على التنبؤ بمستقبل التوازن الإقليمي في آسيا في ظل امتلاك بعض القوى الآسيوية للسلاح النووي، كما يمكن أن تكون نقط انطلاق لباحثين آخرين، سعياً وراء استكمال جوانب هذا البحث، انطلاقا من فلسفة تراكم المعلومات والأبحاث فى قضايا العلوم السياسية، ومن ثم فإن الباحث سيبدأ فى العودة إلى الأسئلة لطرح الإجابات التى أمكن التوصل إليها

السؤال الأول وهو السؤال الرئيسى والمحورى فى البحث "هل أدى حصول بعض الدول وسعى البعض الآخر نحو الحصول على الأسلحة النووية إلى الوصول إلى حالة التوازن فى القوى بين تلك الدول؟".

وللإجابة على هذا السؤال يمكن للباحث أن يقول: أن كل معطيات البحث وتحليل الأحداث، والتسلسل التاريخى تشير إلى أن معظم تلك الدول قد بذلت كل جهودها فى سبيل امتلاك هذا السلاح، أليس مثال باكستان وهى دولة فقيرة يعاني السواد الأعظم من سكانها من شظف العيش، ويعانى غالبية سكانها من الفقر، لم تدخر جهدا أو مالا فى سبيل الحصول على السلاح النووى؟.

لقد كان تصريح رئيس وزراء باكستان الراحل ذو الفقار علي بوتو "أن باكستان على استعداد لأن تأكل العشب فى سبيل الحصول على السلاح النووي له دلالاته، فلماذا إذن تصل باكستان لدرجة أكل العشب فى سبيل الحصول على السلاح النووى؟، إذ لم يكن من السهل على باكستان وهى ترى بجوارها وعلى حدودها دولة تناصبها العداء منذ عام ١٩٤٧، وهي الهند أصبحت دولة نووية يمكنها أن تهدد أمنها واستقرارها فى أى لحظة ولا تحرك ساكناً، لقد استشعرت باكستان عقب التفجير النووي الأول عام ١٩٧٤ باختلال موازين القوى بينها وبين

جارتها الهند، ومن ثم كان قرار باكستان بالمضى فى برنامجها النووى بالرغم من محدودية إمكانياتها حتى تمكنت من إعلان نفسها القوة النووية السابعة فى العالم فى مايو ١٩٩٨، أيضا فإن الرد الباكستاني على التفجيرات النووية الهندية، نفسه لا يخرج عن إطار مضمون الإجابة على نفس السؤال، لقد جاء الإعلان الباكستانى عن امتلاك السلاح النووى يسير فى نفس الاتجاه، فقد كانت تفجيرات الهند النووية الخمسة فى مايو ١٩٩٨ فرصة لباكستان أن ترد وبنفس القوة، إن لم يكن بقوة أكبر، فقامت بإجراء ستة تفجيرات نووية ردا على تفجيرات الهند النووية الخمسة، وهى إشارة من باكستان إلى الهند بأن إجراء خمسة تفجيرات ثم الرد عليها بستة تفجيرات، وهى إشارة تعنى أن موازين القوى قد عادت مرة أخرى إلى طبيعتها، ولم تعد الهند هى القوة الوحيدة المهيمنة فى شبه القارة الهندية.

لقد ظلت الكفة العسكرية والاقتصادية فى جنوب آسيا على مدى نصف قرن من الزمان راجحة بشكل واضح لصالح الهند، ورغم تطلعات باكستان وجهودها الحثيثة ظل تحقيق التكافؤ بينهما أمراً بعيد المنال، و من وجهة نظر باكستان والدول الأخرى الأصغر حجما فى المنطقة، تبقى الهند عازمة على السعى إلى تحقيق أهدافها القومية، وغالبا ما يكون ذلك على حساب مصالح جاراتها عبر تدخلها أحيانا فى شئونهم الداخلية، ومن المؤكد أن باكستان لن تسمح باستمرار التفوق الهندي الذي يهدد استقرار باكستان، وهو الأمر الذي دفع باكستان إلى السعي نحو الحصول على السلاح النووي في محاولة للحاق بالهند.

والمعروف أن الهند هي القوة المسيطرة فى جنوب آسيا، بينما تعد باكستان القوة المتحدية لها، والساعية إلى مقاومة دورها كقوة مهيمنة، وتعمل باكستان من جانبها على تخفيض حالة عدم التوازن من خلال التحالفات مع القوى الأخرى، ذلك أن مجرد توظيف الموارد النووية الشحيحة فى البلدين من أجل تصعيد سباق التسلح النووى بغرض الحصول على هذا الرادع النووى المخيف ليس إلا بحثا عن حالة من التوازن مع الطرف الآخر.

أيضا إذا انتقلنا إلى مثال آخر وهو حالة الصين والهند، فإننا نجد أنفسنا أمام نفس التحدى، فمن المعروف أنه لايمكن الوصول إلى تقدير واقعي لمعادلة

توازن القوى فى آسيا عموما، وجنوب آسيا خـــصوصاً دون أخـــذ الـــصين فـــى الحسبان، فبكين تعتبر نفسها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية كبرى، ولها مصالح حقيقية ومتسعة فى جنوب وجنوب شرق آسيا، وقد أصبحت العلاقات بين البلـــدين علاقات تنافس طويلة وكل منهما ينظر للآخر بالتوجس والريبة.

وهناك اعتقاد راسخ لدى الهند بأن ميزان القوى فى جنوب آسيا قـــد تـــأثر بقوة فى غير صالحها بالطبع، بعد أن أصبحت الصين قوة نوويـــة عـــام ١٩٦٤، وتخشى الهند من قيام الصين باستغلال تفوقها السكانى والنـــوعى فـــى الأســـلحة النووية فى التحكم فى مصير منطقة جنوب آسيا، وهذا بالطبع أمر يثير قلق الهند، كما أن الهند لن تنسى إحساسها بالمهانة، وهزيمتها فى الحرب التى اندلعت عـــام ١٩٦٢ بينها وبين الصين بسبب مشاكل الحدود، وقد شعرت الهند منذ ذلك التاريخ -وربما قبله- بضآلتها أمام جارتها القوية الصين، ثم زاد الأمر ازعاجاً وقلقا عقب التفجير النووى الصينى عام ١٩٦٤، وإعلان الصين القوة الخامسة فـــى النـــادى النووى الدولى، ولم يكن أمام الهند من طريق آخر سوى المـــضى ســـعياً نحـــو الحصول على السلاح النووى من أجل التوازن في القوى مع الصين.

وقد بذلت الهند جهودا حثيثه نظراً لشعورها بالخلل فى ميزان القوى بينهـــا وبين الصين -جارتها القوية- حتى تمكنت من إجراء تفجيرها النووى الأول عام ١٩٧٤ لتشعر الهند بشيءٍ من الاطمئنان، وأن الصين لم تعد هى القـــوة الوحيـــدة المنفردة بالهيمنة فى جنوب وشرق آسيا.

وإذا ما انتقلنا إلى حالة كوريا الشمالية، فكوريا الشمالية دولة تعانى أبعـــد حدود الفقر، ولا يجد شعبها قوت يومه، فهى دولة تعانى من المجاعات إلى درجة مخيفة، ولا يكفى إنتاجها سوى جزء قليل من الشعب، كمـــا أن احتياجاتهـــا مـــن الطاقة لا تحصل عليها إلا من المساعدات الخارجية، و برغم ذلك ســـارت فـــى طريق الحصول على السلاح النووى، ومايتطلبه ذلك من جهد ومال إلى أن أعلنت

عن انضمامها إلى النادى النووى فى ٩ اكتوبر عام ٢٠٠٦ ، ولنا أن نتساءل: لماذا يجوع شعب كوريا الشمالية من أجل الحصول على السلاح النووى؟!.

لا شك أن كوريا الشمالية ترى جيرانها فى وضع أفضل، فاليابان وهى دولة معادية لكوريا الشمالية قوة اقتصادية لا يمكن الاستهانة بها، وقد تمكنت من أن تكون قوة مهيمنة فى آسيا بسبب وضعها الاقتصادى، مع احتمائها بالمظلة النووية الأمريكية طبقا للاتفاقيات المبرمة بين البلدين عقب استسلام اليابان وهزيمتها فى الحرب العالمية الثانيةعام ١٩٤٥، أيضا فإن كوريا الشمالية تشعر بحالة من عدم الاستقرار بسبب وجود القوات الأمريكية على حدودها فى كوريا الجنوبية، ومن ثم كان موقفها المتصلب فى المحادثات السداسية، واشتراطها إنهاء وجود القوات الأمريكية فى جنوب كوريا قبل قبولها تفكيك برنامجها النووى، لماذا إذن لجأت كوريا الشمالية إلى بذل كل ذلك الجهد من أجل الحصول على السلاح النووى؟.

إن الإجابة واضحة فقد لجأت كوريا الشمالية إلى السلاح النووى لشعورها بالخلل فى موازين القوى بينها وبين جيرانها، ومن هنا كان قرار القيادة الكورية الشمالية بالبحث عن الوسائل الكفيلة لإعادة ميزان القوى إلى وضعه الذى ترتضيه كوريا الشمالية والبحث عن دور إقليمي يعوضها عن تدهورها الاقتصادي، ولم تجد ضالتها إلا فى الحصول على السلاح النووى، الذى اشعر كوريا الشمالية بأهميتها وبقوتها وبقدرتها على فرض شروطها على جيرانها.

ثم ننتقل إلى مثال آخر أكثر أهمية ونشعر به جميعا، لماذا لجأت إسرائيل للحصول على السلاح النووى؟ لا شك أن شعور إسرائيل بوجودها داخل منطقة تعج بالكراهية الشديدة لها، وداخل تجمع سكانى عربى كبير معاد لها جعلها لا تشعر بالأمن والاستقرار، كما أن الظروف الدولية المساندة والمؤيدة لها قد تتغير يوما ما طبقا لنظرية أولوية المصالح، أيضا شعور إسرائيل بأن الدول العربية - وإن لم تكن فى الوقت الحالي مهيأة لأن تكون قوة واحدة ضد إسرائيل- إلا أن

ذلك الوضع قد يكون قابلا للتغير فى المستقبل، ومن ثم فإن إسرائيل مهما حصلت على قوة عسكرية تقليدية، فإنها سوف تشعر دوماً بأنها أقل قوة من جيرانها، ومن ثم كان قرار إسرائيل بالمضى نحو الحصول على السلاح النووى، فهو الرادع الأقوى أمام جيرانها وأعدائها وبدونه تشعر إسرائيل دوماً بالخوف على أمنها وكيانها بل ووجودها.

وبرغم عدم إعلان إسرائيل عن ملكيتها صراحة للسلاح النووى، إلا أن كل الشواهد تدل على حصولها على هذا السلاح، الذى أدى إلى انفراد إسرائيل بالهيمنة النووية فى المنطقة، وبرغم لجوء إسرائيل إلى ما يسمى بسياسة الغموض النووى، إلا أن مجرد إحساس جيرانها بامتلاكها هذا السلاح، يجعلها فى مركز قوى بالمقارنة مع جيرانها الذين لا يمتلكونه، برغم كثافتهم السكانية وقواتهم العسكرية الأكثر عددا، وحتى تظل إسرائيل هى القوة الكبرى المهيمنة فى المنطقة، فهى لم تتورع عن القيام بتدمير المفاعل النووى العراقي فى يونيو عام ١٩٨١، وتدمير مبنى فى سوريا اشتبه أنه مفاعل نووي أقامته سوريا بالتعاون مع كوريا الشمالية فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، حتى تظل هى القوة النووية الوحيدة والمهيمنة فى المنطقة، ولم تعبأ إسرائيل بالانتقادات التى وجهت إليها من قبل الرأي العام العالمى فى سبيل فرض إرادتها عن طريق انفرادها بالسلاح النووى، كما أن إسرائيل على استعداد للقيام بنفس العمل إزاء المنشآت النووية الإيرانية لنفس السبب، ومن ثم كان احتمال إقدام إسرائيل على مغامرة أخرى بدعم من الولايات المتحدة لضرب المنشآت النووية الإيرانية ليس مستبعدا، وكل ذلك حتى لا يؤدى امتلاك أى طرف آخر فى المنطقة للسلاح النووى إلى اختلال موازين القوى من وجهة نظر إسرائيل بالطبع.

وبالرغم من أن امتلاك السلاح النووى يؤدى إلى الشعور بالتوازن فى القوى، إلا أنه من جهة أخرى قد لا يؤدى إلى الشعور بالاستقرار، فقد يكون امتلاك السلاح النووى عامل إغراء لبعض الدول وحثها على محاولة البحث عن

دور لها، حتى ولو كان على المستوى الإقليمى، ومن ثم قد يكون امتلاك الـسلاح النووي عامل إغراء للاعتداء على الآخرين ما لم يكن هناك توازناً في القوى.

وهناك سؤال آخر تطرحه معطيات وتسلسل البحث وهو: "هل اسـتطاعت القوى النووية الجديدة فرض هيمنتها الإقليمية نتيجة امتلاك هذا السلاح"؟.

وللإجابة على هذا السؤال، فإن الباحث يرى أن سعى تلك القوى الآسيوية الجديدة إلى امتلاك السلاح النووى، إنما هو فى الحقيقه من أجل البحث عن الدور الإقليمى الذى تسعى إليه هذه القوى، لقد كان سعى الهند الحثيث للحصول علـى السلاح النووى من أجل دعم الدور الهندى فى جنوب آسيا وشبه القارة الهنديـة، وقد جاءت تصريحات المسئولين الهنود بعد التفجير النووى الهنـدى الأول عـام ١٩٧٤ تصب كلها فى هذا الاتجاه، وتطالب جميـع دول العـالم ودول الجـوار بالتعامل مع الهند كقوة إقليمية مهيمنة وكقوة نووية يحسب حسابها ولم تكن كـذلك قبل حصولها على السلاح النووى، أيضا فإن الصين لم تكن تلعب دوراً محسوساً إقليمياً أو دولياً حتى انتهاء حقبة الثورة الثقافية، إلى أن تمكنت من الحصول على السلاح النووى عام ١٩٦٤، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عاملاً مشتركاً ومؤثراً في جميع القضايا فى آسيا، وإذا ما اتجهنا إلى البرنامج النووى الكورى الشمالى، فهو فى الحقيقة من أجل البحث عن دور إقليمى لدولة فقيرة لاتجد متطلبـات الـشعب الأساسية، ولم تجد أمامها سوى القوة النووية لكي يشعر جيرانها بأهميتها وقوتها، وكذلك فإن البرنامج النووى الإيرانى ليس فى حقيقته إلا للبحث عن دور لإيـران فى آسيا الوسطى والقوقاز والخليج والشرق الأوسط، بغـرض فـرض الهيمنـة والإرادة الإيرانية فى المنطقة، وقد لجأت إسرائيل إلى السلاح النووى مـن أجـل فرض إرادتها على العرب، وبسط هيمنتها على المنطقة، مع سعيها المستمر إلـى الانفراد بهذه الهيمنة، وتعد العدة لشن الهجوم على المنـشآت النوويـة الإيرانيـة لتنفرد وحدها بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

ونخلص مما سبق إلى أن حصول بعض القوى الآسيوية على السلاح النووى، قد مكنها بالفعل وأتاح لها الكثير من عوامل القوة التى أدت فى النهاية إلى تمكنها من فرض سيطرتها وهيمنتها، وجعلها عنصراً فاعلاً فى معادلة القوة فى المنطقة المحيطة بها.

كما أن هناك سؤال آخر يطرح نفسه: "هل حصول قوى أخرى على هذا السلاح قد يؤدى إلى اختلال فى موازين القوى؟" وللإجابة على هذا السؤال فإن الباحث يرى أن حصول إيران مثلاً على السلاح النووى، سوف يؤدى قطعاً إلى تغير فى موازين القوى الحالية في المنطقة، فميزان القوى حاليا يميل تماماً لصالح إسرائيل، وتسعى إسرائيل جاهدة للحفاظ على هذا التفوق، لكن مجرد امتلاك إيران لهذا السلاح سوف يحرم إسرائيل من الانفراد بالقوة والهيمنة فى منطقة الشرق الأوسط، وبرغم أن ذلك قد يؤدى إلى إيجاد قوة نووية أخرى ربما تعيد توازن القوى المفقود فى منطقة الشرق الأوسط، لأن انفراد إسرائيل بامتلاك هذا السلاح جعلها تعربد في المنطقة دون أي رادع، وتضرب بقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عرض الحائط، إلا أنه في نفس الوقت سوف يؤدي إلى انحسار الدور الإقليمي للعديد من الدول العربية، كما أن دول الخليج يمكن أن تكون أكثر تأثراً، الأمر الذي يجعل هذه الدول غير آمنة على نفسها.

ثم ما هو تأثير حصول إيران على السلاح النووى على الدول العربية ودول الخليج؟، بمعنى آخر هل حصول إيران على السلاح النووي يعد إضافة إلى القوة العربية أم انتقاصاً منها؟، وللإجابة على ذلك لابد من الإشارة إلى بعض الممارسات الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، إن قيام إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، أدى إلى حالة من فقدان الثقة فى الدور الإيرانى فى المنطقة من جانب العرب، ولذلك فإن دول الخليج لديها تخوفات وتحفظات على الدور الإيرانى، وبالتالى فإن هذه الدول والتى ترتبط أيضا بتحالفات ثنائية مع الولايات المتحدة

سوف تجد نفسها فى وضع لا يؤهلها للترحيب بامتلاك إيران للسلاح النووى، لأن ممارسات إيران قبل حصولها على هذا السلاح يشوبها الكثيـــر مـــن الغطرســـة واستعراض القوة، فما الأمر بعد حصولها على هذا الـــسلاح؟، مـــن المؤكـــد أن الغطرسة الإيرانية وممارسات القوة وفرض السيطرة سوف تزداد، أيـــضاً فـــإن الكثير من الدول العربية لن ترحب بامتلاك إيران للسلاح النـــووى علـــى خلفيـــة الإستراتيجية الإيرانية الرامية إلى تصدير النفوذ الشيعى إلـــى تلـــك الـــدول ذات المذهب السنى، كما أن العديد من تلك الدول أيضا تربطهـــا مـــصالح اقتـــصادية وسياسية بالولايات المتحدة، وبالتالى فإنها قد لا تضحي بتلك المصالح مـــن أجـــل الحفاظ على علاقاتها معها.

وفي ختام أسئلة البحث نصل إلى السؤال الأخير وهو "ما هى الآثار الناتجة عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى على الوضع فى العالم العربى؟.

فمما لا شك فيه أن الإجابة على هذا السؤال تهم العالم العربى ومصر على وجه التحديد، فليس هناك شك أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى أحدث خلـــلا لا يمكن تجاهله فى ميزان القوة بين العرب وإسرائيل، وأيضاً بين مصر وإســـرائيل، وأن ذلك الوضع أدى إلى قيام إسرائيل بالعربدة فى المنطقة، وعـــدم الاكتـــراث بالمطالب العربية والفلسطسنية، خاصة إذا كان امتلاك هذا السلاح بمباركـــة مـــن الولايات المتحدة، وقد أدى ذلك إلى قيام إسرائيل بعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وبالتالى استمرارها فى احتلال الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٤٨، ثم التى احتلتها عام ١٩٦٧، وترفض الانسحاب من تلك الأراضى، ولو كـــان هنـــاك أى شعور لدى إسرائيل بتوازن فى القوى بينها وبين جاراتها مـــن الـــدول العربيـــة لانسحبت فوراً من تلك الأراضى وأعادت الحقوق الفلسطينية المغتصبة، ولو حتى فى حدودها الدنيا، لكن إسرائيل تشعر بأن ميزان القوى فى صالحها تماما، بالنظر إلى قدراتها العسكرية التقليدية والنووية، وبالتالى فما الداعى للاستجابة لمطالب لن يستطيع أصحابها استردادها بالقوة، إن ما حدث في غزة في بدايـــة عـــام ٢٠٠٩

دليلاً واضحاً على أن إسرائيل النووية والمنفردة بهذا السلاح تعبث قتلاً وتــدميراً في الشعب الفلسطيني دونما أي خوف استناداً إلى قوتها خاصة النووية.

إن الدول العربية لم يعد أمامها -خاصة فى ظل انفراد الولايات المتحــدة بالهيمنة على العالم- سوى النضال السياسى من أجل اســتجداء الأمــم المتحــدة بغرض إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى، ذلك أن الظروف الدولية والعربية حاليا لا تسمح لأي من تلك الدول بالدخول فى السباق النووى، فالأوضاع الدولية غير مواتية، ولن تسمح الولايات المتحدة بذلك والظروف الداخليــة فــى الدول العربية أيضا ليست لديها الإرادة والعزيمة على الدخول فى ذلك الاتجاه فى هذه المرحلة على الأقل.

توصيات البحث

إن التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذا البحث تنبع من الإجابة على تساؤلات البحث وإجاباتها على النحو التالي:-

أولاً:-

لعل التوصية الأولى التي يوصي بها الباحث هي البحث عن كافة السبل من أجل إيقاف السباقات النووية، خاصة في قارة آسيا التي أصبحت السباقات النووية فيها سمة لا تخطئها العين، فالسباق النووي بين الصين والهند واضح للعيان، والسباق النووي بين الهند وباكستان لا زالت أصداءه وتبعاته مدوية لا تلبث أن تخمد ثم تعاود الاشتعال مرة أخرى، إن انفجارات مدينة مومباي الهندية الأخيرة في نوفمبر ٢٠٠٨ ليست إلا برهاناً واضحا على تنامي ظاهرة العداء التاريخي بين البلدين، كما أن سعي إيران الحثيث من أجل امتلاك السلاح النووي ليس إلا سباقاً نووياً مع إسرائيل، وسعي كوريا الشمالية نحو السلاح النووي ليس إلا تنافساً وخوفاً من القوة الاقتصادية اليابانية والبحث عن دور لدولة لا تجد أي متنفس سوى السلاح النووي.

ثانياً:-

تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها أداة المجتمع الدولي للرقابة على الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق اختصاصاتها بحيث تشمل جميع دول العالم، سواء تلك التي وقعت على اتفاقية منع الانتشار النووي أو تلك التي امتنعت عن التوقيع عليها، ذلك أن اختصاصات الوكالة حالياً تقتصر على مراقبة الأنشطة النووية في الدول التي وقعت على الاتفاقية فقط، الأمر الذي يعني أن تلك الدول التي لم توقع على الاتفاقية إنما تحصل على مكافأة لعدم توقيعها، بإخراجها من نطاق إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو رقابة الأمم المتحدة.

ثالثا: -

فرض عقوبات رادعة عن طريق الأمم المتحدة على الدول التي تدخل في سباقات نووية أو تسعى للحصول على أسلحة نووية شريطة ألا تكون هناك ازدواجية في المعايير بمعنى عدم غض الطرف عن الأنشطة النوية في بعض الدول مع الرقابة الصارمة على نفس الأنشطة في دول أخرى، ولعل حالة إيران وإسرائيل مثالاً واضحاً على ذلك.

رابعاً: - تشجيع المباحثات بين القوى العظمى الرامية إلى خفض ترسانات التسلح النووية لديها على غرار اتفاقية سولت١، سولت ٢، إلى أقصى حد ممكن إلى أن يتم التخلص نهائياً من تلك الأسلحة الفتاكة التي يمكنها أن تدمر العالم بأكمله وتقضي على الحضارة الإنسانية كلها.

قائمة المراجع

أولا :- المراجع العربية

إبراهيم عرفات (وآخرون) : القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ١٩٩٩ .

احمد إبراهيم محمود : البرنامج النووي الإيراني ، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

------------: العراق وأسلحة الدمار الشامل ، أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكو ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ٢٠٠٢

آثر سينجلتون : مصادر الوقود النووي ، منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ١٩٧٢ .

أمين حامد هويدي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ .

أنتوني هـ . كوردسمان : بعد العاصفة ، التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط ، ترجمة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، القاهرة (د.ت) .

بول براكين : نار في الشرق ، صعود نجم القوة العسكرية الآسيوية والعصر النووي الثاني ، الولايات المتحدة ، ١٩٩١ .

بول كينيدي : الصين قوة عظمى على مشارف القرن الحادي والعشرين ، صعود وسقوط القوى العظمى ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٩٢ .

جمال الدين محمد موسى : الشتاء النووي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

--------------: أسلحة الدمار الشامل ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

جمال مظلوم : أسلحة التدمير الشامل ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٢

حسنين موسى : الاندماج النووي طاقة القرن القادم ، القاهرة ١٩٩٨ .

حسين علي : البرنامج النووي الإيراني ، رعب في دول الخليج وإسرائيل ، القاهرة ٢٠٠٥ .

دونالد ج. برينان : طريق السلام الدائم ، الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح والأمن القومي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ .

راندال فورسبرج : منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، مقدمة في وسائل منع الانتشار ، منشورات الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ١٩٩٨ .

السير لامب : الحدود بين الهند والصين ، اصل ومنشأ الحدود المتنـازع عليهـا ، القاهرة (د.ت) .

صلاح منتصر : السلام النووي ، منشورات أخبار اليوم ، القاهرة ١٩٩٥ .

ضياء الحاجري : كارثة تشيرنوبيل في انتظار ميلاد علام جديد ، القاهرة ١٩٩٠ .

عبد الحكيم طه قنديل : النواة والانشطار النووي في المفاعلات النووية ، دار الفكـــر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

عبد السلام عبد العزيز فهمي : البرنامج النووي الإيراني والطريق الصعب ، القاهرة ١٩٩٥ .

عبد العاطي بدر سالمان : العصر النووي ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ٢٠٠٥ .

عبد الفتاح حسن : مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية ، منشورات مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٦٨ .

عصام فاهم العامري : خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، ١٩٩٩ .

عمرو رضا بيومي : مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القـــومي العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٢ .

فتحي محمود حسان : بنية إسرائيل النووية ، منشورات الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٨٧ .

فوزي حماد : إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

محمد السيد سليم ؛ رجاء إبراهيم سليم (محرران) : الأطلـــس الآســـيوي ، مركـــز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ .

---------- ؛ محمد مسعد أبو عامود : قـــضية كـــشمير ، مطبوعـــات مركـــز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ .

محمد عبد السلام : المناطق الخالية من الأسلحة النووية بـــين الـــشروط النظريـــة والخبرات العلمية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاســـتراتيجية ، القـــاهرة ٢٠٠٣ .

----------: انتشار القدرات النووية في الشرق الأوسط ، الأبعاد الاستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٩

----------: السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠١ .

----------: المتاهة ، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٦.

----------: حدود القوة ، استخدامات الأسلحة النوويـــة الإســـرائيلية ، مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ .

محمد فرج : التطور السياسي في الهند والصين ومشكلة الحدود ، سلسلة كتب سياسية ، القاهرة (د.ت) .

-------: الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد الأزمة مع إيران ، الهيئة العامـــة للاستعلامات ، سلسلة دراسات دولية معاصرة ، القاهرة (د.ت)

مراد إبراهيم الدسوقي : التسلح النووي الإسرائيلي ، أبعاده ومخاطره ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة (د.ت) .

------(وآخرون) : النمور الآسيوية ، تجارب فـــي هزيمـــة التخلــف ، مركــز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ١٩٩٥ .

ممدوح حامد عطية : البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي ، الهيئــة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ .

---------: أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقــين ، الــدار الثقافية للنشر ، القاهرة د.ت .

------: السلام الشامل أو الدمار الشامل ، القاهرة ١٩٩١ .

------: أسلحة التدمير الشامل تهدد البشرية ، منشورات أكاديمية البحث العلمــي والتكنولوجيا ، القاهرة ٢٠٠٤ .

-----؛ صلاح الدين سليم : الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية فــي عالمنــا المعاصر ، الكويت ١٩٩٢ .

ممدوح عبد الغفور : الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشارها ، القاهرة ١٩٩٥ .

نخبة من الباحثين : مستقبل العلاقات الصينية التايوانية ،الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ٢٠٠١ .

نخبة من الباحثين : نزع أسلحة الدمار الشامل بين النظرية والتطبيــق ، منــشورات وزارة الإعلام ، القاهرة ١٩٩٩ .

نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين : الــسلاح النــووي فــي الاســتراتيجية الإسرائيلية ، قبرص ١٩٩٧ .

نيل جويك : الحفاظ على الاستقرار النووي في جنوب آسيا ، ترجمة منى محمد فرغلي ، منشورات الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٩٦ .

هاني إلياس الحديثي : سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١-١٩٩٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة (د.ت) .

هدى حامد قشقوش : التلوث بالشعاع النووي في نطاق القانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٧ .

هدى ميتكيس ؛ السيد صدقي عابدين : قضايا الأمن في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٤ .

هيلين كارير دانكوس : مجد الأمم ، نهاية الإمبراطورية السوفيتية ، ترجمة إبراهيم العريس ، قبرص ١٩٩١ .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية : هيكل ومضمون الاتفاقات التي تعقد بين الوكالة والدول بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، منشورات الأمم المتحدة ١٩٨٧ .

ويليام بوروز ، روبرت بيترسام : الكتلة الحرجة ، السباق الخطير لامتلاك أسلحة الدمار الشامل في عالم يتمزق ، الولايات المتحدة ١٩٩٤ .

يحيى م صادوفكي : الصواريخ أم الخبز ، الاقتصاد السياسي للحد من الأسلحة في الشرق الأوسط ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٤ .

ثانيا : الدوريات العربية :

احمد إبراهيم محمود : الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة ، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الثالثة ، العدد ٣٠ ، يناير ٢٠٠٣ .

------------ : هل يكون الملف النووي سببا لحرب بين إيــران والولايــات المتحدة ؟ مجلة مختارات إيرانية ، السنة الثالثة ، العدد ٣٥ ، يونيو ٢٠٠٣ .

أمير طاهري : إيران ، الأزمة الجديدة حول البرنامج النووي ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، أغسطس ٢٠٠٥ .

احمد طه محمد : الصراعات الإقليمية في آسيا ، سلــسلة أوراق آســيوية ، العــدد السادس ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلــوم الــسياسية ، جامعــة القاهرة ١٩٩٦ .

احمد عثمان : جهود الأمم المتحدة نحو عقد معاهدة لتحريم نشر الأسلحة الذريــة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، الغدد ٢٤ ، القاهرة ١٩٦٨ .

احمد فخر : بدلا من عولمة الدمار الشامل ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد ٢٢ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٨ .

رشاد منير فام : التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ، القاهرة ٢٠٠١ .

سميحة السيد فوزي : النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، رؤية اقتصادية ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد ٨ ، القاهرة ١٩٩٣

محمد جمعة : التهديد بالحرب في الخطاب الإسرائيلي ، مجلة القدس ، العــدد ٢٩ ، القاهرة مايو ٢٠٠١ .

محمد سعد أبو عامود : العلاقات الأمريكية الصينية ، أوراق آسيوية ، العــدد ٢٢ ، أكتوبر ١٩٩٨ .

----------: الدلالات الفكرية والسياسية لنماذج التنمية الآسيوية ، بحث مقــدم للمؤتمر السنوي الخامس "الأفكار السياسية الآسيوية في القرن العشرين" منــشورات مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢

محمد عبد السلام : ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، كراسات استراتيجية ، السنة الثالثة عشر ، القاهرة ٢٠٠٣ .

محمد عبد الوهاب الساكت ؛ محمد السيد سليم : العلاقات الغربية الــصينية ، رؤى مقارنة ، أوراق آسيوية ، العدد ٢٩ ، ديسمبر ١٩٩٩ .

مدحت احمد حماد (وآخرون) : التقرير الاستراتيجي الإيراني الــسنوي ، القــاهرة ١٩٩٦ .

ممدوح حامد عطية : الردع النووي الإسرائيلي ، سلسلة العلم والحياة ، العدد ٥٣ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .

ممدوح سالم : انعكاسات أحداث سبتمبر على التوازن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا ، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد ٢٩ ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٢ .

هيثم الكيلاني : الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة في إسرائيل ، مجلة القدس ، العدد ٢٤ ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٠ .

ثالثا المراجع الأجنبية :

Albright, David : India’s and Pakistan’s Fissile Material and Nuclear Weapons Inventories, Institute for Science and International Security, New York 2000 .

Arpit Rajain : Nuclear Deterrence in Southern Asia, Cambridge university Press , 2005 .

Ashley J Tellis : India's Emerging Nuclear Posture, Cambridge university Press , 2001 .

Beyond : Perception and Management of Crises in South Asia, New Delhi1995.

C. Starr, The Future of Nuclear Power, New York 1997.

Colin S Gray : The Second Nuclear Age , Oxford University Press 2000.

Cordesman , Anthony H ; Ahmed S. Hashim : Iran, Dilemmas of Dual containment, Colorado 19997 .

Dennis Van Vranken Hickey : The Armies of East Asia , International Strategically Studies Center , London 2003 .

David Bodansky : Nuclear Energy , Oxford 1998 .

Erich Reiter ; Peter Hazdra : The Impact of Asian Powers on Global Developments , New York 2000 .

George Perkovich : India's Nuclear Bomb, Monterey Institute of International Studies, 2002 .

Great Britain Foreign, Commonwealth Office : Cm 6443 Iran's Nuclear Programme , London 2004 .

Itty Abraham : The Making of the Indian Atomic Bomb: Science, Secrecy and the Postcolonial State, London: Zed Books, 1998.

Kampani, Gaurav, “Placing the Indo-Pakistani Standoff in Perspective, Monterey Institute of International Studies, 2002 .

Kemp, Geoffry & Others : Iran's Nuklear weapons options , an Issues analyisis , New York 2001 .

--------------- & others : Iran's Bomb , American and Iranian Perspectives , New York 2004 .

Kissinger, Henry, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* , Council on Foreign Relations, New York, 1957.

Krepon, Michael, Rodney W. Jones, and Ziad Haider (eds.) : *Escalation Control and the Nuclear*

Option in South Asia , Henry L. Stimson Center, Washington DC 2004 .

Kurt M. Campbell ; Robert J. Einhorn & Mitchell Reiss : Wild Fire, Brookings Institution Press , New York 2004 .

Lefever, Ernest W : Nuclear Arms in the Third world , Washington 1997 .

Lowell Dittmer : South Asia's Nuclear Security Dilemma, New York , 2004 .

Marwah Onkar & Ann Shuls : Nuclear proliferation in the near nuclear countries , Cambridge 1975 .

Michael J. Hogan : Hiroshima in History and Memory, Tokyo University Press , 1997 .

Millar Alexander : Tactical Nuclear Weapons , New York 2004

Nikki R. Keddie : Iran’s secret Nuclear Programs , Routledge Press UK 2002.

Pahlavi ; Mohamed Reza : Mission for my country, London 1991 .

Peter Paret ; Gordon A. Craig & Felix Gilbert : Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age, Oxford University Press 2004 .

Poneman, Daniel : Nuclear power in the Developing world , London 1992 .

Ray A. Hunter : U. S. Nuclear Interest in the Asian Region, this Proceedings, New York 1999 .

Research School for Pacific Studies : Japan and Greater China , London 2002 .

Robert G Wirsing : Kashmir in the Shadow of War, New Delhi , 2003.

Robert M. Gates ; Zbigniew Brzezinski & Suzanne Maloney : Iran Bomb , Council on Foreign Relations, New York 2004 .

Robyn Lim : The Geopolitics of East Asia , London 2002 .

S. Soentono, Nuclear Power Development in Indonesia, this Proceedings. New Delhi 2001 .

Sagan, Scott, : The Perils of Proliferation in South Asia," working paper, Stanford University, 2001 .

Singh, Swaran: *Limited War, The Challenge of US Military Strategy* , Lancers Books, New Delhi 1995 .

Sood, V.K., & Pravin Sawhney : *Operation Parakram: The War Unfinished* New Delhi 2003 .

Spector Leonard : Going Nuclear, the spread of Nuclear Weapons 1986 - 1987 , Cambridge 1987 .

--------------- ; Jacqueline & R. Smith : Nuclear Ambitions, the spread of Nuclear Weapons 1989 - 1990 , London 1990 .

Swami, Praveen, *The Kargil War* , Left Word, New Delhi 1999 .

Tellis, Ashley; Christine Fair& Jamison Jo Medley: *Limited Conflict Under the Nuclear Umbrella, Indian and Pakistani Lessons from the Kargil Crisis*, Santa Monica,2001.

United States. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on International : U.S. Foreign Policy and the Export of Nuclear Technology to the Middle East , Washington, 2005.

United States. Congress. Senate. Committee on Foreign Relations : Nuclear Proliferation in South Asia , Washington 2005 .

United States. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on Asian and Pacific Affairs : The Elections in Pakistan and Other Developments in South Asia , Washington 2002 .

UK Heo; Shale A. Horowitz : Conflict in Asia , Cambridg University Press , 1998 .

Victor D. Cha ; David C. Kang : Nuclear North Korea, Columbia University Press 2003 .

Y. Xu, Policies of Nuclear Energy Development in China, this Proceedings, Hong Kong 2002 .

Yok-Shiu F. Lee, Alvin Y. (eds) : Asia's Environmental Movements , Hong Kong 2002 .

رابعا الدوريات الاجنبية

Albright, David : An Iranian Bomb? , Bulletin of the Atomic Scientists, July 1995 .

--------------- & Hibbs, Mark : Pakistan's Bomb, Out of the Closet," Bulletin of Atomic Scientists, 1999 .

Andrew Higgins : Deadly Secrets for Sale," in "The Sunday Review" of The Independent (London), 19 April 1992.

Barry Bearak, : India, Beauty Superpower, New York Times, December 13, 2000.

Bermudez, Joseph S. : A History of Ballistic Missile Development in the DPRK, Occasional Paper No. 2, Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, Monterey 1999 .

Bharat Karnad, "Policy on CTBT," Hindustan Times, November 4, 1999.

Chandran, Suba : Limited War with Pakistan, Will it Secure India's Interests?" ACDIS OccasionalPaper, University of Illinois at Urbana-Champaign, August 2004,

Chari, P.R "Nuclear Restraint, Risk Reduction, and the Security-Insecurity Paradox in South Asia," in Michael Krepon and Chris Gagne (eds.), Nuclear Risk Reduction in South Asia , New DelhiVision, 2003

Chubin Shahram : Does Iran want Nuclear Weapons ? Survival, vol. 37 No1 , 1995 .

Cold Start : The Theory Does Not Match the Capability," *Force*, Vol. 2, No. 4 ,December 2004 .

Cooper, Scott A., “The Politics of Airstrikes,” *Policy Review*, No. 107 (June-July 2001) .

Cordesman, Anthony H . : Iran and Nuclear Weapons , A working Draft , Center for Stratiegic and International Studies , 7 February 2000 .

Cotta-Ramusino, Paolo and Maurizio Martellini, “Nuclear Safety, Nuclear Stability, and Nuclear Strategy in Pakistan,” *Landau Network – Centro Volta*, January 2002,

Diamond Howard : US, Ukraine sign Nuclear accord agree on MTCR accession , Arms Control Today , March 1998 .

---------------- : U.S Sanction Russian Entities for Iranian Dealings , , Arms Control Today , February 1999 .

Durrani, Mahmud Ali : Pakistan’s Strategic Thinking and the Role of Nuclear Weapons, *Cooperative Monitoring Center Occasional Paper 37*, Sandia National Laboratories, July 2004 .

Elizabeth Neuffer, “A U.S. Concern: Pakistan’s Arsenal,” Boston Globe, 16 August 2002 .

Jessica Matthews : Stopping the Spread of Nuclear Weapons: Still Time To Act," The Defense Monitor, vol. 21, no. 3, 1992.

Jones, Rodney W., "Strategic Stability and Conventional Force Imbalance: Case of South Asia,"*Workshop on New Challenges to South Asian Strategic Stability*, University of Bradford, July 2004 .

Kalyanaraman, S, : Operation Parakram: An Indian Exercise in Coercive Diplomacy," *Strategic Analysis*, Vol. 26, No. 4 October-December 2002 .

Kanwal, Gurmeet, : Pakistan's Nuclear Threshold and India's Options," *Air Power: Journal of Air Power and Space Studies*, Vol. 1, No. 1 ,Monsoon 2004 .

Koithara, Verghese, : Coercion and Risk-Taking in Nuclear South Asia," *CISAC Woking Paper*, Stanford University, March 2003 .

Malik, V.P., : Lessons from Kargil, Indian Defence Review, Vol. 16, No. 5, reproduced in Bharat Rakshak Monitor, Vol. 4, No. 6 (May-June 2002) .

----------------: Limited War and Escalation Control," address to conference on Escalation Control in a Nuclear Environment (New Delhi: Institute of Peace and Conflict Studies and the Henry L Stimson Center, November 2004 .

Manoj Joshi : Nuclear Questions, Frontline , Madras, 20 December, 1991.

Mian, Zia, : A Nuclear Tiger by the Tail: Some Problems of Command and Control in South Asia, *PU/CEES Report No 328,* Princeton University, June 2001 .

M.V. Ramana, Do Nuclear Weapons Provide Security?, Seminar Magazine, Vol 12 .August 1998, New Delhi, India, republished in Out of the Nuclear Shadow. eds. Smitu Kothari and Zia Mian, Rainbow Publishers, Delhi 2001.

Nayyar, A.H., Toor, A.H. and Mian, Zia (1997), “Fissile Material Production Potential in South Asia, Science and Global Security, vol. 6. 2001 .

Nuclear Safety in the Asia/pacific Region Report, submitted to Japan Atomic Energy Research Institute, General Research Organization, Tokai University, Japan, Vol. 1 in 1994, Vol. 2 in 1995, and Vol. 3 in 1996.

O’Hanlon, Michael E.: Iraq Without a Plan, *Policy Review*, No. 128 (December 2004-January2005) .

Paul L. Leventhal, "Nuclear Power Means More Risk," New York Times, May 17, 2001.

Paul Richter, : Pakistan’s Nuclear Wild Card, Los Angeles Times, 18 September 2001,

Pervez Hoodbhoy, The Myth of the Islamic Bomb, The Bulletin of AtomicScientists, vol. 49, No. 5, June 1993

Peter Zheutlin, : Seize the Moment, Ban the Bomb," Los Angeles Times, 19 November, 2000.

Posen, Barry : *Inadvertent Escalation, Conventional War and Nuclear Risks* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

Raghavan, V.R., “Limited War and Nuclear Escalation in South Asia,” *The Nonproliferation Review*,Vol. 8, No. 3 , Fall-Winter 2001.

Raju G. C. Thomas, : India's Perspective of Nuclear Proliferation in South Asia," in Neil Joeck, (eds)., The Strategic Consequences of Nuclear Proliferation, Frank Cass, London 1986 .

Richard Rhodes: "Nuclear Power's New Day," New York Times, May 7, 2001.

Riedel, Bruce, : American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House,” *CASI Policy Paper*, University of Pennsylvania, May 2002,

Robert G. Wirsing, “Political Islam and ‘Unholy War’ in Asia” paper presented at the Conference on Growth & Governance in Asia, sponsored by the Asia-Pacific Center for Security Studies, Honolulu, Hawaii, 12–14 March 2002).

Rose Gottemoeller and Thomas Graham Jr. : Dampen Nuclear Dangers in India and Pakistan,” Christian Science Monitor, 15 November 2001.

Sawhney, Pravin & Ghazala Wahab, : The Maroon Beret,” *Force*, Vol. 1, No. 3 (January 2004),

Shahi, Agha ; Zulfiqar Ali Khan, & Abdul Sattar, : Securing Nuclear Peace,” *The News* (Pakistan), 5 October 1999.

Simon Holberton, : The Nuclear Industry: Future Calls for Power to Persuade," Financial Times, November 14, 1997.

Singh, Jasjit : Dynamics of Limited War,” *Strategic Analysis*, Vol. 24, No. 7 (October 2000).

Sukumaran, R, : The 1962 India-China War and Kargil 1999: Restrictions on the Use of Air Power,” *Strategic Analysis*, Vol. 27, No.3 (July-September 2003).

William J. Taylor and Michael Mazarr, : Defusing North Korea's Nuclear Notions," New York Times, April 13,1992.